

Princeton University Library

This book is due on the latest date
stamped below. Please return or re-
new by this date.

JUN 15 2008



* فهرست كتاب الاحكام السلطانية *

صفحة	
٣	الباب الاول في عقد الامامة وفيه فصول
	فصل اذا ثبت وجوب الامامة
٤	فصل في الشروط المعبرة في أهل الامامة
٥	فصل فيما تنعقد به الامامة من الوجوه
٦	فصل في تصفح أحوال من يختار للامامة
٧	فصل اذا انعقدت لامامين في بلدين لم تنفذ
	فصل اذا دام الاشتباه بين من انعقدت له الامامة
٨	فصل في انعقاد الامامة بعهد من قبله
٩	فصل في عهد الامام بالخلافة الى من يصح العهد اليه
١٢	فصل في العهد بالخلافة الى اثنين أو أكثر بالترتيب
١٤	فصل فيما يلزم الأمة من معرفة الامام بعد استقرار الخلافة فيه
١٦	فصل فيما يجب على الأمة بعد قيام الامام بحقوقها
	بيان ما يخرج به الامام عن الامامة
١٨	فصل فيما يمنع من صحة الامامة عقدا واستبابة من فقد بعض الحواس والاعضاء
١٩	فصل في نقص التصرف بالمجر والقهر
٢٠	فصل في انقسام ما يصدر عن الامام من ولاية خلفائه بعد استقرار عهده
٢١	الباب الثاني في تقليد الوزارة وهي على ضربين وزارة تفويض ووزارة تنفيذ
٢٣	فصل فيما يعتبر من شروط النظر في وزارة التفويض وبين ان الفرق بينهما وبين الامامة
٢٥	فصل في وزارة التنفيذ وبين الفرق بين الوزارتين
٢٧	فصل في جواز تقليد وزير تنفيذ بمجتعين أو منفردين

الباب الثالث في تقليد الامارة على البلاد طامة وخاصة	٢٨
بيان الامارة الخاصة	٣٠
فصل في الاستيلاء على الامارة قهرا	٣٢
الباب الرابع في تقليد الامارة على المجاهد وما يتعلق به من الاحكام	٣٤
القسم الثاني من احكام امارة المجاهد وبيان شروطه	٣٦
القسم الثالث من احكامها وما يلزم أمير الجيش في سياستهم	٤١
القسم الرابع من احكام هذه الامارة ما يلزم المجاهدين معه من حقوق المجاهد	٤٢
القسم الخامس من احكام هذه الامارة المصاهرة في المجاهد حتى يظفر بواحدة من خصال اربع	٤٦
القسم السادس من احكام هذه الامارة السيرة في نزال العدو	٤٩
الباب الخامس في الولاية على حروب المصالح وبيان أقسامها و قتال أهل الردة	٥١
بيان الاحكام التي تفارق بهادار الردة دار الاسلام	٥٤
الفصل الثامن في قتال أهل البغي	٥٥
الفصل الثالث في قتال المحاربين وقطاع الطريق	٥٨
الباب السادس في ولاية القضاء والشروط التي يصح معها التقليد	٦١
بيان ان اصول الاحكام الشرعية اربعة	٦٣
فصل في تولية الخليفة قاضيا على غير مذهبه وبيان حكم الخلاف في حكم القاضي بمذهب غيره	٦٤
فصل فيما تنعقد به ولاية القضاء	٦٥
فصل في بيان عموم ولاية القضاء وخصوصها وما يتطرق فيه القاضي اذا كان عام الولاية	٦٧
فصل فيما يتطرق فيه القاضي اذا كان عام النظر خاص العمل	٦٩
فصل في صحة تقليد قاضيين على بلد اذا اختلفا و بطلانه اذا اجتمعا	٧٠

فصل في جواز قصر ولاية القاضي على الحكم بين خصمين أو في يوم

معين

فصل في جواز طاب ولاية القضاء لاهل الاجتهاد وبيان أحوال هذا

الطاب

فصل في عدم جواز قبول القاضي للهدية من الخصوم وأهل عمله

الباب السابع في ولاية المظالم وشروط الناظر فيها

فصل في ما يلزم من تعيين يوم لنظر المظالم وعدمه

فصل في أحوال الدعوى اذا اقترن بهما يقويها أو يضعفها

فصل في أحوالها اذا اقترن بهما يضعفها

فصل في أحوالها اذا تجردت عنهما

فصل في توقعات ناظر المظالم

الباب الثامن في ولاية النقاية على ذوى الانساب وبيان النقاية العامة

والمخاصة

فصل في النقاية العامة

الباب التاسع في الولاية على امامة الصلاة

فصل في الصفات المعتبرة في تقليد امام الصلاة

فصل في امامة صلاة الجمعة

فصل في امامة غير الصلوة الخمس

الباب العاشر في الولاية على الحج وبيان أقسامها

فصل في الولاية على اقامة الحج

الباب الحادى عشر في ولاية الصدقات

فصل في زكاة ثمار النخل والشجر

فصل في زكاة الزروع

فصل في زكاة النقدين

فصل فيما يلزم عامل الصدقات عند الاخذ

فصل في قيم الصدقات في مستحقها

- ١٢١ الباب الثاني عشر في قسم الفى والغنمة وبيان الفرق بينهما وبين الصدقات
- ١٢٥ فصل في الغنمة وانها اصل للفى وأحكامها وأقسامها
- ١٢٨ فصل في السبي وبيان الخلاف الواقع فيه
- ١٣١ فصل في الارضين المستولى عليها المسلمون هل تكون وقفان عليهم أو غنمة
- ١٣٢ فصل في غنائم الاموال وبيان مقسمها
- ١٣٥ الباب الثالث عشر في وضع الجزية والخراج
- ١٤٠ فصل في بيان الخراج والفرق بينه وبين الجزية
- ١٤٦ فصل في بيان مقادير المكاييل والموازين والدنانير وأول من وضعها وأحدثها
- ١٥٠ الباب الرابع عشر فيما يختلف أحكامه من البلاد وأول من بنى الكعبة
- ١٥٧ فصل في بيان حد الحرم
- ١٥٩ فصل في نكحة التسمية بالمحار وما اختص به من بين سائر البلاد وحرم المدينة
- ١٦٤ فصل في انقسام ما عدا أرض الحرم والمحار الى أرض عشر وأرض خراج وبيان المباح وغيرهما
- ١٦٨ الباب الخامس عشر في احياء الموات واستخراج المياه
- ١٧٢ فصل في انقسام المياه المستخرجة الى مياه أنهار وآبار وعيون وحكم كل
- ١٧٤ فصل لمحافر الآبار ثلاثة أحوال لكل حال حكم
- ١٧٥ فصل في انقسام العيون ثلاثة أقسام وحكم كل أيضا
- ١٧٦ الباب السادس عشر في المحي والارفاق
- ١٧٨ فصل في الارفاق
- ١٨٠ فصل في جلوس العلماء والفقهاء في المساجد تصد بالتدريس والفتيا
- ١٨١ الباب السابع عشر في أحكام الاقطاع وبيان حكم اقطاع التملك

فصل في اقطاع الاستغلال	١٨٥
فصل في اقطاع المعادن	١٨٧
الباب الثامن عشر في وضع الديوان وذكرا أحكامه وأول من وضعه	١٨٩
فصل في انقسام ما يشتمل عليه ديوان السلطنة أربعة أقسام	١٩٣
فصل في الترتيب في الديوان	١٩٤
فصل في اعتبار تقدير العطاء بالكفاية	١٩٥
فصل القسم الثاني فيما يشتمل عليه الديوان من ما يختص بالاعمال من رسوم وحقوق	١٩٦
فصل القسم الثالث ما يختص بالعمل من تولية وعزل	١٩٩
فصل القسم الرابع فيما يختص ببیت المال	٢٠٣
فصل في الشروط المعتبرة في صحة ولاية كاتب الديوان	٢٠٤
الباب التاسع عشر في أحكام الجرائم وبيان ما هو حق لله تعالى وما هو حق للمخلوق	٢٠٨
الفصل الاول في حد الزنا جلد او رجما	٢١٢
الفصل الثاني في قطع السرقة وما يقطع فيه السارق وما لا	٢١٤
الفصل الثالث في حد النحر واختلاف الائمة فيه	٢١٦
الفصل الرابع في حد القذف واللعان	٢١٧
الفصل الخامس في قود الجنایات وعقوبتها وبيان عهددها وخطئها وشبههما	٢١٩
الفصل السادس في التعزير	٢٢٤
الباب العشرون في احكام الحسبة	٢٢٧
فصل في توسط الحسبة بين احكام القضاء واحكام المظالم والفرق بينهما وبينهما	٢٢٨
فصل فيما تشتمل عليه الحسبة من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر	٢٣٠
فصل في الامر بالمعروف في حقوق الادميين	٢٣٢

٢٣٣ فصل في الامر بالمعروف في ما كان مشتركا بين حقوق الله وحقوق عباده

٢٣٤ فصل في النهي عن المنكرات

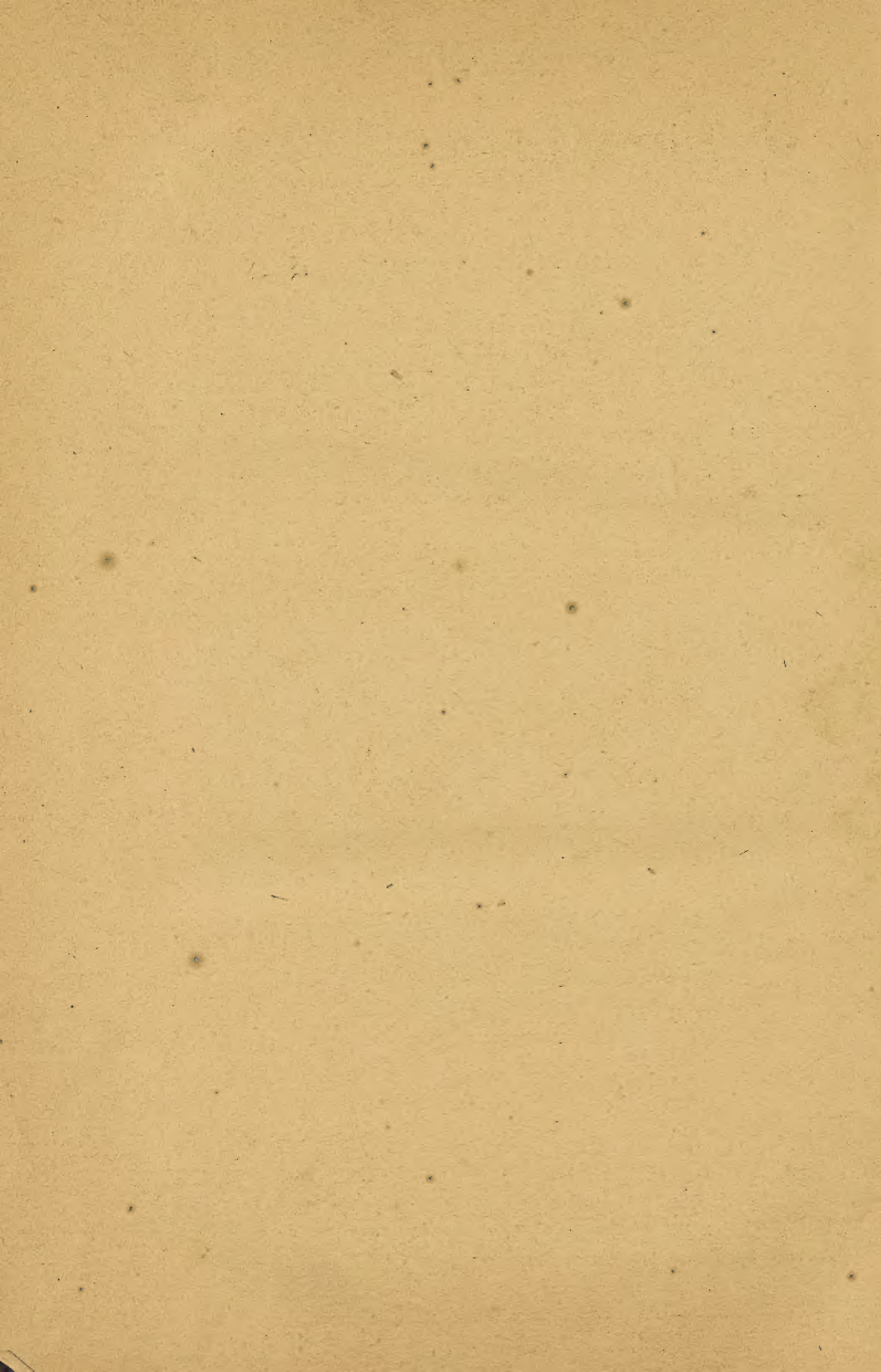
٢٣٦ فصل فيما يتعلق بالمحظورات

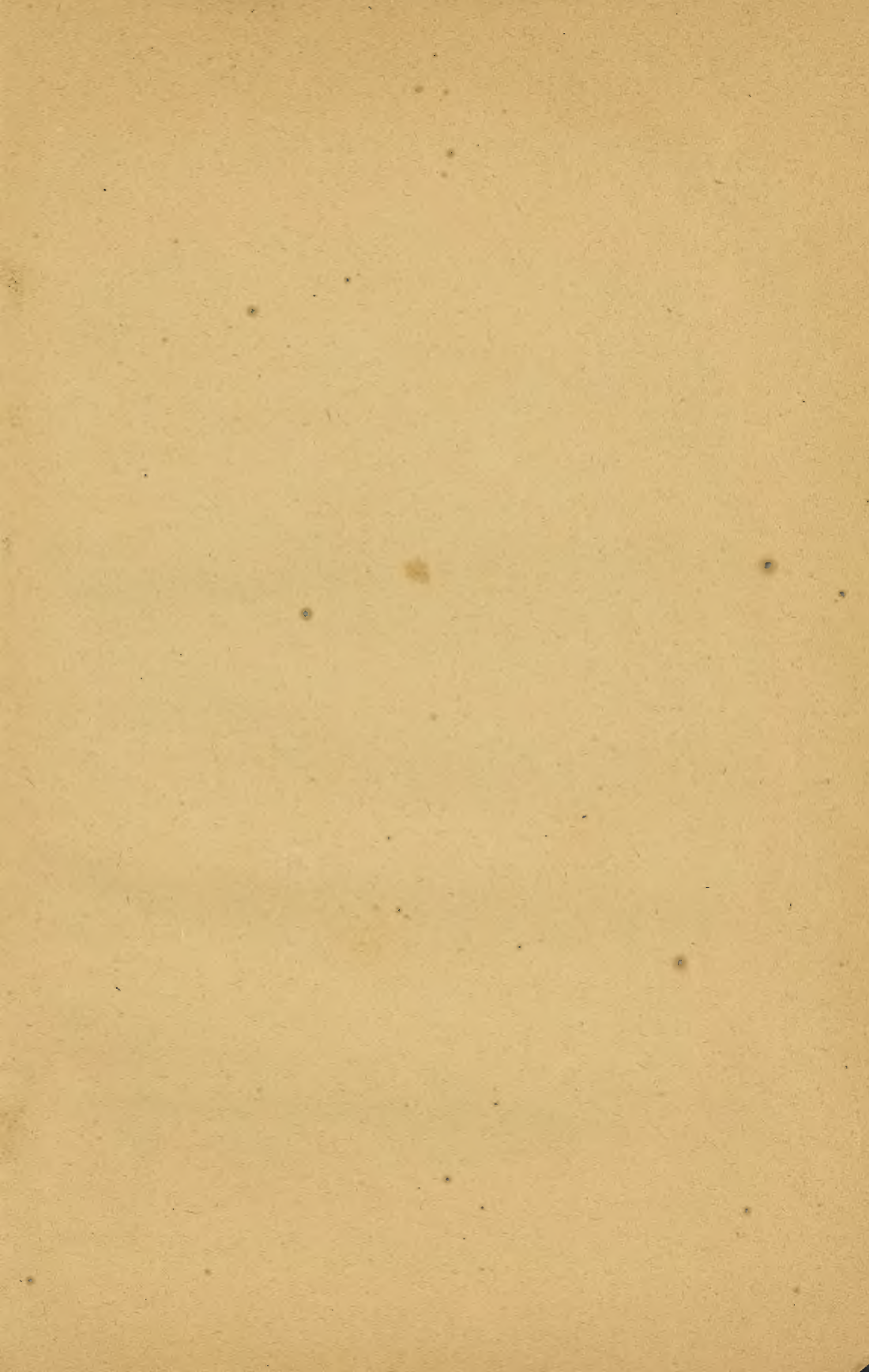
٢٣٩ فصل في المعاملات المنكرة

٢٤١ فصل فيما ينكر من حقوق الادميين المخصصة

٢٤٣ فصل فيما ينكر من الحقوق المشتركة

(تمت الفهرست)





Māwardī

كتاب الأحكام السلطانية للعالم العلامة
أقضى القضاة أبي الحسن
ع- لي بن محمد بن حبيب
البصري البغدادي
رحمه الله
آمين

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم قال الشيخ الامام أبو الحسن
 الماوردي الحمد لله الذي أوضع لنا معالم الدين ومن علينا بالكتاب المبين
 وشرع لنا من الأحكام وفصل لنا من المحلال والمحرام ما جعله على الدنيا
 حكما تقررت به مصالح الخلق وثبتت به قواعد الحق ووكل الى ولاية
 الامور ما أحسن فيه التدبير وأحكم به التدبير فله الحمد على ما قدر ودبر
 وصالحاته على رسوله الذي صدع بأمره وقام بحقه محمد النبي وعلى آله
 وصحابة وسلامه ولما كانت الأحكام السلطانية بولاية الامور أحق وكان
 امتزاجها بجميع الأحكام يقطعهم عن تصفحها مع تشاغلهم بالسياسة والتدبير
 أفردت لها كتابا تمثلت فيه أمر من لزمت طاعته ليعلم مذاهب الفقهاء فيما
 له منها فيسـتوفيه وما عليه منها فيوفيه توخيـا للعدل في تنفيذه وقضائه
 ونحربا

وهو شاعر جاهل (المبسط)

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم * ولا سراة اذا جهالهم سادوا
وقالت طائفة أخرى بل وجبت بالشرع دون العقل لان الامام يقوم بأمور
شرعية قد كان يجوز في العقل ان لا يرد التعبد بها فلم يكن العقل موجبا لها
وانما أوجب العقل ان يمنع كل واحد نفسه من العقلاء عن التظالم والتقاطع
وبأخذ بمقتضى العدل في التناصف والتواصل في تدبير بعقله لا بعقل غيره
ولكن جاء الشرع بتفويض الامور الى وليه في الدين قال الله عز وجل يا أيها
الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم ففرض علينا
طاعة أولى الامر فينا وهم الائمة المتأمرون علينا وروى هشام بن عروة عن أبي
صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سيليكم بعدى ولاة
في ليكم البرية ويليكم الغابر فبحجورهم وأطيعوا في كل ما وافق الحق
فان أحسنوا فلكم ولهم وان أساءوا فلكم وعليهم

* (فصل) * فاذ اثبت وجوب الامامة ففرضها على الكفاية كالجهااد
ومطلب العلم فاذا قام به من أهلهما سقط فرضها عن الكفاية وان لم يقم بها
أحد خرج من الناس فريقان أحدهما أهل الاختيار حتى يختاروا اماما للامة
والثاني أهل الامامة حتى ينتصب أحدهم للامامة وليس على من عداهم من
الفريقين من الامامة في تأخير الامامة حرج ولا مانع واذا تميز هذان الفريقان
من الامامة في فرض الامامة وجب ان يعتبر بكل فريق منهم ما بالشروط المعتبرة
فيه فاما أهل الاختيار فالشروط المعتبرة فيهم ثلاثة أحدها العدالة الجامعة
لشروطها والثاني العلم الذي يتوصل به الى معرفة من يستحق الامامة على
الشروط المعتبرة فيها والثالث الرأي والحكمة المؤديان الى اختيار من هو
للامامة أصح وبتدبير المصالح أقوم وأعرف وليس لمن كان في بلد الامام
على غيره من أهل البلاد فضل مزية تقدم بها عليه وانما صار من يحضر ببلد
الامام متوليا لعقد الامامة عرفا لا شرعا لا بموجب علمهم بمجوبه ولان من يصلح
للخلافة في الاغلب موجودون في بلده

* (فصل) * وأما أهل الامامة فالشروط المعتبرة فيهم سبعة أحدها العدالة
على شروطها الجامعة والثاني العلم المؤدى الى الاجتهاد في النوازل والاحكام
والثالث

والثالث سلامة الخوارج من المسمع والبصر واللسان ليصح معها ما شئنا
ما يدرك بها والرابع سلامة الاعضاء من نقص يمنع من استيفاء الحركة
وسرعة النهوض والخامس الرأي المفضي الى سياسة الرعية وتدير المصالح
والسادس التجماعة والتجدة المؤدية الى جباية البيضة وجهاد العدو
والسابع النسب وهو ان يكون من قريش لورود النص فيه وان عقاد الاجماع
عليه ولا اعتبار بغير ارحين شذيق وزهافي جميع الناس لان ابا بكر الصديق
رضي الله عنه اخرج يوم السقيفة على الانصار في دفعهم عن الخلاف لما يابى
سعد بن عباد عليه بقول النبي صلى الله عليه وسلم الا نؤمن من قريش فاقبلوا
عن التفردها ورجع واعن المشاركة فيها حين قالوا ما ابر ومنكم امير تسليما
لروايته وتصديقا لخبره ورضوا بقوله نحن الامراء وانتم الوزراء وقال النبي صلى
الله عليه وسلم لم قدموا قريشا ولا تقدموها وليس مع هذا النص المسلم شبهة
لما رجع فيه ولا قول لمخالفه

تقدموها
الثناء أصله

(فصل) والامامة تنعقد من وجهين أحدهما باختيار أهل العقد
والحل والثاني بعهد الامام من قبل فاما انعقادها باختيار أهل الحل والعقد
فقد اختلف العلماء في عدد من تنعقد به الامامة منهم على مذاهب شتى
فقال طائفة لا تنعقد الا بجمعه ورأى أهل العقد والحل من كل بلد ليكون الرضاء
به عاما والتسليم لامامته اجاعا وهذا مذهب مدفوع ببيعة أبي بكر رضي الله
عنه على الخلاف باختيار من حضرها ولا ينتظر بيعة غيره قدوم غائب عنها
وقالت طائفة أخرى أقل من تنعقد به منهم الامامة خمسة يجتمعون على عقد
أو يعقدوها أحدهم برضى الاربعة استدلالا بأمرين أحدهما ان بيعة أبي
بكر رضي الله عنه انعقدت بخمسة اجتمعوا عليها ثم تابعهم الناس فيها وهم عمر
ابن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح وأسيدين حضير وشر بن سعد وسالم مولى
أبي حذيفة رضي الله عنهم والثاني ان عمر رضي الله عنه جعل الشورى في ستة
ليعقد لأحدهم برضى الخمسة وهذا قول اكثر الفقهاء والمتكلمين من أهل
البصرة وقال آخرون من علماء الكوفة تنعقد بثلاثة يتولاهم أحد
برضا الاثنين ليكونوا كما وشاهدين كما يصح عقد النكاح بولي وشاهدين
وقالت طائفة أخرى تنعقد بواحد لان العباس قال لعلي رضوان الله عليهما

أمدد يدك أبا يعك فيقول الناس عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بايع ابن
عمره فلا يختلف عليك اثنان ولأنه حكم وحكم واحد نافذ

(فصل) فاذا اجتمع أهل العقد والمحل للاختيار تصفحوا أحوال أهل
الامامة الموجودة فيهم شروطها فقدّموا للبيعة منهم أكثرهم فضلا وأكثاهم
شروطا ومن يسرع الناس إلى طاعته ولا يتوقفون عن بيعته فاذا تبين لهم من
بين الجماعة من آذاهم الاجتهاد إلى اختياره عرضوها عليه فان أجاب إليها
بايعوه عليها وانعقدت ببيعتهم له الامامة فلزم كافة الامّة الدخول في بيعته
والانقياد لطاعته وان امتنع من الامامة ولم يجب إليها لم يجبر عليها لانها عقد
مراضاة واختيار لا يدخله اكراه ولا اجبار وعدل عنه إلى من سواه من
مستحقها فلو تـكافأ في شروط الامامة اثنان قدّم لها اختيارا أسنهما وان
لم تكن زيادة السن مع كمال البلوغ شرط فان يبيع أصغرهما سنا جاز ولو كان
أحدهما أعلم والاخير أجمع روى في الاختيار ما يوجب به حكم الوقت فان
كانت الحاجة إلى فضل الشجاعة أدعى لانتشار الثغور وظهور البغاة كان
الانجبع أحق وان كانت الحاجة إلى فضل العلم أدعى لسكران الدهماء وظهور
أهل البدع كان الأعم أحق فان وقف الاختيار على واحد من اثنين
فتنازعاها فقد قال بعض الفقهاء يكون قد حانلنهما منها ويعدل إلى غيرهما
والذي عليه جمهور العلماء والفقهاء ان التنازع فيه لا يكون قد حانلنهما
وايسر طلب الامامة مكررها فقد تنازع فيها أهل الشورى فسار دعتها إلى
ولا منع منها راغب واختلاف الفقهاء فيما يقطع به تنازعهما مع تكافئ
أحوالهما فالتا ئفة يقرع بينهما ويقدم من قرع منهما وقال آخرون بل
يكون أهل الاختيار بالخيار في بيعه أيهما شاؤا من غير قرعة فلو تعين لأهل
الاختيار واحد هو أفضل الجماعة فبايعوه على الامامة وحدث بعده من هو
أفضل منه انعقدت ببيعتهم امامة الاول ولم يجز العدول عنه إلى من هو أفضل
منه ولو ابتدأ بيعه المفضول مع وجود الافضل نظر فان كان ذلك لعدله نذر دعا
إليه من كون الافضل غائبا أو مريضا أو كون المفضول أطوع في الناس وأقرب
في القلوب انعقدت بيعه المفضول وصحت امامته وان يبيع لغيره عذر فقد
اختلف في انعقاد بيعته وصحة امامته فذهب طائفة منهم إلى ان

بيعه لا تنعقد لان الاختيار اذا دعا الى اولى الامرين لم يحجز العدول عنه الى غيره مما ليس بأولى كالاختصاص في الاحكام الشرعية وقال الاكثر من الفقهاء والمتكلمين تجوز امامته وصحت بيعته ولا يكون وجود الافضل مانعا من امامة المفضل اذ لم يكن مقصرا عن شروط الامامة كما يجوز في ولاية القضاء تقليد المفضل مع وجود الافضل لان زيادة الفضل مبالغة في الاختيار وليست معتبرة في شروط الاستحقاق فلو تفرّد في الوقت بشروط الامامة واحدم بشرط فيها غيره تعيّن فيه الامامة ولم يحجز أن يعدل بها عنه الى غيره واختلف أهل العلم في ثبوت امامته وانعقاد ولايته بغير عقد ولا اختيار فذهب بعض فقهاء العراق الى ثبوت ولايته وانعقاد امامته وجعل الامّة على طاعته وان لم يعقدها أهل الاختيار لان مقصود الاختيار تمييز المولى وقد تقرر هذا بصفته وذهب جمهور الفقهاء والمتكلمين الى ان امامته لا تنعقد الا بالرّضى والاختيار لكن يلزم أهل الاختيار عقدا لامامة له فان اتفقوا اتّوا لان الامامة عقد لا يتم الا باعقاد وكالقيضاء اذ لم يكن من يصلح له الا واحد لم يصرف قاضيا حتى يولاه فركب بعض من قال بذلك المذهب هذا الباب وقال يصير قاضيا اذا تفرّد بصفته كما يصير المنفرد بصفته اماما وقال بعضهم لا يصير المنفرد قاضيا وان صار المنفرد اماما وفرق بينهم ما بان القضاء نيابة خاصة يجوز صرفه عنه مع بقائه على صفته فلم تنعقد ولايته الا بتقليد مستدّيب له والامامة من الحقوق العامة المشتركة بين حق الله تعالى وحقوق الأديمين لا يجوز صرف من استقرت فيه اذا كان على صفته فلم يفتقر تقليد مستحقها مع تميزه الى عقد مستتب له

* (فصل) * واذا عقدت الامامة لامامين في بلدين لم تنعقد امامتهما لانه لا يجوز أن يكون للامة امامان في وقت واحد وان شذ قوم فخوروه واختلاف الفقهاء في الامام منهم افاقا الب طائفة هو الذي عقدت له الامامة في البلد الذي مات فيه من تقدمه لانهم يعقدها اخص وبالقيام بها احق وعلى كافة الامّة في الامصار كلها أن يفوضوا عقدها اليهم ويسلموها لمن يبعوه لئلا ينتشر الامر باختلاف الآراء وتباين الأهواء وقال آخرون بل على كل واحد منهما ما أن يدفع الامامة عن نفسه ويسلمها الى صاحبه طالبا لسلامة وجهه عما لاغته لاختيار أهل

العقد أحدهما أو غيرهما وقال آخرون بل يقرع بينهما دفعا للتنازع وقطعا
 للتخاصم فأبهم ما قرع كان بالامامة أحق والصحيح في ذلك وما عليه الفقهاء
 المحققون أن الامامة لا سبقة لها ببيعة وعقدا كالوليين في النكاح المرأ إذا
 زوجاها باثنين كان النكاح لا سبقة لهما عقدا فإذا تعين السابق منهما استقرت
 له الامامة وعلى المسبوق تسليم الامار اليه والدخول في بيعته وإن عقدت
 الامامة لهما في حال واحد لم يسبق بها أحدهما فسد العقدان واستأنف العقد
 لأحدهما أو لغيرهما وإن تقدمت بيعة أحدهما واشكل المتقدم منهما وقف
 أمرهما على الكشف فإن تنازعاها وادعى كل واحد منهما أنه السابق لم يسمع
 دعواه ولم يحلف عليها لأنه لا يختص بالحق فيها وانما هو حق المسلمين جميعا فلا حكم
 لبيعه فيه ولا لنكوله عنه وهكذا الوقع التنازع فيها وسلمها لأحدهما إلى
 الآخر لم تستقر امامته الا ببيعة تشهد بتقديمه ولو أقر له بالتقدم خرج منها المقر
 ولم تستقر للآخر لأنه مقر في حق المسلمين فإن شهد له المقر بتقديمه فيها مع شاهد
 آخر سمعت شهادته أن ذكر اشتباه الامر عليه عند التنازع ولم يسمع منه أن لم يذكر
 الاشتباه لما في القولين من التكاذب

* (فصل) * وإذا دام الاشتباه بينهما بعد الكشف ولم تقم بيعة لأحدهما
 بالتقدم لم يقرع بينهما لأمري أحدهما أن الامامة عقد والقرعة لا مدخل لها
 في العقود والثاني أن الامامة لا يجوز الاشتراك فيها والقرعة لا مدخل لها
 فيما لا يصح الاشتراك فيه كالمنافح وتدخل فيما يصح فيه الاشتراك كالاموال
 ويكون دوام هذا الاشتباه مبطالا لعقدى الامامة فيهما ويسئانف أهل
 الاختيار عقدهما لأحدهما فلو أرادوا العدول بهما عنهما إلى غيرهما فقد قيل
 يجوز أن يخرجوا عنها وقيل لا يجوز لأن البيعة ما قد صرفت الامامة عن
 عداها ولأن الاشتباه لا يمنع ثبوتها في أحدهما

* (فصل) * وأما انعقاد الامامة بعهد من قبله فهو مما انعقد الاجماع على
 جوازه ووقع الاتفاق على صحته لأمري عمل المسلمون بهما ولم يتناكروهما
 أحدهما أن أبا بكر رضى الله عنه عهد بها إلى عمر رضى الله عنه فأثبت المسلمون
 امامته بعهد والثاني أن عمر رضى الله عنه عهد بها إلى أهل الشورى فقبحت
 الجماعة دخولهم فيها وهم أعيان العصر انعقادا للحجة المعهدهم وأخرج باقي
 الصحابة

الحكاية منها وقال على العباس رضوان الله عليه - ما حين عاتبه على الدخول في
الشورى كان أمرا عظيمًا من أمور الاسلام لم أر لنفسى الخروج منه فصار
العهد بها اجاعا في انعقاد الامامة فاذا اراد الامام ان يعهد بها فعليه أن يجهد
رأيه في الاحق بها والاقوم بشر وطها فاذا تعين له الاجتهاد في واحد نظر فيه
فان لم يكن ولدا ولا والدا جاز ان ينفرد بعقد البيعة له وبتفويض العهد اليه
وان لم يستشر فيه أحد من أهل الاختيار لم يكن اختفاؤه هل يكون ظهور
الرضى منهم شرطا في انعقاد بيعته أولا فذهب بعض علماء أهل البصرة الى ان
رضى أهل الاختيار لبيعته شرط في لزومها للامة لانها حق يتعاقبهم فلم تلزمهم
الا برضا أهل الاختيار منهم والصحيح ان بيعته منعقدة وان الرضا بها غير معتبر
لان بيعته عم - رضى الله عنه لم توقف على رضا الحكاية ولان الامام أحق بها
فكان اختياره فيها امضى وقوله فيها أنفذ وان كان ولي العهد ولدا
أو والدا فقد اختلف في جواز انفراذه بعقد البيعة له على ثلاثة مذاهب
أحدها لا يجوز ان ينفرد بعقد البيعة لولد ولا والدا حتى يشاور فيه أهل
الاختيار فبرونه أهلها لما فيصح منه حينئذ عقد البيعة له لان ذلك منه تركية
له تجرى مجرى الشهادة وتقليده على الامة يجرى مجرى الحكم وهو لا يجوز ان
يشهد لوالد ولا لولد ولا يحكم لواحد منهما للتممة العائدة عليه بما جيل من الميل
اليه والمذهب الثاني يجوز ان ينفرد بعقد ما لولد والولدانه أمير الامة نافذ الامر
لهم وعليهم فغلب حكم المنصب على حكم النسب ولم يجعل للتممة طريقا على
أمانته ولا سبيلا الى معارضته وصار فيها كعهدها الى غير ولده والدة وهل
يكون رضا أهل الاختيار بعد صحة العهد معتبرا في لزومه للامة أولا على
ما قدمناه من الوجهين والمذهب الثالث انه يجوز أن ينفرد بعقد البيعة لوالده
ولا يجوز أن ينفرد بها لولده لان الطبع يبعث على مما يله الولد أكثر مما يبعث
على مما يله الوالد ولذلك كان كل ما يقتضيه في الاغلب مذكور الولد دون
والده فأما عقدها لاختيه ومن قاربه من عصبته ومناسبيه فكعقد ما للجداء
الاجانب في جواز تفرد بها

* (فصل) * واذا عهد الامام بالخلافة الى من يصح العهد اليه على الشروط
المعتبرة فيه - كان العهد موقوفا على قبول المولى واختلف في زمان قبوله فقليل

بعد موت المولى في الوقت الذي يصح فيه نظر المولى وقيل وهو الاصح انه ما بين
عهد المولى وموته لنتقل عنه الامامة الى المولى مستقرة بالقبول المتقدم وليس
للامام المولى عزل من عهد اليه ما لم يتغير حاله وان جازله عزل من استنابه من
سائر خلفائه لانه مستخلف لهم في حق نفسه فجازله عزله مستخلف لولى عهده
في حق المسلمين فلم يكن له عزله كما لم يكن لاهل الاختيار عزل من بايعوه اذ لم
يتغير حاله فلو عهد الامام بعد عزل الاول الى ثان كان عهد الثاني باطلا والاول
على بيعته فان خلع الاول نفسه لم يصح بيعته الثاني حتى يبتدئ واذا استعفى
ولى العهد لم يبطل عهده بالاستعفاء حتى يعفى للزومه من جهة المولى ثم نظر فان
وجد غيره جاز استعفاؤه وخرج من العهد باجتماعهم على الاستعفاء والاعفاء
وان لم يوجد غيره لم يجز استعفاؤه ولا اعفاؤه وكان العهد على لزومه من جهتي
المولى والمولى ويعتبر شروط الامامة في المولى من وقت العهد اليه وان كان
صغيرا او فاسقا وقت العهد وبالعائد لا عند موت المولى لم تصح خلافته حتى
يستأنف اهل الاختيار بيعته واذا عهد الامام الى غائب هو بمجهول الحياة
لم يصح عهده وان كان معلوم الحياة وكان موقوفا على قدومه فان مات
المستخلف وولى العهد على غيبته استقدمه اهل الاختيار فان بعدت غيبته
واستضر المسلمون بتأخير النظر في امورهم استناب اهل الاختيار نائب عنه
بإيعونه بالنيابة دون الخلافة فاذا قدم الخليفة الغائب انزل المستخلف
النائب وكان نظره قبل قدوم الخليفة ماضيا وبعد قدومه مردودا ولو اراد ولى
العهد قبل موت الخليفة أن يرد ما اليه من ولاية العهد الى غيره لم يجز لان
الخلافة لا تستقر له الا بعد موت المستخلف وهكذا الوفا لجماعته ولى عهده اذا
أفضت الخلافة الى لم يجز لانه في الحال ليس خليفة فلم يصح عهده بالخلافة واذا
خلع الخليفة نفسه انتقلت الى ولى عهده وقام خلعهم مقام موته ولو عهد الخليفة
الى اثنين لم يقدم أحدهما الى الآخر جاز واختار اهل الاختيار أحدهما بعد
موته كأهل الشورى فان عمر رضى الله عنه جعلها في ستة حكى ابن اسحق عن
الزهري عن ابن عباس قال وجدت عمر ذات يوم مكروبا فقال ما أدري ما أصنع
في هذا الامر أقوم فيه وأقعد فقلت هل لك في علي فقال انه لما لاهل ولكنه
رجل فيه دعاية وانى لآراءه لو تولى أمركم لحاكم على طريقته من الحق تعرفونها

قال قلت فأين أنت عن عثمان فقال لو فعلت لمجدل ابن أبي معيط على رقاب
الناس ثم لم تلتفت اليه العرب حتى تضرب عنقه والله لو فعلت لفعل ولو فعل
لفعلوا قال فقلت فطلحة قال انه زهوما كان الله ايموليه أمر أمة محمد صلى الله
عليه وسلم مع ما يعلم من زهوه قال قلت فالزبير قال انه لبطل ولكنه يسأل عن
الصاع والمد بالبقيع بالسوق أفذاك يني أمور المسلمين قال فقلت سعد بن أبي
وقاص قال ليس هناك انه له احب مقتب يقتاتل عليه فلما ولي أمر فلاقا قال
فقلت فعبد الرحمن بن عوف قال نعم الرجل ذكرت لكنه ضعيف انه والله
لا يصلح لهذا الامر يا ابن عباس الا القوي في غير عنف اللين من غير ضعف
والممسك من غير بخل والجواد في غير اسراف قال ابن عباس فلما جرحه أبو لؤلؤة
وآيس الطيب من نفسه وقالوا له اعهد جعلها شوري في ستة وقال هذا الامر
الى علي وبازائه الزبير والى عثمان وبازائه عبد الرحمن بن عوف والى طلحة
وبازائه سعد بن أبي وقاص فلما جاز الشوري بعد موت عمر رضى الله عنه قال
عبد الرحمن اجعلوا أمركم الى ثلاثة منكم فقال الزبير جعلت أمرى الى علي وقال
طلحة جعلت أمرى الى عثمان وقال سعد جعلت أمرى الى عبد الرحمن فصارت
الشورى بعد الستة في هؤلاء الثلاثة وخارج منها أولئك الثلاثة فقال عبد
الرحمن أياكم تبوءن هذا الامر ونجعله اليه والله عليه شهيد ليحرص على صلاح
الامة فلم يجبه أحد فقال عبد الرحمن أتجعلونه الى وأخرج نفسه منه والله على
شهيد على انى لا آلوكم نكحاً فقالا نعم فقال قد فعلت فصارت الشورى بعد الستة
في ثلاثة ثم بعد الثلاثة في اثنين على وعثمان ثم مضى عبد الرحمن ليستعلم من
الناس ما عندهم فلما أجابهم الليل استدعى المسور بن عازمة وأمر كه معهما ثم
حضر فاخذ على كل واحد منهما العهد أيهما يبيع أيهما يبيع بكتاب الله وسنة
نبيه ولثن يبيع لغيره ايسمعن وايطيعن ثم يبيع عثمان بن عفان فكانت
الشورى التي دخل أهل الامامة فيها وانعقد الاجماع عليها أصلاً في انعقاد
الامامة بالعهد وفي انعقاد البيعة بعدد معين فيه الامامة لاحد منهم باختيار أهل
الحل والعقد فلا فرق بين أن تجعل شورى في اثنين أو أكثر اذا كانوا عدداً
محصوراً ويستفاد منها أن لا تجعل الامامة بعده في غيرهم فاذا تعينت بالاختيار
في أحدهم جاز لنا أفضت اليه الامامة أن يعهد بها الى غيرهم وليس لأهل

الاختيار اذا جعلها الامام شورى في عدد أن يختاروا أحدهم في حياة المستخلف
العاهدا لأن يأذن لهم في تقديم الاختيار في حياته لانه بالامامة أحق فلم يجوز
أن يشارك فيها فان خافوا انتشار الامر بعدم موته استأذنه واختاروا أن يأذن
لهم فان صار الى حال اباس نظر فان زال عنه أمره وغرب عنه رأيه فهي كحال
بعد الموت في حواز الاختيار وان كان على تميزه وصحة رأيه لم يكر لهم الاختيار
الا عن اذنه حكى ابن امحق أن عمر رضي الله عنه لما دخل منزله بمجروح سامع
هذة فقال ماشان الناس قالوا يريدون الدخول عليك فأذن لهم فقالوا اعهد
يا أمير المؤمنين استخلف علينا عثمان فقال كيف يحب المال والمجنة فخرجوا
من عنده ثم سمع لهم هذة فقال ماشان الناس قالوا يريدون الدخول عليك فادن
لهم فقالوا استخلف علينا علي بن أبي طالب قال اذا يحملكم على طريقة هي الحق
قال عبد الله بن عمر فأتكثرت عليه عند ذلك وقالت يا أمير المؤمنين وما يمنعك
منه فقال يا بني أتعلمها حيا وميتا ويجوز للخليفة أن ينص على أهل الاختيار
كما يجوز له أن ينص على أهل العهد فلا يصح الاختيار من نص عليه كما لا يصح
الاتقيل من عهد اليه لانهم من حقوق خلافة

* (فصل) * ولو عهد الخليفة الى اثنين أو أكثر ورتب الخلافة فيهم فقال
الخليفة بعدى فلان فان مات فالخليفة بعد موته فلان فان مات فالخليفة بعد
فلان جاز وكانت الخلافة منتقلة الى الثلاثة على مراتبها فقد استخلف رسول الله
صلى الله عليه وسلم على جيش مودة زيد بن حارثة وقال فان أصيب جعفر ابن أبي
طالب فان أصيب فعبد الله بن رواحة فان أصيب فليرض المسلمون رجلا فتقدم
زيد فقتل فاخذ الراية جعفر و تقدم فقتل فاخذ الراية عبد الله بن رواحة فتقدم
فقتل فاختار المسلمون بعده خالد بن الوليد واذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم
ذلك في الامارة جاز مثله في الخلافة (فان قيل) هي عقد وولاية على صفة وشرط
والولايات لا يقف عقدها على الشروط والصفات (قيل) هذا من المصالح العامة
التي يتسع حكمها على أحكام العقود الخاصة فقد عمل بذلك في الدولتين من لم
ينكر عليه أحد من علماء العصر هذا سليمان بن عبد الملك عهد الى عمر بن عبد
العزير ثم بعده الى يزيد بن عبد الملك و لم يكن سليمان حجة فافرار من عاصره من
علماء التابعين ومن لا يخافون في الحق لومة لائم هو الحجة وقد رتبها الرشيد رضي

قوله هي أى
الخلافة عقد
و ولايته أى
ولاية العقد
يكون على صفة
و شرط مع ان
الولاية من حيث
انها ولاية
لا تتوقف فن
حيث انها عقد
تتوقف على ذلك
ومن حيث انها
ولاية لا تتوقف
فصل تدافع
وتنافس فاجاب
بتسليم انها عقد
لانها من العقود
العامة التي يتسع
في أحكامها ولا
تتوقف على صفة
و شرط والى
تتوقف انما هي
العقود الخاصة
تأمل اه محققه

الله عنه في ثلاثة من بنيته في الامين ثم المأمون ثم المثلث عن مشورة من عاصره من
فضلاء العلماء فاذا عهد الخليفة الى ثلاثة قرب الخلافة فيهم ومات والثلاثة
أحياء كانت الخلافة بعدهم للاول ولومات الاول في حياة الخليفة كانت
الخلافة بعدهم للثاني ولومات الاول والثاني في حياة الخليفة فالاخلافة بعده
للاول لان له قد استقر لكل واحد من الثلاثة بالعهد اليه حكم الخلافة بعده ولو
مات الخليفة والثلاثة من أولياء عهده أحياء وأفضت الخلافة الى الاول منهم
فاراد أن يعهد بها الى غير الاثنين ممن يختاره لها من الفقهاء ممنعه من ذلك
جاء على مقتضى الترتيب الا أن يستنزل عنها مستحقاتها وطوا فقد عهد السفاح
الى المنصور رضي الله عنهم ما جعل العهد بعده لعيسى بن موسى فاراد المنصور
تقديم المهدي على عيسى فاستنزل عن العهد عنه والحكمة فيه وفقهاء الوقت على
توافر وتكاثر لم ير واليه فصحته في صرفه عن ولاية العهد دقير حتى استنزل
واستطاب والظاهر من مذهب الشافعي رحمه الله وما عليه جمهور الفقهاء انه
يجوز لمن أفضت اليه الخلافة من أولياء العهد أن يعهد بها الى من شاء
وبصرفها عن من كان مرتباً معه ويكون هذا الترتيب مقصوداً على من يستحق
الخلافة منهم بعد موته المستخلف فاذا أفضت الخلافة الى أحدهم على مقتضى
الترتيب صار أملاكها بعده في العهد بها الى من شاء لانه قد صار بافضاء الخلافة
اليه عام الولاية نافذ الامر فكان حقه فيها أقوى وعهد بها أمضى وخالف
هذا ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم من ترتيب أمرائه على جيش مودة
لانه كان ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الحياة حتى لم تنقل أمورهم الى غيره
وهذا يكون بعد انتقال الامر بموته الى غيره فافترق حكم العهدين وأما استطابة
المنصور نفس عيسى بن موسى فانما أراد به تألف أهله لانه كان في صدر الدولة
والعهد دقير وبالتكافؤ بينهم منتشر وفي أحشائهم نفور وموهن ففعله سياسة
وان كان في الحكم سابقاً فعلى هذا لومات الاول من أولياء العهد الثلاثة بعده
افضاء الخلافة اليه ولم يعهد الى غيرهما كان الثاني هو الخليفة بعده بالعهد
الاول وقدم على الثالث اعتباراً بحكم الترتيب فيه ولومات هذا الثاني قبل
عهده صار الثالث هو الخليفة بعده لان صحة عهد العاهد تقتضي ثبوت حكمه
في الثلاثة ما لم يجد بعده عهداً يخالفه فيصير العهد في الاول من الثلاثة حتماً

وفي الثاني والثالث موقوفاً لانه لا يجوز أن يعدل عن الاول فانحتم ويجوز
 أن يعدل على هذا المذهب عن الثاني والثالث فوقف ولومات الاول من
 الثلاثة بعد افضاء الخلافة اليه من غير أن يعهد الى أحد فاراد أهل الاختيار
 أن يختاروا للخلافة غير الثاني لم يجوز وكذلك لومات الثاني بعد افضاء الخلافة
 اليه لم يجوز أن يختاروا لها غير الثالث وان جاز أن يعهد بها الثاني الى غير الثالث
 لان العهد نص لا يستعمل الاختيار الا مع عدمه ولكن لو قال الخليفة العامة
 قد عهدي الى فلان فان مات بعد افضاء الخلافة اليه فالخليفة بعده فلان لم تصح
 خلافة الثاني ولم ينعقد عهده بها لانه لم يعهد اليه في الحال وانما جعله ولي عهده
 بعد افضاء الخلافة الى الاول وقد يجوز أن يموت قبل افضائها اليه فلا يكون
 عهد الثاني بها مبرماً فذلك بطل وجاز للاول بعد افضاء الخلافة اليه أن يعهد
 بها الى غيره وان مات من غير عهد جاز لأهل الاختيار اختيار غيره

* (فصل) * فاذا استقرت الخلافة لمن تقلدها ما بعده وأختار لزمن كافة الامة
 أن يعرفوا افضاء الخلافة الى من يستحقها بصرفته ولا يلزم أن يعرفوه بعينه
 واسمه الا أهل الاختيار الذين تقوم بهم المحجة ويبيعهم تنعقد الخلافة وقال
 سليمان بن جرير واجب على الناس كلهم معرفة الامام بعينه واسمه كما عليهم
 معرفة الله ومعرفة رسوله والذي عليه جهور الناس أن معرفة الامام تلزم
 الكافة على الجملة دون التفصيل وليس على كل أحد أن يعرفه بعينه واسمه
 الا عند النوازل التي تتوحد اليه كما ان معرفة القضاة الذين تتعبد بهم الاحكام
 والفقهاء الذين يفتون في الحلال والمحرام تلزم العامة على الجملة دون التفصيل
 الا عند النوازل الموحجة اليهم ولولزم كل واحد من الامة أن يعرف الامام بعينه
 واسمه للزمت الهجرة اليه ولما جاز تخلف الابعاد ولا فضى ذلك الى خلو
 الاوطان ولصار من العرف خارجاً وبالفساد عائداً واذا زمت معرفته على
 التفصيل الذي ذكرناه فعلى كافة الامة تقويض الامور العامة اليه من غير افتاء
 عليه ولا معارضة ليقوم بما وكل اليه من وجوه المصالح وتدير الاعمال ويعمى
 خليفة لانه خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمته فيجوز أن يقال يا خليفة
 الله وعلى الاطلاق فيقال للخليفة واختلافوا هل يجوز أن يقال يا خليفة الله
 فجوز به بعضهم لقيامه بحقوقه في خلقه ولقوله تعالى وهو الذي جعلكم خلائف

الارض ورفع بعضكم فوق بعض درجات وامتنع جهور العلماء من جواز ذلك
ونسبوا قائله الى الفجور وقالوا يستخلف من يغيب أو يموت والله لا يغيب ولا
يموت وقد قيل لابي بكر الصديق رضى الله عنه يا خليفة الله فقال است بخليفة
الله ولاكنى خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي يلزمه من الامور
العامه عشرة أشياء أحدها حفظ الدين على أصوله المستقرة وما أجمع عليه
سلف الامة فان نجم مبتدع أو زاغ ذو شبهة عنه أوضح له الحجة وبين له الصواب
وأخذه بما يلزمه من الحقوق والمحدود ليكون الدين محروسا من خلل والامة
ممنوعة من زلل الثاني تنفيذ الاحكام بين المتشاجرين وقطع الخصام بين
المتنازعين حتى تعم النصفة فلا يتعدى ظالم ولا يضعف مظلوم الثالث حماية
البيضة والذب عن المحريم ليمصرف الناس في المعاش وينتشر وافي الاسفار
آمنين من تغرير بنفس أو مال والرابع اقامة الحدود لتصان محارم الله تعالى
عن الانتهاك وتحفظ حقوق عباده من اتلاف واستهلاك والخامس تخصيص
الثغور بالعدة المانعة والقوة الدافعة حتى لا تظهر الاعداء بغرة ينتهكون فيها
محرمات أو يفسد كونهن فيها المسلم أو معاهد دما والسادس جهاد من عاند الاسلام
بعد الدعوة حتى يسلم أو يدخل في الذمة ليقام بحق الله تعالى في اظهاره على
الدين كله والسابع جباية الفيء والصدقات على ما أوجبه الشرع نصا
واجتهادا من غير خوف ولا عسف والناسم تقدير العطايا وما يستحق في بيت
المال من غير سرف ولا تقير ودفعه في وقت لا تعديم فيه ولا تأخير التاسع
استكفاء الامناء وتقليد النجباء فيما يقوضه اليهم من الاعمال ويكلفه اليهم من
الاموال لئلا يكون الاعمال بالكفاءة مضبوطة والاموال بالامناء محفوظة
العاشر أن يباشر بنفسه مشاركة الامور وتصفع الاحوال ليمتدح بسياسة
الامة وحراسة الملة ولا يعول على التفويض تشاغلا بالذمة أو عبادة فقديحون
الامين وبغش الناصح وقد قال الله تعالى يا داود انا جعلناك خليفة في الارض
فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله فلم يقتصر الله
سبحانه على التفويض دون المباشرة ولا مذرته في اتباع الهوى حتى وصفه
بالضلال وهذا وان كان مستحقا عليه بحكم الدين ومنصب الخلافة فهو من
حقوق السياسة لكل مسترع قال النبي عليه السلام كلكم راع وكلكم مسؤول

عن رعيته ولقد أصاب الشاعر فيما وصف به الزعيم المدبر حيث يقول (البيسط)
 وقادوا أمركم لله دركم * رجب الذراع بامر الحرب مضطعاً
 لا مترفاً ن رخاء العيش ساعده * ولا اذا عض مكره به خشعاً
 ما زال يحلب در الدهر اشطره * يكون متبعاً يوماً ومتبعاً
 حتى استمر على شزمر يرتد * مستحسماً الرأي لانفهما ولاضرباً
 وقال محمد بن يزيد اللأهون وكان وزيره (البيسط)

من كان حارس دينه انه قن * أن لا ينسام وكل الناس نوام
 وكيف يرقد عينان من تضيقه * ههنا من أمره حل وابرام
 * (فصل) * واذا قام الامام بما ذكرناه من حقوق الامة فقد أدى حق الله تعالى
 فيما لهم وعليهم ووجب له عليهم حقان الطاعة والنصرة مالية غير حاله والذي
 يتغير به حاله فيخرج به عن الامامة شيئاً من أحدهما جرح في عدالته والثاني
 نقص في بدنه فأما الجرح في عدالته وهو الفسق فهو على ضربين أحدهما
 ما تابع فيه الشهوة والثاني ما تعلق فيه بشبهة فأما الاول منهما فتعاقب بافعال
 الجوارح وهو ارتكاب المحظورات واقدامه على المنكرات تحكيم ما للشهوة
 واتقياد الهوى فهذا فسق يمنع من انعقاد الامامة ومن استدامتها فإذا طرأ
 على من انعقدت امامته خرج منها فلو عاد الى العدالة لم يعد الى الامامة الا بعقد
 جديد وقال بعض المتكلمين يعود الى الامامة بعوده الى العدالة من غير أن
 يستأنف له عقد ولابيعة لعموم ولايته وبحقوق المشقة في استئناف بيعته وأما
 الثاني منهما فتعاقب بالاعتقاد المتأول بشبهة تعترض فيمتناول لها خلاف الحق
 فقد اختلف العلماء فيها فذهب فريق منهم الى أنها تمنع من انعقاد الامامة
 ومن استدامتها ويخرج بحديثه منها لانه لما استوى حكم الكفر بتأويل وغير
 تأويل وجب أن يستمرى حال الفسق بتأويل وغير تأويل وقال كثير من
 علماء البصرة انه لا يمنع من انعقاد الامامة ولا يخرج به منها كما لا يمنع من ولاية
 القضاء وجواز الشهادة وأما طرأ على بدنه من نقص فينقسم ثلاثة أقسام
 أحدها نقص الحواس والثاني نقص الاعضاء والثالث نقص التصرف فأما نقص
 الحواس فينقسم ثلاثة أقسام قسم يمنع من الامامة وقسم لا يمنع منها وقسم يختلف
 فيه فأما القسم المساع منها فشيء أن أحدهما زوال العقل والثاني ذهاب البصر
 وأما

رجب الذراع
 أي واسعه
 والمضطلع القوى
 والمترف المفرط في
 التمتع والتخسوع
 ضعف الصوت
 والائماء بالبصر
 الى الارض وكفى
 به هنا عن ضعف
 القوة وشطط
 الشيء نصفه
 وجهه أشطط
 وقوله هم فلان
 يحلب در الدهر
 أشططه أي
 يستخرج ضروب
 الدهر من خير
 وشر والشرر
 بتقدم الزاي
 الطعن بالرمح
 عينا وشمالا
 والمرير والمريرة
 العزيمة والغنم
 بالحاء المجمة
 الغنم والضرع
 ضعف الجسم
 يقال فلان
 ضارع الجسم
 ضعيفه وضعفه وضرع الرجل خضع وذلل وأراد بهما هنا الخلق
 عما يقعه عن النظر والتدبر وعما يمنع بهما اه محبة

فاما زوال العقل فضر بيان أحدهما كان عارضا مرجوا زوال كالاغماء فهذا لا يمنع من انعقاد الامامة ولا يخرج منها لانه مرض قليل البتس يبع الزوال وقد أغنى على رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه * والضرب الثاني ما كان لازما لا يرجي زواله كالمجنون والمجنون لا يخرج من مرضه * أحدهما ان يكون مطبقا دائما لا يتخلله افاقة فهذا يمنع من عقد الامامة واستدامتها فاذا طرأ هذا بطلت به الامامة بعد تحققه والقطع به * والضرب الثاني ان يتخلله افاقة يعود بها الى حال السلامة فيمنظر فيه فان كان زمان الخبل اكثر من زمان الانفاقة فهو كما استديم يمنع من عقد الامامة واستدامتها ويخرج بحدوثه منها وان كان زمان الانفاقة اكثر من زمان الخبل منع من عقد الامامة واختلاف في منعه من استدامتها فقبل يمنع من استدامتها كما يمنع من ابتدائها فاذا طرأ بطلت به الامامة لان في استدامتها انحلالا بالنظر المستحق فيه وقيل لا يمنع من استدامة الامامة وان منع من عقدها في ابتداء لانه يراعى في ابتداء عقدها سلامة كاملة وفي الخروج منها نقص كامل * وأما ذهاب البصر فيمنع من عقد الامامة واستدامتها فاذا طرأ بطلت به الامامة لانه لما أبطل ولاية القضاء ومنع من جواز الشهادة فأولى ان يمنع من صحة الامامة * وأما عشاء العين وهو ان لا يبصر عند دخول الليل فلا يمنع من الامامة في عقد ولا استدامة لانه مرض في زمان الدعة يرجي زواله وأما ضعف البصر فان كان يعرف به الاشخاص اذا رآهم لم يمنع من الامامة وان كان يدرك الاشخاص ولا يعرفهم ان منع من الامامة عقد واستدامة * (وأما القسم الثاني) * من الحواس التي لا يؤثر فقدها في الامامة فشميا * أحدهما الحشم في الانف الذي لا يدرك به شمع الروائح والثاني فقد الذوق الذي لا يفرق به بين الطعوم فلا يؤثره هذا في عقد الامامة لانهم ما يؤثران في اللذة ولا يؤثران في الرأي والعمل * (وأما القسم الثالث) * من الحواس المختلف فيها فشميا * كالبصم والحرس فيمنعان من ابتداء عقد الامامة لان كمال الاوصاف بوجودهما مفقود واختلاف في الخروج بهما من الامامة فقالت طائفة يخرج بهما منها كما يخرج بذهاب البصر لتأثيرهما في التدبير والعمل وقال آخرون لا يخرج بهما من الامامة لقيام الاشارة مقامهما فلم يخرج منها لانه نقص كامل وقال آخرون ان كان يحسن

الكتابة لم يخرج بهما من الامامة وان كان لا يحسنهما خرج من الامامة بهالان
 الكتابة مفهومة والاشارة موهومة والاول من المذاهب أصح وأما تممة
 اللسان وثقل الجمع مع ادراك الصوت اذا كان عاليه فلا يخرج بهما من الامامة
 اذا حدنا واختلف في ابتداء عقدهما فمما قيل يمنع ذلك من ابتداء عقدهما
 لانهما نقص يخرج بهما عن حال الكمال وقيل لا يمنع لان نبي الله موسى عليه
 السلام لم تمنعه عقدة لسانه عن النبوة فأولى ان لا يمنع من الامامة

* (فصل) * وأما فقد الاعضاء فينقسم أربعة أقسام (أحدها) ما لا يمنع من
 صحة الامامة في عقد ولا استدامة وهو ما لا يؤثر فقده في رأى ولا عمل ولا نهوض
 ولا يشين في المنظر وذلك مثل قطع الذكر والانثيين فلا يمنع من عقد الامامة
 ولا من استدامتها بعد العقد لان فقد هذين العضوين يؤثر في التماسل
 دون إرأى والمحنة فيجربى العنة وقد وصف الله تعالى يحيى بن زكريا
 بذلك وأثنى عليه فقال وسيدنا وحصورا ونبيانا الصالحين وفي المحصور قولان
 أحدهما انه العنين الذي لا يقدر على اتيان النساء قاله ابن مسعود وابن
 عباس والثاني انه لم يكن له ذكر يغشى به النساء أو كان كالنواة قاله
 سعيد بن المسيب فلما لم يمنع ذلك من النبوة فأولى ان لا يمنع من الامامة وكذلك
 قطع الاذنين لانهما لا يؤثران في رأى ولا عمل ولهما شين خفي يمكن أن يستتر
 فلا يظهر (والقسم الثاني) ما يمنع من عقد الامامة ومن استدامتها وهو ما يمنع
 من العمل كذهاب اليدين أو من النهوض كذهاب الرجلين فلا يصح معه
 الامامة في عقد ولا استدامة لجزوه عما يلزمه من حقوق الامامة في عمل أو نهضة
 (والقسم الثالث) ما يمنع من عقد الامامة واختلف في منعه من استدامتها وهو
 مذهب به بعض العمل أو فقده بعض النهوض كذهاب إحدى اليدين
 أو إحدى الرجلين فلا يصح معه عقد الامامة لجزوه عن كمال التصرف فان طرأ
 بعد عقد الامامة في خروجه منها مذهبان للفقهاء أحدهما يخرج به من
 الامامة لانه يحجز يمنع من ابتدائها فمما قيل يمنع من استدامتها والمذهب الثاني انه
 لا يخرج به من الامامة وان منع من عقدها لان المعتبر في عقدها كمال السلامة
 وفي الخروج منها كمال النقص (والقسم الرابع) ما لا يمنع من استدامة الامامة
 واختلف في منعه من ابتداء عقدها وهو ما شان وقبح ولم يؤثر في عمل ولا في

سعمل العيين
فقتها اه

نهضة كجـدع الانف وسعمل احدي العيين فلا يخبر ج به من الامامة بعد
عقدما لعدم تأثيره في شيء من حقوقها وفي منعه من ابتداء عقد هـ مذهباً
للفقهاء أحدهما أنه لا يمنع من عقدها وليس ذلك من الشروط المعبرة فيها
لعدم تأثيره في حقوقها والمذهب الثاني أنه يمنع من عقد الامامة وتكون
الامامة منه شرطاً معتبراً في عقدها ليسلم ولاية الملة من شين يعاب ونقص
يزدرى فتقل به الهبة وفي قاتلها نفور عن الطاعة وما أدى الى هذا فهو نقص في
حقوق الامامة

* (فصل) * وأما نقص التصرف فضر بان حـ ر وقهر فأما الحجر فهو ان
يستولى عليه من أعوانه من يستبد بتنفيذ الامور من غير تظاهر بمعية
ولا بحجارة بمشاقة فلا يمنع ذلك من امامته ولا يقدر في صحة ولايته ولا كـ ينظر
في أفعال من استولى على أموره فان كانت جارية على أحكام الدين ومقتضى
العدل جازا قراره عليها بتنفيذها وامضاء الاحكامها لثلايقف من الامور
الدينية ما يعود بفساد على الامة * وان كانت أفعاله خارجة عن حكم الدين
ومقتضى العدل لم يحجز قراره عليها ولزمه ان يستنصر من يقبض يده ويزيل
تغلبه وأما القهر فهو ان يصير مأسوراً في يد عدو قاهر لا يقدر على الخلاص منه
فيمنع ذلك عن عقد الامامة له لجزئه عن النظر في أمور المسلمين وسواء كان
العدو مشركاً أو مسلماً باغياً وللامة فسخة في اختيار من عدا من ذوى القدرة
وان أسر بعد ان عقدت له الامامة فعلى كافة الامة استنقاذه لما أوجبته
الامامة من نصرته وهو على امامته ما كان مرجواً للخلاص مأمول الفـ كـ
اماقتال أو فداء فان وقع الاياس منه لم يخل حال من أسره من أن يكونوا
مؤثرين أو بغاة المسلمين فان كان في أسرا المشركين خرج من الامامة لليأس
من خلاصه واستأنف أهل الاختيار بيعة غيره على الامامة فان عهد بالامامة
في حال أسره نظرقى عهدـه فان كان بعد الاياس من خلاصه كان عهدـه
باطلاً لانه عهد بعد تزوجه من الامامة فلم يصح منه عهد وان عهد قبل الاياس
من خلاصه في وقت هو فيه مرجواً للخلاص صح عهدـه أبقاء امامته واستقرت
امامة ولي عهدـه بالاياس من خلاصه لزوال امامته فلو خلاص من أسره بعد
عهدـه نظرقى خلاصه فان كان بعد الاياس منه لم يعد الى امامته لمخروجه منها

المشاقة والشفاق
واحد يقال شاقه
مشاقة وشقاقا اذا
خالقه وحقيقته
ان يأتي كل ما
يشق على صاحبه
فكل منهما في
شق غير شق
صاحبه
وهو على امامته
أى باقى على
امامته مادام
يرجى خلاصه
ويؤمل انفسا كـ

بالاياس واستقرت في ولي عهده وان خلاص قبل الاياس فهو على امامته
ويكون العهد في ولي العهد ثابتا وان لم يصرا اماما * وان كان مأسورا مع بغاة
المسلمين فان كان مرجوا للخلاص فهو على امامته وان لم يرج خلاصه لم يخل حال
البغاة من أحد أمرين أما ان يكونوا نصبوا لانفسهم اماما أو لم ينصبوا فان كانوا
فوضى لا امام لهم فالامام المأسور في أيديهم على امامته لان بيعته لهم لازمة
وطاعته عليهم واجبة فصار معهم كمصيره مع أهل العدل اذا صار تحت الحجر
وعلى أهل الاختيار ان يستنبدوا عنه ناظرا يخلفه ان لم يقدر على الاستنابة فان
قدر عليها كان أحق باختيار من يستنبيه منهم فان خلع المأسور نفسه أو مات لم
يصر المستناب اماما لانها نية عن موجود فزال بفقدته وان كان أهل البغي
قد نصبوا لانفسهم اماما ما دخلوا في بيعته وانقادوا لطااعته فالامام المأسور في
أيديهم خارج من الامامة بالاياس من خلاصه لانهم قد انحازوا بدار تقدر
حكمها عن الجماعة وخروجها عن الطاعة فلم يبق لأهل العدل بهم نصره
وللأأسور معهم قدرة وعلى أهل الاختيار في دار العدل أن يعقدوا الامامة
لن ارضوه لها فان خلاص المأسور لم يعد الى الامامة لخروجه منها

* (فصل) * واذا تم هذا ووصفناه من أحكام الامامة وعموم نظرها في مصالح
الملة وتدير الامامة فاذا استقر عقد هذا الامام انقسم ماصدر عنه من ولايات
خلفائه أربعة أقسام (فالقسم الاول) من تكون ولايته عامة في الاعمال
العامة وهم الوزراء لانهم يستمليون في جميع الامور من غير تخصيص (والقسم
الثاني) من تكون ولايته عامة في أعمال خاصة وهم أمراء الاقاليم والبلدان
لان النظر فيما يخصوا به من الاعمال عام في جميع الامور (والقسم الثالث) من
تكون ولايته خاصة في الاعمال العامة وهم كقاضي القضاة ونقيب الجيوش
وحامي الثغور ومستوفي الخراج وجابي الصدقات لان كل واحد منهم مقصور
على نظر خاص في جميع الاعمال (والقسم الرابع) من تكون ولايته خاصة في
الاعمال الخاصة وهم كقاضي بلد أو اقليم أو مستوفي خراجه أو جابي صدقاته
أو حامي ثغره أو نقيب جنده لان كل واحد منهم خاص بالنظر بخصوص العمل
والكل واحد من هؤلاء الولاة شروط تتعلق بها ولايته ويصح معها نظره ونحن
نذكرها في أبوابها وموضعها بمشيئة الله وتوفيقه

* (الباب الثاني في تقليد الوزارة) *

(والوزارة على ضربين) وزارة تفويض ووزارة تنفيذ * فأما وزارة التفويض فهو ان يستوزر الامام من يفوض اليه تدبير الامور برأيه وامضاءها على اجتماعه وليس يجتمع جواز هذه الوزارة قال الله تعالى حكاية عن نبيه موسى عليه السلام واجعل لي وزيراً من أهلي هرون أخى أشد دية أرى وأشركه في أمري فاذا جاز ذلك في النبوة كان في الامامة أجوز ولان ما وكل الى الامام من تدبير الامة لا يقدر على مباشرة جميعه الا باستنابة ونيابة الوزير المشارك له في التدبير اصبح في تنفيذ الامور من تفرد بها المستظهر به على نفسه وبها يكون أبعد من الزلل وأمنع من الخلل ويعتبر في تقليد هذه الوزارة شروط الامامة الا النسب وحده لانه محض الاراء ومنفذ الاجتهاد فاقضى أن يكون على صفات المجتهدين ويحتاج فيها الى شرط زائد على شروط الامامة وهو أن يكون من أهل الكفاية فيما وكل اليه من أمري الحرب والمخارج خبرة بها ومعرفة بتفاصيلها فانه مباشر لها تارة ومستناب فيها أخرى فلا يصل الى استنابة الكفاية الا أن يكون منهم كمالا يقدر على المباشرة اذا قدر عنهم وعلى هذا الشرط مدار الوزارة وبه تنظم السياسة * حكى ان المأمون رضى الله عنه كتب في اختيار وزيراني التمس لامورى رجلاً جامع الخصال الحريز اعفة في خلقة واستقامة في طرائقه قد هذبته الاكاداب وأحكمته التجارب ان أوتن على الاسرار قام بها وان قلده مهمات الامور نهض فيها يسكته الحلم وينطقه العلم وتكفيه اللحظة وتغنيه المحبة له صولة الامراء واناة الحكماء وتواضع العلماء وفهم الفقهاء ان أحسن اليه شكر وان ابتلى بالايام صبر لا يبيع نصيب يومه بحرمان غده يسترق قلوب الرجال بخلاصة لسانه وحسن بيانه وقد جمع بعض الشعراء هذه الاوصاف فأوجزها ووصف بعض وزراء الدولة العباسية بها فقال (الوافر)

بديته وفكرته سواء * اذا اشتبهت على الناس الامور
وأخرم ما يكون الدهر يوماً * اذا أعيا المشاور والمشير
وصد رقيه للهم اتساع * اذا ضاقت من الهم الصدور
فهذه الاوصاف اذا كملت في الزعيم المدبر وقل ما تكمل فالصلاح بتطهير عام

وما ينافى برأيه وتديره تام وان احتملت فالصلاح بحسب ما يحتمل والتدبير على قدرها يعقل ولئن لم يكن هــ ذاماً من الشروط الدينية المحضة فهو من شروط السياسة المازجة لشروط الدين لما يتعلق بها من مصالح الامة واستقامته الملهمة فاذا مكملت شروط هذه الوزارة فيمن هو أهل لها فصحته التقليد فيها معتبرة بلفظ الخليفة المستور ولا نهى ولاية فتعقد الى عقد والعقود لا تصح الا بالقول الصريح فان وقع له بالنظر وأذن له لم يتم التقليد حكماً وان أمضاه الولاية عرفاً حتى يعقد له الوزارة بلفظ يشتمل على شرطين أحدهما عموم النظر والثاني النيابة فان اقتصر على عموم النظر دون النيابة فكان بولاية العهد أخص فلم تنعقد به الوزارة فان اقتصر به على النيابة فقد أبهم ما استنباه فيه من عموم وخصوص أو تنفيذ وتقويض فلم تنعقد به الوزارة وإذا جمع بينهما انعقدت وتمت والجمع بينهما يكون من وجهين أحدهما وهو بأحكام العقود أخص أن يقول قد قلدتك ما الى نيابة عني فتنعقد به الوزارة لانه قد جمع له بين عموم النظر والاستنباه في النظر فان قال له نب عني فيما الى احتمل ان تنعقد به الوزارة لانه قد جمع له في هذا اللفظ بين الوجهين عموم النظر والاستنباه واحتمل ان لا تنعقد به الوزارة لانه اذن يحتاج الى ان يتقدمه عقد والاذن في أحكام العقود لا تصح به العقود ولو كان لوقال قد استنبكت فيما الى انعقدت به الوزارة لانه عدل عن مجرد الاذن الى ألفاظ العقود ولو قال انظر فيما الى لم تنعقد به الوزارة لاحتماله ان يتظر في تصفحه أو في تنفيذه أو في القيام به والعقد لا ينبرم بلفظ محتمل حتى يصله بما ينفى عنه الاحتمال وليس يراعى فيما يباشره الخلفاء وملوك الامم من العقود العامة ما يراعى في الخاصة من الشروط المؤكدة لأميرين أحدهما ان من عاداتهم الا كفاه بيسير القول عن كثيره فصارد ذلك فيهم عرفاً مخصوصاً وربما استثقلوا الكلام فاقتصر واعلى الاشارة غير انه ليس يتعلق بها في الشرع حكمكم لناطق سليم فكذلك خرجت بالشرع من عرفهم والثاني انهم لقله ما يباشرونه من العقود تجعل شواهد الاحمال في تأهيمهم لها موجباً لجل لفظهم المجل على الغرض المقصود دون الاحتمال المجرد فهذا وجهه والوجه الثاني وهو يعرف المنصب أشبه ان يقول قد استوزرتك تعويلاً على نيابتك فتنعقد به هذه الوزارة لانه قد جمع

في تصفحه أي
تصفح ما اليه
وتنفيد ما اليه
الخ اه

خرجت اي الاشارة
اه

بين عموم النظر فيها اليه بقوله استوزرتك لان نظار الوزارة عام وبين النيابة
بقوله تعويلا على نيابتك فخرجت عن وزارة التنفيذ الى وزارة التفويض ولو
قال قد فوضت اليك وزارتي لاحتمل ان تنعقد به هذه الوزارة لان ذكر
التفويض فيها يخرجها عن وزارة التنفيذ ذالى وزارة التفويض ويحتمل أن
لا تنعقد لان التفويض من أحكام هذه الوزارة فافتقر الى عقدية تقدمه
والاقل من الاحتمالين أشبه بالصواب فعلى هذا القول قد فوضنا اليك
الوزارة صرح لان ولاية الامور يكونون عن أنفسهم بلفظ الجمع ويعظمون عن
إضافة الشيء اليهم فيرسالونه فيقوم قوله قد فوضنا اليك مقام قوله فوضت
اليك وقوله الوزارة مقام قوله وزارتي وهذا أنفهم قول عقدية وزارة
التفويض وأوجزه ولو كنى غير الملوك عن أنفسهم بالجمع وترك الإضافة لما
تعلق به حكم التفرّد والإضافة مخروجه عن العرف المعهود فأما اذا قال قد
قلتك وزارتي أو قد قلناك الوزارة لم يصح هذا القول من وزراء التفويض
حتى يبينه بما يستحق به التفويض لان الله تعالى يقول حكايه عن نبيه موسى
صلوات الله عليه واجعل لي وزيراً من أهلي هرون أخى أشد به أزرى
وأشركه في أمرى فلم يقتصر على مجرد الوزارة حتى قرن بها بشد أزره وأشراكه في
أمره ولان اسم الوزارة مختلف في اشتقاقه على ثلاثة أوجه أحدها انه مأخوذ
من الوزر وهو الثقل لانه يحمل عن الملك أنقاله الثاني انه مأخوذ من الوزر
وهو المبدأ ومنه قوله تعالى كلا لا وزر أى لا مبدأ فسمي بذلك لان الملك يلجأ
الى رأيه ومعونته والنسألت انه مأخوذ من الازر وهو الظاهر لان الملك يقوى
بوزيره كقوة البدن بالظهور ولاي هذه المعاني كان مشتقاً فليس في واحد منها
ما يوجب الاستبعاد بالامور

* (فصل) * واذا انقربت منه عقدية وزارة التفويض فالنظر فيها وان كان على
العموم معتبر بشرطين يقع الفرق بينهما بين الامامة والوزارة أحدهما
يختص بالوزير وهو مطاعة الامام لما أمضاه من تدبير وأنفذه من ولاية
وتقليد اثلايصير بالاستبعاد كالامام والثاني يختص بالامام وهو ان يتصفح
أفعال الوزير وتديره الامور ليقر منها ما وافق الصواب ويستدرك ما خالفه
لان تدبير الامامة اليه موكل وعلى اجتهاده محمول ويجوز لهذا الوزير ان يحكم

فيرسالونه أى
يطلقونه عن
الإضافة

بنفسه وان يقلد المحكام كما يجوز ذلك للامام لان شروط الحكم فيه معتبرة
ويجوز ان يتطرف في المظالم ويستدب فيها لان شروط المظالم فيه معتبرة ويجوز
ان يتولى الجهاد بنفسه وان يقاد من يتولاه لان شروط الحرب فيه معتبرة
ويجوز ان يباشر تنفيذ الامور التي دبرها وان يستدب في تنفيذها لان شروط
الرأى والتدبير فيه معتبرة * وكل ما صح من الامام صح من الوزير الاثلاثة أشياء
أحدها ولاية العهد فان للامام أن يعهد الى من يرى وليس ذلك للوزير * الثاني
ان للامام ان يستعفى الامة من الامامة وليس ذلك للوزير * والثالث ان للامام
ان يعزل من قلده الوزير وليس للوزير ان يعزل من قلده الامام وما سوى هذه
الثلاثة في حكم التغويض اليه يقتضى جواز فعله وحجة نفوذ منه فان عارضه
الامام في رد ما أمضاه فان كان في حكم نفذ على وجهه أوفى مال وضع في حقه لم يجز
نقض ما نفذ باجتهاده من حكم ولا استرجاع ما فرق برأيه من مال فان كان في
تقليد والى أو تجهيز جيش وتدبير حرب جاز للامام معارضته بعزل المولى
والعدول بالجيش الى حيث يرى وتدبير الحرب بما هو أولى لان للامام أن
يستدرك ذلك من أفعال نفسه فكان أولى أن يستدركه من أفعال وزيره
فلو قلاد الامام واليساعلى عمل وقلد الوزير غيره على ذلك العمل نظر في
اسبغهما بالتقليد فان كان الامام أسبق تقليدا فتقليده أثبت ولا ولاية لمن
قلده الوزير وان كان تقليد الوزير أسبق فان علم الامام بما تقدم من تقليد
الوزير كان في تقليد الامام لغيره عزل الاوّل واستئناف تقليد الثاني فصيح
الثاني دون الاوّل وان لم يعلم الامام بما تقدم من تقليد الوزير فتقليد الوزير
أثبت ونصح ولاية الاوّل دون الثاني لان تقليد الثاني مع الجهر بل بتقليد الاوّل
لا يكون عزلا له ويكون عزلا لو علم بتقليده وقال بعض أصحاب الشافعي رضى
الله عنه لا يعزل الاوّل مع علم الامام بحاله اذا قلده غيره حتى يعزله قولا فيصير
بالقول معزولا لا بتقليد غيره فعلى هذا ان كان النظر مما يصح فيه الاشتراك
صح تقليد هما فكأنما مشتركين في النظر فان كان مما لا يصح فيه الاشتراك كان
تقليد هما موقوفا على عزل أحدهما واقرار الآخر فان تولى ذلك الامام جاز ان
يعزل أيهما شاء ويقر الآخر وان تولاه الوزير جاز ان يعزل من اختص
بتقليده ولم يجز ان يعزل من قلده الامام

* (فصل) * وأما وزارة التنفيذ فكملها أضعف وشروطها أقل لان النظر فيها مقصور على رأى الامام وتديره وهذا الوزير وسط بينه وبين الرعايا والولاية يؤدى عنه مأمور وينفذ عنه ماذكر ويمضى ما حكم ويخبر بتقليد الولاية وتجهيز الحجى وش ويعرض عليه ما ورد من مهم وتجتمع من حدث لم يعمل فيه ما يؤمر به فهو معين فى تنفيذ الامور وليس بوال عليها ولا متقلدا لها فان شورك فى رأى كان باسم الوزارة أخص وان لم يشارك فيه كان باسم الواسطة والسفارة أشبه وليس تنفذ هذه الوزارة الى تقليد وانما يراعى فيها مجرد الاذن ولا تعتبر فى المؤهل لها الحرية ولا العلم لانه ليس له ان يفرد بولاية ولا تقليد فتعتبر فيه الحرية ولا يجوز له ان يحكم فيعتبر فيه العلم وانما هو مقصور النظر على أمرين أحدهما أن يؤدى الى الخليفة والثانى أن يؤدى عنه فيراعى فيه سبعة أوصاف أحدها الامانة حتى لا يخون فيما قد أؤتمن عليه ولا يغش فيما قد ائتمنص فيه والثانى صدق اللهجة حتى يوثق بخبره فيما يؤديه ويعمل على قوله فيما ينهيه والثالث قلة الطمع حتى لا يرتشى فيما يمل ولا يخذل في تساهل والرابع ان يسلم فيما ينه وبين الناس من عداوة وشحناء فان العداوة تصدع التناصف وتقع من التعاطف والخامس أن يكون ذكورا لما يؤديه الى الخليفة وعنه لانه شاهد له وعليه والسادس الذكاء والقفظة حتى لا تداس عليه الامور فتشتبه ولا تموه عليه فتلتبس فلا يصح مع اشتباهها عزم ولا يصلح مع التباسها عزم وقد أفصح بهذا الوصف وزير المأمون محمد بن يزيد حيث يقول (الطويل)

اصابة معنى المرمر روح كلامه * فان أخطأ المعنى فذاك موات
اذا غاب قلب المرء عن حفظ لفظه * فيمقظته للعالمين سببات
والسابع أن لا يكون من أهل الاهواء فيخرجه الهوى من الحق الى الباطل ويتدلس عليه الحق من الباطل فان الهوى خادع الالباب وصارف له عن الصواب) ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم حبك الذى يعنى ويهم قال الشاعر السريع)

انا اذا قلت دواعى الهوى * وانصت السامع للقاتل

واصطرع القوم بالباهم * تقضى بحكم عادل فاصل
 لا تجعل الباطل حقا ولا * تلفظ دون الحق بالباطل
 نخاف ان نسهأحلامنا * فيحمل الدهر مع الحمل

فان كان هذا الوزير مشاركا في الرأي احتاج الى وصف ثامن وهو الحكمة
 والتجربة التي تؤديه الى صحة الرأي وصواب التدبير فان في التجارب خبرة
 بعواقب الامور وان لم يشارك في الرأي لم يحتج الى هذا الوصف وان كان
 ينتمى اليه مع كثرة الممارسة ولا يجوز ان تقوم بذلك امرأة وان كان
 خبرها مقبولا لما تضمنه معنى الولايات المصر وفقه النساء لقول النبي صلى
 الله عليه وسلم ما أفلح قوم أسندوا أمرهم الى امرأة ولان فيها من طلب
 الرأي وثبات العزم ما تضعف عنه النساء ومن الظهور في مباشرة
 الامور ما هو عام من محظور * ويجوز ان يكون هذا الوزير من أهل الذمة وان لم
 يجز أن يكون وزيرا التفويض منهم * ويكون الفرق بين هاتين الوزارتين
 بحسب الفرق بينهما في النظرين * وذلك من أربعة أوجه أحدها انه يجوز
 لوزير التفويض مباشرة الحكم والنظر في المظالم وليس ذلك لوزير التنفيذ
 والثاني انه يجوز لوزير التفويض ان يستبد بتقليد الولاية وليس ذلك لوزير
 التنفيذ والثالث انه يجوز لوزير التفويض ان يفرد بتسيير الجيوش وتدبير
 الحروب وليس ذلك لوزير التنفيذ والرابع انه يجوز لوزير التفويض ان
 يتصرف في أموال بيت المال بقض ما يستحق له وبدفع ما يجب فيه وليس
 ذلك لوزير التنفيذ وليس فيما عدا هذه الاربعة ما يمنع أهل الذمة منها
 الا ان يستطيلوا فيكونوا ممنوعين من الاستطالة وهذه الفروق الاربعة بين
 النظرين افرق في أربعة من شروط الوزارتين أحدها ان الحرية معتبرة
 في وزارة التفويض وغير معتبرة في وزارة التنفيذ والثاني ان الاسلام معتبر
 في وزارة التفويض وغير معتبر في وزارة التنفيذ والثالث ان العلم بالاحكام
 الشرعية معتبر في وزارة التفويض وغير معتبر في وزارة التنفيذ والرابع ان
 المعرفة بأمرى الحرب والمخارج معتبرة في وزارة التفويض وغير معتبرة في وزارة
 التنفيذ فافترقا في شروط التقليد من أربعة أوجه كما افترقا في حقوق النظر من
 أربعة أوجه واستويا فيما عدا ما من حقوق وشروط

* (فصل) * ويجوز للخليفة ان يقلد وزيرى تنفيذ على اجتماع وانفراد ولا يجوز ان يقلد وزيرى تفويض على الاجتماع عموم ولا يتما كمالا يجوز تقليد امامين لانهم اربابا تعارضوا فى العقد والمحل والتقليد والعزل وقد قال الله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان قلد وزيرى تفويض لم يخل حال تقليدهما من ثلاثة أقسام أحدها أن يفوض الى كل واحد منهما عموم النظر فلا يصح لما قدمناه من دليل وتعليل ويتطرى تقليدهما فان كان فى وقت واحد بطل تقليدهما معا وان سبق أحدهما الآخر صح تقليد السابق وبطل تقليد المسبوق والفرق بين فساد التقليد والعزل ان فساد التقليد يمنع من نفوذ ما تقدم من نظره والعزل لا يمنع من نفوذ ما تقدم من نظره * والقسم الثانى أن يشرك بينهما فى النظر على اجتماعهما فيه ولا يجعل الى واحد منهما ان يفرد به فهذا يصح وتكون الوزارة بينهما الى واحد منهما ولهما تنفيذ ما اتفق رأيهما عليه وليس لهما تنفيذ ما اختلفا فيه ويكون موقفا على رأى الخليفة وخارجا عن نظر هذين الوزيرين وتكون هذه الوزارة قاصرة عن وزارة التفويض المطلقة من وجهين أحدهما اجتماعهما على تنفيذ ما اتفقا عليه والثانى زوال نظرهما عما اختلفا فيه فان اتفقا بعد الاختلاف نظر فان كان عن رأى اجتماع على صوابه بعد اختلافهما فيه دخل فى نظرهما وصح تنفيذهما منهما لان ما تقدم من الاختلاف لا يمنع من جواز الاتفاق وان كان من متابعة أحدهما صاحبه مع بقاءهما على رأى المختلف فيه فهو على خروجه من نظرهما لانه لا يصح من الوزير تنفيذ ما لا يراه صوابا * والقسم الثالث أن لا يشرك بينهما فى النظر ويفرد كل واحد منهما بما ليس فيه لآخر نظر وهذا يكون على أحدهما وجهين اما أن يخص كل واحد منهما بعمل يكون فيه عام النظر خاص العمل مثل ان يراد الى أحدهما وزارة بلاد المشرق والى الآخر وزارة بلاد المغرب واما أن يخص كل واحد منهما بتقرير يكون فيه عام العمل خاص النظر مثل ان يستوزر أحدهما على الحرب والآخر على الخراج فيصح التقليد على كلا الوجهين غير انهما لا يكونان وزيرى تفويض ويكونان واليين على عمليين مختلفين لان وزارة التفويض مأمرة ونفذ أمر الوزيرين بها فى كل عمل وكل نظر ويكون تقليد كل واحد منهما مقصورا على ما خص به

وليس له معارضة الا تخفى نظره وعمله ويجوز للخليفة ان يخلد وزيرين وزير
تفويض ووزير تنفيذ فيكون وزير التفويض مطلق التصرف ووزير التنفيذ
مقصورا على تنفيذ ماوردت به أوامر الخليفة ولا يجوز لوزير التنفيذ ان يولى
معزولا ولا ان يعزل مولى ويجوز لوزير التفويض ان يولى المعزول ويعزل من
ولاه ولا يعزل من ولاه الخليفة وليس لوزير التنفيذ ان يوقع عن نفسه ولا عن
الخليفة الا بأمره ويجوز لوزير التفويض ان يوقع عن نفسه الى عماله وعمال
الخليفة ويلزمهم قبول توقيعاته ولا يجوز ان يوقع عن الخليفة الا بأمره في عموم
أو خصوص واذا عزل الخليفة وزير التنفيذ لم يعزل به أحد من الولاة واذا عزل
وزير التفويض اعزل به عمال التنفيذ ولم يعزل به عمال التفويض لان
عمال التنفيذ نواب وعمال التفويض ولا ويجوز لوزير التفويض ان يستخلف
ناثبا عنه ولا يجوز لوزير التنفيذ ان يستخلف من ينوب عنه لان الاستخلاف
تقليد فصيح من وزير التفويض ولم يصح من وزير التنفيذ واذا انتهى الخليفة وزير
التفويض عن الاستخلاف لم يكن له ان يستخلف واذا أذن لوزير التنفيذ في
الاستخلاف جاز له ان يستخلف لان كل واحد من الوزيرين يتصرف عن أمر
الخليفة ونفيه وان افرق حكمهما مع اطلاق التقاليد واذا فوض الخليفة تدبير
الاقليم الى ولايتها وكل النظر فيها الى المستولين عليها كالذي عاينه أهل زماننا
جاز لما لك كل اقليم ان يستوزر وكان حكم وزيره معه حكم وزير الخليفة مع
الخليفة في اعتبار الوزارتين وأحكام النظرين

* (الباب الثالث في تقليد الامارة على البلاد) *

واذا قلد الخليفة أميراً على اقليم أو بلد كانت امارته على ضربين عامة وخاصة
فأما العامة فعلى ضربين امارة استكفاء بعقد عن اختيار وامارة استيلاء بعقد
عن اضطرار فأما امارة الاستكفاء التي تنعقد عن اختياره فتشتمل على عمل
محدود ونظر معهود والتقليد فيها ان يفوض اليه الخليفة امارة بلد أو اقليم
ولاية على جميع أهله ونظر في المعهود من سائر أعماله فيصير عام النظر فيما
كان محدودا من عمل ومعهودا من نظر فيشتمل نظره فيه على سبعة أمور
أحدها النظر في تدبير الجيوش وترتيبهم في النواحي وتقدير أرزاقهم الا ان
يكون

يكون الخليفة قد رهاق في ذمها عليهم والثاني النظر في الاحكام وتقليد
القضاة والمحكم والمثلث جباية الخراج وقبض الصدقات وتقليد العمال
فيهم او يقرى ما استحق منهم او الرابع حياية الدين والذب عن الحرم ومراعاة
الدين من تغيير أو تبديل والخامس اقامة الحدود في حق الله وحقوق الآدميين
والسادس الامامة في الجمع والمجاعات حتى يؤم بها أو يستخلف عليها والسابع
تسيير الحجيج من عمله ومن سلكه من غير أهله حتى يتوجهوا معانين عليه فان كان
هذا الاقليم تغراما تخال للعدو اقترن بهائنا من وهو جهاد من يليه من الاعداء
وقسم غنائمهم في المقاتلة وأخذ خسرانها لاهل المحسن * ونعتبر في هذه الامارة
الشروط المعتبرة في وزارة التفويض لان الفرق بينهما خصوص الولاية
في الامارة وعمومها في الوزارة وليس بين عموم الولاية وخصوصها فرق في الشروط
المعتبرة فيها ثم ينظر في عقد هذه الامارة * فان كان الخليفة قد تولاه كان لوزير
التفويض عليه حق المراعاة والتصفح ولم يكن له عزله ولا نقله من اقليم الى
غيره * وان كان الوزير قد تفرد بتقليده فهو على ضربين * أحدهما أن يقاده عن
اذن الخليفة فلا يجوز له عزله ولا نقله من عمله الى غيره الا عن اذن الخليفة وأمره
ولو عزل الوزير لم ينزل هذا الامر * والضرب الثاني أن يقاده عن نفسه فهو
نائب عنه فيجوز له أن ينفرد بعزله والاستبدال به بحسب ما يؤذيه الاجتهاد اليه
من النظر في الاولى والاصح ولو أطلق الوزير تقليد هذا الامر فلم يصرح فيه
بأنه عن الخليفة ولا عن نفسه كان التقليد عن نفسه وله أن ينفرد بعزله ومتى
انعزل الوزير انعزل هذا الامر الا أن يقر الخليفة على أمارته فيكون ذلك تجديد
ولاية واستئناف تقليد غير أنه لا يحتاج في لفظ العقد الى ما يحتاج اليه ابتداء
العقد من الشروط ويكفي أن يقول الخليفة قد أقررتك على ولايتك ويحتاج
في ابتداء العقد أن يقول قد قدلتك ناحية كذا امارته على أهلها ونظرا على
جميع ما يتعلق بها على تفصيل لا يدخله اجمال ولا يتناول له احتمال فاذا قلد
الخليفة هذه الامارة لم يكن فيها عزل للوزير عن تصفحها ومراعاتها واذا قلد
الوزارة لم يكن فيها عزل لهذا الامر عن امارته لانه اذا اجتمع عموم التقليد
وخصوصه في الولايات السلطانية كان عموم التقليد محمولا في العرف على
مراعاة الاختصاص وتصفحه وكان خصوص التقليد محمولا على مباشرة العمل

متاخا للعدو
أى محاربا له
يقال هذه
الارض تتاخم
كذا أى تحاذيها

وتنفيذه ويجوز لهذا الأمير أن يستوزر لنفسه وزير تنفيذ بأمر الخليفة وبغير أمره ولا يجوز أن يستوزر وزير نفويض الاعن اذن الخليفة وأمره لأن وزير التنفيذ معين ووزير النفويض مستبد وإذا أراد هذا الأمير أن يزيد في أرزاق جيشه لغير سبب لم يجز لما فيه من استهلاك مال في غير حق وإن زادهم لمحدث سبب يقتضيه نظري السبب فإن كان مما يرجي زواله لا تستقر به الزيادة على التأيد كالزيادة لغلاء سعر أو حدوث حدث أو نفقة في حرب جازل لا أمير أن يدفع هذه الزيادة من بيت المال ولا يلزمه استثمار الخليفة لأنها من حقوق السياسة الموكولة إلى اجتماعه وإن كان سبب الزيادة مما يقتضي استقرارها على التأيد كالزيادة لمحرب أبلاؤها وقاموا بالنصر حتى انجبت أوقفها على استثمار الخليفة فيها ولم يكن له التفرد بامضاءها ويجوز أن يرزق من بلغ من أولاد الجيش ويفرض لهم العطاء بغير أمر ولا يجوز أن يفرض تجيش مستبدا إلا بأمر وإذا فضل من مال الخراج فاضل عن أرزاق جيشه حمله إلى الخليفة ليضمه في بيت المال العام المعد للمصالح العامة وإذا فضل من مال الصدقات فاضل عن أهل عمله لم يلزمه حمله إلى الخليفة وصرفه في أقرب أهل الصدقات من عمله وإذا نقص مال الخراج عن أرزاق جيشه طالب الخليفة بتمامه من بيت المال ولو نقص مال الصدقات عن أهل عمله لم تكن له مطالبة الخليفة بتمامه لأن أرزاق الجيش مقدرة بالكفاية وحقوق أهل الصدقات معتبرة بالوجود وإذا كان تقليد الأمير من قبل الخليفة لم ينزل بموت الخليفة وإن كان من قبل الوزير انزل بموت الوزير لأن تقليد الخليفة نيابة عن المسلمين وتقليد الوزير نيابة عن نفسه وينزل الوزير بموت الخليفة وإن لم ينزل به الأمير لأن الوزارة نيابة عن الخليفة والامارة نيابة عن المسلمين فهذا حكم أحد قسمي الامارة العامة وهي امارة الاستكفاء المعقودة عن اختيار ونحن نقدم أمام القسم الاخير منها حكم الامارة الخاصة لا شترا كهما في عقد الاختيار ثم نذكر القسم الثاني في امارة الاستكفاء المعقودة عن اضطرار لنبنى حكم الاضطرار على حكم الاختيار فيعلم فزق ما بينهما من شروط وحقوق

فأما الامارة الخاصة فهو أن يكون الأمير مقصورا لامارة على تدبير الجيش وسياسة الرعية وحماية البيضة والذب عن الحرم وليس له أن يتعرض للقضاء

والاحكام ومجساة الخراج والصدقات * فأما اقامة الحد ودفع الاقتصر منها الى
اختيار لا اختلاف الفقهاء فيه وافتقر الى اقامة بيعة لتناكر المتنازعين فيه
فليس له التعرض لاقامة لانها من الاحكام الخارجية عن خصوص امارته
وان لم يفتقر الى اختيار ولا بيعة أو افتقر اليها فنفذ فيه اجتهاد الحاكم أو اقامة
البيعة عنده فلا يخلو أن يكون من حقوق الله سبحانه أو من حقوق الآدميين
فان كان من حقوق الآدميين كحد القذف والقصاص في نفس أو طرف كان
ذلك معتبرا بحال الطالب فان عدل عنه الى الحاكم كان الحاكم أحق باستيفائه
لدخوله في جملة المحقوق التي تدب الحاكم الى استيفائها وان عدل الطالب
باستيفاء الحد والقصاص الى هذا الامر كان الامر أحق باستيفائه لانه ليس
بحكم وانما هو معونة على استيفاء الحق وصاحب المعونة هو الامر بدون الحاكم
فان كان هذا الحمد من حقوق الله تعالى المحضة كحد الزنا جلدا أو رجا فالامر
أحق باستيفائه من الحاكم لدخوله في قوانين السياسة وموجبات الحماية والذب
عن الملة ولان تتبع المصالح موكل الى الامراء المندوبين الى البحث عنها
دون المحكام المرصدين لفصل التنازع بين الخصوم فدخل في حقوق الامارة
ولم يخرج منها الابنص وخرج من حقوق القضاء فلم يدخل فيها الابنص * وأما
نظرة في المظالم فان كان مما نفذت فيه الاحكام وامضاء القضاء والمحكام
جازله النظر في استيفائه معونة للحق على المبطّل وان تراعى الحق من المعترف
الماطل لانه موكل الى المنع من التظالم والتغالب ومنه دواب الى الاخذ
بالتماطف والتناصف فان كانت المظالم مما تستأنف فيها الاحكام ويبتدأ فيها
القضاء منع منه هذا الامر لانه من الاحكام التي لم يتضمنها عقد امارته وردتهم
الى حاكم بلده فان نفذ حكمه لاحد هم بحق قام باستيفائه ان ضعف منه الحاكم
فان لم يكن في بلده حاكم عدل بها الى اقرب المحكام من بلده ان لم يلحقها
في المصير اليه مشقة فان لم تحق لم يكافها ذلك واستأمر الخليفة فيما تنازعا ونفذ
حكمه فيه * وأما تسيير الحجيج من عمله فدخل في احكام امارته لانه من جملة
المعونات التي تدب لها فأما امامة الصلوات في الجمع والاعباد فقد قيل ان
القضاء بها أخص وهو بمذهب الشافعي أشبه وقيل ان الامراء بها أحق وهو
بمذهب أبي حنيفة أشبه فان تاخت ولاية هذا الامر فتراها لم يكن له أن يبتدئ

جهاد أهله الاباذن الخليفة وكان عليه حزمهم ودفعهم ان هجموا عليه بغير اذنه
 لان دفعهم من حقوق الحماية ومقتضى الذب عن الحرم * ويعتبر في ولاية هذه
 الامارة الشروط المعتبرة في وزارة التنفيذ وزيادة شرطين عليهما الاسلام
 والمحربة لما تضمنتهما من الولاية على أمور دينية لا تصح مع الكفر والرق ولا
 يعتبر فيها العلم والفقه وان كان في زيادة فضل * فصارت شروط الامارة العامة
 معتبرة بشروط وزارة التفويض لا اشتراكهما في عموم النظر وان اختلفا
 في خصوص العمل * وشروط الامارة الخاصة تقصر عن شروط الامارة العامة
 بشرط واحد وهو العلم لان من عمت امارته أن يحكم وليس ذلك لمن خصت امارته
 وليس على واحد من هذين الاميرين مطالعة الخليفة بما أمضاه في عمله على
 مقتضى امارته اذا كان معهودا الاعلى وجه الاختيار تظاهرا بالطاعة فان
 حدث حادث غير معهود او فقاء على مطالعة الامام وعلافيه بأمره فان خاف من
 اتساع الخرق ان أوفقاء قام بما يدفع هجومه حتى يرد عليهم اذن الخليفة فيما
 يراه لان به لان رأى الخليفة لاشرافه على عموم الامور أمضى في الحوادث
 النازلة

* (فصل) * وأما امارة الاستيلاء التي تعقد عن اضطرار فهي أن يستولى الامير
 بالقوة على بلاد يملكها الخليفة امارتها او يفوض اليه تدبيرها وسياستها فيكون
 الامير باستيلائه مستبدا بالسياسة والتدبير والخليفة باذنه منفذ الاحكام
 الدين ليخرج من الفساد الى الصحة ومن الخطر الى الاباحة وهذا وان خرج عن
 عرف التقليد المطلق في شروطه واحكامه ففيه من حفظ القوانين الشرعية
 وحراسة الاحكام الدينية ما لا يجوز أن يترك مختلا مدخولا ولا فاسدا ماعولا
 جاز فيه مع الاستيلاء والاضطرار ما امتنع في تقايد الاستيلاء والاختيار
 لوقوع الفرق بين شروط الممكنة والجزم * والذي يشق بتهذيب المستولى من
 قوانين الشرع سبعة أشياء فيشترك في التزامها الخليفة الولي والامير المستولى
 * ووجوبها في جهة المستولى أعظم أحدها حفظ منصب الامامة في خلافة
 النبوة وتدبير أمور الملة ليكون ما أوجبه الشرع من اقامتها محفوظا وما تنفرع
 عنها من الحقوق محروسا والثاني ظهور الطاعة الدينية التي يزول معها حكم
 العناد فيه وينتفي بها انتم المباشرة له * والثالث اجتماع الكلمة على الالفة
 والتناصر

والتمناصير ليكون للمسلمين يد على من سواهم والرابع أن تكون عقود الولايات
الدينية جائزة والاحكام والاقتضية فيها نافذة لا تبطل بفساد عقودها ولا تسقط
بخلل عهودها والخامس أن يكون استيفاء الاموال الشرعية بحق تبرأه
ذمة مؤديها ويستبيح آخذها والسادس أن تكون الحدود مستوفاة بحق
وقاعة على مستحق فان جنب المؤمن حتى الامن حقوق الله وحدوده والسابع
أن يكون الامر في حفظ الدين ورع عن محارم الله يأمر بحقه ان أطيع ويدهو
الى طاعته ان عصى فله سبع قواعد من قوانين الشرع تحفظ بها
حقوق الامامة واحكام الامة فاجلها وجب تقليد المستولى فان كانت فيه
شروط الاختيار كان تقليده حتما استدعاء لطاعته وودعه المشاقته ومخالفته
وصار بالاذن له نافذ التصرف في حقوق الملة واحكام الامة وجرى على من
استوزره واستنابه احكام من استوزره الخليفة واستنابه وجاز ان يستوزر وزير
تفويض وزير تنفيذ فان لم يكمل في المستولى شروط الاختيار جاز للخليفة
اظهار تقليده استدعاء لطاعته وحسم مخالفته ومعاندته وكان نفوذ تصرفه
في الاحكام والحقوق موقوفا على أن يستناب له الخليفة فيها من قد تكاملت
فيه شروطها ليكون كمال الشرط فحين أضيف الى نيابته جبر المسا عوز
من شروطها في نفسه فيصير التقليد المستولى والتنفيذ من المستناب وجاز مثل
هذا وان شذعن الاصول لأمري أحدهما ان الضرورة تسقط ما عوز من
شروط المكنة والثاني ان ما خيف انتشاره من المصالح العامة تخفيف شروطه
عن شروط المصالح الخاصة فاذا صحت اماره الاستيلاء كان الفرق بينهما وبين
امارة الاستكفاء من أربعة أوجه أحدها ان اماره الاستيلاء متعينة
في المستولى وامارة الاستكفاء مقصورة على اختيار المستكفي والثاني أن
امارة الاستيلاء مشتتة على البلاد التي غلب عليها المستولى وامارة الاستكفاء
مقصورة على البلاد التي تضمها عهد المستكفي والثالث ان اماره الاستيلاء
تشمل على معهود النظر ونادره وامارة الاستكفاء مقصورة على معهود النظر
دون نادره والرابع أن وزارة التفويض تصح في اماره الاستيلاء ولا تصح
في اماره الاستكفاء لوقوع الفرق بين المستولى ووزيره في النظر لان نظر
الوزير مقصور على اليهود وللمستولى ان ينظر في النادر واليهود وامارة

الاستكفاء مقصورة على النظر المعهود فلم نصح معها وزارة تشتمل على مثلها من
النظر المعهود لاشتباه حال الوزير والمستور

* (الباب الرابع في تقليد الامارة على الجهاد) *

والامارة على المجاهد خاصة بقتال المشركين * وهي على ضربين أحدهما أن يكون مقصورة على سياسة الجيش وتدير الحرب فيعتبر فيها شرط الامارة الخاصة والضرب الثاني أن يقوض الى الامير فيها جميع أحكامها من قسم الغنائم وعقد الصلح فيعتبر فيها شرط الامارة العامة وهي أكبر الولايات الخاصة أحكاما وأوفرها فصولا وأقساما وحكمها اذا خضعت داخل في حكمها اذا عمت فاقصرنا عليه ايجازا * والذي يتعلق به من الاحكام اذا عمت ستة أقسام * القسم الاول في تسمير الجيش وعليه في السير بهم سبعة حقوق أحدها الرفق بهم في السير الذي يقدر عليه اضعفهم وتحفظ به قوة اقواهم ولا يجتهد السير في الشد الضعيف ويستقر غلاد القوى وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم

المنبت بضم الميم هذا الدين متين فاوغلو افيمه برفق فان المنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى وشي
وتشديد التاء السير المحققة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال المضعف أمير الرقبة
المتقطع وسمى يريدان من ضعفت دابته كان على القوم أن يسيروا بسيره والثاني أن يتفقد
المجتهد في السير خيلهم التي يجاهدون عليها وظهورهم التي يمتطونها فلا يدخل في خيل المجاهد
منبتا لما يقول اليه ضخما كبيرا ولا ضرعاصفيرا ولا حطما كبيرا ولا أعجف زارحاهز يلا لأنها لا تقي
أمره أي أن انجذ وربما كان ضعفها وهما وية تفقد ظهورا لامتطاء والركوب فيخرج منها
في السير لا بد أن ما لا يقدر على السير ويمنع من حمل زيادة على طاقتها قال الله تعالى واعدوا
تفتر عزائمهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وتهم مد قوى اربطوا الخيل فان ظهورها لكم عز وبطونها لكم كنز والثالث أن يراعى
ظهوره فيما خرفلا من معه من المقاتلة وهم صنفان مستزقة ومتطوعة فأما المستزقة فهم أصحاب
يقطع أرضا ولا الديوان من أهل النفي والمجاهد يفرض لهم العطاء من بيت المال من النفي
يبقى ظهورا أي بحسب الغناء والحاجة وأما المتطوعة فهم الخارجون عن الديوان من البوادي
دابة اه والاعراب وسكان القرى والامصار الذين خرجوا في النسيير الذي ندب الله
تعالى إليه بقوله انغروا خفا واثقوا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله

وفي قوله تعالى خفافا وثقالا أربعة تأويلات أحدها شيئا وشيئا قاله المحسن
وعكرمة والثاني أغنياء وفقراء قاله أبو صالح والثالث ركبانا ومشاة قاله أبو عمر
والرابع ذاعمال وغير ذى عيال قاله الفقراء وهؤلاء يعطون من الصدقات دون
التي من سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم المذكور في آية الصدقات ولا
يجوز أن يعطوا من التي لان حقهم في الصدقات ولا يعطى أهل التي
المستزقة من الديوان من مال الصدقات لان حقهم في التي ولكل واحد من
الفریقین مال لا يجوز أن يشارك غيره فيه وجوز أبو حنيفة صرف كل واحد
من المالين الى كل واحد من الفريقين بحسب الحاجة وقد ميز الله تعالى
بين الفريقين فلم يجرأ الجمع بين ما فرق والرابع أن يعرف على الفريقين
العرفاء وينقب عليهم النقباء ليعرف من عرفائهم ونقبائهم أحوالهم ويقربون
عليه اذا دعاهم فقد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك في مغازيه وقال الله
تعالى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا وفيها ثلاثة تأويلات أحدها أن
الشعوب النسب الاقرب والقبائل النسب الابعد قاله مجاهد والثاني ان
الشعوب عرب قحطان والقبائل عرب عدنان والثالث أن الشعوب بطون الجحيم
والقبائل بطون العرب والخامس أن يجعل لكل طائفة شعارا يتسداعون به
ليصبروا متميزين وبالاجماع متظاهرين روى عروة بن الزبير عن أبيه أن
النبي صلى الله عليه وسلم جعل شعارا للمهاجرين بابن عبد الرحمن وشعارا للخزرج
بابن عبد الله وشعارا لأمس يابن عبيد الله وسعي خيله خيل الله والسادس
أن يتصفح الجيش ومن فيه ليخرج منهم من كان فيه تخذيل للجهاديين وأرجاف
للمسلمين أو عينا عليهم للمركبين قدر قد رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن
أبي بن سلول في بعض غزواته لتخذيله المسلمين وقال الله تعالى وقتلهم حتى
لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله أي لا يفتن بعضهم بعضا والسابع أن لا
يمالي من ناسبه أو وافق رأيه ومذهبه على من باينه في نسب أو خالفه في رأى
ومذهب فيظهر من أحوال الميانية ما تفرق به الكلمة الجامعة تشاغلا
بالتقاطع والاختلاف وقد أغضى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المنافقين
وهم اضداد في الدين وأجرى عليهم حكم الظاهر حتى قويت بهم الشوكة وكثر
بهم الهددوت وكاملت بهم القوة وكلهم فيما أضمرت قلوبهم من النفاق الى

سلول اسم أمه

علام الغيوب المؤاخذ بضمائر القلوب قال الله تعالى ولا تنازعوا وتفشلوا
وتذهب ربحكم وفيه تأويلان أحدهما أن المراد بالربح الدولة قاله أبو عبيد
والثاني أن المراد بها القوة فضرب الربح بهما مثلاً لقوتها

* (فصل) * والقسم الثاني من أحكام هذه الأمانة في تدبير الحرب والمشاركة
في دار الحرب صنفان صنف منهم بلغتهم دعوة الاسلام فاعتنعوا منها وتأبوا علمها
فأمر الجيش بحرق قتلهم بين أمرين يفعل منهما ما علم أنه الاصلح للمسلمين وأن كان
للمشركين من يسيئاتهم لا يلاؤنها بالقتال والتخريب وأن ينذرهم بالحرب
ويصافهم بالقتال والصنف الثاني لم تبلغهم دعوة الاسلام وقل أن يكونوا اليوم
لما قد أظهر الله من دعوة رسوله إلا أن يكون قوم من وراءهم يقاتلون من الترك
والروم في مبادي المشرق وأقصى المغرب لا نعرفهم فيحرم علينا الاقدام على
قتلهم غرة وبياتاً بالقتل والتخريب وأن نبدأهم بالقتل قبل اظهار دعوة
الاسلام لهم واعلامهم من معجزات النبوة واظهار الحججة بما يقودهم الى الاجابة فان
قاموا على الكفر بعد ظهور هالمهم حاربهم وصاروا فيه كن بلغتهم الدعوة
قال الله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى
هى احسن يعنى ادع الى دين ربك بالحكمة وفيه تأويلان أحدهما بالنبوة
والثاني بالقرآن قاله الكلبي وفي الموعظة الحسنة تأويلان أحدهما القرآن
في لين من القول قاله الكلبي والثاني ما فيه من الامر والنهي وجادلهم بالتى هى
أحسن أى بين لهم الحق ويوضح لهم الحججة فان بدأ بقتلهم قبل دعائهم الى الاسلام
وانذارهم بالحجة وقتلهم غرة وبياتاً ضمن ديّات نفوسهم وكانت على الاصح من
مذهب الشافعي كديّات المسلمين وقيل بل كديّات الكفار على اختلافها
باختلاف معتقدتهم وقال أبو حنيفة لادية على قتلهم ونفوسهم هدر وإذا
تقاتلت الصفوف في الحرب جاز لمن قاتل من المسلمين أن يعلمهم بما يشتره به بين
الصفين ويقربه من جميع الجيش بأن يركب الابل وان كانت خيول الناس
دهماً وشقراً ومنع أبو حنيفة من الاعلام وركوب الابل وليس لمنعه من ذلك
وجه روى عبد الله بن عون عن عمر بن الخطاب أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال يوم بدر تسوّموا فان الملائكة قد تسوّمت ويحوز أن يحبسه الى البراز
اذا دعى اليه قد دعى أبى بن خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم الى البراز يوم

الغرة الغفلة اه

أحد فبرز إليه فقتله وأول حرب شهد هار رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر
برز فيه من شرفاء قريش عتبة بن ربيعة وابنه الوليد وأخوه شيبة ودعوا إلى
البراز فبرز إليهم من الأنصار عوف ومسيح وداود بن عوف وعبد الله بن رواحة
فقالوا لبرزنا كفأؤنا إلينا فما نعرفكم فبرز إليهم ثلاثة من بني هاشم برز
علي بن أبي طالب إلى الوليد فقتله وبرز حمزة بن عبد المطلب رجة الله عليه إلى
عتبة فقتله وبرز عيمدة بن الحرث إلى شيبة فاختلفا ضربتين أثبت كل واحد
منهما صاحبه ومات شيبة لوقتسه واحتمل عيمدة حيا قد قُتت رجة له فمات
بالصفراء فقال فيه كعب بن مالك (المقارب)

أياعين جودي ولا تبخلي * بدمعك كفا ولا تنزري
على سيد هـ دنأها لك * كريم المشاهد والعنصر
عيمدة أمسى ولا نرتجيه * لعرف غدانا ولا منكري
وقد كان يحمي غداة القتلى * ل حامية الجيش بالبر

ثم نذرت هند بنت عتبة لوحش نذورا أن قتل حمزة بابيها يوم أحد فلما قتله
بقرب بطنه ولا كت كبده رضوان الله عليه وأنشأت تقول (السريع)

نحن حربنا كم يوم بدر * والحرب بعد الحرب ذات شعر
ما كان عن عتبة لي من صبر * ولا أني وعمه وبصكري
سقيت نفسي وقضيت نذري * شقيت وحشي غليل صدرى
فشكر وحشي على عمري * حتى تضم أعظمي في قبري

وهذا ما أقر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرب أهله إليه من بني هاشم
وبني عبد المطلب من مبارزة يوم بدر مع ضننه بهم واشفاقه عليهم وبارز أبا
بنفسه يوم أحد وأذن لعلي عليه السلام في حرب الخندق والخطب أصعب
واشفاقه صلى الله عليه وسلم على علي أكثر بارز عمرو بن عبد ود لما دعا إلى
البراز أول يوم فلم يجبه أحد ثم دعا إلى البراز في اليوم الثاني فلم يجبه أحد ثم دعا
إلى البراز في اليوم الثالث وقال حين رأى الأجسام عنه والخنز منه يا محمد أستم
ترعون أن قتلاكم في الجنة أحياء عند ربهم يرزقون وقتلنا في النار ناعذبون
فجاء إلى أحدكم ليقدم على كرامة من ربه أو يقدم عدوا إلى النار وأنشأ
يقول (الكامل)

لا كت كبده
أي مضغته يقال
لا لك الفرس الجاه
عض عليه اه

ولقد دثوث الى الندا * مجتمهم هل من مبارز
 ووقفت اذ جن المشجع * موقف القرون المناجر
 انى كذلك لم ازل * متسرعاً نحو الهزاهز
 ان الشجاعة في الفتى * والمجود من خير الغرائز

فقام على عليه السلام فاستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في المبارزة فأذن
 له وقال أخرج يا علي في حفظ الله وعيافه فخرج وهو يقول (الكامل)

أبشراً نالك يجيب صو * تلك في الهزاهز غير عاجز
 ذونية وبصيرة * يرجو العداة نجاة فائز
 انى لارجو أن أقيم * عليك نائحية الجنائز
 من طعنة نجله لا يبهر * ذكرها عند الهزاهز

وتجاولا وارت عجاجة أخفتم ما عن الابصار ثم انجلت عنهما وعلى عليه السلام
 يمح سيفه بثوب عمرو وهو قتل حكاة محمد بن اسحق في مغازيه فدل هذان
 الحبران على جواز البراز مع التغرير بالنفس فأما اذا أراد المقاتل ان يدعوا
 الى البراز مبتدئاً فقد منعه أبو حنيفة لان الدعاء الى البراز والابتداء
 بالتطاول بغير وجوزه الشافعي لانه اظهر ارقوة في دين الله تعالى ونصرة رسوله
 فقد ندب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى مثله وحث عليه وتخير له مع
 استظهاره بنفسه من أقدم عليه وبدأ به حكى محمد بن اسحق أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ظاهر يوم أحد بين درعين وأخذ سيفه فنهزه وقال من يأخذ هذا
 السيف بحقه فقام اليه عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال أنا آخذه بحقه
 فأعرض عنه ثم نهز الثانية وقال من يأخذ هذا السيف بحقه فقام اليه الزبير
 ابن العوام وقال أنا آخذه بحقه فأعرض عنه فوجداني أنفهما ثم عرضه
 الثالثة وقال من يأخذ هذا السيف بحقه فقام اليه أبو دجانه سمك بن خراشة
 فقال وما حقه يا رسول الله قال ان تضرب في العدو حتى ينحني فأخذه منه
 وأعلم بعصاة جرأه كان اذا أعلم بها علم الناس انه سيقاتل ويهلي ومشى الى
 الحرب وهو يقول (المريخ)

أنا الذي أخذته في رقه * اذ قال من يأخذ به بحقه
 قبلته بعدله وصدقته * للقادر الرحمن بين خلقه

المدرک الفائض فضل رزقه * من كان في مغربه وشرقه
ثم جعل يتجتر بين الصفيين فقال النبي صلى الله عليه وسلم انها المشية بيغضها
الله الا في هذا الموطن ودخل في الحرب مبتدئا بالقتال فأبلى وأسكى وهو
يقول (السريع)

أنا الذي عاهدني خليلي * ونحن بالسفح من الخيل
أن لا أقوم الدهر في الكبول * أخذت سيف الله والرسول

الكبول بالباء
واذا جازت المبارزة بما استشهدنا من حالي المتبدى بها والجيب اليها كان الموحدة القيود
لتمكن المبارزة شرطان أحدهما أن يكون ذا نجدة وشجاعة يعلم من نفسه وبالباء المثناة
انه لن يجزعن مقاومة عدوه فان كان بخلافه منع والثاني أن لا يكون زعيما قيل آخر الصنف
للجيش يؤثر فقده فيهم فان فقد الزعيم المدبر مفض الى الهزيمة ورسول الله صلى الله عليه
الله عليه وسلم أقدم على البراز ثقة بنصر الله سبحانه وانجاز وعده وليس ذلك
لغيره ويجوز لامير الجيش اذا حض على الجهاد أن يحرض للشهادة من الراغبين
فيهم ان يعلم ان مثله في المعركة يؤثر أحد أمرين اما تحريض المسلمين على
القتال جبهة له واما تخذيل المشركين بجبرأ عليهم في نصره الله صلى الله عليه وسلم
استحق أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من العريش يوم بدر فحرض الناس
على الجهاد وقل لكل امرء ما أصاب وقال والذي نفسي بيده لا يقاتلهم اليوم
رجل فيقتل صابرا محتسبا مقبلا غير مدبر الا أدخله الله الجنة فقال عمر بن حاتم
من بني مسيلة وفي يده تمرات يأكلهن منخج ما بقي بيني وبين الجنة الا ان يقتلني
هؤلاء القوم ثم قدف بالتمرات من يده وأخذ سيفه فقاتل القوم حتى قتل رجه
الله وهو يقول وهو يقول (السريع)

ركضا الى الله بغير زاد * الا التقي وعمل المعاد

والصبر في الله على الجهاد * وكل زاد عرضه النفاذ * غير التقي والبر والرشاد *
ويجوز للمسلم أن يقتل من ظفربه من مقاتلة المشركين محارب وغير محارب
واختلف في قتل شبو وخم ورهبانهم من سكان الصوامع والأديرة فأحد
القولين فيهم انهم لا يقتلون حتى يقاتلوا لانهم وادعون كالذراري والثاني
يقتلون وان لم يقاتلوا لانهم ربما أشاروا برأى عوانكي المسلمين من القتال وقد
قتل دريد بن الصمة في حرب هوازن وهو يوم حنين وقد جاوز مائة سنة من

عمره ورسول الله صلى الله عليه وسلم يراه فلم ينكر قتله وكان يقول حيث قبل
(الطويل)

أمرتهم أمرى بمنعرج اللوى * فلم يستمينوا الرشد الاضخى الغد
فلما عصفوني كنت منهم وقد أرى * غوايتهم وأنى غير مهتد
ولا يجوز قتل النساء والولدان فى حرب ولا فى غيرهما لم يقاتلوا لنهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن قتلهم ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل
العسقاء والوصفاء والعسقاء المستخدمون والوصفاء المماليك فان قاتل النساء
والولدان قوتلوا وقتلوا مقبلين ولا يقتلوا مدبرين واذا ترسوا فى الحرب بنسائهم
وأطفالهم عند قتلهم يتوقى قتل النساء والأطفال فان لم يوصل الى قتلهم الا بقتل
النساء والأطفال جاز ولو ترسوا بأسارى المسلمين ولم يوصل الى قتلهم الا بقتل
الأسارى لم يجوز قتلهم فان أفضى الكف عنهم الى الإحاطة بالمسلمين توصلوا الى
الخلاص منهم كيف أمكنهم وتحرزوا أن يعمدوا قتل مسلم فى أيديهم فان قتل
ضمنه قاتله بالدية والكفارة ان عرف انه مسلم وضمن الكفارة وحدها ان لم
يعرفه ويجوز عقرب خيلهم من تحتهم اذا قاتلوا عليها ومنع بعض الفقهاء من عقربها
وقد عقرب حنظلة بن الراهب فرس أبى سفيان بن حرب يوم أحد واستعمل عليه
ليقتله فرآه ابن شعوب فبرز الى حنظلة وهو يقول (المربع)

لا حين صاحى ونفسى * بطعنة مثل شعاع الشمس

ثم طعن حنظلة فقتله واستنقذ أباسفيان منه فخلص أبوسفيان وهو يقول
(الطويل)

وما زال مهرى مزجر الكلب منهم * لدن غدوة حتى دنت لغروب

أقاتلهم طرًا وأدعوا لغالب * وأدفعهم عنى بركن صليب

ولو شئت نجباني حصان طمرة * ولم أجل النعماء لابن شعوب

فبلغ ذلك ابن شعوب فقال بحبياله حين لم يشكره (الطويل)

لولا دفاعى بابن حرب ومشهدى * لالقيت يوم النعف غير حبيب

ولولا مكر المهر بالنعف قرقرت * ضباغ على أوصاله وكليب

فأما اذا أراد المسلم ان يعقر فرس نفسه فقد روى ان جعفر بن أبى طالب
رضى الله عنه اقتحم يوم موتة بفرس له شقرا حتى التحم القتال ثم نزل عنها

وعقرها

وعقرها وقتل حتى قتل رضى الله عنه فكان أول رجل من المسلمين عقر فرسه
 في الاسلام وليس لاحد من المسلمين ان يعقر فرسه لانها قوة أمر الله تعالى
 بأعدادها في جهاد عدوه حيث يقول وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط
 الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وجعفر انما عقر فرسه بعد ان أحيط به
 فيجوز ان يكون عقره لها ثلثة تقوى بها المشركون على المسلمين فصار عقرها
 مباحا كعقر غيرها - والاجعفر أحفظ لدينه من أن يفعل ما يمنع منه الشرع
 ولما عاد جيشه تلقاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون معه فجعل
 الناس يصيحون على الجيش التراب ويقولون يا فرار لم فررت في سبيل الله
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليس بفرار وإنما كنه الكرار ان
 شاء الله

* (فصل) * والقسم الثالث من أحكام هذه الامارة ما يلزم أمير الجيش في
 سياستهم * والذي يلزمه فيهم عشرة أشياء أحدها حراستهم من غرة يظفر بها
 العدو منهم وذلك بأن يتبع الحكام ويحيط سوادهم بحرس يأمنون به على
 نفوسهم ورحالهم ليسكنوا في وقت الدعة ويأمنوا ما وراءهم في وقت المحاربة
 * والثاني ان يتخير لهم موضع نزولهم لمحاربة عدوهم وذلك أن يكون أوطأ الارض
 مكانا ذا كثرة ماء وحرسها أكفا وأطرافا ليكون أعون لهم على المنازلة
 وأقوى لهم على المراقبة * والثالث اعداد ما يحتاج الجيش اليه من زاد وعلوفة
 تفرق عليهم في وقت الحاجة حتى تسكن نفوسهم الى مادة يستغنون عن طلبها
 ليكونوا على الحرب أوفروا وعلى منازلة العدو أقدر * والرابع ان يعرف أخبار
 عدوه حتى يقف عليهم ويتصفح أحواله حتى يخبرها فيسلم من مكره ويلتص
 الغرة في الهجوم عليه * والخامس ترتيب الجيش في مصاف الحرب والتعويل
 في كل جهة على من يراه كفوا لها ويتقصد الصغوف من الخال فيها ويراعى
 كل جهة يحيل العدو عليها بما يكون عون لها * والسادس أن يقوى نفوسهم
 بما يشعروهم من الظفر ويخيل اليهم من أسباب النصر ليقبل العدو في أعينهم
 فيكون عاميه أجرا وبالجراءة يتسهل الظفر قال الله تعالى اذير يكهم الله في
 منامك قليلا ولوأراكم كثيرا لفشلتم ولتنزعتم في الامر * والسابع ان يعد
 أهل الصبر والبلاء منهم بثواب الله ان كانوا من أهل الآخرة وبالحجزاء والنفل

يخبر بفتح الياء
 المثناة وضم الباء
 الموحدة اه

من الغنية ان كانوا من أهل الدنيا قال الله تعالى ومن يرد ثواب الدنيا نؤته منها
ومن يرد ثواب الآخرة نؤته منها واثواب الدنيا الغنمية واثواب الآخرة الجنة
فجمع الله تعالى في ترغيبه بين أمرين ليكون أرغب الفريقتين * والثامن ان
يشاور ذوى الرأى فيما أعضل ويرجع الى أهل الحزم فيما أشكل ليأمن
المخطأه ويسلم من الزلل فيكون من الظفر أقرب قال الله تعالى لنبيه وشاورهم
فى الامر فاذا عزمت فتوكل على الله واختلف أهل التأويل فى أمره لنبيه صلى
الله عليه وسلم بالمشاورة مع ما أمده به من التوفيق وأعان به من التأييد على أربعة
أوجه أحدها انه أمره بمشاورة رتبهم فى الحرب ليستقر له الرأى الصحيح فيه فيعمل
عليه وهذا قول الحسن وقال ما تشاور قوم قط الا هدوا الى رشدهم ومروهم
والثانى انه أمره بمشاورة رتبهم تأليفهم وتطيينا نفوسهم - وهذا قول قتادة
والثالث انه أمره بمشاورة رتبهم لما علم فيها من الفضل وعاديهما من النفع وهذا قول
الخلعك والرابع انه أمره بمشاورة رتبهم ليستنب به المسلمون ويتبعه فيها المؤمنون
وان كان عن مشورتهم غنيا وهذا قول سفيان * والتاسع ان يأخذ جيشه بما
أوجبه الله تعالى من حقوقه وأمره من حدوده حتى لا يكون بينهم تجور فى
دين ولا تضييف فى حق فان من جاهد عن الدين كان أحق الناس بالترام
أحكامه وان فصل بين حلاله وحرامه وقدرى حارث بن نهان عن أبان بن
عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انهم واجبوشكم عن الفساد فانه
مافسد جيش قط الا قذف الله فى قلوبهم الرعب وانهم واجبوشكم عن الغلول
فانه ماغل جيش قط الا سلب الله عليهم الرجلة وانهم واجبوشكم عن الزنا فانه
مازنا جيش قط الا سلب الله عليهم الموتان وقال أبو الدرداء أيها الناس عمل
صالح قبل الغزوة فانما تقاتلون بأعمالكم * والعاشر ان لا يمكن أحدا من
جيشه ان يتشاغل بتجارة أو زراعة لصرفه الاهتمام بها عن مصابرة العدو
وصدق الجهاد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بعثت مرغبة
ومرجة ولم أبعث تاجرا ولا زارعا وان شره هذه الامة التجار والزراع الا من شح
على دينه وغزاني من أنبياء الله تعالى فقال لا يغزون معى رجل بئبنا علم يكمله
ولا رجل تزوج بامرأة لم يدخل بها ولا رجل زرع زرع عالم يحصده
* (فصل) * والقسم الرابع من أحكام هذه الامارة ما يلزم المجاهدين معه

الرجلة جمع قلة
رجل والموتان
موت يقع فى
الماشية اه
المرغبة الغضب
والمرجة الرحمة
اه

من حقوق الجهاد وهو ضربان أحدهما ما يلزمهم في حق الله تعالى والثاني ما يلزمهم في حق الأمير عليهم فأما اللازم لهم في حق الله تعالى فأربعة أشياء أحدها صابرة العدو عند التقاء المجعين بأن لا ينهزم عنه من مثليه فسادونه وقد كان الله تعالى فرض في أول الاسلام على كل مسلم ان يقاتل عشرة من المشركين فقال يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وان يكن منكم مائة يغلبوا ألفاً من الذين كفروا بأنهم قوم لا يفقهون ثم خفف الله عز وجل عنهم عند قوة الاسلام وكثرة أهله فأوجب على كل مسلم لاقى العدو ان يقاتل رجلين منهم فقال الا نخفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفاً فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وان يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله والله مع الصابرين وحرم على كل مسلم ان ينهزم من مثليه الا لحدى حالتيه اما ان يتحرف لقتال فيؤلى لاستراحة أو لكيادة ويعود الى قتالهم واما ان يتحيز الى فئة أخرى يجتمع معها على قتالهم لقول الله تعالى ومن يومهم يومئذ برة الامتحرف لقتال أو متحيزا الى فئة فقد بدأ بغضب من الله وسواء قربت الفئة التي يتحيز اليها أو بعدت فقد قال عمر رضي الله عنه لاهل القادسية حين انهزموا اليه انا فئة لكل مسلم * ويجوز اذا زادوا على مثليه ولم يجدوا الى المصاهرة سبيلا ان يؤلى عنهم غير متحرف لقتال ولا متحيز الى فئة هـ اذ مذهب الشافعي واختلاف أصحابه فيمن يجوز عن مقاومة مثليه وأشرف على القتل في جواز انهماه فقالت طائفة لا يجوز ان يؤلى عنهم منهزما وان قتل للنص فيه وقالت طائفة يجوز ان يؤلى نوايا أن يتحرف لقتال أو يتحيز الى فئة ليسلم من القتل وماتم الخلاف فانه وان يجوز عن المصاهرة فليس يجوز عن هذه النية وقال أبو حنيفة لا اعتبار بهذا التفصيل والنص فيه منه وخ وعليه ان يقاتل ما أمكنه وينهزم اذا عجز وخاف القتل والثاني ان يقصد بقتاله نصر دين الله تعالى وابطال ما خالفه من الاديان ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون فيكون بهذا الاعتقاد حائزا لثواب الله تعالى ومطيعا له في أوامره ونصرة دينه ومستنصرا به على عدوه ليستسهل ما لاقى فيكون أكثر ثباتا وأبلغ نكاية ولا يقصد بجهاذه استعادة المغنم فيصير من المكتسبين لا من المجاهدين فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما جع أسرى بدر وكانوا أربعة وأربعين

رجلا بعد أن قتل في المعركة من أشرف قريش مثلهم شاور أصحابه فيهم فقال
 عمر يا رسول الله اقتل أعداء الله أئمة الكفر ورؤس الضلالة فانهم كذبوك
 وأخرجوك وقال أبو بكرهم عشرينك وأهلك تجاوز عنهم يستنقذهم الله بك من
 النار فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة قبل الأسرى يوم فخر
 قاتل بالقول ما قال عمر ومن قاتل بالقول ما قال أبو بكر ثم خرج رسول الله صلى
 الله عليه وسلم على أصحابه وقال ما قولكم في هذين الرجلين إنا مثلهم ما كمل
 أخوة له ما كانوا من قبله ما قال نوح رب لا تفر على الأرض من الكافرين
 ديارا وقال موسى ربنا اطمئنس على أمواتهم واشدد على قلوبهم وقال عيسى
 إنا نعذبهم فانهم عبادك وإن تغفر لهم فانك أنت العزيز الحكيم وقال إبراهيم
 فخر تبغني فانه نبي ومن عصاني فانك غفور رحيم إن الله سبحانه ليشدد قلوب
 رجال فيه حتى تكون أشد من الحجارة ويلين قلوب رجال حتى تكون ألين من
 اللبن وإن يكن منكم عيلة فلا يتقلب أحد منكم إلا بفداء أو ضربة عنق
 وفاداه كل أسير بأربعة آلاف درهم وكان في الأسرى العباس بن
 عبد المطلب أسره أبو اليسر وكان العباس رجلا جسيما وأبو اليسر رجلا مجتعا
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي اليسر كيف أسر العباس يا أبا اليسر قال
 يا رسول الله لقد أعانني عليه رجل ما رأيت قط هيئته كذا وكذا فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لقد أعانك عليه ملك كريم وقال للعباس أفد نفسك
 وابني أخيك عقيل بن أبي طالب ونوفل بن الحرث وحليفك عتبة بن عمرو فقال
 يا رسول الله إني كنت مسلما ولكن القوم استكروني فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أعلم باسلامك فإن كنت ما قلت فإن الله سبحانه يحزبك وفدى
 العباس نفسه بمائة أوقية وفدى كل أحد من ابني أخيه وحليفه بأربعين
 أوقية ونزل في العباس قوله تعالى يا أيها النبي قل لمن في أيديكم من الأسرى
 إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يؤتكم خيرا مما أخذ منكم ويغفر لكم والله غفور
 رحيم فلما أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم فداء أسرى بدر لغفران المهاجرين
 وحاجتهم عاتب الله تعالى نبيه على ما فعل فقال ما كان لنبي أن يكون له أسرى
 حتى يتخفن في الأرض يعني به القتل تريدون عرض الدنيا يعني مال الفداء والله
 يريد الآخرة يعني العمل بما يوجب ثواب الآخرة والله عزير حكيم يعني عزيز

فيما كان من نصركم - حكيم فيما أراد - لكم لولا كتاب من الله سبق - سبق اسمكم فيما
 أخذتم - عذاب عظيم يعني به مال الغداء المأخوذ من الاسرى وفيه ثلاثة
 تأويلات أحدها لولا كتاب من الله سبق في أهل بدر أن لا يعذبهم الله - كما فيما
 أخذتم من فداء أسرى بدر عذاب عظيم وهذا قول مجاهد والثاني لولا كتاب
 من الله سبق في انه يستحل الغنائم لمكم في تجهيلها من أهل بدر عذاب عظيم وهذا
 قول ابن عباس رضوان الله عليه والثالث لولا كتاب من الله سبق أن لا يؤخذ
 أحداً يعمل أتاه على جهالة لمكم فيما أخذتموه عذاب عظيم وهذا قول ابن اسحق
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد نزول هذه الآية لو عذبنا الله في هذه
 الآية يا عمر ما نجا غيرك * والثالث من حقوق الله تعالى أن يؤدى الامانة فيما
 حازه من الغنائم ولا يغفل أحد منهم شيئاً حتى يقسم بين جميع الغنائم عن شهد
 الواقعة وكانوا على العدو يد الان لكل واحد منهم فيها حقاً قال الله تعالى وما
 كان لنبى أن يغفل ومن يغفل يأت بما غفل يوم القيامة وفيه ثلاثة تأويلات أحدها
 وما كان لنبى أن يغفل أصحابه ويخونهم في غنائمهم وهذا قول ابن عباس رضوان
 الله عليه والثاني وما كان لنبى أن يغفل أصحابه ويخونوه في غنائمهم وهذا قول
 الحسن وقتادة والثالث ما كان لنبى أن يكتم أصحابه ما بعثه الله تعالى به اليهم
 لرغبة منهم ولا لرغبة فيهم وهذا قول محمد بن اسحق * والرابع من حقوق الله
 تعالى أن لا يميل من المشركين ذا قرى ولا يحابى في نصره دين الله ذامومة
 فان حق الله أوجب ونصره دينه ألزم قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا
 لا تتخذوا عدوى وعدوتكم أولياء تلقون اليهم بالموتة وقد كفر وأبما جاءكم من
 الحق الآية نزلت في حاطب ابن أبى بلتمه وقد كتب كتاباً الى أهل مكة حين
 هم رسول الله صلى الله عليه وسلم بغزوهم يعلمهم فيه حال مسيرهم اليهم وأنفذهم
 مع سادة مولاة لبنى عبد المطالب فاطم الله نبيه عليهم أفاضل ما والى يرفى أثرها
 حتى أخرجاه من قرن رأسها فداها حاطب وقال ما حالك على ما صنعت فقال والله
 يا رسول الله انى مؤمن بالله ورسوله ما كفرت ولا بدلت ولكنى امرأتى ليس لى
 فى القوم أصل ولا عشيرة وكان لى بين أظهرهم أهل وولد فطاعتهم بذلك وعفا
 عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم * وأما ما يلزمهم فى حق الامير عليهم فأربعة
 أشياء أحدها التزام طاعته والدخول فى ولايته لان ولايته عليهم انعقدت

وطاعته بالولاية وجبت قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا
الرسول وأولى الأمر منكم وفي أولى الأمر تأويلان أحدهما أنهم الأمراء وهذا
قول عباس رضوان الله عليه والثاني أنهم العلماء وهذا قول جابر بن عبد الله
والحسن وعطاء وروى أبو صالح عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم من أطاعني فقد أطاع الله ومن أطاع أميري فقد أطاعني ومن عصاني فقد
عصى الله ومن عصى أميري فقد عصى الله الثاني أن يقولوا الأمر إلى رأي
ويكوله إلى تديره حتى لا تختلف آراؤهم فتختلف كلمتهم ويفترق جمعهم
قال تعالى ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه
منهم فجعل تفويض الأمر إلى وليه سببا لحصول العلم وسداد الأمر فان ظهر لهم
صواب خفي عليه بينوه له وأشاروا به عليه ولذلك نذب إلى المشاورة ليرجع بها
إلى الصواب والثالث أن يسارعوا إلى امتثال الأمر والوقوف عند نهيه
وزجره لأنهم ما من لوازم طاعته فان توقفوا عما أمرهم به وأقدموا على ما نهاهم
عنه فله تأديبهم على المخالفة بحسب أحوالهم ولا يغفل فقد قال الله تعالى فيما
رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانقضوا من حولك وروى
سعيد بن المسيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال خير دينكم أكيسره والرابع أن
لا ينازعوه في الغنائم إذا قسمها ويرضوا منه بتعديل القسمة عليهم فقد سوى الله
تعالى فيها بين الشريف والمشروف ومائل بين القوى والضعيف وروى
عمر بن شعيب عن أبيه عن جده أن الناس اتبعوا رسول الله صلى الله عليه
وسلم عام حنين يقولون اقسم علينا فيئنا حتى ألجؤوه إلى شجرة فاخطف عنه رداءه
فقال ردوا على ردائي أيها الناس والله لو كان لكم عدد شجرتهمائة نعم القسمة
عليكم وما ألقىتموني بخيلا ولا جبانا ولا كذوبا ثم أخذوا برة من سنام بعيره فرفعها
وقال أيها الناس والله مالي من فيئكم لا ولا هذه البرة إلا الخمس والخمس مردود
فيكم فأدوا الخيط والخيط فان الغلول يكون على أهله عارا ونارا وشنارا يوم
القيامة فجاء رجل من الانصار بكعبة من خيوط شعر فقال يا رسول الله
أخذت هذه الكعبة أعمل بها بردة بعير لي قد دبر فقال أما نصيب منها فإليك
فقال أما إذا بلغت هذا فلا حاجة لي فيها ثم طرحها بين يديه

ما صابر وان تطاولت به المدة ولا يولي عنه وفيه قوة قال الله تعالى يا أيها
الذين آمنوا صبروا واصبروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون وفيه
ثلاثة تأويلات أحدها صبروا على طاعة الله وصبروا أعداء الله ورابطوا
في سبيل الله وهذا قول الحسن والثاني صبروا على دينكم وصبروا الوعد
الذي وعدكم ورابطوا عدوكم وعدوكم وهذا قول محمد بن كعب والثالث
اصبروا على الجهاد وصبروا العدو ورابطوا بجملة الثغر وهذا قول زيد
ابن أسلم * واذا كانت مصابرة القتال من حرق الجهاد فهي لازمة حتى يظفر
بخصلة من أربع خصال أحدها أن يسلموا فيصير لهم بالاسلام ما للناس وعليهم
ما علينا ويقرروا على ما ملكوا من بلاد وأموال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقول لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم
وأموالهم الا بحقها وتصير بلادهم اذا أسلموا دار الاسلام يجري عليهم حكم الاسلام
ولو أسلم في معركة الحرب منهم طائفة قلت أو كثرت أحرزوا باسلامهم ما ملكوا
في دار الحرب من أرض ومال فان ظهر الامير على دار الحرب لم يغم أموال من أسلم
وقال أبو حنيفة يغم ما لا ينقل من أرض ودار ولا يغم ما ينقل من مال ومتاع وهو
خلاف السنة قد أسلم في حصار بني قريظة ثعلبة واسيد ابنا شعبة اليهوديان
فأحرزا سلامهما أموالهما ويكون اسلامهم اسلام الصغار أولادهم ولا كل حمل
كان لهم وقال أبو حنيفة اذا أسلم كافر في دار الاسلام لم يكن اسلام الصغار ولده
ولو أسلم في دار الحرب كان اسلام الصغار ولده ولا يكون اسلام الحمل وتكون
زوجته والحمل فيثا ولو دخل مسلم دار الحرب فاشترى فيها أرضا ومتاعا لم يملك عليه
اذا ظهر المسلمون عليها وكان مشتريها أحق بها وقال أبو حنيفة يكون ماله كله
من أرض فيثا والخصلة الثانية أن يظفره الله تعالى بهم مع مقامهم على شرهم
فتسبي ذرارهم وتغنم أموالهم ويقتل من لم يحصل في الاسر منهم ويكون
في الاسرى مخير في استعمال الاصلح من أربعة أمور أحدها أن يقتلهم صبرا
بضرب العنق والثاني أن يسترقهم ويجري عليهم أحكام الرق من بيع أو عتق
والثالث أن يقادى بهم على مال أو اسرى والرابع أن يمن عليهم ويعفو عنهم
قال الله تعالى اذ القيمت الذين كفروا ف ضرب الرقاب وفيه وجهان أحدهما
انه ضرب رقابهم صبرا بعد القدرة عليهم والثاني انه قتالهم بالسلاح والتدبير

حتى يفضى الى ضرب رقابهم في المعركة ثم قال حتى اذا انختمت منهم فشدوا الوثاق
يعنى بالانخام الطعن وبشد الوثاق الاسر فاما ما بعد وما فداء وفي المتن قولان
أحدهما انه العفو والاطلاق كما من رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثمانية
ابن أنال بعد أسره والثاني أنه العتق بعد الرق وهذا قول مقاتل وأما الفداء
ففيه ما هنا قولان أحدهما انه المفسادة على مال يؤخذ أو أسير يطلق كما فدى
رسول الله صلى الله عليه وسلم أسرى بدر على مال وفدى في بعض المواطن رجلا
برجلين والثاني أنه البيع وهو قول مقاتل حتى تضع الحرب أوزارها وفيه
تاويلان أحدهما أوزار الكفر بالاسلام والثاني انقال الحرب وهو السلاح
وفي المقصود بهذا السلاح الموضوع وجهان أحدهما سلاح المسلمين بالنصر
والثاني سلاح المشركين بالهزيمة ولهذا الاحكام الاربعه شرح يذكركم
قسمه الغنيمة بعد والمخصلة الثالثة أن يذلولوا ما لعل المسألة والموادعة فيجوز
أن يقبله منهم ويوادعهم على ضربين أحدهما أن يذلولوه لو قتلهم ولا يجعلاوه
خراجا مستقرا فهذا المال غنيمة لانه مأخوذ بايجاب خيل وركاب فيقسم بين
الغنائم ويكون ذلك أمنا لهم في الانكفاف به عن قتالهم في هذا الجهاد ولا يمنع
من جهادهم فيما بعد والضرب الثاني أن يذلولوه في كل عام فيكون هذا
خراجا مستقرا ويكون الامان به مستقرا والمأخوذ منهم في العام الاول غنيمة
تقسم بين الغنائم وما يؤخذ في الاعوام المستقبلية يقسم في أهل الفى ولا يجوز
أن يعاود جهادهم ما كانوا مقيمين على بذل المال لاستقرار الموادعة عليه واذا
دخل أحدهم الى دار الاسلام كان له بعقد الموادعة الامان على نفسه وماله فان
منعوا المال زالت الموادعة وارتفع الامان ولزم جهادهم كغيرهم من أهل
الحرب وقال أبو حنيفة لا يكون منعهم من مال الجزية والصالح نقض الامانهم
لانه حق عليهم فلا ينتقض العهد بمنعهم منه كالديون فأما جمل أهل الحرب
هدية ابتدوهم بصبرهم بالهدية عهد وجاز حرهم بعد هالان العهد ما كان
عن عقد والمخصلة الرابعة أن يسألوا الامان والمهادنة فيجوز اذا تعذر الظفر
بهم وأخذ المال منهم أن يهادنهم على المسألة في مدة مقدرة بعقد الهدنة عليها
اذا كان الامام قد أذن له في الهدنة أو فوض الامر اليه قد هادن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قريشا عام الحديبية عشرة سنين ويقتصر في مدة الهدنة على أقل

ما يمكن ولا يجاوز أكثرها عشر سنين فان هادنهم أكثر منها بطات المهادنة فيما
 زاد عليها ولهم الامان فيها الى انقضاء مدتها ولا يجاهدون فيها ما أقاموا على
 العهد فان نقضوه صاروا حرا يجاهدون من غير انذار قد نقضت قريش صلح
 الحديبية فسار اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح محارباً حتى فتح
 مكة صلحاً عند الشافعي وعنوة عند أبي حنيفة ولا يجوز اذا نقضوا عهدهم أن
 يقتل ما في أيدينا من رهاينهم قد نقض الروم عهدهم زمن معاوية وفي يده
 رهاين فامتنع المسلمون جميعاً من قتلهم وخالوا بديلتهم وقالوا فداء بعدد خير من
 غدر بغدور وقال النبي صلى الله عليه وسلم أدّ الأمان لمن اتهمك ولا تخن من
 خانك فاذا لم يحجز قتل الرهاين لم يحجز اطلاقهم ما لم يحاربهم فاذا حاربهم وجب
 اطلاق رهاينهم ثم ينظر فيهم فان كانوا رجالاً وجب اطلاقهم ما منهم وان كانوا
 ذراري نساء وأطفالاً وجب ايصالهم الى أهاليهم لانهم اتبعوا لا ينشدون
 بانفسهم ويجوز أن يشترط لهم في عقد الهدنة ردّ من أسلم من رجالهم فاذا أسلم
 أحدهم ردّوا اليهم ان كانوا مؤمنين على دمه ولم يردّوا اليهم وان لم يؤمنوا عليه
 ولا يشترط ردّ من أسلم من نساءهم لان ردّ ذوات فروج محرمة فان اشترط ردّهن
 لم يحجز أن يردّوا ودفع الى أزواجهنّ فهو رهنّ اذا طلقن * واذا لم تدع الى عقد
 للمهادنة ضرورة لم يحجز أن يهادنهم ويجوز أن يوادعهم أربعة أشهر فادون ولا
 يزيد عليها القول الله تعالى فسيحوا في الأرض أربعة أشهر وأما الامان الخاص
 فيصح أن يبذله كل مسلم من رجل وامرأة حر وعبد لقول النبي صلى الله عليه
 وسلم المسلمون تكافداً مؤمناً وهم يدعى من سواهم يسعى بذمتهم أدناهم يعني
 عبيدهم وقال أبو حنيفة لا يصح أمان العبد الا أن يكون مأذوناً له في القتال

* (فصل) * والقسم السادس من أحكام هذه الامارة السيرة في نزال العدو المنجنيق بكسر
 وقتاله يجوز لامير الجيش في حصار العدو أن ينصب عليهم العرادات الميم معربة آلة
 والمنجنيقات قد نصب رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الطائف منجنيقا
 ويجوز أن يهدم عليهم منازلهم ويضع عليهم البيات والتحريق واذا رأى
 في قطع نخيلهم وشجرهم صلاحاً يستضعفهم به ليظفر بهم عنوة أو يدخلوا في السلم
 صلحاً ففعل ولا يفعل ان لم يرفيه صلاحاً قد قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كروم أهل الطائف فكان سبباً لاسلامهم وأمر في حرب بني النضير بقطع نوع
 المنجنيق اه

من النخل يقال له الاصغر يرى نواه من وراء الحياء وكانت الحياء منها أحب اليهم من الوضيع فقطع بهم وخرنواله وقالوا انما قطعت نخلة وأحرقت نخلة ولما قطع نخلة قال سمك اليهودى في ذلك (المتقارب)

ألسنا ورثنا الكتاب الحكيم * على عهد موسى فلم نصرف
وأنتم رعاء لشاء بحفاف * بسهل تساماة والاحنف
ترون الرعاية بحمد الحكم * كذا كل دهر بكم محجف
فيا أيها الشاهدون انتهوا * عن الظلم والنطق الموكف
لعل اليسالى وصرف الدهور * يزيل من العادل المنصف
بقتل النضير واجلائها * وعقر النخيل ولم تخطف

فأجابه حسان بن ثابت (الوافر)

هموا أوتوا الكتاب فضيعوه * فهم عى عن التورية تور
كفرتم بالقرآن وقد أتاكم * بتصديق الذى قال النذير
فهان على سراة بنى أوى * حريق بالبويرة مستطير

فلما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك بهم جل في صددور المسلمين وقالوا
يا رسول الله هل لنا فيما قطعنا من أجر وهل علينا فيما تركناه من وزر فأنزل
الله تعالى ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله ويجزى
الفاسقين وفي لينة أربعة أقاويل أحدها انها النخلة من أى الاصناف كانت
وهذا قول مقاتل والثانى انها كرام النخل وهذا قول سفيان والثالث انها
الفسيلة لانها ألين من النخلة والرابع انها جميع الاشجار لئنها بالحياة ويجوز
أن يغور عليهم المياه ويقطعها عنهم وإن كان فيهم نساء وأطفال لانه من أقوى
أسباب ضعفهم والظفر بهم عنوة وصلحا وإذا استسقى منهم عطشان كان الأمير
خيرا بين سقيه أو منعه كما كان خيرا فيه بين قتله أو تركه ومن قتل منهم وراه
عن الابصار ولم يلزم تكفيره قد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل ابدر
فألقوا في القلب ولا يجوز أن يحرق بالنار منهم حيا ولا ميتا روى عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تعذبوا عباد الله بعذاب الله وقد أحرق أبو بكر
رضى الله عنه قوما من أهل الردة ولعل ذلك كان منه والخبر لم يبلغه ومن قتل
من شهداء المسلمين زمل في ثيابه التي قتل فيها ودفن بها ولم يغسل ولم يصل عليه

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهداء أحدزملوهم بكواهم فأنهم يبعثون
يوم القيامة وأوداجهم تختب دماللون لون الدم والريح ريح المسك وإنما
فعل ذلك بهم تكريمهم وإجراء محكم الحياة في ذلك قال الله تعالى ولا تحسبن
الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون وفيه تأويلان
أحدهما أنهم أحياء في الجنة بعد البعث وليسوا في الدنيا بأحياء والثاني وهو
قول الأكثرين أنهم بعد القتل أحياء استعجالا لظواهر النص فربما بينهم وبين
من لم يوصف بالحياة ولا يمنع الجميوش في دار الحرب من أكل طعامهم وعلوقة
دوابهم غير محتسب به عليهم ولا يتعدوا القوت والعلوفة إلى ما سواها من
ملبوس ومركوب فإن دعاهم الضرورة إلى ذلك كان ملبسوه وأوركبه
أو استعملوه مسترجعا منهم في الغنم إن كان باقيا ومحتسبا عليهم من سهمهم إن
كان مستهلكا ولا يجوز لأحد منهم أن يطأ جارية من السبي إلا بعد أن يعطاها
بسهمه فيطأها بعد الاستبراء فان وطئها قبل القسمة عزر ولا يجتد لأن له فيها
سهما ووجب عليه مهر مثلها ويضاف إلى الغنمية فان أحبلها بحق به ولدها
وصارت به أم ولد له إن ملكها وإن وطئ من لم يدخل في السبي حذلان ووطئها زنا
ولم يلحق به ولدها إن علققت * فإذا عقدت هذه الأمانة على غزوة واحدة لم يكن
لأميرها أن يغزو غيرها سواء غنم فيها أو لم يغنم وإذا عقدت عموما عاملا بعد عام
لزمه معاودة الغزو في كل وقت يقدري على غزوه ولا يفتر عنه مع ارتفاع
الموانع الا قدر الاستراحة وأقل ما يجزيه أن لا يعطل عاما من جهاد ولهذا الأمير
إذا فوّضت إليه الأمانة على المجاهدين أن ينظر في أحكامهم ويقيم الحدود
عليهم وسواء من ارتزق منهم أو تطوع ولا ينظر في أحكام غيرهم ما كان سائرا
إلى ثغره فاذا استقر في الثغر الذي تقلده جاز أن ينظر في أحكام جميع أهله من
مقاتلته ورعيته وإن كانت أمارته خاصة أجرى عليها حكم الخصوص

* (الباب الخامس في الولاية على حروب المصالح) *

وما عدا جهاد المشركين من قتال ينقسم ثلاثة أقسام * قتال أهل الردة * وقاتل
أهل البغي * وقاتل المحاربين فأما القسم الأول في قتال أهل الردة فهو أن يرتد
قوم حكم بإسلامهم سواء ولدوا على فطرة الإسلام أو أساءوا عن كفر فكل

الفريقين في حكم الردة سواء إذا ارتدوا عن الاسلام الى ائمة دين انتقلوا اليه
 مما يجوز أن يقرأ أهل عليه كاليهودية والنصرانية أو لا يجوز أن يقرأ أهل عليه
 كالزندقة والوثنية لم يجوز أن يقر من ارتد اليه لان الاقرار بالحق بوجوب التزام
 أحكامه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه فإذا كانوا ممن
 وجب قتلهم بما ارتدوا عنه من دين الحق الى غيره من الاديان لم يخل حالهم من
 أحد أمرين اما ان يتركوا في دار الاسلام شذاذا وافراده لم يتميزوا بدار
 يتميزون بها عن المسلمين فلا حاجة بنا الى قتالهم لدخولهم تحت القدرة ويكشف
 عن سبب ردتهم فان ذكرنا شبهة في الدين أو ضحت لهم بالمحج والأدلة حتى
 يتبين لهم الحق وأخذوا بالتوبة مما دخلوا فيه من الباطل فان تابوا قبلت
 توبتهم من كل ردة وعادوا الى حكم الاسلام كما كانوا وقال مالك لا قبل توبة من
 ارتد الى ما يستتر به من الزندقة الا أن يبتدئها من نفسه وقبل توبة غيره من
 المرتدين وعليهم بعد التوبة قضاء ما تركوه من الصلاة والصيام في زمان الردة
 لا عتافهم بوجوبه قبل الردة وقال أبو حنيفة لا قضاء عليهم كن أسلم عن كفر
 ومن كان من المرتدين قد حج في الاسلام قبل الردة لم يبطل جهبه ولم يلزمه قضاءؤه
 بعد التوبة وقال أبو حنيفة قد بطل بالردة وألزمه القضاء بعد التوبة ومن أقام
 على ردة ولم يتب وجب قتله رجلا كان أو امرأة وقال أبو حنيفة لا تقتل المرأة
 بالردة وقد قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالردة امرأة كانت تكنى أم رومان
 ولا يجوز اقرار المرتد على ردة بجزية ولا عهد ولا ثؤكل ذبيحته ولا تسكج منه
 امرأة واختلف الفقهاء في قتلهم هل يحل في الحال أو يؤجلون فيه ثلاثة أيام
 على قولين أحدهم تحجيل قتلهم في الحال لئلا يؤخر الله عز وجل حق والثاني
 ينظرون ثلاثة أيام لعلمهم بسبب ركونه بالتوبة وقد أنظر على عليه السلام
 المستورد العجلي بالتوبة ثلاثة ثم قتله بعد ما يقتل صير بالسيف وقال ابن
 سريج من أصحاب الشافعي يضرب بالخشب حتى يموت لانه أبطأ قتل من السيف
 الموحى وربما استدرك به التوبة وإذا قتل لم يغسل ولم يصل عليه وورث
 مقبورا ولا يدفن في مقابر المسلمين مخروجه بالردة عنهم ولا في مقابر المشركين لما
 تقدم له من حرمة الاسلام المبينة لهم ويكون ماله في بيت مال المسلمين
 مصر وفا في أهل النخى لانه لا يرثه عنه وارث من مسلم ولا كافر وقال أبو حنيفة

يورث عنه ما اكتسبه قبل الردة ويكون ما اكتسبه بعد الردة فيئا وقال أبو
يوسف يورث عنه ما اكتسب قبل الردة وبعدها * فإذا لحق المرتد دار الحرب
كان ماله في دار الاسلام موقوفا عليه فان عاد الى الاسلام أعيد عليه وان هلك
على الردة صار فيئا وقال أبو حنيفة أحكم بموته اذا صار الى دار الحرب وأقسم ماله
بين ورثته فان عاد الى دار الاسلام سترجعت ما بقي في أيديهم من ماله ولم
أغرمهم ما استهلكوه فهذا حكم المرتدين اذا لم ينحازوا الى دار وكانوا شذذا
بين المسلمين * والمحال الثانية ان ينحازوا الى دار ينفردون بها عن المسلمين حتى
يصير وفيها مجتمعين فيجب قتالهم على الردة بعد منظرهم على الاسلام
وايضاح دلالة ويجرى على قتالهم بعد الانذار والاعذار حكم قتال أهل الحرب
في قتالهم غرة وبيانا ومصافتهم في الحرب جهارا وقتالهم مقبليين ومدبرين ومن
أسر منهم جاز قتله صبرا ان لم يتب ولا يجوز ان يسرق عند الشافعي رحمه الله
واذا ظهر عليهم لم تسب ذرايعهم وسواهم ولدمتهم في الاسلام أو بعد الردة
وقيل ان من ولدهم بعد الردة جاز سبيهم وقال أبو حنيفة يجوز سبي من ارتد من
نساءهم اذا لحقن بدار الحرب واذا غنمت أموالهم لم تقسم في الغنائم وكان مال من
قتل منهم فيئا ومال الاحياء موقوف ان أسلموا رد عليهم وان هلكوا على ردتهم
صار فيئا وما أشكل أربابه من الاموال المغنومة صار فيئا اذا وقع الاياس
من معرفتهم وما استهلكه المسلمون عليهم في نائرة الحرب لم يضمن اذا أسلموا
وما استهلكوا من أموال المسلمين في غير نائرة الحرب مضمون عليهم واختلف في
ضمنان ما استهلكوه في نائرة الحرب على قولين أحدهما يضمنونه لان
معصيتهم بالردة لا تسقط عنهم غرم الاموال المضمونة والثاني لا ضمان عليهم
فيما استهلكوه من دم ومال قد أصاب أهل الردة على عهد أبي بكر رضي الله
عنه نفوسا وأموالا عرف مستهلكوها فقال عمر رضي الله عنه يدرون قتلانا
ولاندرى قتلاهم فقال أبو بكر لا يدرون قتلانا ولاندرى قتلاهم فغرت بذلك
سيرته وسيرة من بعده وقد أسلم طليحة بعد ان سبي وكان قد قتل وسبا فآقره عمر
رضي الله عنه بعد اسلامه ولم يأخذ به دم ولا مال ووفد أبو شجرة بن عبد العزى
وكان من أهل الردة على عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو يقسم الصدقات
فقال اعطني فاني ذو حاجة فقال من أنت فقال أبو شجرة فقال أى عدو الله

أست الذي تقول (الطويل)

ورويت ربحي من كتيبة خالد * واني لارجو بعده ان أعمر
ثم جعل يعاوه بالدرقة في رأسه حتى ولى راجعا الى قومه وهو يقول شعر
(البيضا)

ضن علينا أبو حفص بنائله * وكل محتبط يوما له ورق

ما زال يضربني حتى حدثت له * وحال من دون بعض البغية الشفق

لما هبت أبا حفص وشرطته * والشيخ يقرع أحيانا فينحرق

فلم يعرض له عمر رضي الله عنه سوى التعزير لاستطالته بعد الاسلام (ولدار
الردة حكم تفارق به دار الاسلام ودار الحرب) فأما ما تفارق به دار الاسلام فن
أربعة أوجه أحدها انه لا يجوز أن يهادنوا على الموادعة في ديارهم ويجوز
أن يهادن أهل الحرب والثاني انه لا يجوز أن يصالحوا على مال يقررون به على
ردتهم ويجوز أن يصالح أهل الحرب والثالث انه لا يجوز استرقاقهم ولا سبي
نساءهم ويجوز أن يسرق أهل الحرب ونسب نساءهم والرابع انه لا يملك
الغنائم أموالهم ويملكون ما غنموه من مال أهل الحرب وقال أبو حنيفة رضي الله
عنه قد صارت ديارهم بالردة دار حرب ويسبون ويغتمون وتكون أرضهم فينا
وهم عنده كعبيدة الاوثان من العرب وأما ما تفارق به دار الاسلام فن أربعة
أوجه أحدها وجوب قتالهم مقبلين ومدبرين كالشركيين والثاني اباحة
دمائهم أسرى ومعتنقين والثالث تصير أموالهم فينا لكافة المسلمين والرابع
بطلان منا كتمانهم بمضي العدة وان اتفقوا على الردة وقال أبو حنيفة تبطل
منا كتمانهم بارتداد أحد الزوجين ولا تبطل بارتدادهم مامعا ومن ادعت عليه
الردة فأنكرها كان قوله مقبولا بغير عينة ولو قامت عليه البينة بالردة لم يصر
مسلم بالانكار حتى يتلفظ بالشهادتين واذا امتنع قوم من أداء الزكاة الى
الامام العادل جودا لها كانوا بائعين مجردين يجرى عليهم حكم أهل الردة ولو
امتنعوا من أدائها مع الاعتراف بوجوبها كانوا من بغاة المسلمين يقتالون على
المنع منه وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يقتالون وقد قاتل أبو بكر رضي الله عنه
ما نعى الزكاة مع تمسكهم بالاسلام حتى قالوا والله ما كفرنا بعد ايماننا ولكن
شجعنا على أموالنا فقال عمر رضي الله عنه على ما تقاتلهم ورسول الله صلى الله

عليه وسلم يقول أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا له لا الله إلا الله فإذا قالوه ما عصموا
 مني دماءهم وأولادهم إلا بحقها قال أبو بكر هذان حقها أرأيت لو سألو أترك
 الصلاة أرأيت لو سألو أترك الصيام أرأيت لو سألو أترك الحج فإذا لا تبقى عروة
 من عرى الإسلام إلا انخلت والله لو منعتوني عن ألقا وعقالاتي أعطوه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه فقال عمر رضي الله عنه فشرح الله صدرى
 للذي شرح له صدر أبي بكر رضي الله عنه وقد أبان عن إسلامهم قول زعيمهم
 حارثة بن سراقة في شعره حين يقول (الطويل)

ألا فاصبحينا قبل نأيرة الفجر * لعل منا يانا قريب ولا تدرى
 أطعنار رسول الله ما كان يبتنا * فيا عجب ما بال ملك أبي بكر
 فان الذي سألوكم فنعتموا * ليكالتم وأحلى اليهم من التمر
 سمعنكم ما كان فينا بقية * كرام على العزاء في ساعة العسرى

(الفصل الثاني في قتال أهل البغي) وإذا بغت طائفة من المسلمين وخالفوا راي
 الجماعة وانفردوا بذهب ابتدعه فان لم يخرجوا به عن المظاهرة بطاعة الامام
 ولا تحيزوا بدارا عتزلوا فيها وكانوا افرادا متفرقين تنالهم القدرة وتمتد اليهم
 اليد تركوا ولم يحاربوا وأجريت عليهم أحكام العدل فيما يجب لهم وعليهم
 من الحقوق والمحدود وقد مرض قوم من الخوارج لعلى ابن أبي طالب رضوان
 الله عليه لمخالفته رأيه وقال أحدهم وهو يخطب على منبره لا حكم إلا لله فقال
 على رضي الله عنه كلمة حق أريد بها بطل لكم علينا ثلاث لا نمنعكم مساجد الله أن
 تذكروا فيها اسم الله ولا نبدعكم بقتال ولا نمنعكم التي ما دامت أيديكم معنا فان
 تظاهروا ببيعة قادهم وهم على اختلاطهم بأهل العدل أوضح لهم الامام فساد
 ما اعتقدوه وبطلان ما ابتدعوه ليرجعوا عنه الى اعتقاد الحق وموافقة
 الجماعة وجازل للامام ان يعز من منهم من تظاهروا بالفساد أذبا وزجرا ولم يتجاوزوا الى
 قتل ولا حذر وى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل دم امرئ مسلم
 إلا بأحدى ثلاث كفر بعد ايمان أو زنا بعد احصان أو قتال نفس بغير
 نفس فان اعتزلت هذه الفئة الباغية أهل العدل وتحيزت بدار تحيزت فيها عن
 مخالطة الجماعة فان لم تمتنع عن حق ولم تخرج عن طاعة لم يحاربوا ما أقاموا على
 الطاعة وتنادية المحقوق قد اعتزلت طائفة من الخوارج عيا عليه السلام

بالنهر وان فولى عليهم عاملاً أقاموا على طاعته زماناً وهو لهم مواعيد الى أن قتله
 فأنفذ اليهم أن سلموا الى قتله فأبوا وقالوا كلنا قتله قال فاستسلموا الى أقتل
 منكم وسار اليهم فقتل أكثرهم وان امتنعت هذه الطائفة الباغية من طاعة
 الامام ومنعوا ما عليهم من المحقوق وفردوا باجتماع الاموال وتنفيد الاحكام
 فان فعلوا ذلك ولم ينصبوا لانفسهم اماماً ولا قدموا عليهم سماً زعيماً كان
 ما اجتبوه من الاموال غصباً لا تبرأ منه ذمة وما نفذوه من الاحكام مردوداً
 لا يثبت به حق وان فعلوا ذلك وقد نصبوا لانفسهم اماماً اجتبوا بقوله
 الاموال ونفذوا بامر الاحكام لم يتعرض لاحكامهم بالرد الا لما اجتبوه
 بالمطالبة وحواربوا في المحالين على سواء ليزعوا عن المباينة ويفيوا الى الطاعة
 قال الله تعالى وتبارك وان طائفتان من المؤمنين اقاتلوا فاصلحوا بينهم فان
 بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله فان قامت
 فاصلحوا بينهم بالعدل وأقسطوا ان الله يحب المفسطين وفي قوله فان
 بغت احدهما على الاخرى وجهان أحدهما بغت بالتعدى في القتال
 والثاني بغت بالعدول عن الصلح وقوله فقاتلوا التي تبغي يعني بالسيف ردعاً
 عن البغي وزجراً عن المخالفة وفي قوله حتى تفي الى امر الله وجهان أحدهما
 حتى ترجع الى الصلح الذي أمر الله تعالى به وهو قول سعيد بن جبير والثاني
 الى كتاب الله وسنة رسوله فيما لهم وعليهم وهذا قول قتادة فان فاءت أى
 رجعت عن البغي فاصلحوا بينهم بالعدل فيه وجهان أحدهما بالحق والثاني
 بكتاب الله فاذا قلدا الامام أميراً على قتال الممتنعين من البغاة قدم قبل القتال
 انذارهم واعذارهم ثم قاتلهم اذا أصرّوا على البغي كفاً ولا يهجم عليهم غرة
 وبياتاً ويخالف قتالهم قتال المشركين والمرتدين من ثمانية أوجه أحدها
 أن يقصد بالقتال ردعهم ولا يعتمد به قتالهم ويجوز أن يعتمد قتال المشركين
 والمرتدين والثاني أن يقتلهم مقبلين ويكف عنهم مدبرين ويجوز قتال أهل
 الجحيم على الجريح الردة والحرب مقبلين ومدبرين والثالث ان لا يجهز على جريحهم وان جاز
 أى يسمع بقتله الاجهاز على جريح المشركين المرتدين أمر على عليه السلام مناديه ان ينادى يوم
 ويذف أى الجمل الا لا يتبع مدبر ولا يذف على جريح والرابع ان لا يقتل أسيراهم
 وان قتل أسرى المشركين والمرتدين ويعتبر بأحوال من في الاسر منهم فمن

أمنت رجعتة الى القتال أطلق ومن لم تؤمن منه الرجعة حبس الى انجلاء الحرب
ثم يطلق ولم يجوز أن يحبس بعدها * أطلق المجاج أسير من أصحاب قطري ابن
الفجاء لمعرفة كانت بينهما فقال له قطري عد الى قتال عدو الله المجاج فقال
هيأت غل يدامطاقها واسترق رقية معتقها وأنشأ يقول شعر (الكامل)

أأقتل المجاج عن سلطانه * بيد تقرر بانها مولاته
اني اذا لاخوال زيارة والذي * شهدت باقبح فعله غدراته
ماذا أقول اذا برزت ازاه * في الصف واحتجت له فعلاته
أأقول جاد على لاني اذا * لاحق من جادت عليه ولاته
وتحدث الاقوام ان صنائعا * غرست لدى فحنظلت نخلاته

والخماس ان لا يغنم أموالهم ولا يسي ذرارهم روى عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم لم أنه قال منعت دار الاسلام ما فيها وأباح دار الشرك ما فيها
والسادس أن لا يستعان لقتالهم بمشرك معاهد ولا ذمي وان جازان يستعان
بهم على قتال أهل الحرب والرذة والسابع أن لا يهادنهم الى مدة ولا يوادعهم
على مال فان هادنهم الى مدة لم يلزمه فان ضعف عن قتالهم انتظر بهم القوة عليهم
وان وادعهم على مال بطلت المودعة ونظر في المال فان كان من فيثهم أو من
صدقاتهم لم يرده عليهم وصرف الصدقات في أهلها والفي في مستحقه وان
كان من خالص أموالهم لم يجوز أن يملكه عليهم ووجب رده اليهم * الثامن
أن لا ينصب عليهم العرادات ولا يحرق عليهم المساكن ولا يقطع عليهم الخيل
والاشجار لانها دار اسلام تمنع ما فيها وان بنى أهلها فان أحاطوا بأهل العدل
وخافوا منهم الاصل طلام جاز أن يدفعوا عن أنفسهم ما استطاعوا من اعتماد الاصل طلام
قتلهم ونصب العرادات عليهم فان المسلم اذا أريدت نفسه جاز له الدفع عنها الاستئصال اه
بقتل من أرادها اذا كان لا يدفع بغير القتل ولا يجوز أن يستمتع بدوابهم ولا
سلاحهم ولا يستعان به في قتالهم ويرفع اليه دمنه في وقت القتال وبعده
وقال أبو حنيفة رضي الله عنه يجوز أن يستعان على قتالهم بدوابهم وسلاحهم
ما كانت الحرب قائمة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ
مسلم الا بطيب نفس منه فاذا انجلت الحرب ومع أهل العدل لهم أموال ردت
عليهم وما تلف منها في غير قتال فهو مضمون على متلفه وما تلفوه في نائرة الحرب

من نفس ومال فهو هدر وما أتلفوه على أهل العدل في غير نائرة الحرب من نفس ومال فهو مضمون عليهم وما أتلفوه في نائرة الحرب في وجوب ضمانه عليهم قولان أحدهما يصحكون هدر لا يضمن والثاني يكون مضمونا عليهم لأن المعصية لا تبطل حقا ولا تسقط غرما فتضمن النفوس بالقود في العمد والدية في الخطأ ويغسل قتلى أهل البغي ويصلى عليهم ومنع أبو حنيفة من الصلاة عليهم عقوبة لهم وليس على ميت في الدنيا عقوبة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم فرض على أمتي غسل موتاهم والصلاة عليهم وأما قتلى أهل العدل في معركة الحرب في غسلهم والصلاة عليهم قولان أحدهما لا يغسلون ولا يصلى عليهم تكريما ونشرا يفا كالشهداء في قتال المشركين والثاني يغسلون ويصلى عليهم وإن قتلوا بغيا * قد صلى المسلمون على عمر وعثمان رضي الله عنهما وصلى بعد ذلك على علي عليه السلام وإن قتلوا ظالما وبغيا ولا يرث باغ قتل عادلا ولا عادل قتل باغيا لقول النبي صلى الله عليه وسلم القاتل لا يرث وقال أبو حنيفة أورث العادل من الباغى لأنه محق ولا أورث الباغى من العادل لأنه مبطل قال أبو يوسف أورث كل واحد منهما من صاحبه لأنه متاويل في قتله وإذا مر تجار أهل الذمة بعشار أهل البغي فعشار أموالهم ثم قدر عليهم عشر وأولم بجزهم المأخوذ منهم بخلاف المأخوذ من الزكوات لأنهم مروا بهم مختارين والزكوات مأخوذة من المقيمين المكروهين وإذا أتى أهل البغي قبل القدرة عليهم حدودا في أقامتهم عليهم بعد القدرة وجهان

* (الفصل الثالث في قتال من امتنع من المحاربين وقطاع الطريق)

وإذا اجتمعت طائفة من أهل الفساد على شتم السلاح وقطع الطريق وأخذت الأموال وقتل النفوس ومنع السابلة فهم المحاربون الذين قال الله تعالى فيهم اغزاهم الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض فاختلف الفقهاء في حكم هذه الآية على ثلاثة مذاهب أحدها أن الإمام ومن استنابه الإمام على قتالهم من الولاية بالخيار بين أن يقتل ولا يصلب وبين أن يقتل ويصلب وبين أن يقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وبين أن ينفقهم من الأرض وهذا قول سعيد بن المسيب ومجاهد وعطاء وابراهيم النخعي والمذهب

السابلة أبناء السبيل المختلفة في الطرقات اه

الثاني ان من كان منهم ذارأي وتدير قتله ولم يعف عنه ومن كان ذا بطش وقوة قطع يده ورجله من خلاف ومن لم يكن منهم ذارأي ولا بطش عززه وحبسه وهذا قول مالك بن أنس وطائفة من فقهاء المدينة فجعلها مرتبة باختلاف صفاتهم لا باختلاف أفعالهم والمذهب الثالث انها مرتبة باختلاف أفعالهم لا باختلاف صفاتهم فمن قتل وأخذ المال قتل وصاب ومن قتل ولم يأخذ المال قتل ولم يصاب ومن أخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف ومن كثر وهيب ولم يقتل ولم يأخذ المال عزز ولم يقتل ولم يقطع وهو قول ابن عباس والحسن وقتادة والسدي وهو مذهب الشافعي رضي الله عنه وقال أبو حنيفة ان قتلوا وأخذوا المال فالامام بالخيار بين قتلهم ثم صابهم وبين قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم قتلهم ومن كان معهم مهيبا كثيرا فحكمه حكمكمهم وأما قوله تعالى أوبىة فوا من الارض فقد اختلف أهل التأويل فيه على أربعة أقاويل أحدها انه إبعادهم من بلاد الاسلام الى بلاد الشرك وهذا قول مالك بن أنس والحسن وقتادة والزهرى والثاني انه اخراجهم من مدينة الى أخرى وهذا قول عمر بن عبد العزيز رحمه الله وسعيد بن جبير والثالث انه الحبس وهو قول أبي حنيفة ومالك والرابع وهو أن يطلبوا الإقامة المحدود عليهم فبيعدوا وهذا قول ابن عباس والشافعي وأما قوله تعالى الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فقيه لاهل التأويل ستة أقاويل أحدها انه وارد في المحاربين المفسدين من أهل الكفر اذا تابوا من شركهم بالاسلام وأما المسلمون فلا تسقط التوبة عنهم هذا ولا حقا وهذا قول ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة رضي الله عنهم والثاني انه وارد في المسلمين من المحاربين اذا تابوا بايمان الامام قبل القدرة عليهم وأما التائب بغير امان فلا تؤثر توبته في سقوط حد ولا حق وهذا قول علي بن أبي طالب كرم الله وجهه والشيعة والثالث انه وارد فيمن تاب من المسلمين بعد نحوقه بدار الحرب ثم عاد قبل القدرة وهو قول عروة بن الزبير رضي الله عنه والرابع انه وارد فيمن كان في دار الاسلام في منعة وتاب قبل القدرة عليه سقطت عقوبته وان لم يكن في منعة لم تسقط وهذا قول ابن عمر وربيعة والحكم بن عيينة رضي الله عنهم والخامس ان توبته قبل القدرة عليه وان لم يكن في منعة نضع عنه جميع حدود

الله سبحانه ولا تسقط عنه حقوق الأديمين وهذا قول الشافعي والسادس
أن توبته قبل القدرة عليه توضع عنه جميع الحدود والحقوق الألداء وهذا
قول مالك بن أنس فهذا حكم الآية واختلاف أهل التأويل فيها ثم نقول
في المحاربين أنهم إذا كانوا على امتناعهم مقيمين قوتلوا كقتال أهل البغي
في عامة أحوالهم وبخالفه من خمسة أوجه أحدها أنهم يجوز قتالهم بمقبليين
ومدبرين لاستيفاء الحقوق منهم ولا يجوز اتباع من ولي من أهل البغي والثاني
أنه يجوز أن يعمد في الحرب إلى قتل من قتل منهم ولا يجوز أن يعمد إلى قتل أهل
البغي والثالث أنهم يؤخذون بما استهلكوه من دم ومال في الحرب وغيره بخلاف
أهل البغي والرابع أنه يجوز حبس من أسر منهم لاستبراء حاله وإن لم يجز حبس
أحد من أهل البغي والخامس أن ما اجتبهوه من خراج وأخذوه من صدقات
فهو كالمأخوذ غصباً وبها لا يسقط عن أهل الخراج والصدقات حقاً فيكون
غرمه عليهم مستحقاً وإذا كان المولى على قتالهم مقصوراً للولاية على محاربتهم
فليس له بعد القدرة أن يقيم عليهم حداً ولا أن يستوفي منهم حقاً ويلزمه جأهم
إلى الامام ليأمر بإقامة الحدود عليهم واستيفاء الحقوق منهم * وإن كانت ولايته
عامة على قتالهم واستيفاء الحدود والحقوق منهم فلا بد أن يكون من أهل العلم
والعدالة لينفذ حكمه فيما يقيمه من حد ويستوفيه من حق وإذا كان كذلك
كشف عن أحوالهم من أحد وجهين إما بإقرارهم طوعاً من غير ضرب ولا
إكراه وإما بقيام البينة العادلة على من أنكروا فإذا علم من أحد هذين الوجهين
مافعله كل واحد منهم من جرائمه نظر فينظر في قتله وأخذ المال قتله
وصالبه بعد القتل وقال مالك يصاب حياته يقطع عنه بالرمح حتى يموت وهذا القتل
محتوم ولا يجوز المغوعنه وإن عفا عنه ولى الدم كان عفوه اغوا ويصاب ثلاثة
أيام لا يتجاوزها ثم يحط به بعدها ومن قتل منهم ولم يأخذ المال قتله ولم يصابه
وغسله وصلى عليه وقال مالك يصلى عليه غير من حكم بقتله ومن أخذ منهم
المال ولم يقتل قطع يده ورجله من خلاف فكان قطع يده اليمنى لسرقته
وقطع رجله اليسرى لمجاهرتة ومن جرح منهم ولم يقتل ولم يأخذ المال اقتص
منه بالجراح إن كان في مثلها قصاص وفي إحتام القصاص في الجروح وجهان
أحدهما أنه محتوم ولا يجوز المغوعنه كالقتل والثاني هو إلى خيار مستحقه

يجب بمطالبته ويسقط بعفو وان كان المجرح مما لا قصاص فيه وجبت دية
 للخروج ان طلب بها وتسقط ان عفا عنها ومن كان منهم مهيماً أو مكرماً لم يباشر
 قتلاً ولا جرحاً ولا أخذ مال عزراً أو زجراً وجاز حبسه لان الحبس أحد
 التعزيرين ولا يجاوز به ذلك الى قطع ولا قتل وجوز أبو حنيفة ذلك فيه المحقق
 بحكم المباشرين معه فان تابوا عن جرائمهم بعد القدرة عليهم سقطت عنهم
 المساءة ثم دون المظالم وأخذوا بما وجب عليهم من الحدود والحقوق فان تابوا
 قبل القدرة عليهم سقطت عنهم مع المساءة ثم حدود الله سبحانه ولم تسقط عنهم
 حقوق الأديمين فمن كان منهم قد قتل فالحجبار الى الولي في القصاص منه
 أو العفو عنه ويسقط بالتوبة احتمام قتله ومن كان منهم قد أخذ المال سقط
 عنه القطع ولم يسقط عنه الغرم الا بالعفو ويجرى على المحار بين وقطاع
 الطريق في الامصار حكم قطاعه في الصحارى والاسفار وهم وان لم يكونوا
 بالجرأة في الامصار أغلظ جرماً ليكونوا أخف حكماً وقال أبو حنيفة يختصون
 بهذا الحكم في الصحارى حيث لا يدرك الغوث فأما في الامصار أو خارجها بحيث
 يدرك الغوث فلا يجري عليهم حكم الجرأة في الامصار واذا ادعوا التوبة
 قبل القدرة عليهم فان لم تقترن بالدعوى امارات تدل على التوبة لم تقبل
 دعواهم لما في سقوطها من حد قد وجب وان اقترن بدعواهم امارات تدل
 على التوبة ففي قبولها منهم بغير بينة وجهان محتملان أحدهما تقبل لئلا يكون
 ذلك شبهة تسقط بها الحدود والثاني لا تقبل الا بينة عادلة تشهد لهم بالتوبة
 قبل القدرة عليهم لانها حدود قد وجبت والشبهة ما اقترنت بالفعل
 لا ما تأخرت عنه

* (الباب السادس في ولاية القضاء) *

ولا يجوز أن يقلد القضاء الا من تكاملت فيه شروطه التي يصح معها تقلده
 وينفذها حكمه وهي سبعة فالشرط الاول منها أن يكون رجلاً وهذا الشرط
 يجمع صفتين البلوغ والذكورية فأما البلوغ فان غير البالغ لا يجري عليه
 قلم ولا يتعلق بقرله على نفسه حكم وكان أولى أن لا يتعلق به على غيره حكم وأما
 المرأة فله نقص النساء عن رتب الولايات وان يتعلق بقولهن أحكام وقال

أبو حنيفة يجوز أن تقضى المرأة فيما تصح فيه شهادتها ولا يجوز أن تقضى فيما لا تصح فيه شهادتها وشذابن جرير الطبري يجوز قضاءها في جميع الأحكام ولا اعتبار بقول يرده الاجماع مع قول الله تعالى الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض يعني في العقل والراى فلم يجوز أن يقمن على الرجال والشرط الثاني العقل وهو مجمع على اعتباره ولا يكتفى فيه بالعقل الذى يتعلق به التكليف من علمه بالمدرجات الضرورية حتى يكون صحيح التمييز جيد الفطنة بعيدا من السهو والغفلة يتوصل بذلك الى ايضاح ما أشكل وفصل ما أعزل والشرط الثالث الحرية لان نقص العبد عن ولاية نفسه يمنع من انعقاد ولايته على غيره ولان الرق لما منع من قبول الشهادة كان أولى ان يمنع من نفوذ الحكم وانعقاد الولاية وكذلك الحكم فيمن لم تكمل حرية من المدبر والمكاتب ومن رقب بعضه ولا يمنع الرق أن يقضى كما لا يمنع الرق أن يروى لعدم الولاية فى الفتوى والرواية ويجوز له اذا عتق أن يقضى وان كان عليه ولا لان النسب غيره معتبر فى ولاية الحكم والشرط الرابع الاسلام لكونه شرطا فى جواز الشهادة مع قول الله سبحانه ولن يجعل الله لكافرين على المؤمنين سبيلا ولا يجوز أن يقال ذلك كافر القضاة على المسلمين ولا على الكفار وقال أبو حنيفة يجوز تقليده القضاة بين أهل دينه وهذا وان كان عرف الولاية بتقليده جاريا فهو تقليد عامة ورياسة وليس بتقليد حكم وقضاء وانما يلزمهم حكمه لا التزامهم له بالزومه لهم ولا يهمل الامام قوله فيما حكم به بينهم واذا امتنعوا من تحاكمهم اليه لم يجبروا عليه وكان حكم الاسلام عليهم أنفذ والشرط الخامس العدالة وهى معتبرة فى كل ولاية والعدالة أن يكون صادق اللهجة ظاهرا لامانة عفيفا عن المحارم متوقفا لما شئ به من الريب مأمونا فى الرضا والغضب مستعملا لمرودة مثله فى دينه ودنياه فاذا تكاملت فيه فهى العدالة التى تجوز بها شهادته وتصح معها ولايته وان انجزم منها وصف منع من الشهادة والولاية فلم يسمع له قول ولم ينفذ حكم والشرط السادس الاسلام فى السمع والبصر ليصح بهما اثبات الحقوق ويفرق بين الطالب والمطلوب ويميز المقر من المنكر ليميز له الحق من الباطل ويعرف الحق من المبطل فان كان ضريرا كانت ولايته باطلة وجوزها مالك كما يجوز

شهادته وان كان أصم فعلى الاختلاف المذكور في الامامة فأما سلامة
 الاعضاء فغير متعبرة فيه وان كانت متعبرة في الامامة فيجوز ان يقضى وان
 كان مقعدا ذامانة وان كانت السلامة من الآفات أهيب لذوى الولاية
 والشرط السابع أن يكون عالما بالاحكام الشرعية وعلمها يشتمل على علم
 أصولها والارتياض بفروعها وأصول الاحكام في الشرع أربعة أحدها
 علمه بكتاب الله عز وجل على الوجه الذي تصح به معرفة ما تضمنه من الاحكام
 ناسخا ومنسوخا ومحكما ومتشابها وعموما وخصوصا ومجلا ومفسرا
 والثاني علمه بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة من أقواله وأفعاله
 وطرق مجيئها في التواتر والاتحاد والصحة والفساد وما كان على سبب
 أو اطلاق والثالث علمه بتأويل السلف فيما اجتمعوا عليه واختلفوا فيه
 ليتبع الاجماع ويجهتد برأيه في الاختلاف والرابع علمه بالقياس الموجب
 لرد الفروع المسكوت عنها الى الاصول المنطوق بها والمجمع عليها حتى يجد
 طريقا الى العلم بأحكام النوازل وتمييزا للحق من الباطل فاذا أحاط علمه بهذه
 الاصول الاربعة في أحكام الشريعة صار بها من أهل الاجتهاد في الدين وجاز
 له أن يقضى ويقضى وجازله أن يستفتى ويستفتى وان أدخل بها أو بشئ منها
 خرج من أن يكون من أهل الاجتهاد فلم يجز أن يفتى ولا ان يقضى فان قلنا
 القضاء في حكم بالصواب أو الخطأ كان تقليده باطلا وحكمه وان وافق الحق
 والصواب مردودا وتوجه المخرج فيما قضى به عليه وعلى من قلده المحكم
 والقضاء وجوز أبو حنيفة تقليدا لقضاء من ليس من أهل الاجتهاد ليستفتى في
 أحكامه وقضايه والذي عليه جمهور الفقهاء ان ولايته باطلة وأحكامه
 مردودة ولان التقليد في فروع الشرع ضرورة فلم يتحقق الا في ما تزم الحق دون
 ملزمه قد أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذ حين بعثه الى اليمن واليا
 وقال به تحكم قال بكتاب الله قال فان لم تجد قال بسنة رسول الله قال فان لم تجد قال
 اجتهد برأبي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذي وفق رسول رسول
 الله لما يرضى رسوله فأما ولاية من لا يقول بخبر الواحد فغير جائزة لانه تارك لاصل
 قد اجتمعت عليه الصحابة واكثر أحكام الشرع عنه مأخوذة فصار بمنزلة من
 لا يقول بحجة الاجماع الذي لا تجوز ولايته لرد ما ورد النص به وأما نفاة القياس

فضربان ضرب منهم نفوه واتبعوا ظاهر النص وأخذوا بأقوال سلفهم في عالم
يرد فيه نص واطرحوا الاجتهاد وعدلوا عن الفكر والاستنباط فلا يجوز
تقليدهم القضاة لقصورهم عن طرق الاحكام وضرب منهم هم نفوا القياس
واجتهدوا في الاحكام تعلقا بفحوى الكلام ومفهوم الخطاب كاهل الظاهر
وقد اختلف أصحاب الشافعي رضي الله عنه في جواز تقليدهم القضاة على
وجهين أحدهما لا يجوز لما في المذكور والثاني يجوز لانهم يعتبرون واضح
المعاني وان عدلوا عن خفي القياس فاذا ثبت ما وصفنا من الشرط والمعتبر في
ولاية القضاء فلا يجوز أن يولى إلا بعد العلم بما جملها فيه أمّا تقدم معرفة
وأمّا اختيار ومثله قد قلدرسول الله صلى الله عليه وسلم عليا عليه السلام
قضاء اليمن ولم يحتج به لعله به ولكن وصاه تنبيهاً على وجه القضاء فقال اذا
حضر خصمان بين يديك فلا تنقض لأحدهما حتى تسمع كلام الآخر فقال على
عليه السلام فما أشككت على قضية بعدها وبعث معاذاً الى ناحية من اليمن
واختبره صلى الله عليه وسلم

* (فصل) * ويجوز لمن اعتقد مذهب الشافعي رحمه الله ان يقلد القضاء من
اعتقده مذهب أبي حنيفة لان للقاضي ان يجتهد برأيه في قضائه ولا يلزمه
ان يقلد في النوازل والاحكام من اعتزى الى مذهبه فاذا كان شافعيًا لم يلزمه
المصير في احكامه الى أقاويل الشافعي حتى يؤديه اجتهاده اليها فان أداه
اجتهاده الى الاخذ بقول أبي حنيفة عمل عليه وأخذ به وقد منع بعض الفقهاء
من اعتزى الى مذهب ان يحكم بغيره فمنع الشافعي ان يحكم بقول أبي حنيفة ومنع
الحنفي ان يحكم بمذهب الشافعي اذا أداه اجتهاده اليه لما يتوجه اليه من
الهمة والمصلحة في القضايا والاحكام واذا حكم بمذهب لا يتعداه كان أنفي
للهمة وأرضى للخصوص وهذا وان كانت السيادة تقضيها فأحكام الشرع
لا توجبها لان التقاليد فيها محظور والاجتهاد فيها مستحب واذا نفذ قضاءه بحكم
وتجدد مثله من بعد أعاد الاجتهاد فيه وقضى بما أداه اجتهاده اليه وان خالف
ما تقدم من حكمه فان عمر رضي الله عنه قضى في المشرك بالشر يك في عام
وترك التشر يك في غيره فقبل له ما هكذا حكمت في العام الماضي فقال تلك
على ما قضينا وهذه على ما نقضى فلو شرط المولى وهو حنفي أو شافعي على من

ولاه القضاء أن لا يحكم إلا بمذهب الشافعي أو أبي حنيفة فهو ذاك على ضربين أحدهما أن يشترط ذلك عموماً في جميع الأحكام فهو - كما شرط بطل سواء كان موافقاً لمذهب المولى أو مخالفه - وأما محصة الولاية فإن لم يجعله شرطاً فيها وأخرجه مخرج الأمر أو مخرج النهي وقال قد قلنا ذلك القضاء فاحكم بمذهب الشافعي رحمه الله على وجه الأمر أو لا تحكم بمذهب أبي حنيفة على وجه النهي كانت الولاية صحيحة والشرط فاسداً سواء تضمن أمراً أو نهياً ويجوز أن يحكم بما إذا اجتهد إليه سواء وافق شرطه أو خالفه ويكون اشتراط المولى لذلك قد حافيه إن علم أنه اشترط ما لا يجوز ولا يكون قد حان جهل لكن لا يصح مع الجهل به أن يكون مولى ولا والياً فإن أخرج ذلك مخرج الشرط في عقد الولاية فقال قد قلنا ذلك القضاء على أن لا تحكم فيه إلا بمذهب الشافعي أو بقول أبي حنيفة كانت الولاية باطلة لأنه عقد على شرط فاسد وقال أهل العراق تصح الولاية ويبطال الشرط والضرب الثاني أن يكون الشرط خاصاً في حكم بعينه فلا يتخلوا الشرط من أن يكون أمراً أو نهياً فإن كان أمراً فقال له أقدم العبد بالحر ومن المسلم بالكافر واقتص في القتل بغير الحديد كان أمره بهذا الشرط فاسداً ثم إن جعله شرطاً في عقد الولاية فسدت وإن لم يجعله شرطاً فيها صحت وحكم في ذلك بما يؤديه اجتهاده إليه وإن كان نهياً فهو على ضربين أحدهما أن ينهيه عن الحكم في قتل المسلم بالكافر والحر بالعبد ولا يقتضي فيه بوجوب قود ولا باسقاطه فهذا جائز لأنه اقتصر بولايته على ما عداه فصار ذلك خارجاً عن نظره والضرب الثاني أن لا ينهيه عن الحكم وينهيه عن القضاء في القصاص فتدأختلف أحباً في هذا النهي هل يوجب صرفه عن النظر فيه على وجهين أحدهما أن يكون صرفاً عن الحكم فيه وخارجاً عن ولايته فلا يحكم فيه بأبواب قود ولا باسقاطه والثاني أنه لا يقتضي الصرف عنه ويجرى عليه حكم الأمر به ويثبت صحة النظر إن لم يجعله شرطاً في التقليد ويحكم فيه بما يؤديه اجتهاده إليه

* (فصل) * وولاية القضاء تنعقد بما تنعقد به الولايات مع الحضور باللفظ مسافهة ومع الغيبة مراسلة ومكتوبة لكن لا بد مع المكتوبة من أن يقرن بها من شواهد الحال ما يدل عليها عند المولى وأهل عمله * والالفاظ التي تنعقد بها

الولاية ضربان صريح وكناية * فالصريح أن بعبارة ألفاظ قد قلدتكم ووليتكم
 واستخلفتكم واستنبهتكم فإذا أتى بأحد هذه الألفاظ انعقدت ولاية القضاء
 وغيرهما من الولايات وليس يحتاج معها إلى قرينة أخرى إلا أن يكون تأكيدها
 لا شرطاً * فأما الكناية فقد ذكر بعض أصحابنا أنها سبعة ألفاظ قد اعتمدت
 عليكم وعولت عليكم ورددت اليك وجعلت اليك وفوضت اليك ووكالت
 اليك وأسندت اليك فهذه الألفاظ لما تضمنته من الاحتمال تضعف في
 الولاية عن حكم الصريح حتى يقترب بها في عقد الولاية ما ينفي عنها الاحتمال
 فتصير مع ما يقترب بها في حكم الصريح مثل قوله فانظر فيما وكلته اليك واحكم
 فيما اعتمدت فيه عليك فتصير الولاية بهذه القرينة مع ما تقدم من الكناية
 منقذة ثم تمامها موقوف على قبول المولى فإن كان التقليد مشافهة فقبوله
 على الفور لفظاً وإن كان مراسلة أو مكتوبة جاز أن يكون على التراخي ويجوز
 قبوله بالقول مع التراخي واختلف في صحة القبول بالشروع في النظر فجوزه
 بعضهم وجعله كالنطق وأباه آخرون حتى يكون نطقاً لا بالشروع في النظر
 فرع لعقد الولاية فلم ينعقد به قبولها ويكون تمام الولاية مع ما ذكرنا من لفظ
 التقليد معتبراً بأربعة شروط أحدها معرفة المولى للمولى بأنه على الصفة التي
 يجوز أن يولى معها فإن لم يعلم أنه على الصفة التي تجوز معها تلك الولاية لم يصح
 تقليده فلو عرفها بعد التقليد استأنفها ولم يجز أن يعول على ما تقدمها والشرط
 الثاني معرفة المولى بما عليه المولى من استحقاق تلك الولاية بصفاته التي يصير
 بها مستحقاً لها وأنه قد تقلدها وصار مستحقاً للاستجابة فيها إلا أن هذا شرط
 معتبر في قبول المولى وجواز نظره وليس بشرط في عقد تقليده وولايته بخلاف
 الشرط المتقدم وليس يراعى في هذه المعرفة المشاهدة بالنظر وإنما يراعى
 انتشارها باتباع الخبر والشرط الثالث ذكر ما تضمنه التقليد من ولاية
 القضاء أو أمانة البلاد أو جباية الخراج لأن هذه شروط معتبرة في كل تقليد
 فافتقرت إلى تسمية ما تضمنت ليعلم على أي نظر عقدت فإن جهل فسدت
 والشرط الرابع ذكر تقليد البلد الذي عقدت الولاية عليه ليعرف به العمل
 الذي يستحق النظر فيه ولا تصح الولاية مع الجهل به * فإذا انعقدت ثم تقليد
 الولاية بما ذكرنا من الشروط واحتاج في لزوم النظر إلى شرط زائد على شروط

العقد وهو اشاعة تقليد المولى في أهل عمله ليندعوا بطاعته وينقادوا الى حكمه وهو شرط في لزوم الطاعة وليس بشرط في نفوذ الحكم فاذا صحت عقدا وزوما بما وصفنا صح فيها نظر المولى والمولى كالمولى كالة لانهما معا استتابة ولم يلزم المقام عليهما من جهة المولى ولا من جهة المولى وكان للمولى عزله عنهما متى شاء وللمولى عزل نفسه عنها اذا شاء غير ان الاولى بالمولى ان لا يعزله الا بعذر وأن لا يعزل المولى الامن عذرا في هذه الولاية من حقوق المسلمين فاذا عزل أو اعزل عزل وجب اظهار العزل كما وجب اظهار التقليد حتى لا يقدم على انقاذ حكم ولا يعتبر بالترافع اليه خصم فان حكم بعد عزله وقد عرف عزله لم ينفذ حكمه وان حكم غير عالم بعزله كان في نفوذ حكمه وجهان كاختلافهما في عقود الوكيل

* (فصل) * ولا تخلوا ولاية القاضي من عموم أو خصوص فان كانت ولايته عامة مطلقة التصرف في جميع ما تضمنته فنظره مشتمل على عشرة أحكام أحدها فصل المنازعات وقطع التشاجر والخصومات اما صلحا عن تراضي وبراعى فيه المجاوز أو اجبارا بحكم بات يعتبر فيه الوجوب والثاني استيفاء الحقوق من مطلبيها وايضا للمسا الى مستحقها بعد ثبوت استحقاقها من أحد وجهين اقرار أو بينة واختلف في جواز حكمه فيها بعلمه بخبره مالك والشافعي رضي الله عنهما في أصح قوليه ومنع منه في القول الآخر وقال أبو حنيفة رحمه الله يجوز أن يحكم بعلمه فيما علمه في ولايته ولا يحكم بما علمه قبلها والثالث ثبوت الولاية على من كان ممنوع التصرف بيمين أو صغر والمجبر على من يرى المجبر عليه لشفه أو فليس حفظ الاموال على مستحقها وتحييها لا أحكام العقود فيها والرابع النظر في الاوقاف بحفظ أصولها وتيمية فروعها والقبض عليها وصرها في سبيلها فان كان عليها مستحق للنظر فيها راعاه وان لم يكن تولاها لانه لا يتعين للنخاص فيها ان عمت ويجوز أن يفرض الى العموم وان خصت والخامس تنفيذ الوصايا على شروط الموصي فيما أباحه الشرع ولم يحظره وان كانت المعينين كان تنفيذها بالاقباض وان كانت في موصوفين كان تنفيذها ان يتعين مستحقوها بالاجتهاد واما كوابالاقباض فان كان فيها وصي راعاه وان لم يكن تولاها والسادس تزويج الايامي بالا كفاه اذا عدا من الاولياء

ودعين الى النكاح ولا يجعله أبو حنيفة رضى الله عنه من حقوق ولايته
لتجويزه تفرد الاعم بعمد النكاح والسابع اقامة الحدود على مستحقها فان
كان من حقوق الله تعالى تفرد باستيفائه من غير طالب اذا ثبت باقرار أو بيعة
وان كان من حقوق الادميين كان موقوفا على طلب مستحقه وقال أبو حنيفة
لا يستوفيه مامعا الا بخضم مطالب والثامن النظر في مصالح عمله من الكف
عن التعدي في الطرقات والافنية وانراج ما لا يستحق من الاجنحة والابنية وله
ان يفرد بالنظر فيها وان لم يحضره خصم وقال أبو حنيفة لا يجوز له النظر فيها
الا بحضور خصم مستعد وهي من حقوق الله تعالى التي يستوى فيها المستعدى
وغير المستعدى فكان تفرد الولاية بها أخص والتاسع تصفح شهوده وأمانته
واختيار النسابين عنه من خلفائه في اقرارهم والتعويل عليهم مع ظهور
السلامة والاستقامة وصرفهم والاستبدال بهم مع ظهور المجرى والخيانة
ومن ضعف منهم عما يعاينه كان موليه بالخيار في أصلح الامرين اما ان
يستبدل به من هو أقوى منه وكفى واما أن يضم اليه من يكون اجتماعه عليه
أنفذ وأمضى * والعاشر التسوية في الحكم بين القوى والضعيف والعدل
في القضاء بين المشروف والشريف ولا يتبع هواه في تقصير الحق أو عمالة
المبطل قال الله تعالى يا داود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس
بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ان الذين يضلون عن سبيل الله
لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب وقد استوفى عمر بن الخطاب رضى الله
عنه في عهده الى أبى موسى الاشعري شروط القضاء وبين أحكام التقليد
فقال فيه أما بعد فان القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فافهم اذا أدلى
اليك فانه لا ينفع تكلم بحق لانفاذه وآس بين الناس في وجهك وكذلك
ومجلسك حتى لا يطامع شريف في حيفك ولا يبتس ضعيف من عدلك البيعة
على من ادعى واليمين على من أنكر والصلح جائز بين المسلمين الا صلحا أحل
حراما أو حرم حلالا ولا يمنعك قضاء قضيته أمس فراجعت اليوم فيه عقلك
وهديت فيه لرشدك أن ترجع الى الحق فان الحق قديم ومراجعة الحق خير
من التماضى في الباطل الفهم الفهم فيما تلجج في صدرك مما ليس في كتاب
الله تعالى ولا سنة نبية ثم اعرف الامثال والاشباه وقس الامور ينظرها

واجعل لمن ادعى حقا غائبا أو بيّنة أمدا ينتهي اليه فن أحضر بيّنة أخذت
له بحقه والاستحالت القضية عليه فان ذلك أنفى للشك وأجلى للعمى
والمسلمون عدول بعضهم على بعض المجلود في حد أو مجر با عليه شهادة زور
أو ظنينا في ولاء أو نسب فان الله عفا عن الايمان ودرأ بالبينات واياك
والقلق والنجر والتأفف بالخصوم فان الحق في موطن الحق يعظم الله به
الاجر ويحسن به الذكر والسلام (فان قيل) ففي هذا العهد خلل من وجهين
أحدهما خلوه من لفظ التقليد الذي تنعقده الولاية والثاني اعتباره في
الشهود عدالة الظاهر والمعتبر فيهم عدالة الباطن بعد الكشف والمسئلة
(قيل) أما خلوه عن لفظ التقليد ففيه جوابان أحدهما أن التقليد تقدمه لفظا
وجعل العهد مقصورا على الوصايا والاحكام والثاني أن ألفاظ العهد تضمن
معاني التقاليد مثل قوله فافهم اذا أدلى اليك وكقولهم فن أحضر بيّنة أخذت
له بحقه والاستحالت القضية عليه فصار أقوى هذه الاوامر مع شواهد الحال
مغنيا عن لفظ التقليد وأما اعتباره في الشهود عدالة الظاهر ففيه جوابان
أحدهما أنه يجوز أن يكون ممن يرى ذلك فذكره اخبارا عن اعتقاده فيه
لا أمر به والثاني معناه انهم بعد الكشف والمسئلة عدول ما لم يظهر جرح
المجلود في حد * وليس لهذا القاضي وان عمت ولايته جباية الخراج لان
مصرفه موقوف على رأى غيره من ولاية الجيوش فأما أموال الصدقات فان
اختصت بناظر خرجت عن عموم ولايته وان لم يندب لها ناظر فقد قيل تدخل
في عموم ولايته فيقبضها من اهلها ويصرفها في مستحقها لانها من حقوق الله
تعالى فيمن سماه لها وقيل لا تدخل في ولايته ويكون ممنوعا من التعرض لها
لانها من حقوق الاموال التي تحمل على اجتهاد الائمة وكذلك القول في امامة
الجمع والاعباد فاما ان كانت ولايته خاصة فهي منعقدة على خصوصها
ومقصورة النظر على ما تضمنته من قيد القضاء في بعض ما قدمناه من الاحكام
أوفي الحكم بالاقرار دون البيّنة أوفي الديون دون المناخ أوفي مقدر بنصاب
فيصح هذا التقليد ولا يصح للولي أن يتعداه لانها استنباطية فصحت عموما
وخصوصا كالوكالة

(فصل) * ويجوز أن يكون القاضي عام النظر خاص العمل فيقيد النظر

في جميع الاحكام في أحد جانبي البلد أو في محلة منه فيتمتع جميع أحواله
في الجانب الذي قلده والمحلة التي عينت له وينظر فيه بين ساكنيه وبين
الطارئين اليه لان الطارئ اليه كالمساكن فيه الا أن يقتصر به على النظر بين
ساكنيه دون الغريبين والطارئين اليه فلا يتعداهم ولو قلد جميع البلد ليحكم
في أحد جانبيه أو في محلة منه أو في دار من دوره جازله المحكم في كل موضع منه
لانه لا يمكن المجزأ عليه في مواضع جلوسه مع عموم ولايته فان أخرج ذلك فخرج
الشرط في عقد الولاية أبطلها وكان مردودا المحكم في ذلك الموضع وغيره ولو قلد
المحكم في من ورد اليه في داره أو في مسجده صح ولم يجز أن يحكم في غير داره ولا في
غير مسجده لانه جعل ولايته مقصورة على من ورد الى داره أو مسجده وهم
لا يتعينون الا بالورود اليه ما فلذلك صار حكمه فيها شرطا قال أبو عبد الله
الزيري لم تزل الامراء عندنا بالبصرة يبرهنة من الدهر يستقضون قاضيا على
المسجد الجامع يسمونه قاضي المسجد يحكم في مائتي درهم وعشرين دينارا فما
دونها ويفرض النفقات ولا يتعدى موضعه ولا ما قدر له

* (فصل) * واذا قلد قاضيان على بلد لم يخل حال تقايدهما من ثلاثة أقسام
أحدها أن يردا الى أحدهما موضعا منه والى الآخر غيره فيصح ويقتصر كل
واحد منهما على النظر في موضعه والقسم الثاني أن يردا الى أحدهما نوع من
الاحكام والى الآخر غيره كذا المداينات الى أحدهما والمناخ الى الآخر
فيجوز ذلك ويقتصر كل واحد منهما على النظر في ذلك الحكم الخاص في البلد
كله والقسم الثالث أن يردا الى كل واحد منهما جميع الاحكام في جميع البلد
فقد اختلف أصحابنا في جوازه فنفعت منه طائفة لما يفيض اليه أمرهما من
التشاجر في تجاذب الخصوم اليه ما وتبطل ولايته ما ان اجتمعت وتصح ولاية
الاول منهما ان افرقت وأجازته طائفة أخرى وهم الاكثر ولائها استنباط
كالو كالة ويكون القول عند تجاذب الخصوم قول الطالب دون المطالب
فان تساوا باعتبار أقرب الحاكمين اليهما فان استويا فقد قيل يقرع بينهما وقبل
يمنعان من التحاكم حتى يتفقا على أحدهما

* (فصل) * ويجوز أن تكون ولاية القاضي مقصورة على حكومة معينة بين
خاصين فلا يجوز أن ينفذ النظر بينهما الى غيرهما من الخصوم وتكون ولايته

على النظر بينهما باقية كما كان التشاجر بينهما باقيا فاذا بات الحكم بينهما زالت
ولايته وان تجددت بينهما مشاجرة أخرى لم ينظر بينهما الا باذن مستجد فلو لم
يعين الخصوم وجعل النظر مقصورا على الايام وقال قلدتك النظر بين
الخصوم في يوم السبت وحده جاز نظره فيه بين الخصوم في جميع الدعاوى
وتزول ولايته بغروب الشمس منه ولو قال قلدتك النظر في كل يوم سبت جاز
أيضا وكان مقصورا النظر فيه فاذا خرج يوم السبت لم تنزل ولايته لبقائه على
أمانه من الايام وان كان ممنوعا من النظر فيما عداه ولو قال ولم يسم أحدا من
نظر في يوم السبت بين الخصوم فهو خالف لم يحز للجهل بالمولى ولانه قد يجوز أن
ينظر فيه من ليس من أهل الاجتهاد فلو قال من نظره من أهل الاجتهاد فهو
خالف لم يحز أيضا للجهل به ولانه يصير تمييز المجتهد موكولا الى رأى غيره من
الخصوم ولو قال من نظره من مدرسي أصحاب الشافعي أو مقبي أصحاب أبي
حنيفة لم يحز وكذلك لو سمي عددا فقال من نظره من فلان أو فلان فهو
خالف لم يحز سواء قل العدد أو كثر لان المولى منهم مجهول لكن اذا قال قدر ددت
النظر فيه الى فلان وفلان وفلان جاز سواء قل العدد أو كثر لان جميعهم مولى
فاذا نظره أحدهم تعين وزال نظر الباقين لانه لم يجمعهم على النظر وانما
أفرد به أحدهم فان جمعهم على النظر فيه لم يحز ان كثر عددهم وفي جوازهم ان
قل وجهان من اختلاف أصحابنا في الجمع بين قاضيين

* (فصل) * فأما طلب القضاء وخطبة الولاية عليه فان كان من غير أهل
الاجتهاد فيه كان تعرضه لطلبه محظورا وصار بالطلب مجرورا وان كان من
أهله على الصفة التي يجوز معها نظره فله في طلبه ثلاثة أحوال أحدها ان يكون
القضاء في غير مستحقة اما لنقص علمه واما لظهور جوره فيخطب القضاء دفعا
لمن لا يستحقه ان يكون فيمن هو بالقضاء أحق فهذا سائغ لما تضمنه من دفع منكر
ثم ينظر فان كان أكثر قصده إزالة غير المستحق كان مأجورا وان كان أكثره
اختصاصه بالنظر فيه كان مباحا والحالة الثانية أن يكون القضاء في مستحقة
ومن هو أهله ويريد أن يعزله عنه اما لعداوة بينهما واما ليجر بالقضاء الى
نفسه دفعا فهذا الطلب محظور وهو بهذا الطلب مجروح والحال الثالثة
أن لا يكون في القضاء ناظر وهو خال من وال عليه فبراعى حاله في طلبه فان كان

لما حتمه الى رزق القضاء المستحق في بيت المال كان طلبه مباحا وان كان
 رغبة في اقامة الحق وخوفه ان يتعرض له غير مستحق كان طلبه مستجابا فان
 قصد بطلبه المباهاة والمنزلة فمداخلة في كراهية ذلك مع الاتفاق على
 جوازه فكرهته طائفة لان طلب المباهاة والمنزلة في الدنيا مكره قال الله
 تعالى تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الارض ولا فسادا
 والعاقبة للمتقين وذهبت طائفة أخرى الى أن طلبه له لذلك غير مكره لان طلب
 المنزلة مما أبيع ليس بمكره وقد رغب نبي الله يوسف عليه السلام الى فرعون
 في الولاية والخلافة فقال اجعلني على خزائن الارض اني خفيظ عليم فطلب
 الولاية ووصف نفسه بما يستحقها به من قوله اني خفيظ عليم وفيه تاويلان
 أحدهما خفيظ لما استودعتني عليم بما وليتني وهذا قول عبد الرحمن بن زيد
 والثاني انه خفيظ للحساب عليم بالالسن وهذا قول اسحق ابن سفيان وخرج
 هذا القول عن حذال التزكية لنفسه والمدح لما لانه كان لسبب دعا اليه
 واختلف لاجل ذلك في جواز الولاية من قبل النظم فذهب قوم الى جوازها اذا
 عمل بالحق فيما يتولاه لان يوسف عليه السلام تولى من قبل فرعون ليمكن
 بعدله دافعا لمجوره وذهبت طائفة أخرى الى حظرها والمنع من التعرض لها لما
 فيها من تولى الظالمين والمعونة لهم وتركيتهم بالتقليد أو امرهم وأجابوا عن ولاية
 يوسف عليه السلام من قبل فرعون بجوابين أحدهما ان فرعون يوسف كان
 صالحا وانما الطاغى فرعون موسى والثاني انه نظرت في املاكه دون اعماله فأما
 بذل المال على طلب القضاء من المحظورات لانها رشوة محرمة يصير البازل لها
 والقابل لها مجرور حين روى ثابت عن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لعن الراشي والمرثى والراشي باذل الرشوة والمرثى قابلهما والراشي
 المتوسط بينهما

* (فصل) * وليس لمن تقلد القضاء أن يقبل هدية من خصم ولا من أحد من اهل
 عمله ولا من لم يكن له خصم لانه قد يستعديه فيما يليه روى عن النبي صلى الله عليه
 وسلم انه قال هذا يا امراء غلول فان قبلها وجعل المكافاة عليها مملوكها وان لم
 يجعل المكافاة عليها كان يدمت المال أحق به ان تعذر ردها على المهدي لانه
 أولى به امنه وليس للقاضي تأخير الخصوم اذا تنازعوا اليه الامن عذر ولا يجوز

أن يحتجب الا في أوقات الاستراحة وليس له أن يحكم لاحد من والديه ولا من أولاده لاجل التهمة ويحكم عليهم لارتفاعها وكذلك لا يشهد لهم ويشهد عليهم ويشهد لعدوه ولا يشهد عليه ويحكم لعدوه ولا يحكم عليه لان أسباب الحكم ظاهرة وأسباب الشهادة خافية فانتفت التهمة عنه في الحكم وتوجهت اليه في الشهادة واذا مات القاضي انعزل خافاؤه ولومات الامام لم تنعزل قضائه ولو اتفق أهل بلد قد خلا من قاض على ان قلدهوا عليه قاضيا فان كان امام الوقت موجودا بطل التقليد وان كان مفقودا صح التقليد ونفذت أحكامه عليهم فان تجدد بعد نظره امام لم يستدم النظر الا باذنه ولم ينقض ما تقدم من حكمه

(الباب السابع في ولاية المظالم)

ونظر المظالم هو قود المظالمين الى التناصف بالرهبة وزجر المتنازعين عن التجاحد بالهبة فكان من شروط الناظر فيها أن يكون جليل القدر نافذا الامر عظيم الهبة ظاهرة العفة قليل الطمع كثير الورع لانه يحتاج في نظره الى سطة انحاء وثبت القضاة فيحتاج الى الجمع بين صفات الفريقين وان يكون بجلالة القدر نافذا الامر في المجتهدين فان كان من يملك الامور العاقبة كالوزراء والامراء لم يحتاج النظر فيها الى تقليد وكان له بعموم ولايته النظر فيها وان كان ممن لم يفوض اليه عموم النظر احتساج الى تقليد وتولية اذا اجتمعت فيه الشروط المقدمة وهذا انما يصح فيمن يجوز أن يختار لولاية العهد أو لوزارة التفويض أو لامارة الاقاليم اذا كان نظره في المظالم عامًا فان اقتصر به على تنهيد ما يحجز القضاة عن تنفيذه وامضاء ما قصرت يدهم عن امضائه جاز أن يكون دون هذه الرتبة في القدر والخطر بعد ان لا تأخذه في الحق لومة لائم ولا يستشفه الطمع الى رشوة قد نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم المظالم في الشرب الذي تنازعه الزبير بن العوام رضي الله عنه ورجل من الانصار فخصمه بنفسه فقال للزبير أسق أنت بازير ثم الانصاري فقال الانصاري انه لابن عمك يا رسول الله فغضب من قوله وقال بازير أجره على بطنه حتى يبلغ الماء الى الكعبين وانما قال أجره على بطنه أدبًا له لمجرأته عليه واختلف لم أمره باجراء الماء الى الكعبين هل كان حقًا بينه لهما حكمًا أو كان مباحًا فأمره به زجرًا على جوابين * ولم يتدب

للمظالم من الخلفاء الاربعة أحد لانهم في الصدر الاول مع ظهور الدين عليهم بين
من يقوده التناصف الى الحق أو يزرجه الوعظ عن الظلم وانما كانت المنازعات
تجبري بينهم في أمور مشتبهة يوضحها حكم القضاء فان تجور من جفاعة اعرابهم
متجور ثناء الوعظ أن يدبر وقاده العنف أن يحسن فاقصر خلفاء السلف على
فصل التشاجر بينهم بالحكم والقضاء تعيينا للحق في جهته لا نقيادهم الى التزامه
واحتاج على عليه السلام حين تأخرت امامته واختلط الناس فيها وتجوروا
الى فصل صرامة في السياسة وزيادة تيقظ في الوصول الى غوامض الاحكام
فكان أول من سلك هذه الطريقة واستعمل بها ولم يخرج فيها الى نظر المظالم
المحض لاستغنائه عنه وقال في المنبرية صار غمها تسعا وقضى في القارصة
والقارصة والواقصة بالدية اثلاثا وقضى في ولد تنازعه امرأتان بما أدى الى
فصل القضاء ثم انتشر الامر بعده حتى تجاهر الناس بالظلم والتغالب ولم يكفهم
زواج العظة عن التمانع والتجاذب فاحتاجوا في ردع المتغلبين وانصاف
المعاوين الى نظر المظالم الذي يمتزج به قوة السلطنة بنصفه القضاء فكان
أول من أفرد للظلمات يوما يتصفح فيه قصص المتظلمين من غير مباشرة لا نظر
عبد الملك ابن مروان فكان اذا وقف منها على مشكل او احتاج فيها الى حكم
منفردة الى قاضيه أبي ادريس الوددي فنفذ فيه أحكامه لرهبة التجارب من
عبد الملك ابن مروان في علمه بالحال ووقوفه على السبب فكان أبو ادريس
هو المباشر وعبد الملك هو الاخر ثم زاد من جور الولاة وظلم العتاة ما لم يكفهم عنه
الاقوى الايدي وأنفذ الاوامر فكان عمر بن عبد العزيز رحمه الله أول من
نذب نفسه لانظر في المظالم فردّها وراعى السنن العادلة وأعادها وردّ مظالم بني
أمية على أهلها حتى قيل له وقد شدّد عليهم فيها وأغلظ أنا تخاف عايك من ردّها
العواقب فقال كل يوم اتقيته وأخافه دون يوم القيامة لا وقيته ثم جلس لها من
خلفاء بني العباس جماعة فكان أول من جلس لها المهدي ثم الهادي ثم الرشيد
ثم المأمون فاخر من جلس لها المهدي حتى عادت الاملاك الى مستحقها وقد
كان ملوك الفرس يرون ذلك من قواعد الملك وقوانين العدل الذي لا يعم
الصالح الامراء ولا يمت التناصف الا بمباشرة وكانت قر يش في المجاهلية
حين كثرت فيهم الزعماء وانتشرت فيهم الرئاسة وشاهدوا من التغالب والتجاذب

ما لم يكفهم عنه سلطان قاهر عقدوا حلفا على رد المظالم وانصاف المظلوم من المظالم وكان سببه ما حكاه الزبير ابن بكارة من رجلا من اليمن من بني زيد قدم مكة معتمر ابضا فاشتراها منه رجل من بني سهم وقيل انه العاص ابن وائل فلوى الرجل بحقه فسأله ماله أو متاعه فامتنع عليه فقام على الحجر وأنشد بأعلى صوته (البيسط)

يال قصى لمظلوم بضاعته * بطن مكة ناي الدار والنفر
وأشعث محرم لم تقص حرمة * بين المقام وبين الحجر والحجر
أفأثم من بني سهم بذمتهم * أو ذاهب في ضلال مال معتمر
ثم قيس ابن شيبه السلمي باع متاعا على أبي ابن خلف فلواه وذهب بحقه فاستجار
ببرجل من بني جع فلم يحره فقال قيس (الزجر)
يال قصى كيف هذا في المحرم * وحرمة البيت واحلاف الكرم
* أظلم من لا يمنع عنى الظلم *

فأجاب العباس بن مرداس السلمي (البيسط)
ان كان جارك لم تنفعك ذمته * وقد شربت بكاس الذل أنفاسا
فأت البيوت وكن من أهالها صيدا * لائق تأديهم فشا ولا باسا
ومن يكن بفناء البيت معتصما * يلق ابن حرب ويلق المرء عباسا
قوى قريش بأخلاق مكملته * بالمجد والحزم معا عاشا وماسا
ساق الحجيج وهذا ناشر فلج * راجد يورث اجسا ساواسا
فقام أبو سفيان والعباس بن عبد المطلب فردا عليه ماله واجتمعت بطون قريش
فتم الفواقي دار عبد الله بن جذعان على رد المظالم بمكة وأن لا يظلم أحد الا منعوه
وأخذوا المظلوم حقه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ معهم قبل
النبوة وهو ابن خمس وعشرين سنة فعقدوا حلف الفضول في دار ابن جذعان
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذا كرا الحمال لقد شهدت في دار عبد الله
ابن جذعان حلف الفضول ما لو دعيت اليه لأجبت وما أحب ان لي به جر النعم
وأني بقصته وما ينزده الاسلام الا شدة فقال بعض قريش في هذا الحلف
(البيسط)

تيمن مرة ان سألت وهاشما * وزهرة الخمر في دار ابن جذعان

متحالفين على الندي ما غردت * ورفاء في فنن من جذع كتمان
وهذا وان كان فعلا جاهليا دعته اليه السياسة فقد صار بحضور رسول الله
صلى الله عليه وسلم له وما قاله في تأكيد أمره حكما شرعيا وفعلا نبويا
* (فصل) * فاذا نظر في المظالم من انتدب لها جعل لنظره يوما معروفا يقصده فيه
المتظلمون ويراجعه فيه المتنازعون ليكون ما سواه من الايام لها هو موكل اليه
من السياسة والتدبير الا أن يكون من عمال المظالم المنفردين لها فيكون
مندوبا للنظر في جميع الايام واماكن سهل المحاب نزه الاصحاب * ويستكمل
مجلس نظره بحضور خمسة اصناف لا يستغنى عنهم ولا ينتظم نظره الا بهم أحدهم
النجاة والاعوان لجذب القوى وتقويم الجرى والصنف الثاني القضاة
والحكام لاستعلام ما ثبت عندهم من الحقوق ومعرفة ما يجري في مجالسهم
بين الخصوم والصنف الثالث الفقهاء ليرجع اليهم فيما أشكل ويسألهم عما
اشتبه وأعضل والصنف الرابع الكتاب ليمتدوا ما جرى بين الخصوم وما توجه
لهم أو عليهم من الحقوق والصنف الخامس الشهود ليشهدهم على ما أوجبهم من
حق وامضاء من حكم فاذا استكمل مجلس المظالم بمن ذكرنا من الاصناف الخمسة
شرع حينئذ في نظرها * والذي يختص بنظر المظالم يشتمل على عشرة أقسام
فالقسم الاول النظر في تعدى الولاية على الرعية وأخذهم بالعسف في السيرة
فهذا من لوازم النظر في المظالم الذي لا يقف على ظلامة متظلم فيكون لسيرة الولاية
متصفحا وعن أحوالهم مستكشفا ليقويهم ان أنصفوا ويكفهم ان عسفوا
ويستبدل بهم ان لم ينصفوا * حكى أن عمر بن عبد العزيز خطب على الناس
في أول خلافته وكانت من أول خطبة فقال لهم أوصيكم بتقوى الله فانه لا يقبل
غيرها ولا يرحم الا أهلها وقد كان قوم من الولاية منعوا الحق حتى اشترى منهم
شراء وبذلوا الباطل حتى افتدى منهم فداء والله لو لاسنة من الحق أميتت
فأحييتها وسنة من الباطل أحييت فأمتها ما باليت ان أعيش وقتنا واحدا
أصلحوا آخرتكم تصلح لكم دنياكم ان امره اليس بينه وبين آدم الموت
لمعرق له في الموت والنعيم الثاني جور العمال فيما يحبون من الاموال فيرجع
فيه الى القوانين العادلة في دواوين الائمة فيجعل الناس عليها يأخذ العمال
بها ويتظرف فيما استزادوه فان رفعوه الى بيت المال أمر برده وان أخذوه

لا ينفهم استرجعه لاربابه فقد حكي عن المهدي رضي الله عنه انه جالس يوما
للظالم فرفعت اليه قصص في الكسور فسأل عنها فقال سليمان بن وهب كان
عمر ابن الخطاب رضي الله عنه قسط الخراج على أهل السواد وما فتح من نواحي
المشرق والمغرب ورقا وعينا و كانت الدراهم والدنانير مضرورة على وزن
كسري وقيصر وكان أهل البلدان يؤدّون ما في أيديهم من المال عددا
ولا ينظرون في فضل بعض الاوزان على بعض ثم فسد الناس فصار أرباب
الخراج يؤدّون الطبرية التي هي أربعة دنانير وتمسكوا بالوافي الذي وزنه
وزن المثلقال فلما ولي زياد العراق طالب بأداء الوافي وأزلمهم الكسور وجار
فيه عمال بنى أمية الى أن ولي عبد الملك بن مروان فتنظر بين الوزنين وقدّر
وزن الدراهم على نصف وخمس المثلقال وترك المثلقال على حاله ثم ان الحجاج من
بعده أعاد المطالبة بالكسور حتى أسقطها عمر بن عبد العزيز وأعادها من
بعده الى أيام المنصور الى أن خرب السواد فأزال المنصور الخراج عن الخنطة
والشعير ورقا وصهره مقاسمة وهو ما أكثر غلات السواد وابقى اليسير من
المحبوب والنخل والشجر على رسم الخراج وهو كما يلزمون الآن الكسور والمون
فقال المهدي معاذ الله أن ألزم الناس ظلمات قدّم العمل به أو تأخر أسقطوه
عن الناس فقال الحسن بن محمد ان أسقط أمير المؤمنين هذا ذهب من أموال
السلطان في السنة اثنا عشر ألف ألف درهم فقال المهدي على أن أقرر
حقا وأزيل ظلمنا وان أبجف بيت المال والقسم الثالث كتاب الدواوين
لانهم أمناء المسلمين على ثبوت أموالهم فيما يستوفونه له ويوفونه منه في تصفح
أحوال ما وكل اليهم فان عدلوا بحق من دخل أو خرج الى زيادة أو نقصان أعاده
الى قوائمه وقابل على تجاوزه حكي أن المنصور رضي الله عنه بلغه عن جماعة
من كتاب دواوينه انهم زوروا فيه وغيره فأمر بإحضارهم وتقدّم تأديبهم
فقال حدث منهم وهو يضرب (الوافر)

أبطال الله عمرك في صلاح * وعز يا أمير المؤمنين
بعفوك نسـ تحير فان تجربنا * فانك عصمة للعالمينا
وفن الكاتبون وقد أسأنا * فهبنا للكرام الكاتيننا
قامر بتخليتهم ووصل الفتى واحسن اليه لانه ظهرت منه الامانة وبانت فيه

النجابة وهذه الاقسام الثلاثة لا يحتاج والى المظالم فى نصفحتها الى متظلم والقسم الرابع تظلم المسترزقة من نقص ارزاقهم أو تأخرها عنهم واجفاف النظر بهم فيرجع الى ديوانه فى فرض العطاء العادل فيجزيهم عليه وينظر فيما يقصوه او منعه من قبل فان اخذوه ولأهله وولدهم استرجعه منهم وان لم ياخذوه قضاه من بيت المال كتب بعض ولاية الاجناد الى الماسون ان ايجند شعبوا ونيبوا فكتب اليه لوعد لم يشعبوا ولو وفيت لم ينهبوا وعزله عنهم وادرعليهم ارزاقهم والقسم الخامس رد الغصب وهى ضربان أحدهما غصب ساطانية قد تغلب عليها ولاية الجور كالاملاك المقبوضة عن اربابها اما الرغبة فيها واما التبعة على اهلهما فهذا ان علم به والى المظالم عند تصحيح الامور أمر برده قبل التظلم اليه وان لم يعلم به فهو موقوف على تظلم اربابه ويجوز ان يرجع فيه عند تظلمهم الى ديوان السلطنة فاذا وجد فيه ذكركبضها عن مالكها عمل عليه وامر بردها اليه ولم يمتحج الى بيته تشهده به وكان ما وجدته فى الديوان كافيا كما حكى ان عمر ابن عبد العزيز رحمه الله خرج ذات يوم الى الصلوة فصادف رجلا ورده من السجن متظلما فقال (البيسط)

تدعون حيران مظلوما بياكم * فقد اتاك بعيد الدار مظلوم
فقال ما ظلامتك فقال غصبتى الوليد بن عبد الملك ضيعت فقال يا مراجم
انتنى بدفتر الصوافى فوجد فيه اصفى عبد الله الوليد بن عبد الملك ضيعة
قلان فقال انرجها من الدفتر وليكتب برد ضيعة اليه ويطابق له ضعف نفقته
* واضرب الثانى من الغصب ما تغاب عليها ذوا الايدى القوية ونصرفوا
فيه تصرف الملأ بالقهر والغلبة فهذا موقوف على تظلم اربابه ولا يترزع من
يد غاصبه الا باحذار بعة امور اما باعتراف الغاصب واقاراره واما بعلم
والى المظالم فيجوز له ان يحكم عليه بعلمه واما بيينة تشهد على الغاصب بغصبه
او تشهد للغصب منه بملكه واما بتظاهر الاخبار الذى ينفي عنها التواطى
ولا يحتج فيها الشكوك لانه لما جاز للشهود ان يشهدوا فى الاملاك بتظاهر
الاخبار كان حكم ولاية المظالم بذلك احق * والقسم السادس مشاركة الوقوف وهى
ضربان عامة وخاصة فاما العامة فيبدأ بتصفحتها وان لم يكن فيها متظلم ليحريها
على سبيلها ويمضيها على شروط واقفها اذا عرفها من احد ثلاثة اوجه امامه

دواوين المحاكم المندوبين لمحرسة الاحكام وامام دواوين السلطنة على ما جرى فيها من معاملة او ثبت لها من ذكر وتسمية وامام كتب فيها قديمة تقع في النفس صحتها وان لم يشهد هذا الشهود بها لانه ليس يتعين الخصم فيها فكان الحكم اوسع منه في الوقوف الخاصة واما الوقوف الخاصة فان نظره فيها موقوف على نظم اهلها عند التمازج فيها لوقفها على خصوم معينين فيعمل عند التشاجر فيها على ما تثبت به الحقوق عند الحاكم ولا يجوز ان يرجع الى ديوان السلطنة ولا الى ما يثبت من ذكرها في الكتب القديمة اذ لم يشهد بها شهود مدلون والقسم السابع تنفيذ ما وقف القضاة من احكامها الضعفاء عن انفاذها وعجزهم عن المحكوم عليه لتعززه وقوة يده او لعلوقه وعظم خطره فيكون ناظر المظالم اقوى يداً وانفاذاً مما في هذا الحكم على من توجه اليه بانتراع ما في يده او بالزامه الخروج مما في ذمته والقسم الثامن النظر فيما عجز عنه الناظرون من المحاسبة في المصالح العامة كالجمهورية بمنكر ضعف عن دفعه والتعدي في طريق عجز عن منعه والتخفيف في حق لم يقدر على رده في اخذهم يحق الله تعالى في جميعه ويأمر بحملهم على موجهه والقسم التاسع مراعاة العبادات الظاهرة كالجمع والاعباد والحج والجهاد من تقصير فيها واخلال بشروطها فان حقوق الله أولى ان تستوفي وفروضه احق ان تودي والقسم العاشر النظر بين المتشاجرين والحكم بين المتنازعين فلا يخرج في النظر بينهم عن موجب الحق ومقتضاه ولا يسوغ ان يحكم بينهم الا بما يحكم به المحكام والقضاة وربما اشتبه حكم المظالم على الناظرين فيها فيجوزون في احكامها ويخرجون الى الحد الذي لا يسوغ فيها والفرق بين نظار المظالم ونظر القضاة من عشرة اوجه احدها ان لناظر المظالم من فضل الهيبة وقوة اليد ما ليس للقضاة في كف الخصوم عن التجاكد ومنع الظلمة من التغالب والتجاذب والثاني ان نظار المظالم يخرج من ضيق الوجوب الى سعة الجواز فيكون الناظر فيه اوسع مجالا ووسع مقالا والثالث انه يستعمل من فضل الارهاب وكشف الاسباب بالامارات الدالة وشواهد الاحوال اللائجة ما يضيّق على المحكام فيصل به الى ظهور الحق ومعرفة المبطل من الحق والرابع ان يقابل من ظهر ظلمه بالتأديب وبأخذ من بان عدوانه بالقويم والتهذيب والخامس ان له من

الثاني في تردد الخصوم عند اشتباه أمورهم واستبهام حقوقهم ليعين في الكشف عن اسبابهم وأحوالهم ما ليس للحكام إذا سألهم أحدا الخصمين فصل الحكم فلا يسوغ أن يؤخره المحاكم ويسوغ أن يؤخره وإلى المظالم والسادس أن له رد الخصوم إذا اغضوا إلى وساطة الامناء ليفصلوا التنازع بينهم صلحا عن تراض وليس للقاضي ذلك إلا عن رضى الخصمين بالرد والسابع أن يفسح في ملازمة الخصمين إذا وضحت أمارات التجاحد ويأذن في الزام الكفالة فيما يسوغ فيه التمسك فلا ينقصد الخصوم إلى التناصف ويعدلوا عن التجاحد والتكاذب والثامن أنه يسمع من شهادات المستورين ما يخرج عن عرف القضاة في شهادة المعدلين والتاسع أنه يجوز له أحلاف الشهود عند إثباته بهم إذا بدلوا إيمانهم طوعا ويستكثر من عددهم أنزول عنه الشك وينفي عنه الارتباب وليس ذلك للحاكم والعاشر أنه يجوز أن يتسدى باستدعاء الشهود ويسألهم من ما عندهم في تنازع الخصوم وعادة القضاة تكليف المدعى احضار بيته ولا يسمعونها إلا بعد مسئلته فهذه عشرة أوجه يقع بها الفرق بين نظر المظالم ونظر القضاة في التشاجر والتنازع وهما في أعدادهما متساويان وسنوضح من تفصيلهما ما نبين به اطلاق ما بينهما من هذه الفروق إن شاء الله تعالى

(فصل) * وإذا كان كذلك لم يخل حال الدعوى عند الترافع فيها إلى وإلى المظالم من ثلاثة أحوال إما أن يقترن بهما ما يقويهما أو يقترن بهما ما يضعفهما أو تخلوا من الأمرين فإن اقترن بهما ما يقويهما فلما اقترن بهما من القوة ستة أحوال تختلف بها قوة الدعوى على التدرج فأقول أحوالها أن يظهر معها كتاب فيه شهود معدلون حضور والذي يختص به نظر المظالم في مثل هذه الدعوى شيان أحدهما أن يتبدى الناظر فيها باستدعاء الشهود للشهادة والثاني الانكار على الجاحد بحسب حاله وشواهد أحواله فإذا أحضر الشهود فإن كان الناظر في المظالم ممن يجب له قدره كالحليفة أو وزير القويض أو أمير إقليم راعي من أحوال المنازعين ما تقتضيه السياسة من مباشرة الناظر بينهما أن جل قدرهما أو رد ذلك إلى قاضيه بمشهدته أن كانا متوسطين أو على بعد منه أن كانا خامين حكى أن المأمون رضى الله عنه كان يجلس للمظالم في يوم الأحد فنهض ذات يوم من مجلس نظره فلقية امرأة في ثياب رثة فقالت (البسيط)

ياخير من تصف يهدي له الرشد * ويا اماما به قد اشرق البلد
تشكروا اليك عميد الملك ارملة * عدا عليها فاقوى به أسد
فابتز منها ضياء بعد منعها * لما تفرق عنها الاهل والولد
فأطرق المأمون يسيرا ثم رفع رأسه وقال (البيسط)

من دون ما قلت عيل الصبر والمجد * وأقرح القلب هذا المحزن والسكمد
هذا أو ان صلاة الظهر فأنصرفي * واحضري الخضم في اليوم الذي أعد
المجلس السبت ان يقض المجلس لنا * أنصفك منه والالمجلس الاحد
فأنصرفت وحضرت يوم الاحد في أول الناس فقال لها المأمون من
خصمك فقالت القائم على رأسك العباس بن أمير المؤمنين فقال المأمون
لقاضيه يحيى بن اكنم وقيل لوزيره أحمد بن أبي خالد اجلس معهما وانظر بينهما
فأجاسهما معه ونظر بينهما بحضرة المأمون وجعل كلامها يعلوفزجرها بعض
حجابه فقال له المأمون دعها فان الحق أنطقها والباطل أخرسه وأمر برد ضياءها
عليها ففعل المأمون في النظر بينهما حيث كان بمشهدته ولم يباشره بنفسه
ما اقتضته السياسة من وجهين أحدهما انه حكم بما توجه لولده وربما كان
عليه وهو لا يجوز أن يحكم لولده وان جاز ان يحكم عليه والثاني أن الخضم امرأة
يجل المأمون عن محاورتها وابنه من جلالة القدر بالمكان الذي لا يقدر غيره
على الزامه الحق فردا النظر بمشهدته الى من كفاء محاورة المرأة في استيفاء الدعوى
واستيضاح الحق وبأشهر المأمون رضى الله عنه تنفيذ الحكم والزام الحق والحالة
الثانية في قوة الدعوى أن يقترب بها كتاب فيه من الشهود المعدلين من هو غائب
فالذي يختص بنظر المظالم في مثل هذه الدعوى أربعة أشياء أحدها الرهاب
المدعى عليه فربما تجمل من اقراره بقوة الهبة ما يغنى عن سماع البينة
والثاني التقدم باحضار الشهود اذا عرف مكانهم ولم يدخل الضرر الشاق عليهم
والثالث الامر بملازمة المدعى عليه ثلاثا ويجهد رأيه في الزيادة عليه بحسب
الحال من قوة الامارة ودلائل الصحة والرابع أن ينظر في الدعوى فان كانت
مالا في الذمة كنفه اقامة كفيل وان كانت عينا فاقامة كالعقار حجر عليه فيها اجرا
لا يرفع به حكم يده وردا مستغلا لها الى أمين يحفظه على مستحقه منها فان
تطاولت المدة ووقع الالباس من حضور الشهود جاز لوالى المظالم ان يسأل المدعى

عليه عن دخول يده مع تجديدها به فان مالك بن أنس رضى الله عنه يرى في
مثل هذا الحال سؤال المدعى عليه عن سبب دخول يده وان لم يره الشافعي وأبو
حنيفة وللناظر في المظالم اسـتعمال المجاز ولا يلزم الاقتصار على الواجب فان
أجاب بما يقطع التنازع امضاه والا فصل بينهما بما يقتضى الشرع والحالة
الثالثة في قوة الدعوى أن يكون في الكتاب المقترن بها شهود حضور لكنهم غير
معدلين عند المحاكم فالذى يختص بنظر المظالم ان يتقدم الناظر فيها باحضارهم
وسبرأحوالهم فانه يجدهم على أحد ثلاثة اما أن يكونوا من ذوى الهيات
وأهل الصيانات فالثقة بشهادتهم أقوى واما أن يكونوا أرزاقا فلا يعول عليهم
لكن يقوى بهم ارباب الخصم واما أن يكونوا أوساطا فيجوز له بعد الكشف
عن أحوالهم ان يستظهر باحلافهم ان رأى قبل الشهادة أو بعدها ثم هو في
سماع شهادة هذين الصنفين بين ثلاثة أمور أحدها ما أن يسمعها بنفسه
فيحكم بها واما أن يرد إلى القاضي سماعها لثبوتها للقاضي اليه و يكون الحكم
بها موقوفا عليه لان القاضي لا يجوز أن يحكم الا بشهادة من ثبتت عنده عدالته
واما أن يرد سماعها الى الشهود المعدلين فان ردّا اليهم نقل شهادتهم اليه لم يلزمهم
استكشاف أحوالهم وان ردّ الشهادة عنده بما يصح من شهاداتهم لزمهم
الكشف عما يقتضى قبول شهادتهم اي شهادتها بعد العلم بصحتها ليكون تنفيذ
الحكم بحسبها والحالة الرابعة في قوة الدعوى أن يكون في الكتاب المقترن بها
شهادة شهود موقوعين معدلين والكتاب موثوق بصحته فالذى يختص بنظر المظالم فيه
ثلاثة أشياء أحدها ارباب المدعى عليه بما يضطره الى الصديق والاعتراف
بالحق والثاني سؤاله عن دخول يده مجواز أن يكون من جوابه ما يتضح به الحق
والثالث أن يكشف عن الحال من جيران الملك ومن جيران المتنازعين فيه
ليتوصل به الى وضوح الحق ومعرفة الحق فان لم يصل اليه بواحد من هذه
الثلاثة ردّها الى وساطة محتشم مطاع له بما معرفة وبما تنازعا به خبرة
ليضطرّهما بكثره التردد وطول المدى الى التصديق والتصالح فان أفضى
الامر بينهما الى أحدهما والابت الحكم على ما يوجب حكم القضاء والحالة
الخامسة في قوة الدعوى أن يكون مع المدعى خط المدعى عليه بما تضمنته
الدعوى فنظر المظالم فيه يقتضى سؤال المدعى عليه عن الخط وأن يقال له

أهـذا خطك فان اعترف به يسأل بعد اعترافه عن صحة ما تضمنه فان اعترف
بخطئه صار مقرا وألزم حكم إقراره وان لم يعترف بخطئه فن ولاية المظالم من حكم
عليه بخطئه اذا اعترف به وان لم يعترف بخطئه وجعل ذلك من شواهد المحقوق
اعتبارا بالعرف والذي عليه محققوهم وما يراه جميع الفقهاء منهم انه لا يجوز
للمناظر منهم أن يحكم بمجرد الخط حتى يعترف بخطئه ما فيه لان نظر المظالم لا يبيح من
الاحكام ما حظه الشرع ونظر المظالم فيه أن يرجع الى ما يدكره من خطئه فان
قال كتبه ليعرضني وما أقرض أوليدفع الى ثمن ما بعتة وما دفع فهذا مما يفعله
الناس أحيانا ونظر المظالم في مثله أن يستعمل فيه من الارهاب بحسب ما يشهد
به الحال وتقوى به الامارة ثم يرد الى الوساطة فان أفضت الى الصلح والابت
القاضي المحكم بينهما بالتخالف وان أنكر الخط فن ولاية المظالم من تحتها بالخط
بخطوطه التي كتبها ويكافئه من كثرة الكتابة ما يمنع من التصنع فيها ثم يجمع
بين الخطين فاذا تساوى حكم به عليه وهذا قول من جعل اعترافه بالخط موجبا
للحكم به والذي عليه المحققون منهم انهم لا يفعلون ذلك للحكم عليه ولكن لارهابه
وتكون الشبهة مع انكاره للخط أضعف منها مع اعترافه به وترفع الشبهة ان
كان الخط منافيا لخطئه ويعود الارهاب على المدعي ثم يردان الى الوساطة فان
أفضت الحال الى الصلح والابت القاضي المحكم بينهما بالائتمان والحالة
السادسة في قوة الدعوى اظهار الحساب بما تضمنت الدعوى وهذا يكون في
المعاملات ولا يتخلو حال الحساب من أحد أمرين اما أن يكون حساب المدعي
أو حساب المدعي عليه فان كان حساب المدعي فالشبهة فيه أضعف ونظر المظالم
يرجع في مثله الى مراعاة نظم الحساب فان كان محتلا يحتمل فيه الادغال كان
مطرا حوا وهو بضعف الدعوى أشبه منه بقوةها وان كان نظمه متسقاً ونقله صحيحا
فالثقة به أقوى فيقتضي من الارهاب بحسب شواهد ثم يردان الى الوساطة ثم
الى الحكم البات وان كان الحساب للمدعي عليه كانت الدعوى به أقوى
ولا يتخلو أن يكون منسوبا الى خطئه أو خط كاتبه فان كان منسوبا الى خطئه
فلناظر المظالم فيه ان يسأل عنه المدعي عليه أهـذا خطك فان اعترف به قيل
أتعلم ما هو فان أقر بمعرفته قيل أتعلم خطئه فان أقر بخطئه صار بهذه الثلاثة
مقرا بضمون الحساب فيؤخذ بما فيه فان اعترف بانه خطئه وان لم يعلم ما فيه ولم

يعترف ببعثته من حكم بالخط من ولاية المظالم حكم عليه بموجب حسابه وان لم
يعترف ببعثته وجعل الثقة بهذا أقوى من الثقة بالخط المرسل لان الحساب
لا يثبت فيه قبض مالم يقبض والذي عليه المحققون منهم وهو قول الفقهاء انه
لا يحكم عليه بالحساب الذي لم يعترف ببعثته ما فيه ولا يمكن يقتضي من فضل
الارهاب به أكثر مما اقتضاء الخط المرسل لما تقدم ذكره من الفرق بينهما في
العرف ثم يرد ان بعده الى الوساطة ثم الى بيت القضاء وان كان الخط منسوباً
الى كاتبه سئل عنه المدعى عليه قبل سؤال كاتبه فان اعترف بما فيه أخذه
وان لم يعترف يسأل عنه كاتبه فان أنكره ضعفت الشبهة بانكاره وأرهاب ان
كان متهما ولم يرهب ان كان مأموماً فان اعترف به وببعثته صار شاهداً به على
المدعى عليه فيحكم عليه به بشهادته ان كان عدلاً ولا يقضى بالشاهد واليمين اما
مذهبا واما سياسة تقتضيها شواهد الاحمال فان لشواهد الاحمال في المظالم تأثيراً
في اختلاف الاحكام ولكل حال منها في الارهاب حـد لا يتجاوز تمييزاً بين
الاحوال بمقتضى شواهدا

* (فصل) * وأما ان اقترن بالدعوى ما يضعفها فلما اقترن بهما من الضعفة ستة
أحوال تنافي أحوال القوة فينتقل الارهاب بهما من جنبه المدعى عليه الى جنبه
المدعى فالحالة الاولى ان يقابل الدعوى بكتاب شهوده حضوره عدلون
يشهدون بما يوجب بطلان الدعوى وذلك من أربعة أوجه أحدها ان
يشهدوا عليه ببيع ما ادّعاء والثاني ان يشهدوا على اقراره بأن لا حق له
فيما ادّعاء والثالث ان يشهدوا على اقرار أبيه الذي ذكر انتقال الملك عنه ان
لا حق له فيما ادّعاء والرابع ان يشهدوا والمدعى عليه بأنه مالك لما ادّعاء عليه
فبطل دعواه بهذه الشهادة ويقضى نظر المظالم تأديبه بحسب حاله فان ذكر أن
الشهادة عليه بالاتباع كانت على سبيل رهب والجماع وهذا قد يفعله الناس
أحياناً فيمنظر في كتاب الاتباع فان ذكر فيه انه من غير رهب ولا الجماع ضعفت
شبهة هذه الدعوى وان لم يذكر ذلك فيه قويت شبهة الدعوى وكان الارهاب
في الجهتين بمقتضى شواهد الاحمالين ورجع الى الكشف بالمجاورين والمخاطاء
فان بان ما يوجب العدول عن ظاهر الكتاب عمل عليه وان لم يكن كان امضاء
الحكم بما شهد به شهود الاتباع أحق فان سأل احلاف المدعى عليه بان اتباعه

كان حقا ولم يكن على سبيل الرهب والالجماء فقد اختلف الفقهاء في جواز
 اخلافه لاختلاف ما ادعاه فذهب أبو حنيفة رضي الله عنه وطائفة من أصحاب
 الشافعي الى جواز اخلافه لاحتمال ما ادعاه وامكانه وامتنع آخرون من
 أصحاب الشافعي من اخلافه لان مقدم اقراره مكذب لما ترددوا ولو الى المظالم
 أن يعمل من القولين بما تقتضيه شواهد المحالين وهكذا لو كانت الدعوى
 دينافي الزمة فأظهر المدعى عليه كتاب براءة منه فذكر المدعى انه أشهد على
 نفسه قبل أن يقبض ولم يقبض كان اخلاف المدعى عليه على ما تقدم ذكره
 والمحالة الثامنة أن يكون شهود الكتاب المقابل للدعوى عدولا غائبين فهذا
 على ضربين أحدهما أن يتضمن انكاره اعترافا بالسبب كقوله لاحق له
 في هذه الضيعة لاني ابتعتها منه ودفعت ثمنها اليه وهذا كتاب عهدى
 بالاشهاد عليه فيصير المدعى عليه مدعيا بكتاب قد غاب شهوده فيكون على
 ما مضى وله زيادة يدوتصرف فتكون الامارة أقوى وشاهد المحال أظهر فان لم
 يثبت بها الملك فيرهبهما بحسب ما تقتضيه شواهد احوالهما ويأمر باحضار
 الشهود ان أمكن ويضرب محضورهم اجلا يردهم فيه الى الوساطة فان
 أفضت الى صلح عن تراض استقر به الحكم وعدل عن استماع الشهادة اذا
 حضرت وان لم ينبرم ما بينهما مصلحا أمعن في الكشف عن جيرانهما وجيران
 الملك وكان لوالى المظالم رأيه في زمان الكشف في خصلة من ثلاث منها ما يؤديه
 اجتهاده اليه بحسب الامارات وشواهد احوال امان يرى انتزاع الضيعة
 من يد المدعى عليه وتسليمها الى المدعى الى أن تقوم عليه بينة بالبيع وامان
 يسلمها الى أمين تكون في يده ويحفظ استغلا لها على مستحقه وامان أن يقرها
 في يد المدعى عليه ويحجر عليه فيها وينصب أمينا يحفظ استغلا لها ويكون
 حالهما على ما يراه والى المظالم في خصلة من هذه الثلاث ما كان داجيا أحد أمرين
 من ظهور الحق بالكشف أو حضور الشهود للاداء فان وقع الاياس منهم بت
 الحكم بينهما فلو سأل المدعى عليه اخلاف المدعى اخلافه له وكان ذلك بتا الحكم
 بينهما والضرر الثاني أن لا يتضمن انكاره اعترافا بالسبب ويقول هذه
 الضيعة لي لاحق لهذا المدعى فيها وتكون شهادة الكتاب على المدعى على أحد
 وجهين اما على اقراره بأن لاحق له فيها واما على اقراره بأنها ملك للمدعى عليه

فالضبعة مقررة في يد المدعى عليه لا يجوز انتزاعها منه فأما المجزأة فيها وحفظ استعمالها مدة الكشف والوساطة فمعتبر بشواهد أحوالهما واجتهاد والى المظالم فيما يراه بينهما إلى أن يثبت الحكم بينهما والحالة الثالثة أن شهود الكتاب المقابل لهذه الدعوى حضور غير معدلين فبراعى والى المظالم فيهم ما قدمنا في جنبه المدعى من أحوالهم الثلاث وبراعى حال انكاره هل يتضمن اعترافا بالسبب أم لا فيعمل والى المظالم في ذلك بما قدمناه تعويلا على اجتهاده برأيه في شواهد الأحوال والحالة الرابعة أن يكون شهود الكتاب موقى معدلين فليس يتعلق به حكم الاقاي الارهاب المجرد الذي يقتضى فضل الكشف ثم يعمل في بت الحكم على ما تضمنه الانكار من الاعتراف بالسبب أم لا والحالة الخامسة أن يقابل المدعى عليه بخط المدعى بما يوجب اكذابه في الدعوى فيعمل فيه بما قدمناه في الخط ويكون الارهاب معتبرا بشاهد الحال والحالة السادسة أن يظهر في الدعوى حساب يقتضى بطلان الدعوى فيعمل فيه بما قدمناه في الحساب ويكون الكشف والارهاب والمطالبة معتبرا بشواهد الأحوال ثم يثبت الحكم بعد الاياس قطعا للتزاع

(فصل) * فأما ان تجردت الدعوى عن أسباب القوة والضعف فلم يقترن بها ما يقوىها ولا ما يضعفها فنظر المظالم يقتضى مراعاة حال المتنازعين في غلبة الظن ولا يخلو حالهما فيه من ثلاثة أحوال أحدهما أن تكون غلبة الظن في جنبه المدعى والثاني أن تكون في جنبه المدعى عليه والثالث أن يعتدل فيه والذي يؤثره غلبة الظن في إحدى الجهتين هو اربابهما وتغليب الكشف من جهتهما وليس لفصل الحكم بينهما تأثير يعتبر فيه الظنون الغالبة فان كانت غلبة الظن في جنبه المدعى وكانت الرتبة متوجهة الى المدعى عليه فقد يكون من ثلاثة أوجه أحدها أن يكون المدعى مع خلوه من جهة يظهر بها مضعوف اليد مسة لان الجنبه والمدعى عليه ذابأس وقدرة فاذا ادعى عليه غضب دار أوضعية غلب في الظن ان مثله مع لينه واستضعافه لا يتجاوز في دعواه على من كان ذابأس وذاسطوة والثاني أن يكون المدعى مشهورا بالصدق والامانة والمدعى عليه مشهورا بالكذب والخيانة فيغلب في الظن صدق المدعى في دعواه والثالث أن تتساوى أحوالهما غير انه قد عرف للمدعى يدمة مقدمة

وليس يعرف لدخول يد المدعى عليه سبب حادث فالذى يقتضيه نظر المظالم
 في هذه الاحوال الثلاثة شيان أحدهما اרהاب المدعى عليه لتوجه الريبة
 اليه والثاني سؤاله عن سبب دخول يده وحادث ملكه فان مالك بن أنس
 رضى الله عنه يرى ذلك مذهبا في القضاء مع الارتياح فكان نظر المظالم بذلك
 أولى وربما أنف المدعى عليه مع علو منزله عن مساواة خصمه في المحاكمة
 فينزل عما في يده لمخضمه عفووا كالذى حكى عن موسى الهادي جاس يوما للمظالم
 وعمارة بن حمزة قائم على رأسه وله منزلة فحضر رجل في جله المتظلمين يدعى أن
 عمارة غصب ضيعة له فأمره الهادي بالجلوس معه للمحاكمة فقال يا أمير المؤمنين
 ان كانت الضيعة له فما أعارضه فيها وان كانت لي فقد دهبته له وما أبيع
 موضعي من مجلس أمير المؤمنين وربما تطف والى المظالم في اتصال المتظلم الى
 حقه بما يحفظ معه حشمة المطالب أو مواضعة المطالب على ما يحفظ به حشمة
 نفسه أن يكون منسوب الى تحيف ومنع من حق كالذى حكاه عون بن محمد أن
 أهل نهر المرباب بالبصرة خاصوا فيه المهدي الى قاضيه عبيد الله بن الحسن
 العنبري فلم يسلمه اليهم ولا الهادي بعده ثم قام الرشيد فتظلموا اليه وجعفر بن
 يحيى ناظر في المظالم فلم يرده اليهم فاشتره جعفر بن يحيى من الرشيد بعشرين ألف
 درهم ووهبه لهم وقال انما فعلت هذا لتعلموا أن أمير المؤمنين لمحقة لحاج فيه
 وأن عبده اشتره فوهبه لكم فقال فيه أشجع السبلى (الكامل)

رد السباح بذى يديه وأهلها * فيها بمنزلة السماك الأعزل

قد أيقنوا بذهابها وهلاكهم * والدهر يرعاها يوم أعضل

فافتكها لهم وهم من دهرهم * بين الجران وبين حد السكاكل

ما كان ير جا غيره لفكها * ان الكريم لكل أمر مفضل

فاحتمل ما فعله جعفر بن يحيى من هذا أن يكون قد ابتدأه من نفسه تنزيها
 للرشيد عن التظلم فيه واحتمل أن يكون الرشيد واضعه على هذا لئلا ينسب أبوه
 وأخوه الى جور في حق وهو الاشبه ولا يهينهما كان فقد عاد به الحق الى أهله مع
 حفظ الحشمة وحسم البذلة أما ان كان غلبة الظن في جنب المدعى عليه فقد
 يكون ذلك من ثلاثة أوجه أحدها أن يكون المدعى مشهورا بالظلم والخيانة
 والمدعى عليه مشهورا بالنصغة والامانة والثاني أن يكون المدعى دينيا مبتذلا

والمدعى عليه نزهة منصوبا فيطلب احلافه قصد البذلته والثالث أن يكون
لدخول يد المدعى عليه سبب معروف وايس يعرف لدعوى المدعى سبب
فيكون غلبة الظن في هذه الاحوال الثلاثة في جنبه المدعى عليه والرابعة
متوجهة الى المدعى فذهب مالك رحمه الله ان كانت دعواه في مثل هذه الحالة
بعين قائمة لم يسمعها الا بعد ذكر السبب الموجب لها وان كانت في مال في الذمة
لم يسمعها الا بعد أن يقيم المدعى بينه وبين المدعى عليه بمعاملة
والشافعي وأبو حنيفة رضى الله عنهم ما لا يران ذلك في حكم القضاة فأما نظر
المظالم الموضوع على الاصلح فعلى المجازدون الواجب فيسوغ فيه مثل هذا
عند ظهور الرتبة وقصد العناد ويبالغ في الكشف بالاسباب المؤدية الى
ظهور الحق ويصون المدعى عليه بما اتسع في الحكم فان وقع الامر على التحالف
وهو غاية الحكم البات الذي لا يجوز دفع طالب عنه في نظر القضاة ولا في نظر
المظالم اذ لم يكفه عنه الارهاب ولا الوعظ فان فرق دعاويه وأراد أن يخلف
في كل مجلس منها على بعضها قصد الاعنائه وبذلته فالذي يوجب حكم القضاة
أن لا يتمتع من تبعض الدعاوى وتفريق الايمان والذي ينتجه نظر المظالم أن
يؤمر المدعى بجمع دعاويه عند ظهور الاعنات منه واحلاف الخصم على جميعها
يمينا واحدة فأما ان اعتدت حال المتنازعين وتقابلت بينة المتشاجرين ولم
يترجح جهة أحدهما بأمرة أو طنة فينبغي أن يساوى بينهما في العظة وهذا مما
يتفق عليه القضاة وولاية المظالم ثم يختص ولاية المظالم بعد العظة بالارهاب لهما
مع التساويهما ثم بالكشف عن أصل الدعوى وانتقال الملك فان ظهر
بالكشف ما يعرف به الحق منهما عمل عليه وان لم يظهر بالكشف ما ينفصل به
تنازعهما ردهما الى وساطة وجوه المجبران وأكابر العشائر فان نجز بهما ما بينهما
والا كان فصل القضاء بينهما وهو خاتمة أمرهما بحسب ما يراه من المباشرة لبث
الحكم والاستتابة فيه وورع بما ترفع الى ولاية المظالم في غوامض الاحكام
ومشكلات الخصام ما يرشده اليه الجلساء ويفتحه عليه العلماء فلا يترك منهم
الابتداء ولا يستكثر أن يعمل به في الانتهاء كالذي رواه الزبير بن بكار عن
ابراهيم الحرامى عن محمد بن معن الغفارى ان امرأة أتت عمر بن الخطاب رضى
الله عنه فقالت يا أمير المؤمنين ان زوجي بصوم النهار ويقوم الليل وأنا أكره

ان أشكوه وهو يعمل بماعة الله فقال لها نعم الزوج زوجك فجعلت تكرر
عليه القول وهو يكررها الجواب فقال له كعب بن سور الاسدي يا أمير
المؤمنين هذه امرأة تشكوا زوجها في مبادئه اياها عن فراشه فقال له عمر
رضي الله عنه كما فهمت كلامها فاقض بينهما فقال كعب على بزوجها فأقضى به
فقال ان امرأتك تشكوك فقال أفى طعام أو شراب قال لا في واحد منهما
فقال المرأة (الرجز)

يا أيها القاضي الحكيم أرشده * ألهي خليلي عن فراشي مسجده
زهده في مخبئي تعبده * نهاره وليله ما يرقده *
فاست في أمر النساء أجدده * فاقض القضاء كعب لا تردده

فقال الزوج (الرجز)

زهدي في فرشه ما وفي الحبل * اني أمرؤ أذهاني ما قد نزل
في سورة النحل وفي السبع الطول * وفي كتاب الله تخويف جلال

فقال كعب (الرجز)

ان لها حقاً عليك يا رجل * نصيبها في أربع لمن عقل
فاعطها ذاك ودع عنك العلل

ثم قال له ان الله قد أحل لك من النساء ثلثي وثلاث ورباع فلك ثلاثة أيام
واما لثمن تعبد فيهن ربك ولها يوم وليلة فقال عمر لكعب رضي الله عنه والله
ما أدري من أي أمر بك أعجب أمن فهمك أم هم أم من حكمك بينهما اذهب
فقد وليتك القضاء بالبرص وهذا القضاء من كعب والامضاء من عمر رضي
الله عنه كان حكماً بالجار دون الواجب لان الزوج لا يلزمه ان يقسم للزوجة
الواحدة ولا يصحبها الى الفراش اذا أصابها دفعة واحدة فدل هذا على ان لوالى
المظالم أن يحكم بالجار دون الواجب

* (فصل) في توقيعات المناظر في المظالم واذا وقع المناظر في المظالم في قصص
المتظلمين اليه بالنظر بينهم لم يخل حال الموقع اليه من أحد أمرين اما أن يكون
واليا على ما وقع به اليه أو غير وال عليه فان كان واليا عليه كوقوعه الى
القاضي بالنظر بينهم فلا يخلو حال ما تضمنه التوقيع من أحد أمرين اما أن
يكون اذناً بالحكم أو اذناً بالكشف والوساطة فان كان اذناً بالحكم جاز له الحكم

بينهما بأصل الولاية ويكون التوقيع تأكيداً لا يؤثر فيه قصور معانيه وان كان اذناً بالكشف للصورة أو المتوسط بين الخصمين فان كان في التوقيع بذلك نهيه عن الحكم فيه لم يكن له ان يحكم بينهما وكان هذا النهي عزلاً له عن الحكم بينهما وهو على عموم ولايته فيهما عداها لانه لما جاز ان تكون الولاية نوعين عامة وخاصة جاز ان يكون العزل نوعين عاماً وخاصاً وان لم ينه في التوقيع عن الحكم بينهما حين أمره بالكشف فقد قيل يكون نظره على عمومه في جواز حكمه بينهما لان أمره ببعض ما اليه لا يكون منعاً من غيره وقيل بل يكون ممنوعاً من الحكم بينهما مقصوداً على ما تضمنه التوقيع من الكشف والوساطة لان فحوى التوقيع دليل عليه ثم يتظر فان كان التوقيع بالوساطة لم يلزمه انهاء الحال اليه بعد الوساطة وان كان بكشف الصورة لزمه انهاء حالها اليه لانه استخبار منه فلزمه اجابته عنه فهذا حكم توقيعه الى من له الولاية وأما الحالة الثانية وهو ان يوقع الى من لا ولاية له كتوقيعه الى فقيه أو شاهد فلا يخلو حال توقيعه من ثلاثة أحوال أحدها أن يكون بكشف الصورة والثاني أن يكون بالوساطة والثالث أن يكون بالحكم فان كان التوقيع بكشف الصورة فعليه ان يكشفها وينهي منها ما يصح أن يشهد به ليجوز للموقع ان يحكم به فان أنهى ما لا يجوز ان يشهد به كان خبيراً لا يجوز ان يحكم به الموقع ولكنه يجعله في نظر المظالم من الامارات التي يغلب بها حال أحد الخصمين في الارهاب وفضل الكشف فان كان التوقيع بالوساطة توسط بينهما ولم يقف على ما تضمنه التوقيع من تخصيص الوساطة لان الوساطة لا تقتصر الى تقليد ولا ولاية وانما يفيد التوقيع بالوساطة تعيين الوسيط باختيار الموقع وقود الخصمين اليه اختياراً فان أفضت الوساطة الى صلح الخصمين لم يلزمه انهاءها وكان شاهداً فيها متى استدعى للشهادة أدائها وان لم تفض الوساطة الى صلحهما كان شاهداً عليهما فيما اعترف به عنده يؤديه الى الناظر في المظالم ان عاد الخصمان الى التظلم ولا يلزمه أدائه ان لم يعودا وان كان التوقيع بالحكم بينهما فله ولاية يراعى فيها ما في التوقيع ليكون نظره محجولاً على موجبته واذا كان كذلك فالتوقيع حالان أحدهما أن يحال به على اجابة الخصم الى ملتصقه فيعتبر فيه حينئذ ما سأل الخصم في ظلامته ويصير النظر مقصوراً

عليه فان سأل الوساطة أو الكشف للصورة كان التوقيع موجبا له وكان
النظر مقصورا عليه وسواء خرج التوقيع مخرج الامر كقوله أجبته الى ملتصقه
أو مخرج مخرج الحكاية كقوله رأيك في اجابته الى ملتصقه كان موقعا لانه
لا يقتضى ولاية يلزم حكمها فكان أمرا أخف فان سأل المتكلم في قصته الحكم
بينهما فلا بد أن يكون الخصم مسمى والخصومة مذكورة لتصح الولاية عليها
فان لم يسم الخصم ولم تذكر الخصومة لم تصح الولاية لانهما ليست ولاية عامة
فيحصل على عمومها ولا خاصة للجهل بها وان سمي رافع القصة خصمه وذكر
خصومته نظر في التوقيع باجابه الى ملتصقه فان خرج مخرج الامر فوقع أجب
الى ملتصقه واعمل بما التمسته وصحت ولايته في الحكم بينهما هذا التوقيع وان
خرج مخرج الحكاية للحال فوقع رأيك في اجابته الى ملتصقه فهذا
التوقيع خارج في الاعمال السلطانية مخرج الامر والعرف باستعماله فيها
معتاد فأما في الاحكام الدينية فقد جوزته طائفة من الفقهاء اعتبارا بالعرف
فيه وصحت به الولاية ومنعت طائفة أخرى من جوازها وانهقاد الولاية به حتى
يقترن به أمر تنعقد ولايته به اعتبارا بما عانى الالفاظ فلو كان رافع القصة سأل
التوقيع بالحكم بينهما فوقع باجابه الى ملتصقه من يعتبر العرف المعتاد وصحت
الولاية بهذا التوقيع وان وقع من يعتبر معنى الالفاظ لم تصح به الولاية لانه
سأل التوقيع بالحكم ولم يسأل الحكم والحالة الثانية في التوقيعات ان يحال
فيه على اجابة الخصم الى ما سأل ويستأنف فيه الامر بما تضمنه فيصير ما تضمنه
التوقيع هو المعتبر في الولاية فان كان كذلك فله ثلاثة أحوال حال كمال
وحال جواز وحال يخلو عن الامرين فأما الحالة التي يكون التوقيع فيها كمالا
في صحة الولاية فهو ان يتضمن شيئين أحدهما الامر بالنظر والثاني الامر
بالحكم فيذكر فيه أنظر بين رافع هذه القصة وبين خصمه واحكم بينهما بالحق
وموجب الشرع فاذا كان كذلك جاز لان الحكم لا يكون الا بالحق الذي
يوجب حكم الشرع وانما يذكر ذلك في التوقيعات وصفه الا شرطا فاذا كان هذا
التوقيع جامعا لهذين الامرين من النظر والحكم فهو التوقيع الكامل ويصح
به التقليد والولاية وأما الحالة التي يكون فيها التوقيع جائزا مع قصوره عن
حال الكمال فهو ان يتضمن الامر بالحكم دون النظر فيذكر في توقيعه احكم

بين رافع هذه القصة وبين خصمه أو يقول أقض يدينهما فتصح الولاية بذلك لان المحكم والقضاء يدينهما لا يكون الا بعد تقدم النظر فصار الامر به متضمنا للنظر لانه لا يخفى لومنه وأما الحالة التي يكون التوقيع فيها خاليا من كمال وجواز فهو أن يذكر في التوقيع انظر يدينهما فلا تنعقد بهذا التوقيع ولاية لان النظر يدينهما قد يحتمل الوساطة المجاوزة ويحتمل المحكم اللازم وهما في الاحتمال سواء فلم تنعقد به مع الاحتمال الولاية وان ذكر فيه انظر يدينهما بالحق فقد قيل ان الولاية به منعقدة لان الحق ملازم وقيل لا تنعقد به لان الصلح والوساطة حق وان لم يلزم والله أعلم

(الباب الثامن في ولاية النقاية على ذوى الانساب)

وهذه النقاية موضوعة على صيانة ذوى الانساب الشريفة عن ولاية من لا يكافهم في النسب ولا يساويهم في الشرف ليكون عليهم احب وأمره فيهم أمضى روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اعرفوا أنسابكم تصلوا أرحامكم فانه لا قرب بالرحم اذا قطعت وان كانت قريبة ولا بعد بدنها اذا وصلت وان كانت بعيدة * وولاية هذه النقاية تصح من إحدى ثلاث جهات امامن جهة الخليفة المستولى على كل الامور وامامن فوض الخليفة اليه تدبير الامور كوزير التفويض وأمبر الاقليم وامامن نقيب عام الولاية استخلف نقيبا خاص الولاية فاذا أراد المولى ان يولى على الطالبين نقيبا أو على العباسيين نقيبا يخير منهم أجلهم بيتاوا أكثرهم فضلا وأجر لهم رأيا فيولى عليهم لتجتمع فيه شروط الرياسة والسياسة فيسرعوا الى طاعته برياسته وتستقيم أمورهم بسياسته والنقاية على ضربين خاصة وعامة فأما الخاصة فهو ان يقتصر بنظره على مجرد النقاية من غير تجاوزها الى حكم واقامة حد فلا يكون العلم معتبرا في شروطها ويلزمه في النقاية على أهلها من حقوق النظر اثناعشر حقا أحدها حفظ أنسابهم من داخل فيها وليس منها أواخر ج عنها وهو منها فيلزمه حفظ الخارج منها كإلزامه حفظ الداخل فيها ايهكون النسب محفوظا على صحته معزوا الى جهته والثاني تمييز بطونهم وعرفه أنسابهم حتى لا يخفى عليه منهم بنوات ولا يتداخل نسب في نسب ويثبتهم في ديوانه على تمييز أنسابهم

والثالث معرفة من ولد منهم من ذكر وأُنثى فينبته ومعرفة من مات منهم
 فيذكره حتى لا يضيع نسب المولود ان لم يشته ولا يدعى نسب الميت غيره ان لم
 يذكره والرابع ان يأخذهم من الآداب بما يضاهاى شرف انسابهم وكرم
 محبتهم لتكون حشمتهم في النفوس موفورة وحرمة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فيهم محفوظة والخامس ان ينزههم عن المكاسب الدنيئة ويمنعهم من
 المطالب الخبيثة حتى لا يستقلونهم بمبتذل ولا يستضام منهم مبتذل
 والسادس ان يكفهم عن ارتكاب المساثم ويمنعهم من انتهاك المحارم
 ليحفظوا على الدين الذى نصره وأغير وللمذكر الذى أزاله أنكر حتى
 لا ينطلق بذمتهم لسان ولا يشنأهم انسان والسابع ان يمنعهم من التسلط
 على العامة لشرفهم والتشطط عليهم انفسهم فيدعوهم ذلك الى المقت
 والبغض ويبعثهم على المناكرة والبعد ويندبهم الى استعطاف القلوب
 وتألف النفوس ليكون الميل اليهم أوفى والقلوب لهم أصفى والثامن أن
 يكون عوناتهم في استيفاء الحقوق حتى لا يضعفوا عنها وعوناء عليهم في أخذ
 الحقوق منهم حتى لا يمنعوا عنها ليصبروا بالمعونة لهم منتصفين وبالمعونة
 عليهم منتصفين فان من عدل السيرة فيهم انصافهم وانتصافهم والتاسع ان
 ينوب عنهم في المطالبة بحقوقهم العامة في سهم ذوى القربى فى الفى والغنمة
 الذى لا يختص به أحدهم حتى يقدم بينهم بحسب ما أوجبه الله تعالى لهم
 والعاشران يمنع أيا ما هم ان يتزوجن الا من الكفاء لشرفهن على سائر
 النساء صيانة لانسابهن وتعظيم المحرمات أن يزوجهن غير الولاة أو ينسكهن
 غير الكفاة والمحادى عشران يقوم ذوى الهفوات منهم فيما سوى المحدود بما
 لا يبلغ به حدا ولا ينهر به دما ويقبل ذا الهمة منهم عثرته ويغفر بعد الوغظ
 زلته والثاني عشر مراعاة وقوفهم بحفظ أصولها وتتمية فروعها واذا لم
 يرد اليه جبايتها راعى الجباة لها فيما أخذوه وراعى قسمتها اذا قسموه وميز
 المستحقين لها اذا خصت وراعى أوصافهم فيها اذا شرطت حتى لا يخرج
 منهم مستحق ولا يدخل فيها غير محق

* (فصل) وأما النقاية العامة فعمومها أن يرذل اليه فى النقاية عليهم مع
 ما قد مناه من حقوق النظر خمسة أشياء أحدها الحكم بينهم فيما تزعوا فيه

والثاني الولاية على أيتامهم فيما ملكوه والناس اقامة المحدثين عليهم فيما
ارتكبوه والرابع تزويج الأيتام لا يتعين أولياؤهم أو قد تعينوا
فمضواهم والخامس ايقاع الحجر على من عته منهم أو سغه وفكه اذا أفاق
ورشد فيصير بهذه الخمسة عام النقاية فيعبر حينئذ في صحة نقايته وعقد ولايته
أن يكون عالما من أهل الاجتهاد ليضخ حكمه وينفذ قضاؤه فاذا انعقدت
ولايته لم يخل حاله من احد أمرين اما أن يتضمن صرف القاضي عن النظر
في أحكامه أو لا يتضمنه فان كانت ولايته مطابقة للعموم لا تتضمن صرف
القاضي عن النظر في أحكامهم ولم يكن تقليد النقيب للنظر في أحكامهم موجبا
لصرف القاضي عنها جاز لكل واحد من النقيب والقاضي النظر في أحكامهم
أما النقيب فخصوص ولايته التي أوجب دخولهم فيها وأما القاضي فعموم
ولايته التي أوجب دخولهم فيها فأيهما حكم في تنازعهم وتشاجرهم وفي تزويج
أيتامهم نفذ حكمه وجرى أمرهما في الحكم على أهل هذا النسب مجرى قاضيين
في بلد فأيهما حكم نفذ حكمه بين متنازعين ولم يكن للاختلاف أن كان بحكمه
في الاجتهاد مساعا أن يتقضه وان اختلف متنازعان منهم فعدا أحدهما إلى حكم
النقيب ودعا الآخر إلى حكم القاضي فقد قيل ان الداعي إلى نظر النقيب أولى
بخصوص ولايته وقيل بل هما سواء فيكونان كالتنازعين في التهام إلى
قاضيين في بلد فيغلب قول الطالب على المطلوب فان تساويا كان على
ما قدمناه من الوجهين أحدهما يقرع بينهما ويعمل على قول من قرع
منهما والثاني يقطع التنازع بينهما حتى يتفقا على أحدهما وان كان في ولاية
النقيب صرف القاضي عن النظر بين أهل هذا النسب لم يجوز للقاضي أن
يتعرض للنظر في أحكامهم سواء استعدى اليه منهم مستعدا ولم يستعد وخالف
ذلك حال القاضيين في جاني بلد اذا استعدى اليه من الجانب الآخر مستعد
يلزمه أن يعديه على خصمه للفرق بينهما وذلك ان ولاية كل واحد من
القاضيين محصورة بمكانة فاستوى حكم الطارئ اليه والقاطن فيه لانهما
يصيران من أهله وولاية النقاية محصورة بالنسب الذي لا يختلف حاله
باختلاف الاماكن فلو تراضى المتنازعان من أهل هذا النسب بحكم القاضي
لم يكن له النظر بينهما ولان بحكمهما أو عليهما لانهما باصرف منهي عنه وكان

النقيب أحق بالنظر بينهم إذا كان التنازع بينهم لا يتعلق بهم إلى غيرهم فإن
تعداهم فتنازع طالبي وعباسي فدعا الطالبي إلى حكم نقيبهم ودعا العباسي إلى
حكم نقيبهم لم تجب على واحد منهما إلا جابة إلى حكم غير نقيبهم مخروجه عن ولايته
فاذا أقام على تسامعهما من الإجابة إلى نقيب أحدهما فقيه وجهان أحدهما
يرجعان إلى حكم السلطان الذي هو عام الولاية عليهم إذا كان القاضي مصرفا
عن النظر بينهم إلى كون السلطان هو المحاكم بينهم إما بنفسه أو بمن يستنيبه
على الحكم بينهم وإلا وجه الثاني وهو أشبه أن يجمع النقيبان ويحضر كل
واحد منهما صاحبه ويشتري كل واحد في سماع الدعوى وينفرد بالحكم بينهم أن نقيب
المطلوب دون الطالب لأنه مندوب إلى أن يستوفي من أهله حقوق مستحقها
فإن تعلق ثبوت الحق ببيئة تسمع على أحدهما أو بمن يحلف بها أحدهما يسمع
البيئة نقيب المشهود عليه دون نقيب المشهود له وأحلف نقيب المحالف دون
نقيب المستحلف لصير المحاكم بينهم ما هو نقيب المطلوب دون الطالب وإن
تسامع النقيبان إن حجة المبتدع عليه ما في الوجه الأول ما تم وتوجه عليه ما
المأثم في الوجه الثاني وكان أغاظ النقيبين ما أثنى نقيب المطلوب منهما
لاختصاصه بتنفيذ الحكم فلو تراضى الطالبي والعباسي بالتصالح إلى أحد
النقيبين فحكم بينهم نقيب أحدهما نظر فإن كان المحاكم بينهم نقيب المطلوب
صحيح حكمه وأخذ به خصمه وإن حكم بينهم نقيب الطالب ففي نفوذ حكمه عليه
وجهان ينفذ حكمه في أحدهما ويرد في الآخر ولو أحضر أحدهما بيئة عند
القاضي ليسمعها على خصمه ويكتب بها إلى نقيبهم وهو منصرف عن النظر بينهم
لم يجز أن يسمع بيئة وإن كان يرى القضاء على الغائب لأن حكمه لا ينفذ على من
يقوم عليه البيئة لو حضر فأولى أن لا ينفذ حكمه عليه مع الغيبة ولو أراد
القاضي الذي يرى القضاء على الغائب سماع بيئة على رجل من غير عمله ليكتب
بما ثبت عنده منها إلى قاضي بلد مجاز والفرق بينهم ما أن من كان في غير عمله
لو حضر عنده نفذ حكمه عليه فلذلك جاز سماع البيئة عليه وأهل هذين
النسبين إن حضر أحدهم عنده لم ينفذ حكمه عليه فكذلك لم يجز أن يسمع
البيئة عليه ولو كان أحدهما من أقر عند القاضي لصاحبه بحق جاز أن يكون
القاضي شاهداً عليه عند نقيبهم ولم يجز أن يجبر به حكماً لأن حكمه لا ينفذ عليه

وهكذا لو أقر به عند غير النقيبين كان شاهداً فيه عند نقيبته ولو أقر به عند نقيبته
 جاز وكان حاكماً عليه بأقراره ولو أقر به عند نقيب خصمه ففيه ما قد مناه من
 الوجهين يكون في أحدهما شاهداً ويكون في الوجه الآخر كما فيه ما بيناه
 من الفرق بين نقيب الطالب والمطلوب وهكذا القول في ولايات زعماء العشائر
 وولاية القبائل المنفردين بالولايات على عشائرهم وقبائلهم

(الباب التاسع في الولاية على إمامة الصلوات)

والإمامة على الصلوات تنقسم ثلاثة أقسام أحدها الإمامة في الصلوات الخمس
 والثاني الإمامة في صلاة الجمعة والثالث الإمامة في صلوات النذب فأما الإمامة
 في الصلوات الخمس فنصيب الإمام فيها معتبر بحال المساجد التي تقام فيها
 الصلوات وهي ضربان مساجد سلطانية ومساجد دعائية فأما المساجد
 السلطانية فهي المساجد والجوامع والمشاهد وما عظم وكثر أهلها من المساجد
 التي يقوم السلطان بمراجعاتها فلا يجوز أن يندب للإمامة فيها إلا من ندبه
 السلطان لها وقدره الإمامة فيها ثلاثا لصفات الرعية عليه فيما هو موكول إليه
 فإذا قلد السلطان فيها إماماً كان أحق بالإمامة فيها من غيره وإن كان أفضل منه
 وأعلم وهذه الولاية طرية بطريق الأولى لا طريق الضرور والوجوب بخلاف
 ولاية القضاء والنقابة لمرتين أحدهما أنه لو تراضى الناس بإمام وصلى بهم
 أجزأهم وصحت جماعتهم والثاني أن الجماعة في الصلوات الخمس من السنن
 المختارة والفضائل المستحسنة وليست من القروض الواجبة في قول جميع
 الفقهاء إلا إذا ودقانه تفرد بإيجابها إلا من عذر وإذا كانت من النذب المؤكد
 وندب السلطان لهذه المساجد إماماً لم يكن لغيره أن يتقدم فيها مع حضوره فإن
 غاب واستتاب كان من استنابه فيها أحق بالإمامة وإن لم يستتب في غيبته
 استأذن الإمام فيمن تقدم فيها إن أمكن وإن تعذر استئذنه تراضى أهل البلد
 فيمن يؤمهم ثلاثاً تعطل جماعتهم فإذا حضرت صلاة أخرى والإمام على غيبته فقد
 قيل إن المرتضى للصلاة الأولى يتقدم في الثانية وما بعدهما إلى أن يحضر الإمام
 المولى وقيل بل يختار للصلاة الثانية ثان يرتضى لها غير الأول لثلاثي بصير
 هذا الاختيار تقليد السلطانية والذي أراه أولى من إطلاق هذين الوجهين أن
 يراعى حال الجماعة في الصلاة الثانية فإن حضرها من حضر في الأولى كان

المترضى من الجماعة الاولى أحق بالامامة في الصلاة الثانية وان حضرها غيرهم
كان الاول كأحدهم واستأنفوا اختيار امام يتقدمهم فإذا صلى امام هذا
المسجد بجماعة وحضر من لم يدرك تلك الجماعة لم يكن لهم أن يصلوا فيه جماعة
وصلوا فيه فرادى لما فيه من اظهار المباهلة والتمسك بالمشقة والمخالفة وإذا
قلد السلطان لهذا المسجد امامين فان خص كل واحد منهما ببعض الصلوات
الخمس جاز وكان كل واحد منهما مقصورا على ما خص به كتقليد أحدهما صلاة
النهار وتقليد الآخر صلاة الليل فلا يتجاوز كل واحد منهما ما رده اليه وان
قلد الامامة من غير تخصيص كل واحد منهما ببعض الصلوات لكن ردا إلى كل
واحد منهما يوم غير يوم صاحبه كان كل واحد منهما في يومه أحق بالامامة فيه
من صاحبه فان أطلق تقليد ههما من غير تخصيص كانا في الامامة سواء وأيهما
سبق اليها كان أحق بها ولم يكن للاسخر أن يؤتم في تلك الصلاة بقوم آخرين
لانه لا يجوز أن يقام في المساجد السلطانية جماعتان في صلاة واحدة واختلف
في السابق الذي يستحق به التقدم على وجهين أحدهما سبقه بالمحضور
في المسجد والثاني سبقه بالامامة فيه فان حضر الامامان في حالة واحدة
لم يسبق أحدهما صاحبه فان اتفقا على تقديم أحدهما كان أولى بالامامة وان
تنازعا فيه وجهان أحدهما يقرع بينهما ويتقدم من قرع منهما والثاني
يرجع الى اختيار أهل المسجد لأحدهما ويدخل في ولاية هذا الامام تقليد
المؤذنين ما لم يصرح له بالصرف عنه لان الاذان من سنن الصلوات التي ولي
القيام بها فصار دخلا في الولاية وله أن يأخذ المؤذنين بما يؤدونه اجتهاده اليه
في الوقت والاذان فان كان شافعي يري تحجيل الصلوات في أول الاوقات
وترجيع الاذان وافراد الاقامة أخذ المؤذنين بذلك وان كان رأيهم بخلافه
وان كان حنفي يري تأخير الصلوات الى آخر الاوقات الا المغرب ويرى ترك
الترجيع في الاذان وتنشئة الاقامة أخذهم بذلك وان كان رأيهم بخلافه ثم يعمل
الامام على رأيه واجتهاده في أحكام صلاته فان كان شافعي يري الجهر بدسم الله
الرحمن الرحيم والقنوت في الصبح لم يكن للسلطان أن ينهيه عن ذلك وللامام ومن
أن ينكره عليه وكذلك ان كان حنفي يري ترك القنوت في الصبح وترك
الجهر بالبسملة عمل على رأيه ولم يعارض فيه والفرق بين الصلاة والاذان انه

يؤدى الصلاة في حق نفسه فلم يجوز أن يعارض في اجتهاده والمؤذن يؤذن في حق غيره فجاز أن يعارض في اجتهاده فان أحب المؤذن أنه يؤذن لنفسه على اجتهاده أذن بعد الاذان العام أذانا خاصا لنفسه على رأيه يسره ولا يجهر

* (فصل) * والصفات المعتمدة في تقليد هذا الامام خمس أن يكون رجلا عادلا قارئا فقيها سائما اللفظ من نقص أو لثغ فان كان صبيا أو عبدا أو فاسقا صححت امامته ولم تنعقد ولايته لان الصغر والرق والفسق يمنع من الولاية ولا يمنع من الامامة قد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرو بن مسleme أن يصلي بقومه وكان صبغيا لانه كان أقرأهم وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف مولى له وقال صلوا خلف كل بار وفاجر ولا يجوز أن يكون هذا الامام امرأة ولا خنثى ولا أخرس ولا أثلغ وان أمت امرأة أو خنثى فسدت صلاة من ائتمهم ما من الرجال والمحنانا وان أم أثلغ أو أخرس يبدل الحروف باغيرها بطاعت صلاة من ائتم به الا أن يكون على مثل خرسه أو لثغه وأقل ما على هذا الامام من القراءة والفقهاء أن يكون حافظا لآثم القرآن عالما بأحكام الصلاة لانه القدر المستحق فيها وان كان حافظا لجميع القرآن عالما بجميع الاحكام كان أولى واذا اجتمع فقيهه ليس بقارئ وقارئ ليس بفقيهه فالفقيه أولى من القارئ اذا كان يفهم الفاتحة لان ما يلزم من القرآن محصور وما ينوبه من الحوادث في الصلاة غير محصور ويجوز أن يأخذ هذا الامام وما ذونه رزقا على الامامة والاذان من بيت المال من سهم المصالح ومنع أبو حنيفة من ذلك وأما المساجد العامة التي يبنونها أهل السوارع والقبائل في شوارعهم وقبائلهم فلا اعتراض للسلطان عليهم في أئمة مساجدهم وتكون الامامة فيها من اتفقوا على الرضا بامامته وليس لهم بعد الرضا به أن يصرفوه عن الامامة الا أن يتغير حاله وليس لهم بعد رضاهم به أن يستخلفوا مكانه نائباعنه ويكون أهل المسجد أحق بالاختيار واذا اختلف أهل المسجد في اختيار امام عمل على قول الاكثرين فان تكافى المختلفون اختار السلطان لهم قطعا لتساوهم من هو أدن وأسن وأقرأ وأفقه وهل يكون اختياره مقصورا على العدد المختلف فيه أو يكون عاما في جميع أهل المسجد على وجهين أحدهما انه يكون مقصورا على ذلك العدد المختلف في اختياره أحدهم ولا يتعداهم الى غيرهم لاتفاقهم على ترك من عداهم

والثاني انه يختار من جميع أهل المسجد من يراه لأماتهم مستحقا لان السلطان لا يضيق عليه الاختيار واذا بنارجل مسجدا لم يستحق الامامة فيه كان هو وغيره من جيران المسجد سواء في امامته وأذانه وقال أبو حنيفة انه أحق بالامامة والأذان فيه واذا حضرت جماعة منزل رجل للصلاة فيه كان مالك المنزل أحقهم بالامامة فيه وان كان دونهم في الفضل فان حضره السلطان كان في احد القولين أحق من المالك لعموم ولايته عليه والمالك في القول الثاني أحق باختصاصه بالتصرف في ملكه

* (فصل) * وأما الامامة في صلاة الجمعة فقد اختلف الفقهاء في وجوب تقليدها فذهب أبو حنيفة وأهل العراق الى انها من الولايات الواجبات وأن صلاة الجمعة لا تصح الا بحضور السلطان أو من يستنيبه فيها وذهب الشافعي رضي الله عنه وفقهاء الحجاز الى أن التقليد فيها ندب وأن حضور السلطان ليس بشرط فيها فان أقامها المصلون على شرائطها انعقدت وصحت ويجوز أن يكون الامام فيها عبدا وان لم تنعقد ولايته وفي جواز امامة الصبي قولان ولا يجوز اقامتها الا في وطن مجتمع المنازل يسكنه من تنعقد بهم الجمعة لا يقطعون عنه شتاء ولا صيفا الا طعن حاجة سواء كان مصرا أو قرية وقال أبو حنيفة تختص الجمعة بالامصار ولا يجوز اقامتها في القرى واعتبر المصربان يكون فيه سلطان يقيم الحدود وقاضيه فكذا الاحكام واختلف في وجوب الجمعة على من كان خارج المصرب فأسقطها أبو حنيفة عنهم وأوجبها الشافعي عليهم اذا سمعوا نداءها منه واختلف الفقهاء في العدد الذي تنعقد به الجمعة فذهب الشافعي رضي الله عنه الى انها لا تنعقد الا بأربعين رجلا من أهل الجمعة ليس فيهم امرأة ولا عبد ولا مسافر واختلف أصحابه في امامتهم هل يكون زائدا على العدد أو واحدا منهم فذهب بعضهم الى أنها لا تصح الا بأربعين سوى الامام وقال أكثرهم يجوز أن يكونوا أربعين مع الامام وقال الزهري ومحمد بن الحسن تنعقد باثني عشر سوى الامام وقال أبو حنيفة والمنزلي تنعقد بأربعة أحدهم الامام وقال الليث وأبو يوسف تنعقد بثلاثة أحدهم الامام وقال أبو ثور تنعقد باثنين كسائر الجماعات وقال مالك لا اعتبار بالعدد في انعقادها وانما الاعتبار أن يكونوا عددا تبنى لهم الاوطان غالباً ولا يجوز أن تقام الجمعة في السفر ولا خارج

المصر الآن يتصل بناؤه وإذا كان المصر جامعاً لفرق قد اتصل بناؤها حتى
 اتسع بكثرته أهلها كبغداد جازاً إقامة الجمعة في مواضعه القديمة ولا يمنع
 اتصال البنيان من إقامتها في مواضعها وإن كان المصر واحداً في موضوع
 الأصل وجامعه يسع جميع أهلها ككفة لم يجز أن تقام الجمعة فيه إلا في موضع
 واحد منه وإن كان المصر واحداً متصل الأبنية لا يسع جامعهم جميع أهلها
 لكثرتهم كالبصرة فقد اختلف أصحاب الشافعي في جواز إقامة الجمعة
 في موضعين منه للضرورة بكثرته أهلها فذهب بعضهم إلى جوازها وأباه آخرون
 وقال إن ضاقت بهم اتسعت لهم الطرقات فلم يضطروا إلى تقرير الجمعة
 في مواضع منه وإن أقيمت الجمعة في موضعين في مصر قد منع أهلها من تقرير
 الجمعة فيه ففيه قولان أحدهما أن الجمعة لا تسبقهما بإقامتهما
 وعلى المسبوق أن يعيد الصلاة ظهراً والقول الثاني أن الجمعة للمسجد الأعظم
 الذي يحضره السلطان سابقاً كان أو مسبوقة وعلى من صلى في الأصغر إعادة
 صلاتهم ظهراً وليس لمن قدامامة الجمعة أن يؤتم في الصلوات الخمس واختلاف
 قمين قدامامة الصلوات الخمس هل يستحق الإمامة في صلاة الجمعة فنعه منها
 من جعل الجمعة فرضاً مبتدأ وجوزها له من جعلها ظهراً مقصورة وإذا كان
 الإمام في الجمعة يرى أنها لا تنعقد بأقل من أربعين رجلاً وكان المأمومون
 وهم أقل من أربعين رجلاً لا يرون انعقاد الجمعة بهم لم يجز أن يؤتمهم ووجب
 عليه أن يستخلف عليهم أحدهم ولو كان الإمام يرى أنها تنعقد بأقل من
 أربعين رجلاً والمأمومون لا يرونه وهم أقل لم يلزم الإمام ولا المأمومين إقامتها
 لأن المأمومين لا يرونه والإمام لم يجب دمه من يصلحها وإذا أمر السلطان الإمام
 في الجمعة أن لا يصلي بأقل من أربعين لم يكن له أن يصلحها بأقل من
 أربعين وإن كان يراه مذهباً لأنه مقصور الولاية على الأربعين ومصر وف عما
 دونها ويجوز أن يستخلف عليهم من يصلحها للصرف ولايته عنها وإذا أمر
 السلطان أن يصلي بأقل من أربعين وهو لا يراه ففي ولايته وجهان أحدهما
 أنها باطلة لعمدتها من جهة والثاني أنها صحيحة ويستخلف عليها من يراه

منهم

* (فصل) * وأما الإمامة في الصلوات المسنونة في الجمعة فخمسة صلاة

العيدين والحسوفين والاستسقاء وتقليد الامامة فيها نذب مجوازاها جاعة
 وفردى واختلاف في حكمها فذهب بعض أصحاب الشافعى الى انها من السنن
 المؤكدة وذهب آخرون منهم الى انها من فروض الكفاية وليس لمن قلنا
 امامة الصلوات الخمس أو امامة الجمعة حق في اقامتها الا أن يقد جميع الصلوات
 فتدخل في غيرها فأمّا صلاة العيد فمابين طلوع الشمس وزوالها ويختار
 تحميل الاضحية وتأخير الفطر ويكبر الناس في ليلتي العيدين من بعد غروب
 الشمس الى حين أخذهم في صلاة العيد ويختص عيد الاضحية بالكبير عقيب
 الصلوات المفروضة من بعد صلاة الظهر من يوم النحر الى بعد صلاة الصبح
 من آخر أيام التشريق ويصلى العيدين قبل الخطبة والجمعة بعدها اتباعا لسنة
 فيها ويختص صلوة العيدين بالكبيرات الزوائد واختلاف الفقهاء في عددها
 فذهب الشافعى رضي الله عنه الى انه يزيد في الاولى سبع أسوى تكبيرة الاحرام
 وفي الثانية خمس أسوى تكبيرة القيام قبل القراءة فهم ما وقال مالك يزيد في
 الاولى ستا وفي الثانية خمس أسوى تكبيرة القيام وقال أبو حنيفة يكبر في الاولى
 ثلاثا قبل القراءة وفي الثانية أربع أسوى تكبيرة القيام قبل القراءة ويعمل
 الامام في هذه التكبيرات الزوائد على رأيه واجتهاده وليس لمن ولاه أن يأخذه
 برأى نفسه بخلاف العدد في صلاة الجمعة لانه يصير بذلك العدد في صلاة الجمعة
 خاص الولاية ولا يصير بذلك التكبير في صلاة العيد خاص الولاية فافترقا فاما
 صلاة الحسوفين فيصلحهما من نذبه السلطان لهما أو من عمت ولايته فاشتملت
 عليهما وهي ركعتان في كل ركعة ركوعان وقيامان يطيل القراءة فيهما فيقرأ
 في القيام الاول من الركعة الاولى سرا بعد الفاتحة بسورة البقرة أو
 بقدرها من غيرها ويركع مسجبا بقدر مائة آية ثم يرفع منتصباً ويقرأ بعد
 الفاتحة بسورة آل عمران أو بقدرها ويركع مسجبا بقدر ثمانين آية ثم يسجد
 سجدتين كسائر الصلوات ثم يصنع في الركعة الثانية كذلك يقرأ في قيامها
 ويسجد في ركوعها بثلاثي ماقرأ أو سبع في الركعة الاولى ثم يخطب بعدها وقال
 أبو حنيفة يصلى ركعتين كسائر الصلوات ويصلى الحسوف القمرك صلاة الحسوف
 الشمس جهرا لانها من صلاة الليل وقال مالك لا يصلى الحسوف القمرك صلاة
 كسوف الشمس فاما صلاة الاستسقاء فذهب اليها عند انقطاع المطر

وخوف الجذب يتقدم من قلدها بصيام ثلاثة أيام قبلها والكف فيها عن
التطالم والتخام ويصلح فيها بين المتشاجر والمتخاصم والمهاجر وهي كصلاة
العيد في وقتها وإذا قلده صلاة العيد في عام جازع اطلاق ولايته ان يصليها في
كل عام ما لم يصرف وإذا قلده صلاة الكسوف والاستسقاء في عام لم يكن له مع
الطلاق ولايته ان يصليها في غيره الا ان يقلد لان صلاة العيد رتبة وصلاة
الكسوف والاستسقاء عارضة وإذا مطر واوههم في صلاة الاستسقاء أقرؤها
وخطب بعدها شكرا ولو مطر وا قبل الدخول فيها لم يصلوا وشكروا الله تعالى
بغير خطبة وكذلك في الكسوف اذا انجلي ولوا قصر في الاستسقاء على الدعاء
بغير صلاة أجزأ وروى أبو مسلم عن أنس بن مالك ان اعرابيا أتى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال له يا رسول الله لقد أتيناك وما لنا بغير باط ولا صبي يصطحب
ثم أنشده (الطويل)

أتيناك والعذراء يدعى لبانها * وقد شغلت أم الصبي عن الطفل
وألقي بك فيه الصبي استكانة * من الجوع ضعفه لا يمر ولا يحلي
ولا شيء مما يأكل الناس عندنا * سوى الخنظل العامي والعاهز الغسل
وايس لنا الا اليك فرارنا * وأين فرار الناس الا الى الرسل
فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يحجّر رداءه حتى صعد المنبر فحمد الله وأثنى
عليه وقال اللهم استغننا عننا غنا غنا سحاطنا غنا غير راث ينبت به الزرع
وعلا به الضرع وتحبي به الارض بعد موتها وكذلك تخرجون فما استتم
الدعاء حتى ألقى السماء بأرواقها فجاء أهل البطانية فيخون يا رسول الله
انغرق فقال حواليا ولا علينا فاجابت السحابة عن المدينة كالا كليل فضحك
رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت نواجذه ثم قال لله در أبي طالب لو كان
حاضرا لقرت عيناه من الذي ينشدنا شعره فقام علي بن أبي طالب فقال
كانك يا رسول الله أردت قولاً (الطويل)

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه * شمال اليتامى عصمة للارامل
يا فوز به الله الاك من آل هاشم * فهم عنده في نعمة وفواضل
كذبتم وبيت الله يبرى محمد * ولم لا نقاتل دونه ونناضل
ونسلمه حتى نصرع حوله * ونذهل عن أبناثنا والمحلائل

فقام رجل من كنانة فأنشد النبي صلى الله عليه وسلم (التقارب)
 لك الحمد والحمد من شكر * سقينا بوجه النبي المطر
 دعا الله خالقه دعوة * وأشخص معها إليه النظر
 فلم يك إلا كالقاي الرذا * وأسرع حتى رأينا الدرر
 رفاق الغزال وجم النياق * أغاث الله عليا مضر
 وكان كما قاله عمه * أبوطالب أبيض ذا غرر
 به الله أرسل صوب الغمام * وهذا العيان وذاك الخبر
 فقال صلى الله عليه وسلم ان يكن شاعر يحسن فقد أحسنت ولبس السواد
 مختص بالائمة في الصلوات التي يقام فيها دعوة السلطان اتباعا لشعاره الآن
 ويكره مخالفته فيه وان لم يرد به شرع تجوزا من مباينته واذا تغلب من منع من
 الجماعة كان عذرا في ترك المجاهرة بها واذا أقامها المتغلب مع سوء معتقده اتبع
 فيها ولا يتبع على بدعة يحدثها

* (الباب العاشر في الولاية على الحج) *

وهذه الولاية ضربان أحدهما ان تكون على تسير الحجيج والثاني على
 اقامة الحج فأما تسير الحجيج فهو ولاية سياسة وزعامة تدير والشروط المعتبرة
 في المولى أن يكون مطاعا ذارأي وشجاعة وهيبة وهداية والذي عليه من
 حقوق هذه الولاية عشرة أشياء أحدها جمع الناس في مسيرهم ونزولهم حتى
 لا يتفرقوا فيخاف عليهم التواني والتغريب والثاني ترتيبهم في المسير والنزول
 باعطاء كل طائفة منهم مقادا حتى يعرف كل فريق منهم مقاده اذا سار
 ويألف مكانه اذا نزل فلا يتنازعون فيه ولا يضلون عنه والثالث ان يرفق بهم
 في المسير حتى لا يعجز عنه ضعيفهم ولا يضل عنه منقطعهم روى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم أنه قال الضعيف أمير القوم يريد أن من ضعفه دوابه كان
 على القوم أن يسيروا بسيره والرابع أن يسلك بهم أوضح الطرق وأخصبها
 ويتجنب أجديها وأوعرها والخامس ان يرئاهم الميأه اذا انقطعت
 والمراعى اذا قلت والسادس أن يحرسهم اذا نزلوا ويحوطهم اذا رحلوا حتى
 لا يختلطهم ذاعر ولا يطمع فيهم متلصص والسابع أن يمنع عنهم من

يصددهم عن المسير ويدفع عنهم من يحصرهم عن الحج بقتال ان قدر عليه
او يبدل مال ان اجاب الحج اليه ولا يسعه ان يجبر احدا على بذل الخفارة ان
امتنع منها حتى يكون باذلالها عفوا ومحبيها اليها طوعا فان بذل المال على
التحسين من الحج لا يجب والثامن ان يصلح بين المتشاجرين ويتوسط بين
المتنازعين ولا يتعرض للحكم بينهم اجبارا الا ان يفوض الحكم اليه فيعته بر فيه
ان يكون من اهله فيجوز له حينئذ الحكم بينهم فان دخلوا بلد افيه حاكم جازله
وحاكم البلد ان يحكم بينهم فأي حاكم نفذ حكمه ولو كان التنازع بين الحجيج
وأهل البلد لم يحكم بينهم الا حاكم البلد والتاسع ان يقوم زائعهم ويؤدب
خائنهم ولا يتجاوز التعزير الى الحد الا ان يؤذن له فيستوفيه اذا كان من
أهل الاجتهاد فيه فان دخل بلد افيه من يتولى اقامة الحد ودعى أهله نظر فان
كان ما أتاه الحد ودقبل دخول البلد فوالى الحجيج أولى باقامة الحد عليه من والى
البلد وان كان ما أتاه الحد ودفى البلد فوالى البلد أولى باقامة الحد عليه من
والى الحجيج والعاشر ان يراعى اتساع الوقت حتى يؤمن الفوات ولا تلجئهم
ضيقة الى الحث في السير فاذا وصل الى الميقات أمهلهم للإحرام واقامة سنته فان
كان الوقت متسعا عدل بهم الى مكة ليخرجوا مع أهلها الى المواقف وان كان
الوقت ضيقا عدل بهم عن مكة الى عرفة خوفا من فواتها فيفوت الحج بها فان
زمان الوقوف بعرفة ما بين زوال الشمس من يوم عرفة الى طلوع الفجر من يوم
التحرف أدرك الوقوف بها في شيء من هذا الزمان من ليل أو نهار فقد أدرك
الحج وان فاتته الوقوف بها حتى طلع الفجر من يوم التحرف فقد فاتته الحج وعليه
اتمام ما بقي من أركانه وجب برأيه بدم وقضاؤه في العام المقبل ان أمكنه وفيما
بعد ان قدر عليه ولا يصير حجه عمرة بالفوات ولا يتحلل بعد الفوات الا بالاحلال
الحج وقال أبو حنيفة رحمه الله يتحلل بعد عمره وقال أبو يوسف يصير إحرامه
عمرة بالفوات واذا أوصل الحجيج الى مكة فن لم يكن على العرد منهم -م زالت عنه
ولاية الوالى على الحجيج فلم يكن له عليه يدومن كان منهم -م على العود فهو تحت
ولايته وملتزم أحكام طاعته فاذا قضى الناس حجههم أمهلهم الايام التي جرت
بها العادة في انجاز علائقهم ولا يرهقهم في الخروج فيضربهم -م فاذا عادهم -م
سار على طريق المدينة ثم زارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ليجمع لهم بين حج

بيت الله سبحانه وزيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم رعاية لمحرمته وقيامه
بحقوق طاعته وان لم يكن ذلك من فروض الحج فهو من مندوبات الشرع
المستحبة وعادات الحجج المستحسنة روى نافع عن ابن عمر رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من زار قبري وجبت له شفاعتي وحكي
العتبي قال كنت عند قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتاه اعرابي فقال
يا رسول الله اني وجدت الله تعالى يقول ولوانهم اذ ظلموا أنفسهم هم جاؤك
الا آية وقد جئتك تائباً من ذنبي مستشفعاً بك الى ربي وأنشأ يقول
(البيضا)

ياخير من دفنت بالقاع أعظمه * فطاب من طيبين القاع والاعظم
نفسى الفداء لقبر أنت ساكنه * فيه العفاف وفيه الجود والكرم
ثم ركب راحته وانصرف قال العتيبي فأعفيت اغفائة فرأيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال لي يا عتيبي ألحق الاعرابي واخبره أن الله سبحانه قد غفر له
* ثم يكون في عودهم ملتزماً فيهم من المحقوق ما التزمه في صدرهم حتى يصل بهم
الى البلد الذي سار بهم منه فتنقطع ولايته عنهم بالعود اليه
*(فصل -) * وان كانت الولاية على اقامة الحج فهو فيه بمنزلة الامام في اقامة
الصلوات فمن شروط الولاية علمها مع الشروط المعتبرة في أئمة الصلوات أن
يكون عالماً بمناسك الحج وأحكامه عارفاً بمواقيته وأيامه وتكون مدته ولايته
مقدرة بسبعة أيام أو ثمان من صلوة الظهر في اليوم السابع من ذى الحجة
وآخرها يوم الحلاق وهو النفر الثاني في اليوم الثالث عشر من ذى الحجة وهو
فيما قبلها وبعدها أحـد الرعايا وليس من الولاية فإذا كان مطلق الولاية على
اقامة الحج فله اقامته في كل عام ما لم يصرف عنه وان عقدت له خاصة على عام
واحد لم يمتدّها الى غيره الا عن ولاية والذي يختص بولايته ويكون نظره
مقصوراً عليه خمسة أحكام متفق عليها وسادس مختلف فيه أحـدها اشعار
الناس بوقت احرامهم والحج والخرج الى مشاعرهم ليكونوا له متبعين وبأفعاله
مقتدين والثاني ترتيبهم للناسك على ما استقر الشرع عليه لانه متبوع فيها فلا
يقدم مؤخر ولا يؤخر مقدّم سواه كان الترتيب مستحقاً ومستحباً والثالث تقدير
المراقف بمقامه فيها ومسـيره منها كما تقدّر صلاة المأمومين بصـلاة الامام
أحكام

والرابع اتباعه على الاركان المشروعة فيها والتأمين على ادعيته بها ليقبوه
 في القول كما اتبعوه في العمل ولا يكون اجتماع ادعيتهم افتح لآبواب الاجابة
 والخامس اقامتهم في الصلوات في الايام التي شرعت خطب الحج فيها وجمع
 الحج عليه وهي اربع فالاولى منهن وهي اول شروعه في مسنونه ومندوباته
 بعد تقدم احرامه وان كان لو احرامه اجزاء ان يصلي بهم صلاة الظهر بمكة في
 اليوم السابع ويخطب بعدها وهي الاولى من خطب الحج الاربع مفتحة لها
 بالتلبية ان كان محرما والتكبير ان كان محلا ويعلم الناس مسيرهم في غدالي مني
 ليخرجوا اليها فيه وهو الثامن فينزل بخيف مني بني كنانة حيث نزل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ويبيت بها ويسير بهم من غده وهو التاسع مع طلوع
 الشمس الى عرفة على طريق ضب ويعود على طريق المازمين اقتداء
 برسول الله صلى الله عليه وسلم وليكن عائدا من غير الطريق الذي صدر منه
 فاذا اشرف على عرفة نزل بطن عرفة واقام به حتى تزل الشمس ثم سار منه
 الى مسجد ابراهيم صلوات الله عليه بوادي عرنة يخطب بهم الخطبة الثانية من
 خطب الحج قبل الصلاة كالجمعة فان جميع الخطب مشروعة بعد الصلاة
 الا خطبتين خطبة الجمعة وخطبة عرفة فاذا خطبها ذكر الناس فيها ما يلزمهم
 من اركان الحج ومناسكه وما يحرم عليهم من محظوراته ثم يصلي بهم بعد الخطبة
 صلاة الظهر والعصر جماعة بينهما ما في وقت الظهر ويقصرهما المسافرون
 ويتقهما المقيمون اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم في جمعه وقصره ثم يصير
 بعد فراغه منهما الى عرفة وهو الموقف المفروض قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الحج عرفة فمن أدرك عرفة فقد درك الحج ومن فاته عرفة فقد فاته الحج
 وحده عرفة ما جاوز وادي عرنة الذي فيه المسجد وايسر المسجد ولا وادي عرنة
 من عرفة الى الجبال المقابلة على عرفة كلها فيقف منها عند الجبال الثلاثة
 التبعة والتبعية والنائب فقد وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم على ضرس
 من النائب وجعل بطن راحلته الى المهراب فهذا أحب المواقف أن يقف
 الامام فيه وان وقف في عرفة مع الناس اجزأهم ووقوفه على راحلته ليقتهدي
 به الناس اولى ثم يسير بعد غروب الشمس الى مزدلفة مؤخرا لصلاة المغرب حتى
 يجمع بينا وبين العشاء الاخرة بمزدلفة ويؤم الناس فيها ويبيت بمزدلفة

وحدها من حيث تقيض من مازى عرفة وليس المازمان منها الى أن تأتى الى
 قرن محسر وليس القرن منها ويلة نقط الناس منها حصى الجمار بقدر الانامل
 مثل حصى الخذف ويسير منها بعد الفجر ولو سار قبله بعد نصف الليل أجزأ
 وليس المبيت بهاركا ويجزئه دم ان تركه وجعله أبو حنيفة من الاركان الواجبة
 ثم يتوجه اذا سار منها الى المشعر الحرام فيقف منه بقرح داعيا وليس الوقوف
 به فرضا ثم يسير الى منى فيبدأ برمي جرة العقبة قبل الزوال بسبع حصيات ثم
 ينحر من ساق معه هديا من الخبيج ثم يحلق أو يقصر بفعل منهما ما شاء والحلق
 أفضل ثم يتوجه الى مكة فيطوف بها طواف الافاضة وهو فرض ويسعى بعد
 طوافه ان لم يسع قبل عرفة ويجزئه سعيه قبل عرفة ولا يجزئه طوافه قبلها ثم يعود
 الى منى فيصلى بالناس الظهر ويخطب بعدها وهي الخطبة الثالثة من خطب
 الحج الاربع ويذكر الناس ما بقى عليهم من مناسكهم وحكم احلالهم الاول
 والثانى وما يستيجونه من محظورات الاحرام بكل واحد منها على الانفراد وان
 كان فقيها قال هل من سائل وان لم يكن فقيم لم يتعرض للسؤال ويبيت بمنى
 ليلة ويرمى من غده وهو يوم النفر يوم الحادى عشر بعد الزوال الجمار
 الثلاث باحدى وعشرين حصيات كل جرة سبع حصيات ويبيت بها ليلة
 الثانية ويرمى من غدها وهو يوم النفر الجمار الثلاث ثم يخطب بعد صلاة
 الظهر الخطبة الرابعة وهي آخر الخطب المشروعة في الحج ويعلم الناس ان لهم
 في الحج نفرتين خبرهم الله تعالى فيهما بقرله وأذكروا الله في أيام معدودات
 فمن تجهل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه لمن اتقى ويعلمهم أن من نفر
 من منى قبل غروب الشمس من يومه هذا سقط عنه لمبيت بها والرمي للجمار
 من غده ومن أقام بها حتى غروب الشمس لزم المبيت بها والرمي في غده وليس
 لهذا الامام بحكم ولايته أن ينفر في النفر الاول ويقيم لمبيت بها وينفر في النفر
 الثانى من غده من يوم الحلاق وهو يوم الثالث عشر بعد رمي الجمار الثلاث
 لانه متبوع فلم ينفر الا بعد استكمال المناسك فاذا استقر حكم النفر الثانى
 انقضت ولايته وقد أدى ما لزمه فهذه الاحكام الخمسة المتعلقة بولايته وأما
 السادس المختلف فيه فثلاثة أشياء أحدها انه ان فعل أحد الحجج ما يقتضى
 تميزا أو يوجب حدا فان كان مما لا يتعلق بالحج لم يكن له تعزيره ولا حده

وان كان ما يتعلق بالحج فله تعزيزه زجرا وتأييدا وفي اقامة الحج عليه وجهان يحده في أحدهما لانه من أحكام الحج ولا يحده في الآخر لخروجه عن أفعال الحج والثاني انه لا يجوز أن يحكم بين الحجيج فيما تنازعوه من غير أحكام الحج وفي حكمه بينهما فيما تنازعوه من أحكام الحج كالزواجين اذا تنازعا في ايجاب كفارة الوطئ ومؤنة القضاء وجهان أحدهما يحكم بينهما فيه والثاني لا يحكم والثالث ان يأتي أحدا الحجيج ما يوجب الفدية فله أن يصيره بوجوبها ويأمره باخراجها وهل يستحق الزامه لها ويصير خصما له في المطالبة أم لا على وجهين كافي اقامة الحد ودود ويجوز لو الى الحج ان يفتي من استفتاه اذا كان فقيها وان لم يحز أن يحكم وليس له ان ينكر عليهم ما يسوغ قوله الا فيما يخاف أن يجعله الجاهل قدوة فقد أنكر عمر رضي الله عنه على طلحة بن عبد الله ليس المخرج في الحج وقال أخاف ان يقتدى بك الجاهل وليس له أن يحمل الناس في المنايا على مذهبه ولو أقام للناس الحج وهو حلال غير محرم كره له ذلك وصح الحج معه وهو بخلاف الصلاة التي لا يصح ان يؤمهم فيها وهو غير مصل لها ولو قصد الناس في الحج التقدم على امامهم فيه والتأخر عنه جاز وان كانت مخالفة المتبوع مكروهة ولو قصدوا مخالفة في الصلاة فسدت عليهم صلاتهم لا رتبة الصلاة المأموم بصلاة الامام وانفصال حج الناس عن حج الامام

* (الباب المحادى عشر في ولاية الصدقات) *

الصدقة زكوة والزكوة صدقة يفرق الاسم ويتمفق المسمى ولا يجب على المسلم في ماله حق سواها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس في المال حق سوى الزكاة والزكاة تجب في الاموال المرصدة للنساء اما بأنفسها أو بالعميل فيها طهارة لاهلها ومعونة لاهل السهمين والاموال المزكاة ضربان ظاهرة وباطنة فالظاهرة ما لا يمكن اخفاؤه كالزروع والثمار والمرأى والباطنة ما يمكن اخفاؤه من الذهب والفضة وعروض التجارة وليس لولى الصدقات نظري في زكاة المال الباطن وأربابه أحق باخراج زكاته منه الا أن يبذلها أرباب الاموال طوعا فيقبلها منهم ويكوز في تفرقة باعوانهم ونظره مختص بزكاة الاموال الظاهرة يؤمر أرباب الاموال بدفعها اليه وفي هذا الامر اذا

كان عادلا فيها قولان أحدهما أنه محمول على الانحياز وليس لهم التفرد
 بانحيازها ولا تجزئهم أن أخرجوها والقول الثاني أنه محمول على الاستحياء
 اظهار اللطافة وان تفردوا بانحيازها أجزأتهم وله على القولين معاً أن يقاتلهم
 عليها اذا امتنعوا من دفعها كما قاتل أبو بكر الصديق رضى الله عنه مانعي
 الزكاة لانهم يصيرون بالامتناع من طاعة ولاية الأمر اذا عدلوا بغاة ومنع
 أبو حنيفة رضى الله عنه من قتالهم اذا أجابوا الى انحيازها بأنفسهم والشرط
 المعتبر في هذه الولاية أن يكون حراً مسلماً عادلاً عالماً بأحكام الزكاة أن كان
 من عمال التفويض وان كان منفذا قد عينه الامام على قدر يأخذه جاز
 أن لا يكون من أهل العلم بها ويجوز أن يتقادها من تحرم عليه الصدقات من
 ذوى القربى لكن يكون رزقه من سهم المصالح وله اذا قارها ثلاثة أحوال
 أحدها أن يقلد أخذها وقسمها فله الجمع بين الأمرين على ما سنبشرح والثاني
 أن يقلد أخذها وينهى عن قسمها فنظيره تصور على الأخذ وهو ممنوع من
 القسم والمقلد منهما بآخيره قسمها ما يؤم إلا أن يجعل تقليدها لمن يفرد بتجمل
 قسمها والثالث أن يطلق تقليده فلا يؤثر بقسمها ولا ينهى عنه فيكون باطلاً
 محمولاً على عموم الأمرين من أخذها وقسمها فصارت الصدقات مشتتة على
 الأخذ والقسم ولكل واحد منهما حكم وسنجمع بينهما في هذا الباب على
 الاختصار ونبدأ بحكم أخذهم فنقول ان الاموال المزكاة أربعة أحدها المواشى
 وهى الابل والبقر والغنم وسميت ماشية لقرعها وهى ماشية فأما الابل فأول
 نصابها خمس وفيها الى تسع شاة أو جذعة من الضأن أو ثنية من المعز والمجذع من
 الغنم ماله ستة أشهر والثنى منها ما استكمل سنة فاذا بلغت الابل عشرة ففيها الى
 أربع عشرة شاتان وفي خمس عشرة الى تسع عشرة ثلاث شياه وفي العشرين الى
 أربع وعشرين أربع شياه فاذا بلغت خمساً وعشرين عدل في فرضها عن
 الغنم وكان فيها الى خمس وثلاثين بذ مخاض وهى التى استكملت السنة فان
 عدت فابن لبون ذكر فاذا بلغت ستاً وثلاثين ففيها الى خمس وأربعين ابنة
 لبون وهى ما استكملت سنتين فاذا بلغت ستاً وأربعين ففيها الى ستين حقة
 وهى ما استكملت ثلاث سنين واستحققت الركوب وطروق الفحل فاذا بلغت
 احدى وستين ففيها الى خمس وسبعين جذعة وهى ما استكملت أربع سنين

فاذا بلغت ستا وسبعين ففيها الى تسعين بنتا لبون فاذا بلغت احدى وتسعين
 ففيها الى مائة وعشرين حقنا وهذا ما ورد به النص وانه قد عليه الاجماع
 فاذا زادت على مائة وعشرين فقد اختلف الفقهاء في حكم الزيادة فقال
 أبو حنيفة يستأنف بها الفرض المبتدأ وقال مالك لا اعتبار بالزيادة حتى تبلغ
 مائة وثلاثين فيكون فيها حقة وابنتا لبون وقال الشافعي اذا زادت على مائة
 وعشرين واحدة كان في كل أربعين بنتا لبون وفي كل خمسين حقة فيكون
 في مائة واحد وعشرين ثلاث بنات لبون وفي مائة وثلاثين حقة وبنتا لبون
 وفي مائة وخمسين ثلاث حقا وفي مائة وستين أربع بنات لبون وفي مائة
 وسبعين حقة وثلاث بنات لبون وفي مائة وثمانين حقنا وبنتا لبون وفي مائة
 وتسعين ثلاث حقا وبنتا لبون فاذا بلغت مائتين ففيها احد فرضين اما اربع
 حقا او خمس بنات لبون فان لم يوجد فيها الا احد الفرضين أخذ وان وجدا
 معا أخذ العامل أفضلهما وقيل يأخذ الحقا لانها اكثر منفعة وأقل مؤنة
 ثم على هذا القياس فيما زاد في كل أربعين بنتا لبون وفي كل خمسين حقة
 * وأما البقر فأول نصابها ثلاثون وفيها تباع ذكروها واستكمل ستة أشهر
 وقدر على اتباع أمه فان أعطى تبعة أنثى قبلت منه فاذا بلغت أربعين ففيها
 مسنة أنثى وهي التي استكملت سنة فان أعطى مسنذا كالم يقبل منه ان كان
 في بقره أنثى وان كانت كلها ذكورا فقد قيل يقبل المسن الذكور وقيل لا يقبل
 واختلاف فيما زاد على الأربعين من البقر فقال أبو حنيفة في احدى رواياته
 يؤخذ من خمسين بقرة مسنة وقال الشافعي لاشئ فيها بعد الأربعين
 حتى تبلغ ستين فيجب فيها تبعية ان ثم فيما بعد الستين في كل ثلاثين تباع
 وفي كل أربعين مسنة فيكون في سبعين مسنة وتبيع وفي ثمانين مسنتان وفي
 تسعين ثلاث أتبعه وفي مائة تبعية ان ثم فيما بعد مائة وتسعة مسنتان وتبيع وفي
 مائة وعشرين احد فرضين كالمائتين من الابل اما أربع أتبعه أو ثلاث مسنات
 وقيل يأخذ العامل منهما ما وجد فان وجدهما أخذ أفضلهما وقيل يأخذ
 المسنات ثم على هذا القياس فيما زاد في كل ثلاثين تباع وفي كل أربعين
 مسنة * وأما الغنم فأول نصابها أربعون وفيها الى مائة وعشرين شاة جذعة
 أو ثنية من المعز الا أن تكون كلها صغار دون المجذع والثنايا فيؤخذ منها على

مذهب الشافعي صغيرة دون الجذع والثنية وقال مالك لا يؤخذ الاجزاء
أو ثنية فاذا صارت مائة واحدي وعشرين ففيها شاتان الى مائتي شاة فاذا صارت
مائتي شاة وشاة ففيها ثلاث شياه الى أن تبلغ أربع مائة شاة فاذا بلغت مائة ففيها
أربع شياه ثم في كل مائة استكملها من بعد الاربع مائة شاة ويضم الضأن
الى المعز والمجوام يدس الى البقر والبخاني الى العرب لانهم انواع من جنس
واحد ولا يضم الابل الى البقر ولا البقر الى الغنم لاختلاف الجنس ويجمع مال
الانسان في الزكاة وان تفرقت أمواله والمخاطاة في النصاب ~~بكون~~ زكاة
الواحد اذا اجتمعت فيهم شرائط الخلطة وقال مالك لا تأثير للخلطة حتى يملك كل
واحد منهم نصيبا فيزكون حينئذ زكاة الخلطة وقال أبو حنيفة لا اعتبار بالخلطة
وزكي كل واحد منهم ماله على انفراده وزكاة الموائمي تحب بشرطين
أحدهما ان تكون سائمة تربي الكلاب قتل مؤنتها ويتوفر درها ونسائها فان
كانت عاملة أو معلوفة لم تحب فيها زكاة على مذهب أبي حنيفة والشافعي
وأوجبها مالك كالسائمة والشرط الثاني أن يحول عليها الحول الذي يستكمل
فيه النسل لقول النبي صلى الله عليه وسلم لم لازكاة في مال حتى يحول عليها حول
والنحال تركي بحول الامهات اذا ولدت قبل الحول وكانت الامهات نصيبا فان
نقصت الامهات عن النصاب فعند أبي حنيفة تركي بحول الامهات اذا بلغت
نصيبا وعند الشافعي انها يستأنف بها الحول بعد استكمال النصاب ولا زكاة
في الخيل والبغال والحمير وأوجب أبو حنيفة في أثاث الخيل السائمة دينارا عن
كل فرس وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم عفوت لكم عن صدقة الخيل
والرقيق واذا كان والى الصدقات من عمال التفويض أخذها فيما اختلف
الفقهاء فيه على رأيه واجتهاده لا على اجتهد الامام ولا على اجتهد أرباب
الاموال ولم يجز للامام أن ينص له على قدر ما يأخذه وان كان من عمال التنفيذ
عمل فيما اختلف فيه على اجتهد الامام دون أرباب الاموال ولم يجز لهذا العامل
أن يجتهد ولزم الامام أن ينص له على القدر المأخوذ ويكون رسولا في القبض
منه لا اجتهد الامام فعلى هذا ان كان هذا العامل عبدا أو ذميا جاز فان
كان في زكاة عامة لم يجز لان فيها ولاية لا يصح تبويتها مع الكفر والرق وان كان
في زكاة خاصة نظر فان كان في مال قد عرف مبلغ أصله وقدر زكاته جاز ان

يكون هذا المأمور بقبضه عبداً أو ذمياً لأنه يجرد عن حكم الولاية ويخصص
 بأحكام الرسالة وإن كان في مال لم يعرف مبلغه ولا قدره فإنه لم يجز أن يكون
 المأمور بقبضه ذمياً لأنه أوثمن على مال لا يعمل فيه على خبره وجاز أن يكون
 عبداً لأن خبر العبد مقبول * وإذا تأخر عامل الصدقات عن أرباب الأموال بعد
 وجوب زكاتهم فإن كان بعد ورود عمله وتشاغله بغيره لم ينتظروه لأنه لا يقدر
 على أخذها إلا من طائفة بعد طائفة وإن تأخر عن جميعهم وتجاوز العرف
 في وقت زكاتهم أخرجهما بأنفسهم لأن الأمر يدفعها إليهم مشروط بالمسكنة
 وساقط مع عدم الامكان وجاز لمن يتولى إخراجها من أرباب الأموال أن يعمل
 فيها على اجتهاده إن كان من أهل الاجتهاد وإن لم يكن من أهل الاستفتى من
 الفقهاء من يأخذ بقوله ولا يلزمه أن يستفتى غيره وإن استفتى فقهين فلقاه
 أحدهما بإيجاب أو إفتاء الآخر بإسقاطها أو إفتاء أحدهما بقدر وأفتاه
 الآخر بأكثر منه فقد اختلف أصحاب الشافعي فيما يعمل به منهما فذهب
 بعضهم إلى أنه يأخذ بأغظ القولين حكاهما قال آخرون يكون مخيراً في الأخذ
 بقول من شاء منهما فلو حضر العامل بعد أن عمل رب المال على اجتهاد نفسه
 أو اجتهاد من استفتاه وكان اجتهاد العامل مؤدياً إلى إيجاب ما أسقطه
 أو الزيادة على ما أخرجه كان اجتهاد العامل أمضى إن كان وقت الامكان باقياً
 واجتهاد رب المال أنفذ إن كان وقت الامكان فانياً ولو أخذ العامل الزكاة
 باجتهاده وعمل في وجوبها وإسقاطها على رأيه وأدى اجتهاد رب المال إلى
 إيجاب ما أسقطه أو الزيادة على ما أخذه لزم رب المال في ما بينه وبين الله تعالى
 إخراج ما أسقطه من أصل أو تركه من زيادة لأنه معترف بوجوبها عليه لاهل
 السهمين

* (فصل) * والمال الثاني من أموال الزكاة ثمار النخل والشجر فأوجب
 أبو حنيفة الزكاة في جميعها وأوجبها الشافعي في ثمار النخل والكرم خاصة
 ولم يوجب في غيرهما من جميع الفواكه والثمار زكاة وزكاتها تجب بشرطين
 أحدهما بدو صلاحها واستطابة أكلها وليس على من قطعها قبل بدو صلاح
 زكاة ويكره أن يقوله فراراً من الزكاة ولا يكره أن فعله لحاجة والشرط الثاني
 أن تبلغ خمسة أوسق فلا زكاة فيما عند الشافعي إن كانت أقل من خمسة أوسق
 والوسق

والوسق ستمون صاعا والصاع خمسة ارطال وثالث بالعراقي وأوجبها أبو حنيفة
في القليل والكثير ومنع أبو حنيفة من خرس الثمار على أهلها وجوزها الشافعي
تقدير الزكاة واستظهار الأهل السهمين قدولى رسول الله صلى الله عليه وسلم
على خرس الثمار عمالا وقال لهم خففوا الخرس فان في المال الوصية والعريية
والواطنة والناية فالوصية ما يوصى بها أربابها بعد الوفاة والعريية ما يعرى
للصلات في حال الحياة والواطنة ما تأكله السابلة منهم وسعوها واطئنة لوطئهم
الأرض والناية ما ينوب الثمار من الجوايح فأما ثمار البصرة فيخرص كرومها
وهم في خرسها كغيرهم ولا يخرص عليهم نخلها الكثيرة ومحوق الشقة في خرسه
فانهم يبيعون في التعارف أكل المسارة منها وان ما قدر لهم الصدر الأول من
ثماياها في يوم الجمعة والثلاثاء يصرف معظمه في أهل الصدقات وجعل لهم
في عوض الثمايا كبار الثمار وجعلها إلى كرسى البصرة ليستوفي اعشارها منهم
هناك وليس يلزم هذا غيرهم فصاروا بذلك مخالفين لمن سواهم ولا يجوز خرس
الكرم والنخل إلا بعد الصلاح فيخرصان بسرا وعيناوية نظران ما يرجعان إليه
تمراوز يبيأ ثم يخرأربابها اذا كانوا أمناء بين ضمانها بمبلغ خرسها المتصرفوا فيها
ويضمنوا قدر زكاتها وبين أن تكون في أيديهم أمانة ويعنعون من التصرف
فيها حتى تنتهي فتؤخذ زكاتها اذا بلغت * وقد رزكاة العشران سقيت عذبا
أوسيحاً أو نصف العشران سقيت غرباً أو نصفان سقيت بهما فقد قيل تعتبر
غلتهما وقيل يؤخذ بقط كل واحد منهما واذا اختلف رب المال والعامل
فيما سقيت به كان القول قول ربهما وأحلفه العامل استظهارا فان ذلك
لم يلزمه إلا ما اعترف به ويضم أنواع النخل بعضها إلى بعض وكذلك أنواع الكرم
لأن جميعها جنس واحد ولا يضم النخل إلى الكرم لاختلافهما في الجنس
واذا كانت ثمار النخل والكرم تصير تمراوز يبيأ لم تؤخذ زكاتها إلا بعد تنهاى
جفافهما تمراً وز يبيأ وان كانت مما لا يؤخذ الارطبا أو عنباً أخذ عشر ثمنهما
اذا بيعا فان احتاج أهل السهمين إلى حقهم منه ما رطبا أو عنباً جاز في أحد
القولين اذا قيل ان القسمة تميز نصيب ولم يحز في القول الثاني اذا قيل ان
القسمة بيع واذا هلك الثمار بعد خرسها بجاهة من أرض أو سماء قبل
امكان أداء الزكاة منها سقطت وان هلك بعد ادائها كان أدائها أخذت

* (فصل) * والمال الثالث الزرع أوجب أبو حنيفة الزكاة في جميعها وعند الشافعي لا تجب الا فيما زرعه الادميون قوتاً ودخراً ولا تجب عنده في البقول ولا فيما لا يؤكل من القطن والكتان ولا فيما لا يزرعه الادميون من نبات الودية والجبال وهي مأخوذة عنده من عشرة أنواع البر والشعير والارز والذرة والباقل واللوبيا والمحص والعس والدخن والجلبان فأما العسل فهو نوع من البر يضم اليه وعليه قشرتان لا تجب الزكاة فيه لقشرته الا اذا بلغ عشرة اوسق وكذلك الارز في قشرته فأما السلت فهو نوع من الشعير يضم اليه والجاورس نوع من الدخن يضم اليه وماء دهاها أجناس لا يضم بعضها الى غيره وضم مالك الشعير الى الحنطة وضم ماسواهما من القطنيات بعضها الى بعض وزكاة الزرع تجب فيه بعد قوته واشتداده ولا تؤخذ منه الا بعد دراسته وتصفيته اذا بلغ الصنف منه خمسة اوسق ولا زكاة فيما دونها وأوجبها أبو حنيفة في قليله وكثيره واذ اجز المال زرع بقل أو قصي لم تجب زكاته ويكره أن يفعل فراراً من الزكاة ولا يكره ان كان بحاجة واذ ملك الذمي أرض عشر فزرعها فقد اختلف الفقهاء في حكمها فذهب الشافعي الى انه لا عشر فيها عليه ولاخراج وقال أبو حنيفة يوضع عليها الخراج ولا يسقط عنها باسـلامه وقال أبو يوسف يؤخذ منها نصف الصدقة المأخوذة من المسلم فاذا أسلم سقط عنها مضاعفة الصدقة وقال محمد بن الحسن وسفيان الثوري يؤخذ منها صدقة المسلم ولا تضاعف واذ ازرع المسلم أرض خراج أخذ منه عند الشافعي عشر الزرع مع خراج الارض ومنع أبو حنيفة من الجمع بينهما واقتصر على أخذ الخراج وحده واذ استأجر أرض خراج فزرعها فالخراج على مؤجرها والعشر على مستأجرها وقال أبو حنيفة عشر الزرع على المؤجر وكذلك المجرم فلهذه الاموال كلها اموال ظاهرة

* (فصل) * وأما المال الرابع فهو النقضة والذهب وهما من الاموال الباطنة وزكاتها ربع العشر لقوله عليه السلام في الورق ربع العشر ونصاب النقضة مائتا درهم بوزن الاسلام الذي وزن كل درهم منه ستة ذوانق وكل عشرة منها سبعة مثاقيل وفيها اذا بلغت مائتي درهم خمسة دراهم وربع عشرها ولا زكاة فيها اذا نقصت عن مائتين وفيما زاد عليها بحسابه وقال أبو حنيفة لا زكاة فيما زاد

على مائتين حتى يبلغ أربعين درهما فيجب فيه ادرهم سادس والورق المطبوعة
والنقار سواء وأما الذهب فنصابه عشرون مثقالا بمائتين مثقالا لا يجوز فيه
ربع عشرة وهو نصف مثقال وفيما زاد بحسابه ويستوى فيه خالصه
ومطبوعه ولا تضاف الفضة الى الذهب ويعتبر نصاب كل واحد منهما على انفراده
وضم مالك وأبو حنيفة الاقل اني الاكثر وقوماه بقيمة الاكثر واذا انجز
بالدراهم والدنانير تجب زكاتها وربحها تبع لها اذا حال المحول لان زكاة
الفضة والذهب تجب بحول المحول عليهما وأسقط داود زكاة مال التجارة وشذ
بهذا القول عن الجماعة واذا اتخذ من الفضة والذهب حليا بما حاسه سقطت زكاته
في أصح قولي الشافعي وهو مذهب مالك ووجب في أضيقهما وهو قول أبي
حنيفة وان اتخذ منهما ما حظر من الحلي والاواني وجبت زكاته في قول الجميع
(فصل) وأما المعادن فهي من الأموال الظاهرة واختلف الفقهاء فيما
تجب فيه الزكاة منها فأوجبها أبو حنيفة في كل ما ينطبع من فضة وذهب وصغير
ونحاس وأسقطها عما لا ينطبع من مائع وحجر وأوجبها أبو يوسف فيما يستعمل
منها حليا كالجواهر وعلى مذهب الشافعي تجب في معادن الفضة والذهب
خاصة اذا بلغ المأخوذ من كل واحد منهما بعد السبك والتصفية نصابا ففي
قدر المأخوذ من زكاته ثلاثة أقاليل أحدها ربع العشر كالمقتنى من الذهب
والفضة والقول الثاني الخمس كالزكاز والقول الثالث يعتبر حاله فان
كثرت مؤنته فغير ربع العشر وان قلت مؤنته ففيه الخمس ولا يعتبر فيه
المحول لانها فائدة تزكي لوقتها وأما الزكاز فهو كل مال وجد مدفونا من ضرب
الجاهلية في موات أو طريق سابل يكون لواجده وعليه خمسة بصر في
مصرف ان زكاة لقول النبي صلى الله عليه وسلم وفي الزكاز الخمس وقال أبو
حنيفة واجد الزكاز مخير بين اظهاره وبين اخفائه والامام اذا ظهر له مخير بين
أخذ الخمس أو تركه وما وجد في أرض مملوكة فهو في الظاهر مالك الارض
لاحق فيه لواجده ولا شيء فيه على مالكه الا ما يجب فيه من زكاة ان يكن قد
أدّاها عنه وما وجد من ضرب الاسلام مدفونا أو غير مدفون فهو لقطه يجب
تعريفه حولان فان جاء صاحبه أو افلا واجداً ان يتماككها مضمونة في ذمته
لمالكها اذا ظهر

* (فصل) * وعلى عامل الصدقة أن يدعو لأهلها عند الدفع ترغيبا لهم في
المسارعة وتغييرا لهم من أهل الذمة في الجزية وامتنالا لقوله تعالى خذ من
أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم ومعنى
قوله سبحانه تطهرهم وتزكيهم بها أى تطهر ذنوبهم وتزكى أعمالهم وفى قوله
تعالى وصل عليهم وجهان أحدهما السعة غفر لهم وهو قول ابن عباس رضى الله
عنه والثانى ادع لهم وهو قول الجمهور وفى قوله تعالى إن صلاتك سكن لهم
أربع تأويلات أحدها قربتهم لهم وهو قول ابن عباس رضى الله عنه
والثانى رجة وهو قول طلبة والثالث تثبيت لهم وهو قول ابن قتيبة
والرابع أمن لهم وهو من الاستحباب إن لم يسأل وفى استحقاقه إذا سئل وجهان
أحدهما مستحب والثانى مستحق * وإذا أكرم الرجل زكاة ماله وأخفاها عن
العامل مع عدله أخذها العامل منه إذا ظهر عليه أو نظر فى سبب إخفائها فإن
كان ليتولى إخراجها بنفسه لم يعززه وإن أخفاها عليه غلها ويمنع حق الله منها
عززه ولم يغرمه زيادة عليهم أو قال مالك يأخذ منه شطر ماله لقوله عليه السلام من
غل صدقة فأنا آخذها وشرط ماله عزمة من عزمات الله ليس لأحد محذوفها
نصيب وفى قول النبي عليه السلام ليس فى المال حق سوى الزكاة ما يصرف
هذا الحديث عن ظاهره من الإيجاب إلى الزجر والارهاب كما قال من قتل عبده
قتلناه وإن كان لا يقتل بعده وإذا كان العامل جائرا فى أخذ الصدقة عادلا
فى قبضتها جاز كتها منه وأجزأ دفعها إليه فإن كان عادلا فى أخذها جائرا فى
قبضتها وجب كتها منه ولم يجز دفعها إليه فإن أخذها طوعا أو جبرا لم يجزهم
عن حق الله تعالى فى أموالهم ولزمهم إخراجها بأنفسهم إلى مستحقها من أهل
المهمين وقال مالك يجزئهم ولا يلزمهم إعادتها وإذا أقر عامل الصدقات
بقبضها من أهلها قبل قوله ولايته سواء كان من عمال التفويض أو من
عمال التنفيذ وفى قبول قوله بعد عزله وجهان يجزئان من القولين فى دفع
زكاة الأموال الظاهرة إليه هل هو مستحب أو مستحق فإن قيل مستحب قبل
قوله بعد العزل وإن قيل مستحق لم يقبل قوله إلا ببينة ولم يجز أن يكون شاهدا
بقبضها وإن كان عادلا وإذا ادعى رب المال إخراجها فإن كان مع تأخر العامل
عنه بعد ما كان أدائها قبل قوله وأحلفه العامل إن اتهمه وفى استحقاق هذه

اليمن وجهان أحدهما مستحقة ان نكل عنها أخذت منه الزكاة والوجه
الثاني استظهار ان نكل عنها لم تؤخذ منه وان ادعى ذلك مع حضور العامل لم
يقبل قوله في الدفع ان قيل ان دفعها الى العامل مستحق وقبل قوله ان قيل انه
مستحب

* (فصل) * وأما قسم الصدقات في مستحقها فهي لمن ذكر الله تعالى في كتابه
بقوله انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين علمها او المؤلفة قلوبهم وفي
الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم
بعد ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقسمها على رأيه واحتماده حتى لزمه
بعض المنافقين وقال اعدل يا رسول الله فقال له ثكلك أمك اذ لم تعدل فن
يعدل ثم نزلت عليه آية الصدقات بعد فعدنها قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان الله تعالى لم يرض في قسمة الاموال بمالك مقرب ولا نبي مرسل حتى تولى
قسمة بنفسه فواجب ان تقسم صدقات الموائش واعشار الزروع والثمار
وزكاة الاموال والمعادن وخمس الركايل جميعها زكاة على ثمانية أسهم
للاصناف الثمانية اذ اوجدوا ولا يجوز ان يحل بصف منهم وقال أبو حنيفة
يجوز ان يصرفها الى أحد الاصناف الثمانية مع وجودهم ولا يجب ان
يدفعها الى جميعهم وفي تسوية الله تعالى بينهم في آية الصدقات ما يمنع من
الاقتصار على بعضهم فواجب على عامل الصدقات بعد تكاملها ووجود
جميع من سمي لها ان يقسمها على ثمانية أسهم بالتسوية في دفع سهمها من الى
الفقراء والفقير هو الذي لا شيء له ثم يدفع السهم الثاني الى المساكين والمساكين
هو الذي له ما لا يكفيه فكان الفقير أسوأ حالا منه وقال أبو حنيفة المساكين
أسوأ حالا من الفقير وهو الذي قد أسكنه العدم في دفع الى كل واحد منهما
اذا اتسعت الزكاة ما يخرج به من اسم الفقر والمساكنة الى أدنى مراتب الغنى
وذلك معتبر بحسب حالهم فخير من يصير بالدينار الواحد غنيا اذا كان من أهل
الاسواق يرج فيه قدر كفايته فلا يجوز ان يراد عليه ومنهم من لا يستغنى
الاربائة دينار فيجوز ان يدفع اليه اكثر منه ومنهم من يكون ذا جلد يكسب
بصناعته قدر كفايته فلا يجوز ان يعطى وان كان لا يملك درهما وقد رآب حنيفة
رضي الله عنه اكثر ما يعطاه الفقير والمساكين بمادون مائتي درهم من الورق

انظر كيف هذا وما دون عشرين ديناراً من الذهب لثلاثين عليه الزكاة فيما أخذ من الزكاة
 مع اشتراط مرور ثم السهم الثالث سهم العاملين عليها وهم صنفان أحدهما المقيمون بأخذها
 وجبايتها والثاني المقيمون بقسمتها وتوزيعها من أمين ومباشر ومتبوع وتابع
 جعل الله تعالى أجورهم في مال الزكاة لئلا يؤخذ من أرباب الأموال سواها
 فيدفع اليهم من سهمهم قدر أجورهم وأمنائهم فإن كان سهمهم منها كثيراً
 الفضل على باقي السهام وإن كان أقل تمت أجورهم من مال الزكاة في أحد
 الوجهين ومن مال المصالح في الوجه الآخر والسهم الرابع سهم المؤلفة قلوبهم
 وهم أربعة أصناف صنف يتألفهم لمعونة المسلمين وصنف يتألفهم للكف عن
 المسلمين وصنف يتألفهم لرغبتهم في الإسلام وصنف لترغيب قومهم وعشائرهم
 في الإسلام فمن كان من هذه الأصناف الأربعة مسلماً جاز أن يعطى من سهم
 المؤلفة من الزكاة ومن كان منهم مشركاً عدل به عن مال الزكاة إلى سهم
 المصالح من الفتي والغنائم والسهم الخامس سهم الرقاب وهو عند الشافعي
 وأبي حنيفة مصروف في المكاتبين يدفع اليهم قدر ما يعتقون به وقال مالك
 يصرف في شراء عبيد يعتقون والسهم السادس للغارمين وهم صنفان
 صنف منهم استدأوا في مصالح أنفسهم في دفع اليهم مع الفقر دون الغنى
 ما يقضون به ديونهم وصنف منهم استدأوا في مصالح المسلمين في دفع اليهم مع
 الفقر والغنى قدر ديونهم من غير فضل والسهم السابع سهم سبيل الله تعالى
 وهم الغزاة يدفع اليهم من سهمهم قدر حاجتهم في جهادهم فإن كانوا رباطون
 في الثغر دفع اليهم نفقة ذهابهم وما أمكن من نفقات مقامهم وإن كانوا يعودون
 إذا جاهدوا أعطوا نفقة ذهابهم وعودهم والسهم الثامن سهم ابن السبيل
 وهم المسافرون الذين لا يجدون نفقة سفرهم يدفع اليهم من سهمهم إذا لم يكن
 سفرهم معصية قدر كفايتهم في سفرهم وسواء كان منهم مبتدئاً بالسفر أو مجتازاً
 وقال أبو حنيفة أدفعه إلى المجتاز دون المبتدئ بالسفر وإذا قسمت الزكاة في
 الأصناف الثمانية لم يخل حالهم بعدها من خمسة أقسام أحدها أن تكون
 وفق كفايتهم من غير نقص ولا زيادة فقد خرجوا بأخذ ذوة من أهل
 الصدقات وحرم عليهم التعرض لها والقسم الثاني أن تكون مقصورة عن
 كفايتهم فلا يخرجون من أهلها ويحالون بباقي كفايتهم على غيرها والقسم

الثالث أن تكون كافية لبعضهم مقصورة عن الباقي فيخرج المكتفون عن أهلها ويكون المفصرون على حالهم من أهل الصدقات والقسم الرابع أن تفضل عن كفاية جميعهم فيخرجون من أهلها بالكفاية ويرد الفضل من سهامهم على غيرهم من أقرب البلاد إليهم والقسم الخامس أن تفضل عن كفايات بعضهم وتعجز عن كفايات الباقي فيرد ما فضل عن المكتفين على من يعجز من المفصرين حتى يكتفي الفريقان وإذا عدم بعض الأصناف الثمانية قسمت الزكاة على من يوجد منهم ولو كان صنفًا واحدًا ولا ينقل سهم من عدم منهم في جيران المال إلا سهم سبيل الله في الغزاة فإنه ينقل إليهم لأنهم يسكنون الثغور في الأغاب وتفرق زكاة كل ناحية في أهلها ولا يجوز أن تنقل زكاة بلد إلى غيره إلا عند عدم أهل السهمين فيه فإن نقلها عنه مع وجودهم فيه لم يحزه في أحد القوانين وأجزاء في القول الآخر وهو مذهب أبي حنيفة ولا يجوز دفع الزكاة إلى كافر وجوز أبو حنيفة دفع زكاة الفطر خاصة إلى الذمي دون المعاهد ولا يجوز دفعها إلى ذوى القربى من بني هاشم وبني عبد المطالب تنزيهاً لهم عن أوساخ الذنوب وجوز أبو حنيفة دفعها إليهم ولا يجوز أن تدفع إلى عبد ولا مدبر ولا أم ولد ولا من رقب بعضه ولا يدفعها الرجل إلى زوجته ويجوز أن تدفعها المرأة إلى زوجها ومنع أبو حنيفة من ذلك ولا يجوز أن يدفع أحد زكاته إلى من تجب عليه نفقته من والد أو ولد لغناهم به إلا من سهم الغارمين إذا كانوا منهم ويجوز أن يدفعها إلى من سواهم من أقاربه وصرفها فيهم أفضل من الأجانب وفي جيران المال أفضل من الأباع وإذا أحضر رب المال أقاربه إلى العامل ليخصه سهم زكاة ماله فإن لم تختلط زكاته بزكاة غيره خصه سهمها فإن اختلطت كانوا في المختلط أسوة غيرهم لم يكن لا يخرجهم منها لأن فيها ما عهم به أحق وأخص وإذا استراب رب المال بالعامل في مصرف زكاته وسأله أن يشرف على قسمتها لم يلزمه إجابته إلى ذلك لأنه قد برئ منها بدفعها إليه ولو سأل العامل رب المال أن يحضر قسمتها لم يلزمه بحضوره لبرأته منها بالدفع وإذا هلكت الزكاة في يد العامل قبل قسمتها أجزأت رب المال ولم يضمها للعامل إلا بالعدوان وإن تلقت الزكاة في يد رب المال قبل وصولها إلى العامل لم تحزه وأعادها ولو تلف ماله قبل إخراج زكاته

سقطت عنه ان كان تلغه قبل امكان أدائها ولا تسقط ان كان تلغه بعد
امكان أدائها واذا ادعى رب المال تلف ماله قبل ضمان زكاته كان قوله
مقبولا فان اتهم العامل أحلفه استظهارا ولا يجوز للعامل أن ياخذ رشوة أرباب
الاموال ولا يقبل هداياهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هدايا العمال
غلول والفرق بين الرشوة والهدية ان الرشوة ما أخذت طلبا والهدية ما بذلت عفوا
فاذا ظهرت على العامل خيانة كان الامام هو الناظر في حاله المستدرك لخيانته
دون أرباب الاموال ولم يتعين أهل السهمين في خصوصيته الا أن يتظلموا الى
الامام تظلم ذوى الحاجات ولا تقبل شهادتهم على العامل للتممة الا حقه بهم
فأما شهادة أرباب الاموال عليه فان كانت في أخذ الزكاة منهم لم تسمع شهادتهم
وان كانت في وضعه لم تسمع غير حقها سمعت واذا ادعى أرباب الاموال دفع
الزكاة الى العامل وأنكرها أحلف أرباب الاموال على ما ادعوه وبرؤا وأحلف
العامل على ما أنكره وبرئ فان شهد بعض أرباب الاموال ببعض بالدفع الى
العامل فان كان بعد التناكر والتخاصم لم تسمع شهادتهم عليه وان كان قبلهما
سمعت وحكم على العامل بالغرم فان ادعى بعد الشهادة أنه قسمها في أهل
السهمين لم يقبل منه لانه قد اكذب هذه الدعوى بانكاره فان شهد له أهل
السهمين بأخذه امنه لم يقبل شهادتهم لانه قد اكذبهم بانكاره لاخذوا إذا قرّر
العامل بقبض الزكاة وادعى قسمتها في أهل السهمين فأنكره كان قوله في
قسمتها مقبولا لانه مؤمن فيها وقوله في الانكار مقبول في بقاء فقرهم وحاجتهم
ومن ادعى من أهل السهمين فقرا قبل منه ومن ادعى غرما لم يقبل منه ولا بينة
واذا أقرب المال عند العامل بقدر زكاته ولم يخبر به بمبلغ ماله جاز أن
يأخذها منه على قوله ولم يأخذها باحضار ماله جبر اذا أخطأ العامل في قسم
الزكاة ووضعها في غير مستحق لم يضمن فيمن يخفى حاله من الاغنياء وفي ضمانه
لهما فيمن لا يخفى حاله من ذوى القربى والكمار والعبيد قولان ولو كان رب
المال هو المخاطب في قسمتها ضمنها فيمن لا يخفى حاله من ذوى القربى والعبيد
وفي ضمانها فيمن يخفى حاله من الاغنياء قولان ويكون حكم العامل في سقوط
الضمان أوسع لأن شغله أكثر فكان في الخطأ أعذر

* (الباب الثاني عشر في قسم الفي والغنمة) *

وأموال الفي والغنائم ما وصلت من المشركين أو كانوا سبب وصولها ويختلف
المسالن في حكمهم أروهم أم مخالفان لا أموال الصدقات من أربعة أوجه أحدها
أن الصدقات مأخوذة من المسلمين تطهير لهم والفي والغنمة مأخوذة من
الكفار انتقاماً منهم والثاني أن مصرف الصدقات منصوص عليه ليس للأئمة
اجتهاد فيه وفي أموال الفي والغنمة ما يقف مصرفه على اجتهاد الأئمة والثالث
أن أموال الصدقات يجوز أن ينفرد أربابها بقسمتها في أهلها ولا يجوز لأهل
الفي والغنمة أن ينفردوا بوضعها في مستحقه حتى يتولاه أهل الاجتهاد من الولاة
والرابع اختلاف المصرفين على ما سنوضح * فأما الفي والغنمة فهما متفقان
من وجهين ومختلفان من وجهين فاما وجه اتفاقهما فأحدهما أن كل واحد
من المسالين واصل بالكفر والثاني أن مصرف خسرهما واحد واما وجه
افتراقهما فأحدهما أن مال الفي مأخوذ عفواً ومال الغنمة مأخوذ قهراً
والثاني أن مصرف أربعة أخماس الفي ومخالف مصرف أربعة أخماس الغنمة
على ما سنوضح إن شاء الله * وسنبدأ بمال الفي فنقول إن كل مال وصل من
المشركين عفواً من غير قتال ولا بإيجاب خيل ولا ركاب فهو كمال الهدنة والجزية
واعشار متاجرهم أو كان واصل بسبب من جهتهم كمال الخراج ففيه إذا أخذ منهم
أداء الخمس لأهل الخمس مقسوماً على خمسة وقال أبو حنيفة رضي الله عنه لا خمس
في الفي ونص الكتاب في خمس الفي يمنع من مخالفته قال الله تعالى ما أفاء الله
على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين
وابن السبيل فيقسم الخمس على خمسة أسهم متساوية * منهم منها كان لرسول
الله صلى الله عليه وسلم في حياته ينفق منه على نفسه وأزواجه ويصرفه في
مصالحه ومصالح المسلمين واختلف الناس فيه بعد موته فذهب من يقول بمراتب
الانبياء إلى أنه مورث عنه مصرف الفي وورثته وقال أبو ثور يكون ملكاً للأمام
بعده لقيامه بأموال الأئمة مقامه وقال أبو حنيفة قد سقط بموته وذهب الشافعي
رحمه الله إلى أنه يكون مصرفاً لمصالح المسلمين كأرزاق الجيوش وأعداد
الكراع والسلاح وبناء الحصون والقناطر وأرزاق القضاء والأئمة وما جرى

هذا المجري من وجوه المصالح * والسهم الثاني سهم ذوى القربى وزعم أبو حنيفة
 انه قد سقط حقهم منه اليوم وعند الشافعي ان حقهم فيه ثابت وهم بنو هاشم
 وبنو عبد المطلب ابتداء من ناف خاصة لاحق فيه لمن سواهم من قريش كلها
 يستوى فيه بين صغارهم وكبارهم وأغنيائهم وفقرائهم ويفصل فيه بين الرجال
 والنساء لذلك كرم مثل حظ الانثيين لانهم أعطوه باسم القرابة ولا حق فيه لمواليهم
 ولا لأولاد بناتهم ومن مات منهم بعد حصول المال وقبل قسمه كان سهمه منه
 مستحقا لورثته * والسهم الثالث لليتامى من ذوى الحاجات واليتيم موت الاب
 مع الصغر ويستوى فيه حكم الغلام والحجارية فاذا باع ازال اسم اليتيم عنهم اقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يترك اليتيم بعد حلم * والسهم الرابع للمساكين وهم الذين
 لا يجدون ما يكفيهم من أهل القى لان مساكين القى يتميزون عن مساكين
 الصدقات لاختلاف مصرفهما * والسهم الخامس لبنى السبيل وهم المسافرين
 من أهل القى لا يجدون ما ينفقون وسواهم منهم من ابتدأ بالسفر أو كان محتسزا
 فهذا حكم الخمس في قسمه وأما أربعة أخماسه ففيه قولان أحدهما انه للبحر
 خاصة لا يشاركهم فيه غيرهم ليكون معدا لأرزاقهم والقول الثاني انه مصروف
 فى المصالح التى منها أرزاق الجيوش وما لا غنى بالمسلمين عنه ولا يجوز أن يصرف
 القى فى أهل الصدقات ولا تصرف الصدقات فى أهل القى ويصرف كل واحد
 من المالين فى أهله وأهل الصدقة من لا هجرة له وليس من المقاتلة عن المسلمين
 ولا من جماعة البيضة وأهل القى ذوالهجرة الذابون عن البيضة والممانعون عن
 الحریم والمجاهدون للعدو وكان اسم الهجرة لا ينطلق الا على من هاجر من وطنه
 الى المدينة لطالب الاسلام وكانت كل قبيلة أسلمت وهاجرت بأسرها تدعى
 البررة وكل قبيلة هاجر بعضها تدعى الخيرة وكان المهاجرون بررة وخيرة ثم سقط
 حكم الهجرة بعد الفتح وصار المسلمون مهاجرين وأعرابا فكان أهل الصدقة
 يسمون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اعرابا ويسمى أهل القى
 المهاجرين وهو ظاهر فى أشعارهم كما قال بعضهم (السريع)

قد انقها الليل بعصاي * أروع خراج من الذرى

مهاجر ليس بأعرابي

ولاختلاف القرية فى حكم المالين ما عتبر أو سوى أبو حنيفة يدينهما وجوز
 صرف

صرف كل واحد من المالين في كل واحد من الفريقين واذا اراد الامام أن
يصل قوما لا يعود صلاتهم يصالح المسلمين كالرسول والمؤلفة جاز أن يصلهم من مال
التي فقد أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤلفة يوم حنين فأعطى عيينة
ابن حصن الفزاري مائة بعير والاقرع بن حابس التميمي مائة بعير والعباس بن
مرداس السلمي خمسين بعيرا فاستخطها وعتب على رسول الله صلى الله عليه وسلم
فيها وقال (المتقارب)

كانت نهبا با فلاقيتها * بكرى على المهر في الأجرع
وايقاضى القوم ان يرقدوا * اذا هجع الناس لم أهجع
فأصـ فـجـ نـهـي ونهب العبيد بين عيينة والاقرع
وقد كنت في الحرب ذا قدرة * فلم أعط شيئا ولم أمنع
والا أقاتل أعطيتهما * عدل قوائمه الأربع
فما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس في مجمع
وما كنت دون امرء منهما * ومن وضع اليوم لا يرفع
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي بن أبي طالب عليه السلام اذهب
فاقطع عني لسانه فلما ذهب به قال أتريد أن تقطع لساني قال لا ولكن أعطيك
حتى ترضى فأعطاه فكان ذلك قطع لسانه فاما اذا كانت صـلة الامام لا تعود
بصلة على المسلمين وكان المقصود بها نفع المعطى خاصة كانت صلاتهم في ماله
روى أن اعرابيا أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال (السريع)
يا عمر الخبز خبزيت المجنة * اكس بيتاني وأمتنه
وكن لنا من الزمان جنة * أقسم بالله لتفعلن به
فقال عمر رضي الله عنه ان لم أفعل يكون ماذا قال
اذن أبا حفص لا ذهبنه

قال واذا ذهبت يكون ماذا فقال
يكون عن حالي لتسألنه * يوم يكون لا عطايا هنه
وموقف المسئول ينهيه * اما الى نار واما جنة
قال فبكى عمر رضي الله عنه حتى خضبت محبته بدموعه وقال يا غلام اعطه
فيصـي هـذا الـذـلك الـيـوم لا لـشـعره أنا والله لا أهلك غيره فـلـمـا واصل به من ماله

لامن مال المسلمين لان صلته لم تعد ينفع على غيره فخرجت من المصالح العامة
 ومثل هذا الاعرابي يكون من أهل الصدقة غير ان عمر رضي الله عنه لم يعطه
 منها اما لاجل شعره الذي استزاد به واما لان الصدقة مصروفة في جيرانها
 ولم يكن منهم وكان مما نقمه الناس على عثمان رضي الله عنه ان جعل
 الصلوات من مال الفيء ولم ير الفرق بين الامرين ويجوز للامام أن يعطي ذكور
 أولاده من مال الفيء لانهم من أهله فان كانوا صغارا كانوا في عطاء الذراري
 من ذوى السابقة والتقدم وان كانوا كبارا ففي عطاء المقاتلة من أمثالهم
 حكى ابن اسحق أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما لما بلغ أني أباه عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه وسأله أن يفرض له ففرض له في الفين ثم جاء غلام من
 أبناء الانصار قد بلغ فسأله أن يفرض له ففرض له في ثلاثة آلاف فقال
 عبد الله فرضت لي في ألفين وفرضت لهذا في ثلاثة آلاف ولم يشهد أبوه هذا ما قد
 شهدت قال اجل لكني رأيت أبا أمك يقا تل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ورأيت أبا أم هذا يقا تل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم والام أكثر من الالف
 ولا يجوز للامام أن يعطي اناث أولاده من مال الفيء لانهم من جهة ذريته
 الداخلين في عطائه وأما عبيده وعبيد غيره فان لم يكونوا مقاتلة فنفعاتهم في ماله
 ومال ساداتهم وان كانوا مقاتلة فقد كان أبو بكر رضي الله عنه يفرض لهم
 في العطاء ولم يفرض لهم عمر رضي الله عنه والشافعي رحمه الله يأخذ فيهم بقول
 عمر فلا يفرض لهم في العطاء ولكن يزاد ساداتهم في العطاء لاجلهم لان زيادة
 عطائهم معتبرة بحال الذرية فان عتقوا جاز أن يفرض لهم في العطاء ويجوز أن
 يفرض لنعباء أهل الفيء في عطائهم ولا يجوز أن يفرض لعمالهم لان النعباء منهم
 والعمال يأخذون أجرا على عملهم ويجوز أن يكون عامل الفيء من ذوى القربى
 من بنى هاشم وبنى عبد المطلب ولا يجوز أن يكون عامل الصدقات منهم اذا أراد
 سهمه منها الا أن يتطوع لان بنى هاشم وبنى عبد المطلب تحرم عليهم الصدقات
 ولا يحرم عليهم الفيء ولا يجوز لعمال الفيء أن يقسم ما جباه الا باذن ويجوز لعمال
 الصدقات أن يقسم ما جباه بغير اذن ما لم ينه عنه لما قدمناه من صرف مال الفيء
 عن اجتهاد الامام وصرف الصدقة نص بالكتاب وصفة عامل الفيء مع
 وجود أمانته وشهامته تختلف بحسب اختلاف ولايته فيه وهي تنقسم ثلاثة

أقسام أحدها ان يتولى تقدير أموال التي وتقدر وضعها في الجهات المستحقة
 منها كوضع الخراج والجزية فن شروط ولاية هذا العامل ان يكون حرا
 مسلما مجتهدا في أحكام الشريعة مضطلعا بالحساب والمساحة والقسم
 الثاني أن يكون عام الولاية على جباية ما استقر من أموال التي وكلها
 فالعبرة في صحة ولايته ثلاثة شروط الاسلام والمحترية والاضطلاع بالحساب
 والمساحة ولا يعتبر أن يكون فقيها مجتهدا لأنه يتولى قبض ما استقر بوضع غيره
 والقسم الثالث أن يكون خاص الولاية على نوع من أموال التي خاص فيعتبر
 ما وليه منها فان لم يستغن فيه عن استنابة اعتبر فيه الاسلام والمحترية مع اضطلاع
 بشروط ما ولي من مساحة أو حساب ولم يجز أن يكون ذميا ولا عبدا لان فيها
 ولاية وان استغنى عن الاستنابة جاز أن يكون عبدا لأنه كالرسول المأمور وأما
 كونه ذميا فينظر فيما ردا اليه من مال التي فان كانت معاملته فيه مع أهل الذمة
 كالجزية وأخذ العشر من أموالهم جاز أن يكون ذميا وان كانت معاملته فيه مع
 المسلمين كالخراج المروض على رقاب الارضين اذا صارت في أيدي المسلمين ففي
 جواز كونه ذميا وجهان واذا بطالت ولاية العامل فقبح مال التي مع فساد
 ولايته برئ الدافع مما عليه اذ لم ينهه عن القبض لان القابض منه ما ذون له وان
 فسدت ولايته وجرى في القبض مجرى الرسول ويكون الفرق بين صحة ولايته
 وفسادها ان له الاجبار على الدافع مع صحة الولاية وليس له الاجبار مع فسادها
 فان نهى عن القبض مع فساد ولايته لم يكن له القبض ولا الاجبار ولم يبرأ الدافع
 بالدفع اليه اذ علم بنهيه وفي براءته اذ لم يعلم بالنهي وجهان كالوكيل
 * (فصل) * فاما الغنمة فهي أكثر أقساما وأحكاما لأنها أصل تفرع عنه التي
 فكان حكمها أعم * ويشتمل على أربعة أقسام أسرى وسبي وأرضين وأموال
 * فاما الأسرى فهم الرجال المقاتلون من الكفار اذا ظهر المسلمون بأسرهم احياء
 فقد اختلف الفقهاء في حكمهم فذهب الشافعي رحمه الله الى ان الامام أو من
 استنابه الامام عليهم في أمر الجهاد مخير فيهم اذا أقاموا على كفرهم في الاصلح
 من أحد أربعة أشياء اما القتل واما الاسترقاق واما الغدا واما الأسرى واما المنق
 عليهم بغير فداء فان أسلموا سقط القتل عنهم وكان على خياره في احد الثلاثة وقال
 مالك يكون مخيرا بين ثلاثة أشياء القتل أو الاسترقاق أو الفداء بالرجال دون

المال وليس له المت وقال أبو حنيفة * يكون مخيرا بين شديتين بين القتل والاسترقاق وليس له المت ولا المفاداة بالمال وقد جاء القرآن بالمت والغداء قال تعالى فاما مننا بعد واما فداء حتى تضع الحرب أوزارها ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبي غرة الجهمي يوم بدر وشرط عليه أن لا يعود لقتاله فعاد لقتاله يوم أحد فأسر فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتله فقال ابن عباس * فقال لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين فأمر بضرب عنقه صبورا ولما قتل انضربن الحرب بالصقراء بعد انكسارهم من بدر لما استوقفته ابنته قتيلة يوم فتح مكة وأنشدت قولها (الكامل)

بارا بك انا الا نيل مظنة * عن صبح خامسة وأنت موفق
أبلغ به ميتا فان شجوة * ما أن تزال بها الر كائب تحقن
منى اليه وعبرة مسفوحة * جادت لما شجها وأخرى تحقن
أحمدا يا خير ضير كريمة * في قومها والفحل فحل معرق
الضر أقرب من قبلت قرابة * وأحقهم ان كان عتي يعق
ما كان ضرك لو مننت وربما * من الفتي وهو المغنيظ المنق

فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو سمعت شعرها ما قتلتها ولو لم يحز المت لما قال هذا لأن أقواله أحكام مشروعة وأما الفداء فقد أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم فداء أسرى بدر وفاداهم بعددهم رجلا برجلين * فاذا ثبت خياره فيمن لم يسلم بين الامور الاربعة تصفح أحوالهم واجتهد برأيه فيهم فمن علم منه قوة بأس وشدة نكاية ويئس من اسلامه وعلم ما في قتله من وهن وقومه قتله صبورا من غير مثلة ومن رآه منهم ذا جلد وقوة على العمل وكان مأمونا الحيانة والخيانة استرقه ليكون عونا للمسلمين ومن رآه منهم رجوا الاسلام أو مطاعا في قومه ورجا بالمت عليه اما اسلامه أو تألف قومه من عليه وأطلقه ومن وجد منهم ذاما لم وحده وكان بالمسلمين خلة وحاجة فاداه على مال وجعله عدة للاسلام وقوة للمسلمين وان كان في أسرى عشيرته أحدهم من المسلمين من رجال أو نساء فاداه على اطلاقهم فيكون خياره في الاربعة على وجه الاحوط الا صلح ويكون المال المأخوذ في الفداء غنيمة تضاف الى الغنائم ولا يخص بها من أسر من المسلمين فان رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع فداء الأسرى من أهل بدر الى من أسرهم قبل نزول

قسم الغنيمة في الغامقين ومن أباح الامام دمه من المشركين لعظم نكايته وشدة
أذيته ثم أسرجازله المرت عليه والعفو عنه قد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
بقتل ستة عام الفتح ولوته لغوا باستار الكعبة * عبد الله بن سعد بن أبي سرح
كان يكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول له اكتب غفور رحيم
فيكتب عايم حكيم ثم ارتد فلحق بقريش وقال اني اصرف محمدا حيث شئت فنزل
فيه قوله تعالى ومن قال سائر مثل ما أنزل الله * وعبد الله بن خطل كان له
قيمتان تغنيان بسب رسول الله * والحويرث بن نفيل كان يؤذي رسول الله
صلى الله عليه وسلم * ومقدس بن صبابه كان بعض الانصار قتل أخاه خطأ
فأخذ ربه ثم اغتال القاتل فقتله وعاد الى مكة فرثا وأنشأ يقول (الطويل)
شفي النفس ان قد بات بالقاع مسندا * يضر ج نوبه دماء الاخادع
وكانت هموم النفس من قبل قتله * تلم فتحنى عن وطاء المضاجع
ثارت به قهرا وجات عقله * مرارة بنى التجار أرباب فارع
وأدركت نارى واضطجعت موسدا * وكنت عن الاسلام أول راجع
وسارة مولا لبعض بنى عبد المطلب كانت تسب وتؤذى * وعكرمة بن أبي جهل
كان يكثر التاليب على النبي صلى الله عليه وسلم طلبا لثأر أبيه * فأما عبد الله بن
سعد بن أبي سرح فان عثمان رضى الله عنه استأمن له رسول الله صلى الله عليه
وسلم فأعرض عنه ثم أعاد الاستثمان نائبة فلما ولى قال ما كان فيكم من يقتله
حين أعرضت عنه قالوا لا أو مات الينا بعينك قال ما كان لني أن تكون له
خاتمة الاعين وأما عبد الله بن خطل فقتله سعد بن حريث الخزرمي وأبو برزة
الاسلمي وأما مقدس بن صبابه فقتله عتبة بن عبد الله رجل من قومه وأما
الحويرث بن نفيل فقتله علي بن أبي طالب صبرا بأمر رسول الله صلى الله عليه
وسلم ثم قال لا يقتل قريشي بعدها صبرا الا بقود وأما قينتا بن خطل فقتلت
احداهما وهربت الاخرى حتى استؤمن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأما سارة فتغيبت حتى استؤمن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمنها ثم
تغيبت من بعد حتى أوطأها رجل من المسلمين فرساله في زمان عمر بن الخطاب
رضي الله عنه بالابطح فقتلها وأما عكرمة بن أبي جهل فانه سار الى ناحية البحر
وقال لا سكن مع رجل قتل أبا الحكم يعني أباه فلما ركب البحر قال له صاحب

السفينة أخلص قال ولم قال لا يصلح في البحر الا الاخلاص فقال والله لئن
 كان لا يصلح في البحر الا الاخلاص فانه لا يصلح في البر غيره فرجع وكانت زوجته
 بنت الحر قد أسلمت وهي أم حليم فأخذت له من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أمانا وقيل بل خرجت اليه بأمانه الى البحر فلما رآه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لم قال مرحبا بالراكب المهاجر فأسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا تسأني اليوم شيئا الا أعطيتك فقال اني أسألك أن تسأل الله أن يغفر لي كل
 نفقة أتفقتها لأصديها عن سبيل الله وكل موقف وقفته لأصديته عن سبيل الله
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر له ما سأل فقال والله يا رسول الله
 لا أدع درهما نفقة في الشرك الا أنفقت مكانه في الاسلام درهمين ولا موقفا
 وقفته في الشرك الا وقف مكانه في الاسلام موقعين فقتل يوم اليرموك رضى
 الله عنه وهذا الخبر يتعلق به في سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحكام
 فذلك استوفينا به وأما قتل من أضعفه الهرم وأعجزته الزمنة أو كان ممن تخلى من
 الرهبان وأصحاب الصوامع فان كانوا يمدون المقاتلة برأيهم ويحرضونهم على
 القتال جازقتهم عند الظفر بهم وكانوا في حكم المقاتلة بعد الاسر وان لم
 يخالطوهم في رأى ولا تحرير في اباحة قتلهم قولان

(فصل) وأما السبي فهم النساء والاطفال فلا يجوز أن يقتلوا اذا كانوا أهل
 كتاب لنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والولدان ويكونون
 سبياً مسترقا يقيمون مع الغنائم وان كان النساء من قوم ليس لهم كتاب
 كالدهرية وعبدة الاوثان وامتنع من الاسلام فعند الشافعي يقتلن وعند أبي
 حنيفة يسترققن ولا يفرق فيمن استرققن بين والدته وولدها لقول النبي صلى الله
 عليه وسلم لا قوله والدته عن ولدها فان فاد بالسبي على مال جازلان هذا الغداء
 بيع ويكون مال فدائهم مقوما مكانهم ولم يلزم استجابة نفوس الغانمين عنهم
 فاذا أراد أن يفادى بهم على أسرى من المسلمين في أرى قومهم عوض الغانمين
 عنهم من سهم المصالح وان أراد المن عليهم لم يجز الا باستجابة نفوس الغانمين عنهم
 اما بالعموم عن حقوقهم منهم واما بمال يعرضهم عنهم فان كان المن عليهم لمصلحة
 عامة جاز أن يعرضهم من سهم المصالح وان كان لا يخصصه عاوضهم عنهم من
 مال نفسه ومن امتنع من الغانمين عن تركه حقه لم يستنزل عنه اجبارا حتى
 يرضى

يرضى وخالف ذلك حكم الاسرى الذى لا يلزمه استجابة نفوس الغائبين فى الموت
عليهم لان قتل الرجال مباح وقتل السبي محظور فصار السبي مالا مغنوما
لا يستزلون عنه الا باستجابة النفوس قداسة عطف هوازن النبي صلى الله عليه
وسلم حين سباهم بجنين وأتاه وفودهم وقد فرق الاموال وقسم السبي فذكره
بحرمة رضاعه فيهم من لبن حليمة وكانت من هوازن حكى ابن اسحق ان هوازن
لما سبيت وغنمت أموالهم بجنين قدمت وفودهم مسلمين على النبي صلى الله عليه
وسلم وهو بالجعرانة فقالوا يا رسول الله لنا أصل وعشيرة وقد أصابنا من البلاء
مالا يخفى عليك فامن علينا من الله عليك ثم قام منهم أبو صرد زهير بن صرد
فقال يا رسول الله اغنا فى الحظائر عما تك وخالاتك وحواضك اللاتي كن
يكفلنك ولو أنا لمحمنا للحرب بن أبي شمر أو النعمان بن المنذر ثم نزلنا بمنزل المنزل
الذى نزلنا رجونا عطفه وجائزته وأنت خير الكفيلين ثم أنشأ يقول

(البسيط)

أمن علينا رسول الله فى كرم * فانك المرء ترجوه وتذخر
أمن على بيضة قد عاقها قدر * ممزق شملها فى دهرها غير
أمن على نسوة قد كنت ترضعها * اذ فوك يملأه من محضها الدر
الا ان اذ كنت طفلا كنت ترضعها * واذا تربتك ما تأتى وما تذر
لا تجعلنا كن شالت نعماته * واستبق منا فانا معشر زهر
اذ لم تدار كنا نعماء ينشرها * يا أرحم الناس حملا حين يحتبر
انا لشكرك النعمى وان كثرت * وعندنا بعد هذا اليوم نذخر
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أبناؤكم ونسأؤكم أحب اليكم أم أموالكم
فقالوا خير تنابن أموالنا وأحسابنا بل ترد علينا أبناءنا ونساءنا فهم أحب الينا
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما ما كان لى ولبنى عبد المطلب فهو لكم
وقالت قريش ما كان لنا فهو لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت الانصار
ما كان لنا فهو لرسول الله وقال الاقرع بن حابس أما أنا وبنو تميم فلا وقال عيينة بن
حصن أما أنا وبنو فزارة فلا وقال العباس بن مرداس السلمى أما أنا وبنو سليم فلا
فقال بنو سليم ما كان لنا فهو لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال العباس بن
مرداس لبني سليم قد وهبتموني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما من تمسك

منكم بحقه من هذا السبي فله بكل انسان ست قلائص فردوا الى الناس
أبناءهم ونساءهم فردوا وكان عينة قد أخذ عجوزا من عجائزها وزن وقال اني
لا أرى لها في المحي نسبا فعسى أن يعظم فداها فامتنع من ردّها باست قلائص
فقال أبو بكر دخلها عنك فوالله ما فوها يبارد ولا نديها بناهد ولا بطنها بوالد
ولا زوجه بأوحد ولا درهما بعاغد فردّها باست قلائص ثم ان عينة اتى
الاقرع فشكا اليه فقال انك ما أخذتها بيضاء غريبة ولا صفراء مؤثرة وكان
في السبي الشيعاء بنت المحرث بن عبد العزى أخت رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما
انتهت اليه قالت له أنا أختك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما علامة
ذلك فقال عضه عضضتها وأنا متوركتك فعرف العلامة وبسط لها رداءه
وأجلسها عليه وخبرها بين المقام عندهم كرامة أو الرجوع الى قومها فامتنعة
فاختارت أن يمتعه أو يردّها الى قومها ففعل النبي صلى الله عليه وسلم وذلك قبل
ورود الوفد ورد السبي فأعطاهما غلاما له يقال له مكحول وجارية فزوجت
احدهما الى الآخر وفيهم من نسلهما باقية وفي هذا الخبر مع الاحكام
المستفادة منه سيرة يجب أن يتبعها الولاة فلذلك استوفيناها * واذا كان في
السبا يا ذوات أزواج بطل نكاحهن بالسبي سواء سبي أزواجهن أو لا وقال أبو
حنيفة ان سبين مع أزواجهن فهن على النكاح وان أسلمت منهن ذات زوج
قبل حصولها في السبي فهي حرة ونكاحها باطل بانقضاء العدة واذا قسم
السبا ما في الغائبين حرم وطئن حتى يستبرئ بحيضة ان كنّ من ذوات الاقراء
أو بوضع الحمل ان كنّ حوامل روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بسبي
هو وزن فقال ألا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض وما غلب
عليه المشركون من أموال المسلمين فأحرز ولم يملكوه وكان باقيا على ملك
أربابه من المسلمين فان غنمه المسلمون رد على مالكه منهم بغير عوض وقال أبو
حنيفة قد ملكه المشركون اذا غلبوا عليه حتى لو كانت أمة ودخل سيدها المسلم
الى دار الحرب حرم عليه وطئها ولو كانت أرضا أسلم عنها المتغلب عليها كان أحق
بها واذا غنمه المسلمون كانوا أحق به من مالكه وقال مالك ان أدركه مالكه قبل
القسم كان أحق به وان أدركه بعد ما كان مالكه أحق بثمنه وغنمه أحق

بعينه ويجوز شراء أولاد أهل الحرب منهم كما يجوز سبيهم ويجوز شراء أولاد أهل
العهد منهم ولا يجوز سبيهم ولا يجوز شراء أولاد أهل الذمة منهم ولا يجوز سبيهم
ويجوز على ما عهده الواحد والاثنتان حكم الغنيمة في أخذ خسه وقال أبو حنيفة
وصاحبه لا يؤخذ خسه حتى يكونوا سريّة واختلّفوا في السريّة فقال أبو حنيفة
ومحمد السريّة أن يكونوا عددًا مائة أو قال أبو يوسف العريّة تسعة فصاعدا
لأن سريّة عبد الله بن جش كانت تسعة وهذا غير معتبر عندنا كثر الفقهاء لأن
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث عبد الله بن أنيس إلى خالد بن سفيان المهذلي
سريّة وحده فقتله وبعث عمر بن أمية الضمري وآخر معه سريّة وإذا أسلم
أحد الأيوين كان أسلاما لصغار أولاده من ذكور وإناث ولا يكون أسلاما
للبالغين منهم إلا أن يكون البائع مجنونًا وقال مالك يكون أسلام الأب أسلاما
لهم ولا يكون أسلام الأم أسلاما لهم ولا يكون أسلام أطفال بأنفسهم أسلاما
ولا ردّتهم ردة وقال أبو حنيفة أسلام الطفل أسلام وردّته ردة إذا كان يعقل
ويعزل لكن لا يقتل حتى يبلغ وقال أبو يوسف يكون أسلام الطفل أسلاما
ولا تكون ردة ردة وقال مالك في رواية من عنه إن عرف نفسه صح أسلامه
وإن لم يعرفه لم يصح

(فصل) * وأما الارضون إذا استولى عليها المسلمون فتقسم ثلاثة أقسام
أحدها ما ملكت عنوة وقهرًا حتى فازقوها بقتل أو أسر أو جلاء فقد
اختلف الفقهاء في حكمها بعد استيلاء المسلمين عليها فذهب الشافعي رضي الله
عنه إلى أنها تكون غنيمة كالأموال تقسم بين الغانمين إلا أن يطعموا أنفسهم
بتركها فتوقف على مصالح المسلمين وقال مالك تصير وقفًا على المسلمين حين
غنت ولا يجوز قسمتها بين الغانمين وقال أبو حنيفة لا ملّم فيها بالخيار بين قسمتها
بين الغانمين فتكون أرضًا مشرّية أو بيعها إلى أيدي المشركين بخراج
يضرب عليهم فتكون أرض خراج ويكون المشركون بها أهل ذمة أو يوقفها
على كافة المسلمين وتصير هذه الأرض دار أسلام سواء سكنها المسلمون أو أعيد
إليها المشركون للملك المسلمين أو لا يجوز أن يستنزل عنها المشركين لثلاث تصير دار
حرب والقسم الثاني منها ما ملك عنهم عفواً لا نجلا عنهم عنها خوفًا فتصير
بالاستيلاء عليها وقفًا وقيل بل لا تصير وقفًا حتى يوقفها الإمام لفظًا ويضرب عليها

تراجا يكون أجره رقابها يؤخذ من عومل عليهم من مسلم أو معاهد ويجمع ما فيها
من خراجها واعشار زروعها وثمارها إلا أن تكون الثمار من نخل كانت
فيها وقت الاستيلاء عليها فتكون تلك النخل وقفا معها لا يجب في ثمرها عشر
ويكون الامام فيها مخيرا بين وضع الخراج عليها أو المساواة على ثمرتها
ويكون ما استوفى غرسه من النخل معشورا وأرضه خراجا وقال أبو حنيفة
لا يجمع العشر والخراج ويسقط العشر بالخراج وتصير هذه الارض
دارا لسلام ولا يجوز بيع هذه الارض ولا رهنها ويجوز بيع ما استحدث فيها
من نخل أو شجر * والقسم الثالث أن يستولى عليها صلحا على أن تقر في أيديهم
بخراج يؤدونه عنها وهذا على ضربين أحدهما أن يصالحهم على أن ملك الارض
لنا فتصير بهذا الصلح وقفا من دار الاسلام ولا يجوز بيعها ولا رهنها ويكون
الخراج أجره لا يسقط عنهم باسلامهم فيؤخذ خراجها إذا انتقلت الى غيرهم من
المسلمين وقد صاروا بهذا الصلح أهل عهد فان بذلوا الجزية عن رقابهم -م- جاز
اقرارهم فيها على التأييد وان منعوا الجزية لم يجبروا عليها ولم يقرروا فيها إلا
المدة التي يقر فيها أهل العهد وذلك أربعة أشهر ولا يجاوزون السنة وفي
اقرارهم فيها ما بين الاربعة أشهر والسنة وجهان والضرب الثاني أن يصالحوا
على أن الارضين لهم ويضرب عليهم الخراج يؤدونه عنها وهذا الخراج في حكم
الجزية متى أسلموا سقط عنهم ولا تصير أرضهم دارا لسلام وتكون دار عهد ولهم
بيعها ورهنها وإذا انتقلت الى مسلم لم يؤخذ خراجها ويقررون فيها ما أقاموا على
الصلح ولا تؤخذ جزية رقابهم لانهم في غير دار الاسلام وقال أبو حنيفة قد صارت
دارهم بالصلح دارا لسلام وصاروا به أهل ذمة تؤخذ جزية رقابهم فان نقضوا
الصلح بعد استقرارهم معهم فقد اختلف فيهم فذهب الشافعي رحمه الله الى انها
ان ملكت أرضهم عليهم فهي على حكمها وان لم تملك صارت الدار حربا وقال
أبو حنيفة ان كان في دارهم مسلم أو كان بينهم وبين دار الحرب بلد للمسلمين فهي
دارا لسلام يجزى على أهلها حكم البغاة وان لم يكن بينهم مسلم ولا بينهم وبين دار
الحرب بلد للمسلمين فهي دار حرب وقال أبو يوسف ومحمد قد صارت دار حرب
في الامرين كليهما

* (فصل) * وأما الاموال المنقولة فهي الغنائم المألوفة وقد كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقسمها على رأيه ولما تنازع فيها المهاجرون والانصار يوم بدر
 جعلها الله عز وجل ملكا لرسوله يضعها حيث شاء وروى أبو أمامة الباهلي قال
 سألت عبادة بن الصامت عن الانفال فقال بعني قوله تعالى يسألونك عن الانفال
 قل الانفال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم فقال عبادة بن الصامت
 فينا أصحاب بدر أنزلت حين اختلفنا في النفل فساءنا فيه اختلفنا فأنزعه الله
 سبحانه من أيدينا فجعله الى رسوله فقسمه بين المسلمين على سواء واصطفى من
 غنيمة بدر سيفه ذا الفقار وكان سيف منبه من المجاج وأخذ منها سهم واحد ولم
 يخدم الى أن أنزل الله عز وجل بعد بدر قوله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء
 فإن لله خمسة وللرسول ولذئ القربي واليتامي والمساكين وابن السبيل فتولى
 الله سبحانه خمسة الغنائم كما تولى خمسة الصدقات فكان أول غنيمة خمسها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد بدر غنيمة بني قينقاع واذا جمعت الغنائم
 لم تقسم مع قيام الحرب حتى تجلي ليعلم بانجلائها ثم تقضى الظفر واستقر المالك
 ولئلا يتشاغل المقاتلة بها فيزموها فاذا انجلى الحرب كان تجيل قسمتها في دار
 الحرب وجواز تأخيرها الى دار الاسلام بحسب ما يراه أمير الجيش من الصلاح
 وقال أبو حنيفة لا يجوز أن يقسمها في دار الحرب حتى يصير الى دار الاسلام
 فيقسمها حينئذ فاذا أورد قسمتها بدأ بالسلب القتلي فأعطى كل قاتل سلب قتيله
 سواء شرط الامام له ذلك أو لم يشرطه وقال أبو حنيفة ومالك ان شرطهم استحقوه
 وان لم يشرط لهم كان غنيمة فيشتركون فيها وقد نادى منادى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بعد حيازة الغنائم من قتل قتيل لافله سلبه والشرط ما تقدم الغنيمة
 لا ما تأخر عنها وقد أعطى أبا قتادة أسلاب قتلاه وكانوا عشر من قتيلوا والسلب
 ما كان على المقتول من لباس يقيه وما كان معه من سلاح يقاتل به وما كان
 تحته من فرس يقاتل عليه ولا يكون مافي العسكر من أمواله سلبا وهل يكون
 مافي وسطه من مال وما بين يديه من حقبة سلبا فيه قولان ولا يخدم السلب
 وقال مالك يؤخذ خمسة لاهل الخمس فاذا فرغ من اعطاء السلب فقد اختلف
 فيما يصنعه بعده فالصحيح من القواين انه يبدأ بعد السلب باخراج الخمس من
 جميع الغنيمة فيقسمه بين اهل الخمس على خمسة أسهم كما قال عز وجل واعلموا
 أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة والرسول الآية وقال أبو حنيفة وأبو يوسف

ومحمد ومالك يقيم الخمس على ثلاثة أسهم سهم لليتامي والمساكين وابن السبيل
 وقال ابن عباس رضي الله عنه يقيم الخمس على ستة أسهم سهم لله تعالى
 يصرف في مصالح الكعبة وأهل الخمس في الغنيمة هم أهل الخمس في النية
 فيكون سهمهم من الخمس لرسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف بعده للمصالح
 والسهم الثاني لذوي القربى من بنى هاشم وبنى عبد المطلب والسهم الثالث
 لليتامي والسهم الرابع للمساكين والسهم الخامس لبني السبيل ثم يرضخ بعد
 الخمس لأهل الرضخ وهم في القول الثاني مقدّمون على الخمس وأهل الرضخ
 من لا سهم له من حاضري الواقعة من العبيد والنساء والصبيان والمرضى وأهل
 الذمة يرضخ لهم من الغنيمة بحسب عنائهم ولا يبلغ يرضخ أحدهم منهم سهم فارس
 ولا راجل فلوزال نقص أهل الرضخ بعد حضور الواقعة بعنق العبد وبلوغ
 الصبي وإسلام الكافر فإن كان ذلك قبل انقضاء الحرب أسهم لهم ولم يرضخ
 وإن كان ذلك بعد انقضاءها رضى لهم ثم تقسم الغنيمة بعد انجاء الخمس والرضخ
 منها بين من شهد الواقعة من أهل الجهاد وهم الرجال الأحرار المسلمون الأصحاء
 يشرك فيها من قاتل ومن لم يقاتل لأن من لم يقاتل عون للقاتل ورد له عند
 الحاجة وقد اختلف في قوله تعالى وقيل لهم تعالوا قاتلوا في سبيل الله أو أوفعوا
 على تأويلين أحدهما أنه تكثير السواد وهذا قول السدي والثاني أنه المراقبة
 على الخيل وهو قول ابن عون وتقسم الغنيمة بينهم قسمة استحقاق لا يرجع فيها
 إلى خيار القاسم وإلى الجهاد وقال مالك مال الغنيمة موقوف على رأي الإمام
 إن شاء قسمة بين الغانمين تسوية وتفضيل أو إن شاء أشرك معهم غيرهم من
 لم يشهد الواقعة وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم الغنيمة لمن شهد الواقعة ما يدفع
 هذا المذهب وإذا اختص به من شهد الواقعة وجب أن يفضل الفارس على
 الراجل لفضل عتائه واختلف في قدر تفضيله فقال أبو حنيفة يعطى الفارس
 سهمين والراجل سهم واحد أو لا يعطى سهم الفارس ثلاثة أسهم
 والراجل سهم واحد أو لا يعطى سهم الفارس إلا أصحاب الخيل خاصة ويعطى
 ركاب البغال والحمير والجمال والغيلة سهام الرجال ولا فرق بين عناق الخيل
 وهجانها وقال سليمان ابن ربيعة لا يسهم إلا لعناق السوابق وإذا شهد الواقعة
 بفرسه أسهم له وإن لم يقاتل عليه وإذا خلفه في العسكر لم يسهم له وإذا حضر

الوقعة بأفرا س لم يسهم الا لفرس واحد وبه قال أبو حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يسهم لفرسين وبه قال الاوزاعي وقال ابن عيينة يسهم لما يحتاج اليه ولا يسهم لما لا يحتاج اليه ومن مات فرسه بعد حضور الوقعة اسهم له ولو مات قبلها لم يسهم له وكذلك لو كان هو الميت وقال أبو حنيفة ان مات هو أو فرسه بعد دخول دار الحرب اسهم له واذا جاءهم مدد قبل ان يجلاء الحرب شاركهم في الغنمة وان جاءوا بعد ان جلائها لم يشاركهم وقال أبو حنيفة ان دخلوا دار الحرب قبل ان يجلائها شاركهم ويسوي في قسمة الغنائم بين مرتزقة الجيش وبين المتطوعة اذا شهد جميعهم الوقعة واذا غزا قوم بغير اذن الامام كان ما غنموه مخزوا وقال أبو حنيفة لا يخمس وقال الحسن لا يملك ما غنموه واذا دخل المسلم دار الحرب بأمان أو كان مأسورا معهم فأطلقوه وأتوه لم يجز أن يغتالهم في نفس ولا مال وعليه أن يؤتمنهم وقال داود يجوز أن يغتالهم في أنفسهم وأموالهم الا ان يستأنوه كما آمنوه فيلزمه المवादعة ويجز عليهم الاغتال واذا كان في المقاتلة من ظهر عناءه وأثر بلاؤه انجاعته واقدامه أخذ سهمه من الغنمة اسوة بغيره وزيد من سهم المصالح بحسب عنائه فان لذي السابقة والا قدم حقا لا بضاع قدم عقد رسول الله صلى الله عليه وسلم أول راية عقدتها في الاسلام بعد حجة ابن عبد المطلب لعبيدة بن المخرم في شهر ربيع الاول في السنة الثانية من الهجرة وتوجه معه سعد بن أبي وقاص الى أدنى ما بين الحجاز وكان أمير المؤمنين عكرمة بن أبي جهل فرمى سعدونكي وكان أول من رمى سهماً في سبيل الله فقال (الوافر)

الاهل أتى رسول الله أنى * حيث صحابتي بصدور نبلي
أزود بها أوائلهم ذليدا * بكل خزنة وبكل سهلي
فيا بعت ذرام في عدي * بسهم يارسول الله قبلي
وذلك ان دينك دين صدق * وذو حق أتيت به وعدل
فلما قدم اعتمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بما سبق اليه وتقدم فيه

(الباب الثالث عشر في وضع الجزية والخراج) *

والجزية والخراج حقان أوصل الله المسلمين اليهما من المشركين مجتمعان من

ثلاثة أوجه ويفترقان من ثلاثة أوجه ثم تنفر أحكامهما فأما الوجه الثاني
 يجمعان فيها فأحدهما أن كل أحدهما مأخوذ عن من ترك صغار الله وذلة
 والثاني أنهما مالا في يصرقان في أهل الف، والثالث أنهما يجبان بحلول الحول
 ولا يستحقان قبله وأما الوجه الذي يفترقان فيها فأحدهما أن الجزية نص وأن
 الخراج اجتهاد والثاني أن أقل الجزية مقدر بالشرع وأكثرها مقدر بالاجتهاد
 والخراج أقله وأكثره مقدر بالاجتهاد والثالث أن الجزية تؤخذ مع بقاء
 الكفر وتسقط بحدوث الإسلام والخراج يؤخذ مع الكفر والإسلام فأما
 الجزية فهي موضوعة على الرؤس واسمها مشتق من الجزاء أما جزاء على كفرهم
 لا أخذها منهم صغارا وأما جزاء على أماناتهم لا أخذها منهم رفقا والاصل فيها
 قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله
 ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن
 يدهم صاغرون أما قوله سبحانه لا يؤمنون بالله فأهل الكتاب وإن كانوا
 معترفين بأن الله سبحانه واحد فيحتمل نفى هذا الإيمان بالله تأويلين أحدهما
 لا يؤمنون بكتاب الله تعالى وهو القرآن والثاني لا يؤمنون برسوله محمد صلى
 الله عليه وسلم لأن تصديق الرسل إيمان بالمرسل وقوله سبحانه ولا باليوم
 الآخر فيحتمل تأويلين أحدهما الاختلافون وعيد اليوم الآخر وإن كانوا
 معترفين بالثواب والعقاب والثاني لا يصمدون بما وصفه الله تعالى من
 أنواع العذاب وقوله ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله فيحتمل تأويلين أحدهما
 ما أمر الله سبحانه بنسخه من شرائعهم والثاني ما أحله الله لهم وحرمه عليهم
 ولا يدينون دين الحق فيه تأويلان أحدهما ما في التوراة والإنجيل من
 اتباع الرسول وهذا قول الكلبي والثاني الدخول في دين الإسلام وهو قول
 الجمهور وقوله من الذين أوتوا الكتاب فيه تأويلان أحدهما من أبناء الذين
 أوتوا الكتاب والثاني من الذين بينهم الكتاب لأنهم في اتباعه كبنائه وقوله
 تعالى حتى يعطوا الجزية فيه تأويلان أحدهما حتى يدفعوا الجزية
 والثاني حتى يضعوها لأن بعضها يجب الكف عنهم وفي الجزية تأويلان
 أحدهما أنهما من الأسماء المجردة التي لا تعرف منهما ما أريد بها إلا أن يرديان
 والثاني أنهما من الأسماء العامة التي يجب إخراجها على عمومها إلا ما قد خصه

المذليل وفي قوله سبحانه وتعالى عن يداؤيلان أحدهما عن غنا و قدرة
 والثاني أن يعتقدوا ان لنا في أخذها منهم يدا و قدرة عليهم وفي قوله وهم
 صاغرون تاويلان أحدهما أذلاء مساكين والثاني أن تجري عليهم أحكام
 الاسلام فيجب على كل ولي الامر أن يضع الجزية على رقاب من دخل في الذمة
 من أهل الكتاب ليقرؤا بها في دار الاسلام ويلتزم لهم ببذلها حقيق أحدهما
 الكف عنهم والثاني الحماية لهم ليكونوا بالكف آمنين وبالحماية محروسين
 روى نافع عن ابن عمر قال كان آخر ما تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم ان
 قال احفظوني في ذمتي * والعرب في أخذ الجزية منهم كثيرهم وقال أبو حنيفة
 لا آخذها من العرب لئلا يجري عليهم صغار ولا تؤخذ من مرتد ولا دهرى
 ولا عابدوثن وأخذها أبو حنيفة من عبدة الاوثان اذا كانوا عجماء ولم يأخذها
 منهم اذا كانوا عربا وأهل الكتاب هم اليهود والنصارى وكتابهم التوراة
 والانجيل ويجري المجوس مجراهم في أخذ الجزية منهم وان حرم أكل ذبائحهم
 ونكاح نسائهم وتؤخذ من الصابئين والسامرة اذا وافقوا اليهود والنصارى
 في أصل معتقدهم وان خالفوهم في فروعه ولا تؤخذ منهم ان خالفوا اليهود
 والنصارى في أصل معتقدهم ومن دخل في اليهودية والنصرانية قبل تبديلهما
 أقر على ما كان به منهما ولا يقران دخل بعد تبديلهما ومن جهلت حالته
 أخذت جزيته ولم تؤكل ذبيحته ومن انتقل من يهودية الى نصرانية لم يقر في
 أصح القولين وأخذ ذبا لاسلام وان عاد الى دينه الذي انتقل عنه ففي اقراره
 عليه قولان ويهود خيبر وغيرهم في الجزية سواء باجتماع الفقهاء ولا تجب
 الجزية الا على الرجال الاحرار العقلاء ولا تجب على امرأة ولا صبي ولا مجنون
 ولا عبد لانهم اتباع وذراى ولو تفردت منهم امرأة على أن تكون تبع الزوج
 أو لنسب لم تؤخذ منها جزية لانها تتبع رجال قومها وان كانوا أجنبيات لم يؤلو
 تفردت امرأة في دار الحرب وبذلت الجزية للقيام في دار الاسلام لم يلزمها ما بذلته
 وكان ذلك منها كالمبسة لا تؤخذ منها ان امتنعت ولزمت ذمتها وان لم تكن
 تبع القومها ولا تؤخذ الجزية من خنثى مشبك كل فان زال اشكاله وبان
 أنه رجل أخذ بها في مستقبل أمره وماضيه واختلف الفقهاء في قدر الجزية
 فذهب أبو حنيفة الى تصنيفهم ثلاثة أصناف أغنياء يؤخذ منهم ثمانية دون ماضيه

وأربعون درهما وأوساط يؤخذ منهم أربعة وعشرون درهما وفقراء يؤخذ
منهم اثنا عشر درهما فجعلها مقدرة الأقل والأكثر ومنع من اجتهاد الولاية فيها
وقال مالك لا يقدرا أقلها ولا أكثرها وهي موكولة الى اجتهاد الولاية في
الطرفين وذهب الشافعي الى انها مقدرة الأقل بدينار ولا يجوز الاقتصار على
أقل منه وغير مقدرة الا كثير يرجع فيه الى اجتهاد الولاية ويحتج برأيه في
التسوية بين جميعهم أو التفضيل بحسب أحوالهم فإذا اجتهد رأيه في عقد
الجزية معهم على مرضاة أولى الأمر منهم صارت لازمة لجميعهم ولا عقابهم قرنا
بعد قرن ولا يجوز لوال بعده أن يغيره الى نقصان منه أو زيادة عليه فإن
صوحوحو على مضاعفة الصدقة عليهم ضوعفت كما ضاعف عمر بن الخطاب رضي
الله عنه مع تنوخ وبهراء وبني تغلب بالشأم ولا تؤخذ من النساء والصبيان
لانها جزية تصرف في أهل التي تخالف الزكوة المأخوذة من النساء والصبيان
فان جمع بينهما وبين الجزية أخذتا معا وان اقتصر عليها وحدها كانت جزية
اذا لم تنقص في السنة عن دينار واذا صوحوحو على ضيافة من مرتبهم من المسلمين
قد رتب عليهم ثلاثة أيام لا يزدون عليها كما صالح عمر نصاري الشأم على
ضيافة من مرتبهم من المسلمين ثلاثة أيام مما يأكلون ولا يكلفهم ذبح شاة
ولا دجاجة وتبييت دوابهم من غير شعير وجعل ذلك على أهل السواد دون
المدن فان لم يشترط عليهم الضيافة ومضاعفة الصدقة فلا صدقة عليهم في زرع
ولا ثمر ولا يلزمهم اضافة سائل ولا سابل* ويشترط عليهم في عقد الجزية شرطان
مستحق ومستحب أما المستحق فستة شروط أحدها أن لا يذكروا كتاب الله
تعالى بطعن فيه ولا تحريف له والثاني أن لا يذكروا رسول الله صلى الله
عليه وسلم بتكذيب له ولا ازدراء والثالث أن لا يذكروا دين الاسلام
بذم له ولا قدح فيه والرابع أن لا يصيدوا مسلمة بزننا ولا باسم زكاح
والخامس أن لا يقتلوا مسلما عن دينه ولا يتعرضوا لماله ولأدمه والسادس
أن لا يعينوا أهل الحرب ولا يباوأغنياءهم فهذه الستة حقوق ملزمة
فتلزمهم بغير شرط وانما تشترط اشعارا لهم وتأكيذا لتخليط العهد عليهم
ويكون ارتكابها بعد الشرط نقض للعهد بهم وأما المستحب فستة أشياء
أحدها تغيير هيأتهم بلبس الغبار وشدة الزنار والثاني ان لا يعملوا على

المسلمين في الابنية ويكفون ان لم ينقصوا ما و بين لهم والثالث أن لا يسمعوهم أصوات نواقيسهم ولا تلاوة كتبهم ولا قو لهم في عزير والمسج والرابع أن لا يجاهر بهم بشرب خورهم ولا باظهار صلبانهم وخنازيرهم والخامس ان يخفوا دفن موتاهم ولا يجاهرهوا بنسب عليهم ولا نباحة والسادس أن يمنعوا من ركوب الخيل عناقا وهجانا ولا يمنعوا من ركوب البغال والحمر وهذه الستة المستحبة لا تلزم بعقد الذمة حتى تسترط فتصير بالشرط ملزمة ولا يكون ارتكابها بعد الشرط نقضا للعهد لكن يؤخذون بها اجبارا ويؤدون عليهم الجزا ولا يؤدون ان لم يشترط ذلك عليهم ويثبت الامام ما استقر من عقد الصلح معهم في دواوين الامصار لم يؤخذوا به اذا تركوه فان لكل قوم صلح بما خالف ما سواه ولا تجب الجزية عليهم في السنة الا مرة واحدة بعد انقضائها بشهور هلالية ومن مات منهم فيها أخذ من تركته بقدر ما مضى منها ومن أسلم منهم كان ملزما من جزية دينية في ذمته يؤخذ بها وأسقطها أبو حنيفة بإسلامه وموته ومن بلغ من صغارهم أو أفاق من مجانديهم أسقطت به حوائث أخذ بالجزية ويؤخذ الفقير بها اذا أيسر وينتظر بها اذا أعسر ولا تسقط عن شيخ ولا زمن وقيل تسقط عنهما وعن الفقير واذا تساجر وفي دينهم واختلفوا في معتقدهم لم يعارضوا فيه ولم يكشفوا عنه واذا تساجر وفي حق وترافعوا فيه الى حاكمهم لم يمنعوا منه وان ترافعوا فيه الى حاكم يدينهم بما يوجب دين الاسلام وتقام عليهم الحدود اذا أتوها ومن نقض منهم عهده بلغ مأمنه ثم كان حربا ولا هل العهد اذا دخلوا دار الاسلام الا امان على نفوسهم وأهالهم ولهم أن يقيموا فيها أربعة أشهر بغير جزية ولا يقيمون سنة الا بجزية وفيما بين الزمنين خلاف ويلزم الكف عنهم كأهل الذمة ولا يلزم الدفع عنهم بخلاف أهل الذمة واذا أمن بالغ عاقل من المسلمين حربا يلزم أمانه كافة المسلمين والمرأة في بذل الا امان كالرجل والعبد كالححر وقال أبو حنيفة لا يصح أمان العبد الا أن يكون مأذونا له في القتال ولا يصح أمان الصبي ولا المجنون ومن أمانه فهو حرب الا أن يجهل حكم أمانهم فيبلغ مأمنه ويكون حربا واذا تظاهر أهل العهد والذمة بقتال المسلمين كانوا حرا بالوقت لم يقتل مقاتلهم ويعتبر حال ما عدا المقاتلة بالرضى والانكار واذا امتنع أهل الذمة من أداء الجزية كان نقضا

لعهدهم وقال أبو حنيفة لا يتنقض به عهدهم إلا أن يلحقوا بدار الحرب ويؤخذ
 ماله جبر الكلدون ولا يجوز أن يحسدوا في دار السلام بيعة ولا كنيسة فإن
 أحدثوها هدمت عليهم ويجوز أن يبنوا ما استهدم من بيعةهم وكنائسهم العتيقة
 وإذا نقض أهل الذمة عهدهم لم يستجرب بذلك قتلهم ولا غنم أموالهم ولا سبي
 ذراريهم مالم يقاتلوا ووجب إخراجهم من بلاد المسلمين آمنين حتى يلحقوا بأمنهم
 من أدنى بلاد الشرك فإن لم يخرجوا طوعاً أخرجوا كرها

(فصل) * وأما الخراج فهو ما وضع على رقاب الأرض من حقوق تؤدى عنها
 وفيه من نص الكتاب بيعة خالفت نص الجزية فلذلك كان موقوفاً على اجتهاد
 الأئمة قال الله تعالى أم تسألهم خراجاً فخرج ربك خير وفي قوله أم تسألهم خراجاً
 وجهان أحدهما أجزا والثاني نعماً وفي قوله فخرج ربك خير وجهان
 أحدهما فزقر بك في الدنيا خير منه وهذا قول الكلبي والثاني فأجر ربك
 في الآخرة خير منه وهذا قول الحسن قال أبو عمرو بن العلاء والفرق بين
 الخرج والخراج أن الخرج من الرقاب والخراج من الأرض والخراج في لغة
 العرب اسم للكرء والغلة ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم الخراج بالضممان
 وأرض الخراج تميز عن أرض العشر في الملك والحكم * والأرضون كلها تنقسم
 أربعة أقسام أحدها ما استأنف المسلمون أحياءه فهو أرض عشر لا يجوز أن
 يوضع عليها خراج والكلام فيها يذكري في أحياء الموات من كتابنا هذا والقسم
 الثاني ما أسلم عليه أربابه فهم أحق به فتكون على مذهب الشافعي رحمه الله
 أرض عشر ولا يجوز أن يوضع عليها خراج وقال أبو حنيفة الإمام مخير بين أن
 يجعلها خراجاً أو عشرًا فإن جعلها خراجاً لم يجز أن تنقل إلى العشر وإن جعلها
 عشرًا جاز أن تنقل إلى الخراج والقسم الثالث ما ملك عن المشركين عنوة وقهراً
 فيكون على مذهب الشافعي رحمه الله غنمة تقسم بين الغانمين وتكون أرض
 عشر لا يجوز أن يوضع عليها خراج وجعلها مالك وقفاً على المسلمين بخراج يوضع
 عليها وقال أبو حنيفة يكون الإمام مخيراً بين الأمرين والقسم الرابع ما صولح
 عليه المشركون من أرضهم فهي الأرض المختصة بوضع الخراج عليها وهي على
 ضربين أحدهما ما خلا عنه أهله حتى خلصت للمسلمين بغير قتال فتصير وقفاً
 على مصالح المسلمين ويضرب عليها الخراج ويكون أجرة تقرر على الأبد وإن لم يقدّر

هذه لما فيها من عموم المصلحة ولا يتغير بالاسلام ولا ذمة ولا يجوز بيع رقابها
 اعتبارا بحكم الوقوف والضرب الثاني ما أقام فيه أهله وصومحواعلى اقراره
 في أيديهم بخراج يضرب عليهم فهذا على ضربين أحدهما أن ينزلوا عن ملكها
 لنا عند صلحنا فتصير هذه الارض وقفاعلى المسلمين كالذى انجلى عنه أهله
 ويكون الخراج المضروب عليهم أجرة لا تسقط بالاسلام ولا يجوز لهم بيع
 رقابها ويكونون أحق بها ما أقاموا على صلحهم ولا تنزع من أيديهم سواء أقاموا
 على شرهم أو أسلوا كما لا تنزع الارض المستأجرة من يدهم تأجرها ولا يسقط
 عنهم بهذا الخراج جزية رقابهم ان صاروا أهل ذمة مستوطنين وان لم ينتقلوا
 الى الذمة وأقاموا على حكم العهد لم يجز أن يقرر وفيها سنة وجاز اقرارهم فيما
 دونها بغير جزية والضرب الثاني أن يستبقوها على املاكهم ولا ينزلوا عن
 رقابها ويصالحوا عنها بخراج يوضع عليهم افعلا هذا الخراج جزية تؤخذ منهم ما أقاموا
 على شرهم وتسقط عنهم بالاسلام ويجوز أن لا تؤخذ منهم جزية رقابهم ويجوز
 لهم بيع هذه الارض على من شاء منهم أو من المسلمين أو من أهل الذمة فان
 تباعوها فيما بينهم كانت على حكمها في الخراج وان بيعت على مسلم سقط عنه
 خراجها وان بيعت على ذمي احتمل أن لا يسقط عنه خراجها ببقاء كفره واحتمل
 أن يسقط عنه خراجها بخروجه بالذمة عن عقد من صوّلح عليها ثم يتطرق في هذا
 الخراج الموضوع عليها فان وضع على مساحة الجربان بان يؤخذ من كل جريب
 قدرا من ورق أو حب فاذا سقط عن بعضهم بالاسلام أهله كان ما بقى على حكمه
 ولا يضم اليه خراج ما سقط بالاسلام وان كان الخراج الموضوع عليها صلحا على
 مال مقدّر لم يسقط على مساحة الجربان فذهب الشافعي انه يحيط عنهم من مال
 الصلح ما سقط منه بالاسلام أهله وقال أبو حنيفة يكون مال الصلح باقيا بملكه ولا
 يسقط عن هذا المسلم ما خصه بالاسلام فاما قدر الخراج المضروب فيعتبر بما
 تحتمله الارض فان عمر رضى الله عنه حين وضع الخراج على سواد العراق ضرب
 في بعض نواحيه على كل جريب قفيزا ودرهما وجرى في ذلك على ما استوقفه من
 رأى كسرى بن قباد فانه أول من مسح السواد ووضع الخراج وحدد الحدود
 ووضع الدواوين ورأى ما تحتمله الارض من غير حيف بمالك ولا بحساف
 بزارع وأخذ من كل جريب قفيزا ودرهما وكان القفيز وزنه ثمانية أرباط

الجريب من
 الارض مقدّر
 معلوم اه

وثمته ثلاثة دراهم بوزن المثقال ولا تتشard ذلك بما ظهر في جاهلية العرب قال
زهير بن أبي سلى (الطويل)

تغل لكم ما لا تغل لاهلها * قري بالعراق من قفيز ودرهم

وضرب عمر رضى الله عنه على ناحية أخرى غير هذا القدر فاستعمل عثمان ابن
حنيف عليه وأمره بالمساحة ووضع ما تحتمله الأرض من نخاجها فمصح ووضع
على كل جريب من الكرم والشجر الملتف عشرة دراهم ومن النخل ثمانية دراهم
ومن قصب السكر ستة دراهم ومن الرطبة خمسة دراهم ومن البرار أربعة دراهم
ومن الشعير درهمين وكتب بذلك الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فأما ضاه
وعمل في نواح بالشام على غير هذا فعلم أنه راعى في كل أرض ما تحتمله وكذلك

الرطبة بالفتح
القصب خاصة
مادام رطباً اه

يجب أن يكون واضح المخرج بعده راعى في كل أرض ما تحتمله فانها تختلف
من ثلاثة أوجه يؤثر كل واحد منها في زيادة المخرج ونقصانه أحدها ما يختص
بالأرض من جودة تروكوابها زرعها أو رداءة يقل بها ريعها والثاني ما يختص
بالزراع من اختلاف أنواعه من المحبوب والثمار فثما يكثر ثمنه ومنها ما يقل
ثمنه فيكون المخرج بحسبه والثالث ما يختص بالسقي والشرب لأن ما التزم
المؤنة في سقيه بالنواضع والدوالي لا يمتثل من المخرج ما تحتمله سقي السج
والامطار * وسقي الزرع والاشجار ينقسم أربعة أقسام أحدها ماسقاه
الادميون بغير آلة كالسج من العيون والانهار يساق اليها فيسج
عليها عند الحاجة وينع منها عند الاستغناء وهذا أوفر المياه منقعة وأقلها

كلفة والقسم الثاني ماسقاه الادميون بآلة من نواضع ودواليب أو دوالي
وهذا أكثر المياه مؤنة وأشقها عملاً والقسم الثالث ماسقاه السقي بالسماء بمطر
أو تلج أو طل ويسمى العذى والقسم الرابع ماسقاه الأرض بنادوتها وما
استكن من المساق في قرارها فشرب زرعها وشجرها بعروقه ويسمى العمل
فأما الغيل وهو ما شرب بالقناة فان ساح فهو من القسم الأول وان لم يصح فهو من
القسم الثاني وأما الكتائم فهو ما شرب من الآبار فان نضح منها بالغروب فهو
من القسم الثاني وان استخرج من القناة فهو غيل يلحق بالقسم الأول * وإذا
استقر ما ذكرناه فلا بد لوضع المخرج من اعتبار ما وصفناه من الأوجه الثلاثة
من اختلاف الأرضين واختلاف الزروع واختلاف السقي ليعلم قدر

العذى بالتسكين
الزراع لا يسقيه
الاباء المطر
والغيل الماء
الذى يجري على
وجه الأرض
وفي الحديث
ماسق بالغيل
ففيه العشر الخ

ما تحتله الارض من خراجها فيقصد العدل فيما بين أهلها وبين أهل
القي من غير زيادة تصحف بأهل الخراج ولا نقصان يضر بأهل القى ونظرا
للفريقين * ومن الناس من اعتبر شرط ارباعا وهو قريها من البلدان والاسواق
و بعد هالز يادة اثمانا ونقصانها وهذا انما يعتبر فيما يكون خراجها ورقا ولا
يعتبر فيما يكون خراجها حبا ونلك الشر وط تعتبر في الحب والورق واذا كان
الخراج معتبرا بما وصفنا اختلف قدره و جاز أن يكون خراج كل ناحية مختلفا
الخراج غيرها ولا يستقصى في وضع الخراج عليه ما يحمله وليجعل فيه لارباب
الارض بقية يجهرون بها النوائب والجوايح * حكى أن ائجاج كتب الى عبد الملك
ابن مروان يستأذنه في أخذ الفضل من أموال السواد فغضبه من ذلك وكتب
اليه لا تمكن على درهمك المأخوذ أحرص منك على درهمك المتروك وأبقى لهم
مخوما يعقدون بهاشك هو ما فإذا تقررا الخراج بما احتملته الارض على الوجوه التي
قد منها راعي فيه أصلح الامور من ثلاثة أحوال أحدها أن يضعه على مساح
الارض والثاني أن يضعه على مساح الزرع والثالث أن يجعلها مقاسمة
فان وضعه على مساح الارض كان معتبرا بالسنة الهلالية وان وضعه على مساح
الزرع كان معتبرا بالسنة الشمسية وان جعلها مقاسمة كان معتبرا بكامل الزرع
وتصفية فاذا استقر على أحدها مقدار بشر وطه المعتبرة فيه صار ذلك مؤبدا
لا يجوز زان يراذ فيه ولا ينقص منه ما كانت الارضون على أحوالها في سقيها
ومصالحها فان تغير سقيها ومصالحها الى الزيادة أو النقصان فذلك ضربان
أحدهما أن يكون حدوث الزيادة والنقصان بسبب من جهتهم كزيادة حدثت
بشق أنهار أو استنباط مياه أو نقصان حدثت لتقصير في عمارة أو عدول عن
حقوق ومصلحة فيكون الخراج عليهم بحاله لا يراذ عليهم فيه لزيادة عمارتهم فيه
ولا ينقص منه لنقصانها ويؤخذون بالعمارة لتلايستديم خرابها فتعطل والضرب
الثاني أن يكون حدوث ذلك من غير جهتهم فيكون النقصان لشق فجرة أو نهر
تعطل فان كان سده وعمله ممكنا وجب على الامام أن يعمل من بيت المال من
سهم المصالح والخراج ساقط عنهم ما لم يعمل وان لم يكن عمله ممكنا فخراج تلك
الارض ساقط عن أهلها اذا عدم الانتفاع بها فان أمكن الانتفاع بها في غير
الزراعة لمصائد أو مراعي جاز أن يستأنف وضع خراج عليها بحسب ما يحتمله

الفجيرة بالضم
موضع تقع
الماء اه

الصبيد والمرعى وليست كالارض الموات التي لا يجوز أن يوضع على مصادها
ومراعيها خراج لان هذه الارض مملوكة وارض الموات مباحة * وأما الزيادة التي
أحدثها الله تعالى فكانت هارحفرها السيل وصارت الارض بها سائمة بعد ان
كانت تسقى بالآفة فان كان هذا عارضا لا يوثق بدوامه لم يجب أن يزداد في
الخراج وان وثق بدوامه راعى الامام فيه المصلحة لارباب الضياع وأهل
التي وعمل في الزيادة والمشاركة بما يكون عند لابين الفريقين وخراج
الارض اذا أمكن زرعها مأخوذ منها وان لم تزرع وقال مالك لاخراج عليها سواء
تركتها مختارا أو معذورا وقال أبو حنيفة يؤخذ منها ان كان مختارا ويسقط
عنها ان كان معذورا واذا كان خراج ما اخل بزرعه يختلف باختلاف الزرع
أخذ منه فيما اخل بزرعه عن أقل ما يزرع فيها لانه لو اقتصر على زرعه
لم يعارض فيه واذا كانت ارض الخراج لا يمكن زرعها في كل عام حتى تراج
في عام وتزرع في عام آخر روعي حالها في ابتداء وضع الخراج عليها واعتبر
أصلح الامور لارباب الضياع وأهل التي في خصلة من ثلاث اما ان يجعل
خراجها على الشطر من خراج ما يزرع في كل عام فيؤخذ من الزرع والمترك
واما أن يسمح كل جريبين منها بجريبي أحدهما للزرع والآخر للمترك
واما أن يضعه بكمله على مساحة الزرع والمترك ويستوفى من أربابه
الشطر من زراعة أرضهم واذا كان خراج الزرع والثمار مختلفا باختلاف
الانواع فزرع أو غرس ما لم ينص عليه اعتبر خراجه بأقرب المنصوصات به شيئا
ونفعه واذا زرعت ارض الخراج ما يوجب العشر لم يسقط عشر الزرع بخراج
الارض وجع فيها بين المحققين على مذهب الشافعي رحمه الله وقال أبو حنيفة
لا أجمع بينهما واقتصر على أخذ الخراج وأسقط العشر ولا يجوز أن تنقل ارض
الخراج الى العشر ولا ارض العشر الى الخراج وجوز أبو حنيفة واذا سقى بماء
الخراج ارض عشر كان المأخوذ منها عشرا واذا سقى بماء العشر ارض خراج كان
المأخوذ منها خراجا اعتبارا بالارض دون الماء وقال أبو حنيفة يعتبر بحكم الماء
فيؤخذ بماء الخراج من ارض العشر الخراج ويؤخذ بماء العشر من ارض
الخراج العشر اعتبارا بالماء دون الارض واعتبار الارض أولى من اعتبار الماء
لان الخراج مأخوذ عن الارض والعشر مأخوذ عن الزرع وليس على الماء

خراج ولا عشر فلم يعتبر في واحد منهما - ما وعلى هذا الاختلاف منع أبو حنيفة صاحب الخراج أن يسقى بماء العشر ومنع صاحب العشر أن يسقى بماء الخراج ولم يمنع الشافعي رحمه الله واحداهما أن يسقى بأي الماء من شاء وإذا بنى في أرض الخراج أبنية من دور أو حوائط كان خراج الأرض مستحقا لأن رب الأرض أن ينتفع بها كيف شاء وأسقطه أبو حنيفة إلا أن تزرع أو تفرس والذي أراد أن ما لا يستغنى عن بنيانه في مقامه في أرض الخراج لزراعتها عقوبت سقط عنه خراجه لأنه لا يستقر إلا بمسكن يستوطنه وما جاوز قدر الحاجة مأخوذ بخراج - وإذا أوجرت أرض الخراج أو أعيرت فخراجه على المالك دون المستأجر والمستعير وقال أبو حنيفة خراجها في الاجارة على المالك وفي العارية على المستعير وإذا اختلف العامل ورب الأرض في حكمها فادعى العامل أنها أرض خراج وادعى ربها أنها أرض عشر وقوله ما يمكن فالقول قول المالك دون العامل فإن اتهم أحلف استظهارا ويجوز أن يعمل في مثل هذا الاختلاف على شواهد الدواوين السلطانية إذا علم صحته ووثق بكتاب أو قلميا يشكل ذلك إلا في الحدود وإذا ادعى رب الأرض دفع الخراج لم يقبل منه قوله ولو ادعى دفع العشر قبل قوله ويجوز أن يعمل في دفع الخراج على الدواوين السلطانية إذا عرف صحته اعتبارا بالعرف المعتاد فيها ومن أسس بخراجه أنظر به إلى إيساره وقال أبو حنيفة يجب بإيساره ويسقط بالأعسار وإذا مطل بالخراج مع إيساره حبس به إلا أن يوجد له مال فيباع عليه في خراجه كالمديون فإن لم يوجد له غير أرض الخراج فإن كان السلطان يرى جواز بيعها باع منها عليه بقدر خراجه وإن كان لا يرى ذلك أجزأها عليه واستوفى الخراج من مستأجرها فإن زادت الأجرة كان له زيادتها وإن نقصت كان عليه نقصانها وإذا عجز رب الأرض عن عمارتها قيل له أما أن تأجرها أو ترفع يدك عنها - تدفع إلى من يقوم بعمارها ولم تترك على خرابها وإن دفع خراجها أثلاثا تصير بالخراج مواتا وعامل الخراج يعتبر في صحة ولايته الحربية والأمانة والكفاية ثم يختلف حاله باختلاف ولايته فإن ولى وضع الخراج اعتبر فيه أن يكون فقيها من أهل الاجتهاد وإن ولى جباية الخراج صحته ولايته وإن لم يكن فقيها اجتهد - إذا ورزق عامل الخراج في مال الخراج كما أن رزق عامل الصدقة في مال الصدقة من سهم العاملين وكذلك أجور المساح وأما أجرة القسام فقد

اختلاف الفقهاء فيها فذهب الشافعي رحمه الله الى ان أجور قسام العشر والخراج معا في الحق الذي استوفاه السلطان منهما وقال أبو حنيفة أجور من يقسم غلة العشر وغلة الخراج وسط من أصل الكيل وقال سفيان الثوري أجور الخراج على السلطان وأجور العشر على أهل الارض وقال مالك أجور العشر على صاحب الارض وأجور الخراج على الوسط

* (فصل) * والخراج حق معلوم على مساحة معلومة فاعتبر في العلم بها ثلاثة مقادير تنفي الجهاالة عنها أحدها مقدار الجريب بالذراع الموسوح به والثاني مقدار الدرهم المأخوذه والثالث مقدار الكيل المستوفى به فأما الجريب فهو عشر قصبات في عشر قصبات والقفيز عشر قصبات في قصبه والعشير قصبه في قصبه والقصبه ستة أذرع فيه يكون الجريب ثلاثة آلاف وستمائة ذراع مكسرة والقفيز ثلاثمائة وستون ذراعا مكسرة وهو عشر الجريب والعشير ستة وثلاثون ذراعا وهو عشر القفيز وأما الذراع فالأذرع سبع أقصرها القاضية ثم اليوسفية ثم السوداء ثم الهاشمية الصغرى وهى البلالية ثم الهاشمية الكبرى وهى الزبادية ثم العمرية ثم الميرانية فأما القاضية وهى تسمى ذراع الدور فهى أقل من الذراع السوداء بأصبع وثنائي أصبع وأول من وضعها ابن أبى ليلي القاضي وبها يتعامل أهل كل وادى وأما اليوسفية وهى التى تدرع بها القضاة الدور بمدينة السلام فهى أقل من الذراع السوداء بثاني أصبع وأول من وضعها أبو يوسف القاضي وأما الذراع السوداء فهى أطول من ذراع الدور بأصبع وثنائي أصبع وأول من وضعها الرشيد رضى الله عنه قدرها بذرعا خادما أسود كان على رأسه وهى التى يتعامل بها الناس فى ذرع البز والنجارة والابنية وقياس نيل مصر وأما الذراع الهاشمية الصغرى وهى البلالية فهى أطول من الذراع السوداء بأصبعين وثنائي أصبع وأول من أحدثها بلال ابن أبي بردة وذكروا أنها ذراع حذاه أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه وهى أنقص من الزبادية بثلاثة أرباع عشر وبها يتعامل الناس بالبصرة والكوفة وأما الهاشمية الكبرى وهى ذراع الملك وأول من نقلها الى الهاشمية المنصور رضى الله عنه فهى أطول من الذراع السوداء بخمس أصابع وثنائي أصبع فتكون ذراعا وثمانيا وعشرا بالسوداء وتنعص عنها الهاشمية الصغرى بثلاثة

أرباع عشر وسميت زبادية لان زياد اسمع بها أرض السواد وهي التي تذرع
 بها أهل الاهواز وأما الذراع العمرية فهي ذراع عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه التي سمع بها أرض السواد وقال موسى بن طلحة رأيت ذراع عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه التي يسمعون بها أرض السواد وهي ذراع وقبضة وإبها م قائمة قال
 الحكم بن عتيبة ان عمر رضي الله عنه عمد الى أطولها ذراعا وأقصرها وأوسطها
 فجمع منها ثلاثة وأخذ الثلث منها وزاد عليه قبضة وإبها م قائمة ثم ختم في طرفيه
 بالرصاص وبعث بذلك الى حذيفة وعثمان بن حنيف حتى ممحاهما السواد
 وكان أول من سمع بها بعده عمر بن هبيرة وأما الذراع الميرانية فتكون بالذراع
 السوداء ذراعين وثلاثي ذراع وثلاثي أصبع وأول من وضعها المأمون رضي الله
 عنه وهي التي يتعامل الناس بها في ذرع البرايد والمساكن والأسواق وكراء
 الأنهار والخفائر وأما الدرهم فيحتاج فيه الى معرفة وزنه ونقده فأما وزنه
 فقد استقر الأمر في الاسلام على ان وزن الدرهم ستة دنانير ووزن كل عشرة
 دراهم سبعة مثاقيل واختلف في سبب استقراره على هذا الوزن فذكر قوم
 أن الدراهم كانت في أيام الفرس مضروبة على ثلاثة أوزان منها درهم على
 وزن المئقال عشرون قيراطا ودرهم وزنه اثنا عشر قيراطا ودرهم وزنه عشرة
 قراريط فلما احتيج في الاسلام الى تقديره في الزكوة أخذ الوسط من جميع
 الأوزان الثلاثة وهي اثنان وأربعون قيراطا فكان أربعة عشر قيراطا من
 قراريط المئقال فلما ضربت الدراهم الاسلامية على الوسط من هذه الأوزان

الثلاثة قيل في عشرتها وزن سبعة مثاقيل لأنها كذلك وذكر آخرون ان
 السبب في ذلك ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما رأى اختلاف الدراهم
 وان منها البغلي وهو ثمانية دنانير ومنها الطبري وهو أربعة دنانير ومنها
 المغربي وهو ثلاثة دنانير ومنها اليمني وهو دنانير قال انظروا الاغلب مما
 يتعامل به الناس من أعلاها وأدناها فكان الدرهم البغلي والدرهم الطبري
 يجمع بينهما فكان اثنا عشر دنانير فأخذ نصفها فكان ستة دنانير فجعل
 الدرهم الاسلامي في ستة دنانير ومتى زدت عليه ثلاثة أسباعه كان مثقالا ومتى
 نقصت من المئقال ثلاثة أسباعه كان درهما فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل
 ودرهم في أربعة مثاقيل أربعة عشر درهما وسبعان فأما النقد فن خالص الفضة
 وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهما وسبعان فأما النقد فن خالص الفضة

وليس المغشوش هامد دخل في حكمه وقد كان الفرس عند فساد أمورهم فسدت
نقودهم فجاء الاسلام ونقودهم من العين والورق غير خالصة الا أنها كانت
تقوم في المعاملات مقام الخالصة وكان غشها عفو العدم تأثيره بينهم الى أن
ضربت الدراهم الاسلامية فتميز المغشوش من الخالص واختلف في أول من
ضربها في الاسلام فقال سعيد بن المسيب ان أول من ضرب الدراهم المنقوشة
عبد الملك بن مروان وكانت الدنيا تترد رومية والدراهم ترد كسروية
وجبرية قايلة قال أبو الزباد فأمر عبد الملك بن مروان الحجاج أن يضرب الدراهم
بالعراق فضر بها سنة أربع وسبعين وقال المدائني بل ضربها الحجاج في آخر
سنة خمس وسبعين ثم أمر بضر بها في النواحي سنة ست وسبعين وقيل ان
الحجاج خالصها تخليصا لم يستقصه وكتب عليها الله أحد الله الصمد وسميت
مكروهة واختلف في تسميتها بذلك فقال قوم لان الفقهاء كرهوها لما عليها من
القرآن وقبح حملها المجنب والمحدث وقال آخرون لان الاعاجم كرهوها نقصانها
فسميت مكروهة ثم ولي بعد الحجاج عمر بن هبيرة في أيام يزيد بن عبد الملك
فضر بها أجود مما كانت ثم ولي بعده خالد بن عبد الله القسري فشد في
تجويدها وضرب بعده يوسف بن عمر فأفرط في التشديد فيها والتجويد
فكانت الهيرية والخالدية والموسمية أجود نقود بني أمية وكان المنصور رضى
الله عنه لا يأخذ في الخراج من نقودهم غيرها وحكى يحيى بن النعمان العفاري
عن أبيه ان أول من ضرب الدراهم مصعب بن الزبير عن أمر أخيه عبد الله بن
الزبير سنة سبعين على ضرب الا كاسرة وعليها بركة في جانب ولله في الجانب
الاخر ثم غيرها الحجاج بعد سنة وكتب عليها بسم الله في جانب والحجاج في جانب
واذا خالص العين والورق من غش كان هو المعتمد في النقود المستحقة والمطبوع
منها بالسكة السلطانية الموثوق بسلاطة طبعه المأمون من تبديله وتليسه هو
المستحق دون تقار الغضة وسبائك الذهب لانه لا يوثق بهما الا بالاسك والتصفية
والمطبوع موثوق به ولذلك كان هو الثابت في الذم فيما يطلق من أثمان
المبيعات وقيم الملتفات ولو كانت المطبوعة مختلفة القيمة مع اتفاقها في الجودة
فما لب عامل الخراج بأعلاها قيمة نظر فان كان من ضرب سلطان الوقت أجيب
اليه لان في العدول عن ضربه مباينة له في الطاعة وان كان من ضرب غيره نظر

فان كان هو المأخوذة في خراج من تقدمه أوجب اليه استصحابا لما تقدم وان
لم يكن مأخوذا فيها تقدم كانت المطالبة به غنبا وحيفا * وأما مكسور الدراهم
والدنانير فلا يلزم أخذ هذه لالتباسه وجواز اختلاطه ولذلك نقصت قيمتها عن
المضروب الصحيح واختلف الفقهاء في كراهية كسرها فذهب مالك واكثر
فقهاء المدينة الى أنه مكروه لانه من جملة الفساد في الارض وينكر على فاعله
وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن كسر سكة المسلمين التجارية
بينهم والسكة هي الحميدة التي يطبع عليها الدراهم ولذلك سميت الدراهم
المضروبة سكة وقد كان ينكر ذلك ولاية بني أمية حتى أسرفوا فيه فحكي ان
مروان بن الحبحم أخذ رجلا قطع درهما من دراهم فارس فقطع يده وهذا
عدوان محض وليس له في التأويل مسامحة وحكي الواقدي أن أبان بن عثمان
كان على المدينة فعاقب من قطع الدراهم وضربه ثلاثين سوطا ووطاف به قال
الواقدي وهذا عندنا فيمن قطعها ودس فيها المفرغة والزيوف فان كان الامر
على ما قاله الواقدي فما فعله أبان بن عثمان ليس بعدوان لانه ما خرج به عن
حد التعزير والتعزير على التبدليس مستحق وأما فعل مروان فظلم وعدوان
وذهب أبو حنيفة وفقهاء العراق الى أن كسرها غير مكروه وقد حكي صالح بن
حفص عن أبي بن كعب في قول الله تعالى أو أن تفعل في أموالها ما نشاء قال
كسر الدراهم وهذا ذهب الشافعي رحمه الله انه قال ان كسرها الحاجة لم يكره له
وان كسرها غير حاجة كره له لان ادخال النقص على المال من غير حاجة سفه
وقال أحمد بن حنبل ان كان عليها اسم الله عز وجل كره كسرها وان لم يكن
عليها اسمه لم يكره وأما المخبر المروي في النهي عن كسر السكة فكان مجدين
عبد الله الانصاري قاضي البصرة يحمله على النهي عن كسرها بالتعادي تبرا
فتكون على حالها مرصدة للنفقة وحمله آخرون على النهي عن كسرها
ليتخذ منها أو انى وزن عرف وحمله آخرون على النهي عن أخذ أطرافها قرضا
بالمقاريض لانهم كانوا في صدر الاسلام يتعاملون بها عددافا صار أخذ أطرافها
بخسا ونظيفا * وأما السكيل فان كان مقاسمة فبأي قفيز كبل تعدلت فيه
القسمة وان كان خراجا مقدرا فقد حكي ان القفيز الذي وضعه عثمان بن حنيف
على أرض السواد فامضاه عمر رضي الله عنه كان مكبلا للهـم يعرف بالشابرقان

قال يحيى بن آدم وهو المختوم الحجاجي وقيل وزنه ثلاثون رطلا فان استوفى وضع
الخزاج كيلا مقدرا على ناحية مبتدأ روعي فيه من المكييل ما استقر مع
أهلها من مشهور القفران بتلك الناحية

* (الباب الرابع عشر فيما تختلف أحكامه من البلاد) *

وبلاد الاسلام تنقسم على ثلاثة أقسام حرم وحجاز وما عداهما أما الحرم
فمكة وما طاف بها من نصب حرمها وقد ذكرها الله تعالى باسمين في كتابه مكة
وبكة فذكر مكة في قوله عز وجل وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم
ببطن مكة من بعد أن أظفركم عليهم ومكة مأخوذ من قولهم تمككت الخ
من العظم تمك كما اذا استخرجته عنه لانها تمك الفاجر عنها وتخرج منه على
ما حكاه الاصمعي وأنشد قول الرازي في تليته

يا مكة الفاجر مكي مكا * ولا تمكي مذجرا وعكا

وذكر بكة في قوله عز وجل ان أول بيت وضع للناس للذي ببكة مبارك قال
الاصمعي وسيت بكة لان الناس يبك بعضهم بعضا في أي يدفع وأنشد
(الزجر)

اذا السريب أخذته أكه * نخله حتى يبك بكة

واختلف الناس في هذين الاسمين فقال قوم هما الغتان والمسمى بهما واحد
لان العرب تبدل الميم بالباء فتقول ضربة لازم وضربة لازب لقرب المخرجين
وهذا قول مجاهد وقال آخرون بل هما اسمان والمسمى بهما شيئا لان
اختلاف الاسماء موضوع لاختلاف المسمى ومن قال بهذا اختلف في المسمى
بهما على قولين أحدهما ان مكة اسم البلاد كله وبكة البيت وهذا قول
ابراهيم النخعي ويحيى بن أبي أيوب والثاني ان مكة الحرم كله وبكة المسجد
وهذا قول الزهري وزيد بن أسلم وحكى مصعب ابن عبد الله الزهري قال
كانت مكة في الجاهلية تسمى صلاحا لأنها وأنشد قول أبي سفيان بن حرب بن
أمية (الوافر)

يا مطر هلم الى صلاح * فيكفك الندامى من قريش

وتنزل بلدة غرت قديما * وثأمن أن يزورك رب جيش

وحكى مجاهدان من أسماء مكة أم زحم والباسة فاما أم زحم فلا تناس
 يتزاجون بها ويتنازعون وأما الباسة فلا تناس من أم زحم أي تعظمه
 وتملكه ومنه قول الله تعالى وبست الجبال بسا ويروي الناس بالنون
 ومعناه أنها تنس من أم زحم أي تطرده وتنفيه وأصل مكة وحرمها ما عظمه
 الله سبحانه من حرمة يده حتى جعلها لاجل البيت الذي أمر برفع قواعده وجعله
 قبلة عباده أم القرى كما قال الله سبحانه لتندرا أم القرى ومن جملها وحكى
 جعفر بن محمد عن أبيه محمد بن علي رضي الله عنهما أن سبب وضع البيت
 والطواف به أن الله تعالى قال للأنبياء إني جاعل في الأرض خليفة قالوا
 أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك
 قال إني أعلم ما لا تعلمون فغضب عليهم فعادوا للعرش فطافوا حوله سبعة
 أطواف يسترضون ربهم فرضى عنهم وقال لهم ابنوا لي في الأرض بيتا يعزبه
 من سخطت عليه من بني آدم ويطوف حوله كما فعلتم بعرضي فأرضى عنهم
 فبنوا له هذا البيت فكان أول بيت وضع للناس قال الله تعالى إن أول
 بيت وضع للناس للذي ببكة مبارك وهدي للعالمين فلم يختلف أهل العلم أنه
 أول بيت وضع للناس للعبادة وإنما اختلفوا هل كان أول بيت وضع لغيرها
 فقال المحسن وطائفة قد كان قبل بيوت كثيرة وقال مجاهد وقتادة لم يكن قبله
 بيت وفي قوله تبارك وتعالى مبارك تأويلان أحدهما أن بركته ما يستحق
 من ثواب القصد إليه والثاني أنه آمن لمن دخله حتى الوحش فيجتمع فيه الطير
 والذئب وهدي للعالمين يحتمل تأويلان أحدهما هدى لهم إلى توحيده والثاني
 إلى عبادته في الحج والصلاة فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمنا
 وكانت الآية في مقام إبراهيم تأثير قدميه فيه وهو حجر صلدو الآية في غير المقام
 أمن الخائف وهيبة البيت عند مشاهدته وامتناع الطير من العبث عليه وتجميل
 العقوبة لمن عتاف فيه وما كان في الجاهلية من أصحاب القيل وما عطف عليه
 قلوب العرب في الجاهلية من تعظيمه وأن من دخله من الجنة وهم غير أهل
 الكتاب ولا متبعي شرع يلتزم أحكامه حتى أن الرجل منهم كان يرى فيه
 قاتل أخيه وأبيه فلا يطلبه بناره فيه وكل ذلك آيات الله تعالى ألقاها على قلوب
 عباده وأما أمنه في الإسلام ففي قوله سبحانه وتعالى ومن دخله كان آمنا

تأويلان أحدهما آمنان النار وهذا قول يحيى بن جعدة والثاني آمنان
القتل لأن الله تعالى أوجب الاحرام على داخله وحظر عليه أن يدخله محلا
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم - من دخل مكة عام الفتح - لا أحلت لي
ساعة من نهار ولم تحل لاحد من قبلي ولا تحل لاحد من بعدي ثم قال والله على
الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فجعل حجه فرضا بعد ان صار في الصلاة
قبلة لأن استقبال الكعبة في الصلوة فرض في السنة الثانية من الهجرة والحج
فرض في السنة السادسة * واذ قد تعاقب مكة للكعبة من أركان الاسلام عبادتان
وباينت بحرمتهما سائر البلدان وجب أن نصفها ثم ند كحكم حرما فأما بناؤها
فأقول من تولاه بعد الطوفان ابراهيم عليه السلام فإنه سبحانه قال واذ رفع
ابراهيم القواعد من البيت واسمعه لرَبنا نقبل منك أنت السميع العليم
فقبل ما سألاه من القبول على انهما كانا يبنياها مأمورين وسميت كعبة لعلاؤها
من قوتهم سم كعبت المرأة اذا علانديها ومنه سمي الكعب كعب العالوه وكانت
الكعبة بعد ابراهيم صلى الله عليه وسلم مع جرهم والعمالقة الى أن انقرضوا
حتى قال فيهم عامر بن الحارث (الطويل)

كان لم يكن بين المحجون الى الصفا * أنيس ولم يسم بمكة سامر

بلى نحن كنا أهلها فازالنا * صروف الاليالى والجود والعواثر

وخلفهم فيها قريش بعد استيلائهم على الحرم لكبريتهم بعد القلة وعزتهم بعد
الذلة تأسيسا لما يظهره الله تعالى فيهم من النبوة فكان أول من جدد بناء
الكعبة من قريش بعد ابراهيم عليه السلام قصي بن كلاب وسقفها خشب
الدوم وجريد النخل قال الاعشى (الطويل)

حلفت بثوبي رهاب الشام والذي * بناء قصي جدّه وابن جرهم

لئن شب نيران العداوة بيننا * ليرتحلن مني على ظهر شهم

ثم ينها قريش بعده ورسول الله صلى الله عليه وسلم ابن خمس وعشرين سنة
وشهد ببناءها وكان بابها في الارض فقال أبو حذيفة بن المغيرة يا قوم ارفعوا باب
الكعبة حتى لا يدخل الابس - لم فإنه لا يدخلها حينئذ الا من أردتم فان جاء أحد
من تكةرون رميتم به فيسقط فكان نكالا لمن رآه ففعلت قريش ذلك وسبب
بنائها ان الكعبة استهدمت وكانت فوق القامة فارادوا تعليمها وكان البحر

قد ألقى سفينة رجل من تجار الروم الى جدة فاخذوا خشبها وكان في الكعبة
حية تخافها الناس فخرجت فوق جدار الكعبة فنزل طائر فاختمها فقات
قريش انالترجوا أن يكون الله سبحانه قد رضى ما أردنا فهدموها وبنوها
بخشب السفينة وكانت على بنائها الى أن حصر ابن الزبير بالمتجد من
الحصنين بن بغير وعسكرا الشام حين طار به سنة أربع وستين في زمن يزيد بن
معاوية فاخذ رجل من أصحابه ناراً في ليفة على رأس رمح وكانت الريح عاصفة
فطار شرارة فتعلقت بأستار الكعبة فأحرقها فتصدعت حيطانها
واسودت وتناثرت أجارها فلما مات يزيد وانصرف الحصريين بن بغير شاور
عبد الله بن الزبير أصحابه في هدمها وبنائها فأشار به جابر بن عبد الله وعبيد
ابن عمير وأباه عبد الله بن عباس وقال لا تهدم بيت الله تعالى فقال ابن الزبير
أما ترى الحمام يقع على حيطان البيت فتتناثر حجراته ويظل أحدكم يبني بيته
ولا يبني بيت الله ألا اني هادمه بالغداة فقد بلغني أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لو كانت لنا سعة لبنية على أس إبراهيم ولجعلت له بابين شرقياً وغربياً
وسأل الاسود هل سمعت من عائشة رضى الله عنها في ذلك شيئاً فقال نعم أخبرتنى
ان النبي عليه السلام قال لما ان النفقة قصرت بقومك فاقتصر واوولوا حدثان
عهدهم بالكعبة فهدمته وأعدت فيه ما تركوا فاستقر رأي ابن الزبير على
هدمه فلما أصبح أرسل الى عبيد بن عمير فقبل هو نائم فأرسل اليه وأية نظاه
وقال له أما بلغك ان النبي عليه السلام قال ان الارض لتصبح الى الله تعالى من
نومة العلماء في الضحى فهدمها فأرسل اليه ابن عباس ان كنت هادمها فلا تدع
الناس بلا قبلة فلما هدمت قال الناس كيف نصلي بلا قبلة فقال جابر وزيد
صلوا الى موضعها فهو القبلة وأمر ابن الزبير بموضعهما فستر ووضع الحجر في
تابوت في خرة حريق قال عكرمة رأيتاه فاذا هو ذراع أو يزيد وكان جوفه أبيض
مثل الفضة وجعل حل الكعبة عند المحبة في خزانة الكعبة فلما أراد بناءها
حفر من قبل الحطيم حتى استخرج أس إبراهيم عليه السلام فجمع الناس ثم قال
هل تعلمون ان هذا أس إبراهيم قالوا نعم فبناها على أس إبراهيم صلى الله عليه
وسلم وأدخل فيها من الحجارة أذرع وترك منه أربعاً وقيل أدخل سبعة أذرع
وترك ثلاثاً وجعل لها بابين ملصوقين بالارض شرقياً وغربياً يدخل من

واحد ويجزج من الاخر وجعل على بابها صفايح الذهب وجعل مفاصلها من
 ذهب وكان من حضر بناءها من رجال قريش أبو الجهم بن حذيفة العدي
 فقال عملت في بناء الكعبة مرتين واحدة في الجاهلية بقوة غلام نفاع وأخرى
 في الاسلام بقوة كبير فان ذكر الزبير بن بكار أن عبد الله بن الزبير وجد في
 الحجر صفايح حجارة خضر قد أطبق بها على قبر فقال له عبد الله بن صفوان هذا
 قبر نبي الله اسمعيل عليه السلام فكشف عن حجر يك تلك الحجارة ثم بقيت
 الكعبة في أيام ابن الزبير على حالها الى أن حاربه الحجاج وحضره في المسجد
 ونصب عليه الخنجر فأتى أن ظفريه وقد تصدعت الكعبة بأحجار الخنجر
 فهدمها الحجاج وبنها بأمر عبد الملك بن مروان وأخرج الحجرة منها وأعادها الى
 بناء قريش على ما هي عليه اليوم فكان عبد الملك بن مروان يقول وددت اني
 كنت حمت ابن الزبير من أمر الكعبة وبنائها ما يحمله * وأما كبوة الكعبة
 فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ان أول من
 كسا البيت سعد الجهماني ثم كساها رسول الله صلى الله عليه وسلم الثياب
 الجهمانية ثم كساها عمر بن الخطاب وعثمان رضي الله عنهم القباطي ثم كساها
 يزيد بن معاوية الديباج المحسرواني وحكي محارب بن دثار ان أول من كسا
 الكعبة الديباج خالد بن جعفر بن كلاب أصاب نظمة في الجاهلية وفيها غلط
 ديباج فناطه بالكعبة ثم كساها ابن الزبير والحجاج الديباج ثم كساها بنو أمية
 في بعض أيامهم المحلل التي كانت على أهل النخيران في حربهم وفوقها الديباج
 ثم جدد المئوكل رخام الكعبة وأزرها بفضة والبس سائر حيطانها وسقفها بذهب
 ثم كسا أساطينها الديباج ثم برز الديباج كسوتها في الدولة العباسية بأسرها
 * وأما المسجد الحرام فقد كان فناء حول الكعبة للطائفتين ولم يكن له
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر الصديق رضي الله عنه جدار
 يحيط به فلما استخلف عمر رضي الله عنه وكثر الناس وسع المسجد واشترى دورا
 هدمها وزادها فيه وهدم على قوم من جيران المسجد أبوا أن يبيعوا ووضع
 لهم الاثمان حتى أخذوها بعد ذلك واتخذ للمجد جدار أقصر ادون القامة
 وكانت المصابيح توضع عليه وكان عمر رضي الله عنه أول من اتخذ جدار المسجد
 فلما استخلف عثمان رضي الله عنه ابتاع منازل فوسع بها المسجد وأخذ منازل

أقوام ووضع لهم أثمانها فنجوا عند البيت فقال انما جئناكم على حلى عنكم
فقد فعل بكم عمر رضى الله عنه هذا فاقروا ثم ورضيت ثم أمر بهم الى الحبس حتى
كلمه فيهم عبد الله بن خالد بن أسيد فخلا سيولهم وبنى للمسجد الاروقة حتى وسعه
فكان عثمان رضى الله عنه أول من اتخذ ذلك المسجد الاروقة ثم ان الوليد بن
عبد الملك وسع المسجد وحمل اليه أعمدة الحجارة والرخام ثم ان المنصور رضى الله
عنه زاد في المسجد وبناه وزاد فيه المهدي رضى الله عنه بعده وعليه استقر
بناؤه الى وقتنا هذا * وأما مكة فلم تكن ذات منازل وكانت قريش بعد جرحهم
والعمالقة يتجمعون جبالها وأوديتها ولا يخرجون من حرمها انتسابا الى الكعبة
لاستيلائهم عليها وتخصيصها بالحرم لمخولهم فيه ويرون انه سيكون لهم بذلك شأن
ولما كثر فيهم العدد ونشأت فيهم الرياسة قوى أهلهم وعلموا أنهم سيقتدمون
على العرب وكان فضلاؤهم وذوو الرأي والتجربة منهم يتحيلون أن ذلك
لرياسة في الدين وتأسيس النبوة ستكون لانهم تمسكوا من أمور الكعبة بما هو
بالدين أخص فاقول من شعر بذلك منهم وأهمه كعب بن لؤي بن غالب وكانت
قريش تجتمع اليه في كل جمعة وكان يوم الجمعة يسمى في الجاهلية عروبة فسماه
كعب يوم الجمعة وكان يخطب فيه على قريش فيقول على ما حكاها الزبير بن بكار
أما بعد فاسمعوا وعلوا وافهموا واعلموا أن الليل ساح والنهار صاح والارض
مهاد والجبال أوتاد والسما بناء والتجوم أعلام والاولين كالأخريين والذكر
والانثى زوج الى أن يأتي ما يهيج فضلو أرحامكم واحفظوا أصهاركم وثمروا
أموالكم فهل رأيتم من هالك يرجع أوميت انتشر والدار أمامكم والظن غير
ما تقولون حرمكم زينوه وعظموه وتمسكوا به فسيأتى له نبأ عظيم وسيخرج منه
نبي كريم ثم يقول (الطويل)

نهار وليل كل أوب تجاذب * سواء علينا ليلها ونهارها
يؤوبان بالاحداث حين تأوبا * وبالنعم الضافي علينا سطورها
صروف وانباء تقلب أهلها * لها عقد ما يستحيل مريرها
على غفلة يأتى النبي محمد * فيخبر أخبارا صدوقا خبيرها

ثم يقول أما والله لئن كنت فيماذا سمع وبصرويد ورجل لتنصبت فيها تنصب
الجل ولا رفلات فيما ارفال الفعل ثم يقول (البيسط)

باليتنى شاهد فواء دعوته * حين العشرة تبغى الحق خذلانا
 وهـذا من فطن الالهامات التي تخيلتها العقول فصدمت وتصورتها النفوس
 فتحققتم ثم اتتكم الى الرياسة بعده الى قصي بن كلاب فبني بمكة دار الندوة
 ليحكم فيها بين قريش ثم صارت الدار لتشاورهم وعقد الاثوية في حروبهم قال
 الكلبي فكانت أول دار بنيت بمكة ثم تبعها الناس فبنوا من الدور
 ما استوطنوه وكلما قربوا من عصر الاسلام ازدادوا قوة وكثرة عدد حتى دانت
 لهم العرب فصدمت الخيلة الاولى في الرياسة عليهم ثم بعث الله سبحانه نبيه
 رسولا فصدمت الخيلة الثانية في حدوث النبوة فيهم فأمن به من هدى وبحد
 من عاند وهاجر عنهم صلى الله عليه وسلم حين أشد به الاذى حتى عاذا ظفرا
 بعد ثمان سنين من هجرته عنهم واختلف الناس في دخوله صلى الله عليه وسلم
 مكة عام الفتح هل دخلها عنوة أو صلحاً مع اجاعهم على ان لم يغنم منها الا ولهم
 يسب فيها ذرية فذهب أبو حنيفة ومالك الى أنه دخلها عنوة فعني عن الغنائم
 ومن على السبي وان الامام اذا فتح بلداً عنوة فله أن يعفو عن غنائمه ويمن على
 سبيه وذهب الشافعي الى أنه دخلها صلحاً معه مع أبي سفيان كان الشرط فيه
 ان من أغلق بابه كان آمناً ومن تعلق باستار الكعبة فهو آمن ومن دخل دار
 أبي سفيان فهو آمن الامة أنفس استثنى قتلهم ولو تعلقوا باستار الكعبة
 وقدموا في ذكركم ولاجل عقد الصلح لم يغنم ولم يسب وليس للامام اذا فتح بلداً
 عنوة أن يعفو عن غنائمه ولا ان يمن على سبيه لما فيها من حقوق الله تعالى
 وحقوق الغنائم فصارت مكة وحرمها حين لم تغنم أرض عشر ان زرعت لا يجوز
 أن يوضع عليها خراج واختلف الفقهاء في بيع دور مكة واجارتها فنعى
 أبو حنيفة من بيعها وأجاز اجارتها في غير أيام الحج ومنع منهم في أيام الحج لرواية
 الاعمش عن مجاهد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال مكة حرام لا يحل بيع
 رباها ولا أجور بيوتها وذهب الشافعي رحمه الله الى جواز بيعها واجارتها
 لان رسول الله عليه السلام أقرهم عليها بعد الاسلام على ما كانت عليه قبله
 ولم يغنمها ولم يعارضهم فيها وقد كانوا يتبايعونها قبل الاسلام وكذلك بعده هذه
 دار الندوة وهي أول دار بنيت بمكة صارت بعد قصي لعبد الدار بن قصي
 وابتاعها معاوية في الاسلام من عكرمة بن عامر بن هشام بن عبد الدار بن قصي

وجعلها دار الامارة وكانت من أشهر دارا تبغ ذكرها واشهرها في الناس خبرا
فما أنكر بيعها أحد من الصحابة وابتاع عمر وعثمان رضي الله عنهما ما زاداه
في المنجى من دور مكة وتملك أهلها أثمانها ولو حرم ذلك لما بذلوه من أموال
المسلمين ثم جرى به العمل الى وقتنا هذا فكان اجماعا متبوعا وتحمل رواية
بجاءهم مع ارسالها على انه لا يحل بيع رباها على أهلها تنبيه على انها لم تغنم
فتملك عليهم فان ذلك لم يتبع وكذلك حكم الاجارة

* (فصل) * وأما الحرم فهو ما أطاف بمكة من جوانبها وحده من طريق
المدينة دون التعميم عند بيوت بني نفاة على ثلاثة أميال ومن طريق العراق على
ثنية جبل بالمنقطع على سبعة أميال ومن طريق الجعرانة بشعب أبي عبد الله
ابن خالد على تسعة أميال ومن طريق الطائف على عرفة من بطن غمرة على سبعة
أميال ومن طريق جدة منقطع العشار على عشرة أميال فهذا حد ما جعله الله
تعالى حرما لما اختص به من التحريم وبأن يحكمه سائر البلاد قال الله عز وجل
واذ قال ابراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا يعني مكة وحرمها وارزق أهلها من
الثمرات لانه كان واديا غير ذي زرع فسأل الله تعالى أن يجعل لأهله الامن
والخصب ليكونوا بهم في رغد من العيش فاجابه الله تعالى الى ما سأل فجعله حرما
آمنا يتخطف الناس من حوله وجبا اليه ثمرات كل بلد حتى جمعها فيه واختلف
الناس في مكة وما حولها هل صارت حرما آمنا بسؤال ابراهيم عليه السلام أو
كانت قبله كذلك على قولين أحدهما انها لم تزل حرما آمنا بسؤال ابراهيم عليه
السلام من الجبارة والمساطين ومن الخسوف والزلازل وانما سأل ابراهيم
عليه السلام ربه سبحانه أن يجعله حرما آمنا من الجذب والقحط وأن يرزق أهلها
من الثمرات لرواية سعيد بن أبي سعيد قال سمعت أبا شريح الخزاعي يقول ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فتح مكة قام خطيبا فقال أيها الناس ان الله
سبحانه حرم مكة يوم خلق السموات والارض فهي حرام الى يوم القيامة لا يحل
لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دما أو يعضد بها شجرا وانما لا تحل
لاحد بعدى ولم تحل لي الا هذه الساعة فضاء على أهلها ألا وهي قد رجعت على
حالتها بالامس ألا يبايع الشاهد الغائب فن قال ان رسول الله قتل بها أحدا

فقولوا ان الله تعالى قد أحلها لرسوله ولم يحلها لك والقول الثاني ان مكة كانت
 حلالا قبل دعوة إبراهيم عليه السلام كسائر البلاد وانما صارت بدعوته حراما آمنا
 حين حرمها كما صارت المدينة بتحریم رسول الله صلى الله عليه وسلم حراما بعد ان
 كانت حلالا لرواية الاشعث عن نافع عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ان ابراهيم عليه السلام كان عبد الله وخليفه واني عبد الله
 ورسوله وان ابراهيم حرم مكة واني حرمت المدينة ما بين لابتيها عظامها
 وصيدها ولا يحمل بها سلاح لقتال ولا يقطع بها شجر الا لعنف بهير والذي
 يختص به المحرم من الاحكام التي يباين بها سائر البلاد خمسة احكام فاحدها
 ان المحرم لا يدخله محل قدم اليه حتى يحرم لدخوله اما بجم أو بعمره فيدخل بها
 من احرامه وقال أبو حنيفة يجوز أن يدخلها المحل اذا لم يردجأ أو عمرة وفي قول
 النبي عليه السلام حين دخل مكة عام الفتح حلالا أحلت لي ساعة من نهار لم تحل
 لاحد بعدى مما يدل على وجوب الاحرام على داخلها الا أن يكون ممن يكثر الدخول
 اليها المنافع أهلها كالمطابين والسفانين الذين يخرجون منها غدوة ويعودون
 اليها عشاء فيعزز لهم دخولها محالين لدخول المشقة عليهم في الاحرام كلما دخلوا
 فان علماء مكة أقروهم على دخولها محالين فالفوا حكم من عداهم فان دخل
 القادم اليها حلالا فقد أنعم ولا قضاء عليه ولا دم لان القضاء متعذر فانه اذا خرج
 للقضاء كان احرامه الذي يستأنفه محتصا بدخوله الثاني فلم يصح أن يكون
 قضاء عن دخوله الاول فتعذر القضاء واعوز فسقط وأما الدم فلا يلزمه لان
 الدم يلزم في جبر ان النفس ولا يلزم جبرنا لاصل النفس والحكم الثاني ان
 لا يحارب أهلها التحريم رسول الله صلى الله عليه وسلم قتالهم فان بغوا على أهل
 العدل فقد ذهب بعض الفقهاء الى تحريم قتالهم مع بغيمهم ويضيق عليهم حتى
 يرجعوا عن بغيمهم ويدخلوا في احكام أهل العدل والذي عليه أكثر الفقهاء انهم
 يقتاتلون على بغيمهم اذا لم يمكن ردّهم عن البغي الا بقتال لان قتال أهل البغي
 من حقوق الله تعالى التي لا يجوز أن تضاع ولأن تكون محفوظة في حرمه أولى
 من أن تكون مضاعة فيه فاما إقامة الحدود في المحرم فذهب الشافعي رحمه الله
 عنها انتقام فيه على من أتاها ولا يمنع المحرم من اقامتها سواء أتاها في المحرم أو في
 الجبل ثم لجأ الى المحرم وقال أبو حنيفة ان أتاها في المحرم أقيمت فيه وان أتاها في

الحمل ثم لجأ إلى الحرم لم تقم عليه فيه وألجئ إلى الخروج منه فاذا خرج أقيمت عليه والحكم الثالث تحريم صيده على الحرميين والمهلين من أهل الحرم ومن ماراً إليه فان أصاب في صيده وجب عليه ارسالة فان تلف في يده ضمنه بالجزاء كالحرم وهكذا لوروى من الحرم صيد في الحرم لانه قاتل في الحرم وهكذا لوروى من الحرم صيد في الحرم لانه مقتول في الحرم ولو صيد في الحرم ثم أدخل الحرم كان حلالاً عند الشافعي رحمه الله وحراماً عليه عند أبي حنيفة ولا يحرم قتل ما كان مؤذيًا من السباع وحشرات الارض والحكم الرابع يحرم قطع شجرة الذي أنبته الله تعالى ولا يحرم قطع ما غرسه إلا آدميون كما لا يحرم فيه ذبح الانيس من الحيوان ولا يحرم رمي حذاه ويضمن ما قطعه من محظور شجره فيضمن الشجرة الكبيرة ببقرة والشجرة الصغيرة بشاة والغصن من كل واحد منهما يسقطه من ضمان أصله ولا يكون ما استخلف بعد قطع الأصل مسقطاً للضمان الأصل والحكم الخامس ان ليس بجميع من خالف دين الاسلام من ذمي أو معاهد أن يدخل الحرم لامتياز فيه ولا مآربه وهذا مذهب الشافعي رحمه الله وأكثر الفقهاء وجوز أبو حنيفة دخولهم إليه اذا لم يستوطنوه وفي قول الله تعالى انما المشركون نجس فلا يقرنوا بالمسجد الحرام بعد عامهم هذا نص يمنع ما عداه فان دخله مشرك عزرا ن دخله بغير اذن ولم يستج قتله وان دخله باذن لم يعزر وأنكر على الاذن له وعزرا ن اقتضت حاله التعزير وأخرج منه المشرك آمناً اذا أراد مشرك دخول الحرم ليسلم فيه منع حتى يسلم قبل دخوله واذا مات مشرك في الحرم حرم دفنه فيه ودفن في الحرم فان دفن في الحرم نقل الى الحرم الا أن يكون قد بلى فيترك فيه كما تركت أموات الجاهلية واما سائر المساجد فيجوز أن يؤذن لهم في دخولها ما لم يقصدوا بالدخول استبذالها بآكل أو نوم فيمنعوا وقال مالك لا يجوز أن يؤذن لهم في دخولها بحال

* (فصل - ل) * وأما المجازفة فقد قال الأصمعي سمي مجازاً لانه جز بين تجمد وتهامة وقال ابن السكيتي سمي مجازاً لما احتجز من الجبال فاسوى الحرم منه مخصوص من سائر البلاد بأربعة أحكام أحدها أن لا يستوطنه مشرك من ذمي ولا معاهد وجوزوه أبو حنيفة وقد روى عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن

من عود رجه الله عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كان آخر ما عهد به
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قال لا يجتمع في جزيرة العرب دينان وأبلى عمر
 ابن الخطاب رضي الله عنه أهل الذمة عن الحجاز وضرب لمن قدم منهم تاجرا أو
 صانعا مقام ثلاثة أيام ويخرجون بعد انقضاءها فحري بها لعمل واستقر عليه
 الحكم فخرج أهل الذمة من استيطان الحجاز ويمكنون من دخوله ولا يقيم الواحد
 منهم في موضع منه أكثر من ثلاثة أيام فإذا انقضت صرف عن موضعه وجاز أن
 يقيم في غيره ثلاثة أيام ثم يصرف إلى غيره فإن أقام بموضع منه أكثر من ثلاثة
 أيام عزران لم يكن معذورا والحكم الثاني أن لا يدفن فيه أموالهم ويتقلوا
 أن تدفوا فيه إلى غيره لأن دفنهم مستدام فصار كالاستيطان الآن بعد مسافة
 إخراجهم منه ويتغيروا أن أخرجوا فيحوز لأجل الضرورة أن يدفوا فيه
 والحكم الثالث أن لمدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحجاز حرما محظورا بين
 لا يتبها يمنع من تنفير صيده وعضد شجره كحرم مكة وأباحه أبو حنيفة وجعل
 المدينة كغيرها وفيما قدمناه من حديث أبي هريرة دليل على أن حرم المدينة
 محظور فإن قتل صيده وعضد شجره فقد قيل أن جزاءه سلب ثيابه وقيل تعزيره
 والحكم الرابع أن أرض الحجاز تنقسم لاختصاص رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بقسميها فمن أحدهما صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم التي أخذها
 بحقيقته فان أحد حقيقه خمس الخمس من الف والغنائم والحق الثاني أربعة
 أخماس الف الذي أفاء الله على رسوله مما لم يوجف عليه المسلمون بخيل ولا
 ركاب فصار إليه بواحد من هذين الحقين فقد درخ من بعض أصحابه
 وترك باقيه لنفسه ومما ألح المسلمين حتى مات عنه صلى الله عليه وسلم فاختلف
 في حكمه بعد موته فجعل له قوم مورثا عنه ومقسموا على الموارث ما كانوا جعله
 آخرون للإمام القائم مقامه في حماية البيضة وجهاد العدو والذي عليه
 جمهور الفقهاء أنها صدقات محرمة الرقاب مخصوصة المنافع مصر وفة في
 وجوه المصالح العامة وما سرى صدقاته أرض عشر لأخراجها لأنهما بين
 مغنوم ملك على أهله ومتروك أسلم عليه أهله وكلا الأمرين معشور لأخراج عليه
 فاما صدقات النبي عليه السلام فمحصورة لأنه قبض عنها فتعينت وهي ثمانية
 أحدها وهي أول أرض ملكها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصية بخيريق

اليهودى كان حبراً من علماء بني النضير آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم يوم
أحد وكانت له سبعة حواط وهى المنبت والصفافية والدلال والحسنى وبرقة
والاعراف والمسربة فوصى بهار رسول الله وجعلها صدقة عليه حين أسلم وقابل
معه باحد حتى قتل رحمه الله والصدقة الثانية أرضه من أموال بني النضير بالمدينة
وهى أول أرض أفاءها الله على رسوله فأجلاهم عنها وكف عن دماءهم وجعل
لهم ما جلت له الأبل من أموالهم إلا المحلقة وهى السلاح فخرجوا بما استمقلت أبا لهم
إلى خيبر والشام وخلصت أرضهم كلها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما كان
ليامين بن عمرو وأبي سعد بن وهب فانهما استملا قبل الظفر فأجزا إسلامهما جميع
أموالهما ثم قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما سوى الأرضين من أموالهم على
المهاجرين الأولين دون الأنصار الأسهل بن حنيف وأباد جانة سمالك بن خرشة
فانهما ذكرا فقرا فاعطاهما وجلس الأرض على نفسه فكانت من صدقاته
يضعها حيث يشاء وينفق منها على أزواجه ثم سلمها عمر إلى العباس وعلى
رضوان الله عليهما ما بقى مما جمر فيها والصدقة الثالثة والرابعة والخامسة ثلاثة
حصون من خيبر وكانت خيبر ثمانية حصون ناعم والقموص وشق والنطاة
والكتيبة والوطيج والسلام وحصن الصعب بن معاذ وكان أول حصن فتحه
رسول الله صلى الله عليه وسلم منها ناعم وعنده قتل محمود بن مسلمة أخو محمد بن
مسلمة والثانى القموص وهو حصن ابن أبي الحقيق ومن سبيها مصطلق
رسول الله صلى الله عليه وسلم صفية بنت حيى بن أخطب وكانت عند كنانة بن
الربيع بن أبي الحقيق فاعتقها رسول الله صلى الله عليه وسلم وتزوجها وجعل
عتقها صداقها ثم حصن الصعب بن معاذ وكان أعظم حصون خيبر وأكثرها
مالاً وطعاماً وحيواناً ثم شق والنطاة والكتيبة فهذه الحصون الستة فتحها عنوة
ثم افتتح الوطيج والسلام وهى آخر فتوح خيبر صلحاً بعد أن حاصرهم بضع عشر
ليلة فسألوه أن يسترقهم ويحرق لهم دماءهم ففعل ذلك ولما من هذه الحصون
الثمانية ثلاثة حصون الكتيبة والوطيج والسلام أما الكتيبة فآخذها بنحس
الغنية وأما الوطيج والسلام فهما مما أفاء الله عليه لانه فتحهما صلحاً فصارت
هذه الحصون الثلاثة باقى الخمس خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم
فتصدق بها وكانت من صدقاته وقسم الخمسة الباقية بين الغنائم وفي جملتها

وادى خيبر ووادى السير ووادى حاضر على ثمانية عشر سهما وكانت عدة
 من قسمت عليه ألفا وأربعمائة وهم أهل المدينة من شهد منهم خيبر ومن
 غاب عنها ولم يغب عنها إلا جابر بن عبد الله قسم له كسهم من حضرها وكان
 فيهم مائة ألف من أعطاهم مائة سهم وألف ومائة سهم لآل ف ومائة رجل
 فكانت سهام جميعهم ألفا وثمان مائة سهم أعطى لكل مائة سهمها فلذلك
 صارت خيبر مقسومة على ثمانية عشر سهما والصدقة السادسة النصف من
 فذلك فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم لما فتح خيبر جاءه أهل فذلك فصالحوه
 بسفارة محبصة بن مسعود على أن له نصف أرضهم ونخلهم بعاملهم عليه ولهم
 النصف الآخر فصار النصف منها من صدقاته مساوية مع أهلها بالنصف من
 ثمرها والنصف الآخر خالصا لهم إلى أن أجلاهم عمر بن الخطاب رضى الله عنه
 فبين أجلاهم من أهل الذمة عن مجاز فقوم فذلك ودفع اليهم نصف القيمة فبلغ
 ذلك ستين ألف درهم وكان الذى قومه مالئ بن النبهان وسهل بن أبي حبيشة
 وزيد بن ثابت فصار نصفها من صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم ونصفها
 الآخر لكافة المسلمين ومصرف النصفين الآن سواء والصدقة السابعة
 الثالث من أرض وادى القرى لان ثلثها كان لبني عذرة وثالثها لليهود فصالحهم
 رسول الله عليه السلام على نصفه فصارت اثلاثا ثلثها لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم وهو من صدقاته وثالثها لليهود وثالثها لبني عذرة إلى أن أجلاهم عمر
 رضى الله عنه عنها وقوم حقهم فيها فبلغت قيمته تسعين ألف دينار فدفعها
 اليهم وقال لبني عذرة ان شئتم أديتم نصف ما أعطيت ونعطيكم النصف فاعطوه
 وهو خمسة وأربعون ألف دينار فصار نصف الوادى لبني عذرة والنصف الآخر
 الثالث منه في صدقات رسول الله صلى الله عليه وسلم والسادس منه لكافة
 المسلمين ومصرف جميع النصف سواء والصدقة الثامنة موضع سوق بالمدينة
 يقال له مهرودا استقطعها مروان من عثمان رضى الله عنه فنقم الناس بها عليه
 فاحتمل أن يكون اقطاع تضمين لامتلاك يكون له في الجواز وجه فله ثمان
 صدقات حكاها أهل السير ونقلها ووجهه واة المغازى والله أعلم بحجة ما ذكرنا
 فاما ما سوى هذه الصدقات الثمانية من أمواله فقد ذكرها الوادى أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرث من أبيه عبد الله أم أيمن الحبشية واسمها

بركة وخسة أجال وقطعة من غنم وقيل ومولاه شقران وابنه صالحا وقد شهد
 بدرا وورث من أمه أمية بنت وهب الزهرية دارها التي ولد فيها في شعب بنى
 على وورث من زوجته خديجة بنت خويلد رضي الله عنها دارها بمكة بين الصفا
 والمروة خلف سوق العطارين وأموالها لا فـ كان حكيم بن حزام اشترى خديجة
 زيد بن حارثة من سوق عكاظ بأربع مائة درهم فاستوهبه منها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فاعتقه وزوجه أم أيمن فولدت أم أيمن منه أسامة بعد
 النبوة فاما الداران فان عقيل بن أبي طالب باعهما بعد هجرة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فلما قدم مكة في حجة الوداع قيل له في أي داريك تنزل فقال
 هل تركت لنا عقيل من ربيع فلم يرجع فيما باعه عقيل لانه تغلب عليه ومكة
 دار حرب يومئذ وأجرى عليه حكم المستهلك فخرجت هاتان الداران من صدقاته
 وأما دور أرواح النبي عليه السلام فقد كان أعطى كل واحدة منهن الدار التي
 تسكنها ووصى بذلك لهن فان كان ذلك منه عطية تمليك فهي خارجة من
 صدقاته وان كان عطية سكنى وارفاق فهي من جملة صدقاته وقد دخلت
 اليوم في المسجد ولا أحسب منها ما هو خارج عنه وأما رحل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقد روى هشام السكابي عن عوانة المحكم ان أبا بكر الصديق رضي
 الله عنه دفع الى علي رضي الله عنه آلة رسول الله صلى الله عليه وسلم ودابته
 وحذاءه وقال ما سوى ذلك صدقة وروى الاسود عن عائشة رضي الله عنها
 قالت توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ودرعه مرهونة عندهم هودي بثلاثين
 صاعا من شعير فان كانت درعه المعروفة بالبراء فقد حكى انها كانت على
 الحسين بن علي رضوان الله عليهم ايام قتل فاخذها عبيد الله بن زياد فلما قتل
 المختار عبيد الله بن زياد صارت الدرع الى عباد بن المحسن المختلي ثم ان خالد
 ابن عبد الله بن خالد بن أسيد وكان أمير البصرة سأل عباد عنها فجعله اياها
 فضربه مائة سوط فكتب اليه عبد الملك بن مروان مثل عباد لا يضرب انما
 كان ينبغي أن يقتل أو يعفى عنه ثم لم يعرف للدرع خبر بعد ذلك وأما البردة
 فقد اختلف الناس فيها فحكى ابان بن تغلب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان وهبها السكيب بن زهير واشتراها منه معاوية رضي الله عنه وهي التي يلبسها
 الخلفاء وحكى ضمرة بن ربيعة ان هذه البردة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

أعطاهما أهل أيلة أما نالهما فآخذها منهم - عبيد بن خالد بن أبي أوفى وكان عاملا عليهم من قبل مروان بن محمد فبعث بها إليه وكانت في خزانته حتى أخذت بعد قتله وقيل اشتراها أبو العباس السفاح بثلاث مائة دينار وأما القضيبي فهو من تركته رسول الله صلى الله عليه وسلم التي هي صدقة وقد صار مع البردة من شعار الخلافة وأما الخاتم فإليه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان رضي الله عنهم حتى سقط من يده في بئر فلم يجده فهو - هذا شرح ما قبض عن رسول الله من صدقته وتركته

* (فصل) * وأما ما عدا الحرم والمجاز من سائر البلاد فقد ذكرنا انقسامها أربعة أقسام قسم أسلم عليه أهله فيكون أرض عشر وقسم أحياء المسلمين فيكون بما أحيوه معشورا وقسم ملكه الغنائم عنوة فيكون معشورا وقسم صومخ أهله عليه فيكون قباة يوضع عليه الخراج وهذا القسم يتقسم قسمين أحدهما ما ماصو نحو واعي زوال ملكهم عنه فلا يجوز بيعه بكون الخراج أجرة لا يسقط بإسلام أهله ويؤخذ من المسلم وأهل الذمة والثاني ما صو نحو واعي بقاء ملكهم عليه فيجوز بيعه ويكون الخراج جزية تسقط بإسلامهم ويؤخذ من أهل الذمة ولا يؤخذ من المسلمين واذ قد انقسمت البلاد على هذه الأقسام فسنشرح حكم أرض السواد فانها أصل حكم الفقهاء فيها بما يعتبر به نظائرها وهذا السواد يشار به إلى سواد كسرى الذي فتحه المسلمون على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أرض العراق سمي سواد السواد بالزرع والاشجار لانه حين تآخى جزيرة العرب التي لازرع فيها ولاشجر كانوا اذا خرجوا من أرضهم إليه ظهرت لهم خضرة الزرع والاشجار وهم يحجرون بين الخضرة والسواد في الاسامي كما قال الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب وكان أسود اللون (الزمل)

وأنا الاخضر من يع - رफी * أخضر الجمادة من نسل العرب فهو واخضرة العراق سوادا وسمي عراقا لاستواء أرضه حين خلت من جبال تعلوا وأودية تنخفض والعراق في كلام العرب هو الاستواء قال الشاعر (السريع)

سقطم إلى الحق لهم وساقوا * سباق من ليس له عراق

أى ليس له استواء وحدث السواد طولاً من حديثة الموصل الى عبادان وعرضاً
من عذيب القادسية الى حلوان يكون طوله مائة وستين فرسخاً وعرضه ثمانين
فرسخاً فاما العراق فهو في العرض مستويع لارض السواد عرفاً ويقصر عن
طوله في العرف لان أوله من شمر في دجلة العلت وفي غير بيهار في ثم يمتد الى آخر
أعمال البصرة من جزيرة عبادان فيكون طوله مائة وخمسة وعشرين فرسخاً
يقصر عن طول السواد بخمسة وثلاثين فرسخاً وعرضه مع تبعه في العرف
ثمانون فرسخاً كالسواد قال قدامة بن جعفر يكون ذلك مكسراً عشرة آلاف
فرسخ وطول الفرسخ اثنا عشر ألف ذراع بالذراع المرسلة ويكون بذراع
المساحة وهي الذراع الهاشمية تسعة آلاف ذراع فيكون ذلك اذا ضرب في
مثله وهو تسعة وعشرون ألفاً فيكون عرض السواد مائة وخمسة وعشرين
فإذا ضرب ذلك في عدد الفرساخ وهي عشرة آلاف فرسخ بلغ مائتي ألف
ألف وخمسة وعشرين ألف ألف جريب يسقط منها بالتخمين مواضع التلال
والآكام والسبخا والآجام ومداس الطرق والمهاج ومجاري الأنهار
وعراض المدن والقرى ومواضع الارحاء والبريدات والقناطر والصادر وانات
والبنادر ومطارح القصب وأنانين الآجر وغير ذلك الثلث وهو خمسة وسبعون
ألف ألف جريب يصير الباقي من مساحة العراق مائة ألف ألف وخمسين ألف
ألف جريب يراحم منها النصف ويكون النصف مزرعاً مع ما في الجميع من
النخل والكرم والاشجار فاذا أضيف الى ما ذكره قدامة في مساحة العراق
ما زاد عليها من بقية السواد وهو خمسة وثلاثون فرسخاً كانت الزيادة على تلك
المساحة قدر ربعها فيصير ذلك مساحة جميع ما يصلح للزراعة والغرس من أرض
السواد وفي المتنذر أن يستوعب زرع جميعه وقد يتعطل منه بالعوارض
والحوادث ما لا ينحصر وقد قيل انه بلغت مساحة السواد في أيام كسرى ابن
قباد مائة ألف وخمسين ألف ألف جريب فكان مبلغ ارتقاعه مائتي ألف ألف
وسبعة وثمانين ألف ألف درهم بوزن سبعة لانه كان يأخذ على كل جريب
درهما ووقف ثمانية ثلاثة دراهم بوزن المثقال وان مساحة ما كان يزرع منه
على عهد عمر رضي الله عنه من اثنين وثلاثين ألف ألف ألف جريب الى ستة وثلاثين
ألف ألف جريب واذا قد استقر ما ذكرناه من حدود السواد ومساحة مزارعه

الاثنون بالتشديد
هو الموقد والعامه
تخذه فيه والجمع
اثنان اه

فقد اختلف الفقهاء في فتحه وفي حكمه فذهب أهل العراق الى انه فتح عنوة
 لكن لم يقسمه عمر رضي الله عنه بين الغانمين وأقره على سكانه وضرب الخراج
 على أرضه وانظاه من مذهب الشافعي رحمه الله في السواد أنه فتح عنوة
 واقسمه الغانمون ملكا ثم استنزفهم عمر رضي الله عنه فقتلوا الاطائفة استطاب
 نفوسهم بمال عاوضهم به عن حقوقهم منه فلما خلاص المسلمون ضرب عمر رضي
 الله عنه عليه خراجا واختلف أصحاب الشافعي في حكمه فذهب أبو سعيد
 الاصطخري في كثير منهم الى أن عمر رضي الله عنه وقفه على كافة المسلمين
 وأقره في أيدي أربابه بخراج ضربه على رقاب الارضين يكون أجرة لما تؤدى في
 كل عام وان لم تقدر مذهبهم المصلحة فيها وصارت بوقفه لما في حكم ما أفاء
 الله على رسوله من خيبر والعوالي وأموال بني النضير و يكون المأخوذ من
 خراجها مضمرا في المصالح ولا يكون فيئاً مخروسا لانه قد خسر ولا يكون
 مقصورا على الجيش لانه وقف على عامة المسلمين فصار مصرفه في عموم
 مصالحهم التي منها أرزاق الجيش وتحصين الثغور وبناء الجوامع والقنابر
 وكراء الانهار وأرزاق من نعمهم المصلحة من القضاة والشهود والفقهاء
 والقراء والائمة والمؤذنين فلهاذا يمنع من بيع رقابها وتكون المعوضة عليها
 بالانتفاع لا انتقال الايدي وجواز التصرف لا الثبوت الملك الاعلى ما احدث فيها
 من غرس وبناء وقيل ان عمر رضي الله عنه وقف السواد برأى على بن ابي طالب
 ومعاذ بن جبل رضي الله عنهما وقال أبو العباس بن سريج في نقر من أصحاب
 الشافعي ان عمر رضي الله عنه حين استنزل الغانمين عن السواد باعه على الاكرة
 والدهاقين بالمال الذي وضعه عليها خراجا يؤدونه في كل عام فكان الخراج
 ثمنا وجازمته له في عموم المصالح كما قيل يجوز مثله في الاجارة وأن يبيع أرض
 السواد يجوز ويكون البيع موجبا للتملك وأما قدر الخراج المضروب عليها
 فقد حكى عمرو بن ميمون ان عمر رضي الله عنه حين استخلص السواد بعث
 حذيفة على ما وراء حلة وبعث عثمان بن حنيف على ما دون حلة قال
 الشعبي فمسخ عثمان بن حنيف السواد فوجدته ستة وثلاثين ألف ألف جريب
 فوضع على كل جريب درهما و فقيرا قال القاسم بلغني ان القفير مكيال لم يدعي
 السابرقان قال يحيى بن آدم هو المختوم المحاجي وروى قتادة عن أبي مخنف أن
 عثمان

عثمان بن حنيف جعل على كل جريب من البكرم عشرة دراهم وعلى كل جريب من النخل ثمانية دراهم وعلى كل جريب من قصب السكر ستة دراهم وعلى كل جريب من الرطبة خمسة دراهم وعلى كل جريب من البر أربعة دراهم وعلى كل جريب من الشعير درهمين فكان خراج البر والشعير في هذه الرواية بخلاف الخراجهم في الرواية الأخرى وهذا الاختلاف النواحي بحسب ما تشتمل وكانت ذراع حذيفة وعثمان بن حنيف ذراع اليد وقبضة وابهاما ممدودا وكان السواد في أول أيام الفرس جاريا على المقاسمة إلى أن مسح ووضع الخراج عليه قباد بن فيروز فارتفع له بالمساحة مائة وخمسون ألف ألف درهم بوزن المئقال وكان السبب في مساحته وإن كان من قبل جاريا على المقاسمة ما حكى أنه خرج يوما يتصيد فافضى إلى شجر ملتف فدخل فيه الصيد فصعد إلى رابية يشرف منها على الشجر يرى ما فيه من الصيد فرأى امرأة تحفر في بستان فيه نخل ورمان مثمر ومعه أصبى يريد أن يتناول شيئا من الرمان وهي تمنعه فحبب منها وأغذاهم رسولاً يسألها عن سبب منع ولدها من الرمان فقالت إن للملك حقاً في الثمار فقبضه وخاف أن تنال منه شيئاً إلا بعد أخذ حقه فرق الملك لقولها وأدركته رأفة رعيته فتمتد إلى وزيرائه بالمساحة التي يقارب قسطها ما يحصل بالمقاسمة لتمديد كل إنسان إلى ما يملكه في وقت حاجته إليه فكان الفرس على هذا في بقية أيامهم وجاء الإسلام فاقره عمر بن الخطاب على المساحة والخراج فبلغ ارتفاعه في أيامه مائة ألف ألف وعشرين ألف ألف درهم وجباة عبيد الله بن زياد مائة ألف ألف وخمسة وثلاثين ألف ألف درهم بعشمة وظلمه وجباة الحجاج مائة ألف ألف وثمانية عشر ألف ألف بعشمة وخراجه وجباة عمر بن عبد العزيز رحمه الله مائة ألف ألف وعشرين ألف ألف بعدله وعمارته وكان ابن هبيرة يجبيه مائة ألف ألف سوى طعام الجنود وأرزاق المقاتلة وكان يوسف بن عمر يحمل منه في كل سنة من ستين ألف ألف إلى سبعين ألف ألف ويحتسب بعطاء من قبله من أهل الشام ستة عشر ألف ألف وفي نفقة البريد أربعة آلاف ألف درهم وفي الطوارق ألف ألف ويبقى في بيوت الأحداث والعواتق عشرة آلاف ألف درهم وقال عبد الرحمن ابن جعفر بن سليمان ارتفاع هذا الإقليم في الحثين ألف ألف ألف ثلاث مرات

مما نقص من مال الرعية زاد في مال السلطان وما نقص من مال السلطان زاد في مال الرعية ولم يزل السواد على المساحة والخراج الى ان عدل بهم المنصور رضى الله عنه في الدولة العباسية عن الخراج الى المقاسمة لان السعرة نقص فلم تقف الغلات بخراجها وخرّب السواد فجعله مقاسمة وأشار أبو عبيد الله على المهدي أن يجعل أرض الخراج مقاسمة بالنصف ان سقى سيجها وفي الدوالي على الثلث وفي الدواليب على الربع لاشئ عليهم سواء وأن يعمل في النخل والمكرم والشجر مساحة خراج بحسب قربه من الاسواق والغرض ويكون البين مثل المقاسمة واذا باع حاصل الغلة ما يفي بخراجين أخذ عنها خراجا كاملا واذا نقص ترك فهذا ما جرى في أرض السواد والذي يوجب الحكم أن خراجها هو المضروب عليها أوّل وتغييره الى المقاسمة اذا كان لسبب حادث اقتضاه اجتهاد الاثمة فيكون أمضى مع بقاء سببه وأعيد الى حاله الاول عند زوال سببه اذ ليس للامام أن ينقض اجتهاد من تقدّمه فاما تضمين العمال لاموال العشر والخراج فباطل لا يتعلّق به في الشرع حكم لان العامل مؤتمن يستوفي ما وجب ويؤدّي ما حصل فهو كالوكيل الذي اذا أدّى الامانة لم يضمن نقصانا ولم يملك زيادة وضمان الاموال بقدر معلوم يقتضي الاقتصار عليه في تلك المازاد وغرم ما نقص وهذا مناف لوضع العمالة وحكم الامانة فبطل وحكى أن رجلا أتى ابن عباس رضى الله عنه يتقبل منه الابل بمائة ألف درهم فضر به مائة سوط وصلبه حيا تعزيرا وأدبا ولقد خطب عمر بن الخطاب رضى الله عنه الناس فجمع في خطبته بين صفاتهم وصفة ولايته عليهم وحكم المال الذي يلبه بما هو الصواب المشهور والمحق المتبوع فقال أيها الناس اقرؤا القرآن تعرفوا به واعلموا بما فيه تكونوا من أهله ولن يبلغ ذو حق حقه أن يطاع في معصية الله ألا والله ان يعدم رزق ولن يقرب من أجل أن يقول المرء حقا ألا وانى ما وجدت صلاح ما ولانى الله الا بثلاث أداء الامانة والاخذ بالقوة والحكم بما أنزل الله ألا وانى ما وجدت صلاح هذا المال الا بثلاث ان يؤخذ بحق وان يعطى في حق وأن يمنع من باطل ألا وانى في مالكم كولى اليتيم ان استعنت استعفت وان افترقت اكلت بالمعروف كيتيم الهميمة الاعرابية

* (الباب الخامس عشر في أحياء الموات واستخراج المياه) *

من أحيى مواتا ملكه باذن الامام وبغير اذنه وقال أبو حنيفة لا يجوز احياء ما لا
 باذن الامام لقول النبي عليه السلام ليس لاحد الا ما طابت به نفس امامه وفي
 قول النبي صلى الله عليه وسلم من أحيى أرضا مواتا فهي له دليل على ان ملك
 الموات معتبر بالا حياء دون اذن الامام والموات عند الشافعي كلما لم يكن عامرا
 ولا حريميا العامر وان كان متصلا بعامر وقال أبو حنيفة الموات ما بعده من العامر
 ولم يبلغه الماء وقال أبو يوسف الموات كل أرض اذا وقف على أدناها من العامر
 منقاد بأعلى صوته لم يسمع أقرب الناس اليها في العامر وهذا القولان
 يخرجان عن المعهود في اتصال العمارات ويسمى في احياء الموات جيرانه
 والاباعد وقال مالك جيرانه من أهل العامر أحق باحيائه من الابعاد
 وصفة الاحياء معتبرة بالعرف فيما يراد له الاحياء لان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أطلق ذكره احواله على العرف المعهود فيه فان أراد احياء الموات
 للسكنى كان احياءه بالبناء والتسقيف لانه أول كمال العمارة التي يمكن سكناها
 وان أراد احياءه للزراعة والغرس اعتبر فيه ثلاثة شروط أحدها جمع التراب
 المحيط بها حتى يصير حازبا بينها وبين غيرها والثاني سوق الماء اليها ان كانت
 يديا وحيدته عنها ان كانت بطائخ لان احياء اليبس بسوق الماء اليه واحياء
 البطائخ بجذب الماء عنها حتى يمكن زرعها وغرسها في المحالين والثالث حرثها
 والمحراث يجمع اثارة المعتدل وكسح المستعلى وطم المنخفض فاذا استكملت
 هذه الشروط الثلاثة كمل الاحياء ولكل المحي وغلط بعض أصحاب الشافعي
 فقال لا يملكه حتى يزرعه أو يغرسه وهذا فاسد لانه بمنزلة السكنى التي لا تعتبر
 في غنم المالك فان زارع عليها بعد احيائها من قام بحرثها وزراعتها كان
 المحي مالا كالارض والمثبر مالا كالعمارة فان أراد مالك الارض بيعها جاز وان
 أراد مالك العمارة بيعها فقد اختلف في جوازه فقال أبو حنيفة ان كان له اثارة
 جاز له بيعها وان لم يكن له اثارة لم يجوز وقال مالك يجوز له بيع العمارة على
 الاحوال كلها ويجعل الا كاشريكا في الارض بعمارته وقال الشافعي لا يجوز
 له بيع العمارة بجمال الا أن يكون له فيها أعيان قائمة كشجر أو زرع فيجوز له
 بيع الاعيان دون الاثارة واذا التجبر على موات كان أحق باحيائه من غيره فان
 تغلب عليه من احياء كان المحي أحق به من المتجبر فان أراد المتجبر على الارض

بيعها قبل احيائها لم يحجز على الظاهر من مذهب الشافعي وجوز كثر من
 أصحابه لانه لما صار بالتجوير عليها أحق بها جازله بيعها كالاملاك فعلى هذا
 لو باعها فتغلب عليها في يد المشتري من أحيائها فقه - دزعم ابن أبي هريرة من
 أصحاب الشافعي أن ثمنها لا يسقط عن المشتري لثلف ذلك في يده بعد قبضه وقال
 غيره من أصحابه القائلين بجواز بيعه ان الثمن يسقط عنه لأن قبضه لم يستقر
 فاما اذا تججر وساق الماء ولم يحث فقد دملك الماء وما جرى فيه من الموات
 وحريمه ولم يملك ما سواه وان كان به أحق وجازله بيع ما جرى فيه الماء وفي جواز
 بيع ما سواه من المحجور ما قد مناه من الوجهين وما أحق من المرات معشور
 لا يجوز أن يضرب عليه خراج سواء سقى بماء العشر أو بماء الخراج وقال
 أبو حنيفة وأبو يوسف ان ساق الى ما أحياه ماء العشر كانت أرض مشروان
 ساق اليها ماء الخراج كانت أرض خراج وقال محمد بن الحسن ان كانت الارض
 الحية على أنهار حفرتها الا عا حرم فهي أرض خراج وان كانت على أنهار أجراها
 الله عز وجل كدجلة والفرات فهي أرض عشر وقد أجمع العراقيون
 وغيرهم على ان ما أحق من موات البصرة وسباخها أرض عشر أما على قول محمد
 ابن الحسن فلا تـ دجلة البصرة مما أجراه الله تعالى من الأنهار وماء عليها من
 الأنهار المهدنة فهي حياة احتقرها المسلمون في الموات وأما على قول أبي حنيفة
 فقد اختلفت أصحابه في تعليل ذلك على قولين فجعل بعضهم العلة فيه ان ماء
 الخراج يغيب في دجلة البصرة وفي جزرها وأرض البصرة تشرب من مدها والماء
 من البحر وايس من دجلة والفرات وهذا التعليل فاسد لان المدي يقيد الماء
 العذب من البحر ولا يمتزج بمائه ولا تشرب وان كان الماء تشربها الا من ماء
 دجلة والفرات وقال آخرون من أصحابه منهم طحمة بن آدم بل العلة فيه ان
 ماء دجلة والفرات يستقر في البطايح فينقطع حكمه ويؤول الانتفاع به ثم
 يخرج الى دجلة البصرة فلا يكون من ماء الخراج لان البطايح ليست من أنهار
 الخراج وهذا تعليل فاسد أيضا لان البطايح بالعراق انبطحت قبل الاسلام
 فتغير حكم الارض حتى صارت مواتا ولم يعتبر حكم الماء وسببه ما مكاه صاحب
 السير أن ماء دجلة كان ماضيا في الدجلة المعروفة بالغور الذي ينتهي الى
 دجلة البصرة من المداين في منافذ مستقيمة المسالك مخفوظة الجوانب وكان

هو وضع البطايح الآن أرض مرازع وقرى ذات منازل فلما كان ملك قباد بن
 فيروز انفتح في أسافل كسكر يثق عظيم أغفل أمره حتى غلب ماؤه وغرق من
 العمارات ما عداه فلما ولي أنوشروان ابنه أمر بذلك الماء فترحم بالمسنيات
 حتى عاد بعض تلك الأرض إلى عمارتها وكانت على ذلك إلى سنة ست من الهجرة
 وهي السنة التي بعث فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن حذافة
 السهمي إلى كسرى رسولا وهو كسرى أبرويز فزادت دجلة والفرات زيادة
 عظيمة لم ير مثلها فانبثقت بثوق عظام اجتهد أبرويز في سكرها حتى صلب في يوم
 واحد سبعين سكارا وبسط الأموال على الانطاع فلم يقدر للساء على حيلة ثم ورد
 المسلمون بأعراق وتشاغات الفرس بالحروب فكانت البثوق تنفجر فلا
 يلتفت إليها ويجز الدهاقين عن سدها فانتسعت البطيحة وعظمت فلما ولي
 معاوية رضي الله عنه ولي مولاة عبد الله بن دراج خراج العراق فاستخرج له من
 أرض البطايح ما بلغت غلته خمسة آلاف ألف درهم واستخرج بعده حسان
 النبطي للوليد بن عبد الملك ثم لحشام من بعده كثيرا من أرض البطايح ثم جري
 الناس على هذا إلى وقتنا حتى صارت جوامدها مثل بطايحها وأكثرت وكان
 هذا التعليل من أصحاب أبي حنيفة مع ما شرحناه من أحوال البطايح عذرا
 دعاهم إليه ما شاهدوا الحكاية عليه من أجمعهم على أن ما أحيى من موات
 البصرة أرض عشر وما ذلك إلا غير الأحياء وأما حريم ما أحياه من الموات أسكني
 أو زرع فهو عند الشافعي معتبر بما لا تستغني عنه تلك الأرض من طريقها
 وفنائها ويجاري ما نأثر بها ومعيطا وقال أبو حنيفة حريم أرض الزرع ما بعد
 منها ولم يبلغه ماؤها وقال أبو يوسف حريمها ما انتهى إليه صوت المنادي من
 حدودها ولو كان لهذين القولين وجه لما اتصلت عمارتان ولا تلاصقت
 داران وقد صرت الحكاية رضي الله عنهم البصرة على عهد عمر رضي الله عنه
 وجعلوها خطط القبائل أهلها فجعلوا عرض شارعها الأعمام وهو مريدها ستين
 ذراعا وجعلوا عرض ما سواه من الشوارع عشرين ذراعا وجعلوا عرض كل
 رقاق سبعة أذرع وجعلوا وسط كل خطة رجة فسيحة لرباط خيلهم وقبور
 موتاهم وتلاصقوا في المنازل ولم يبق لها ذلك إلا عن رأي اتفقوا عليه ونص لا يجوز
 خلافه وقد روى بشير بن كعب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال اذا تدارأ القوم في طريق فليجعل سبعة أذرع
 * (فصل) * واما المياه المستخرجة فتقسم ثلاثة أقسام مياه أنهار ومياه آبار
 ومياه عيون فاما الانهار فتقسم ثلاثة أقسام أحدها ما أجراه الله تعالى من كبار
 الانهار التي لا يجفها الا آدميون كدجلة والفرات ويسمى ان الرافدين فاؤهما
 يتسع للزرع وللشاربة وليس يتصور فيه قصور عن كفاية ولا ضرورة تدعو
 فيه الى تنازع أو عشا حنة فيجوز ان شاء من الناس أن يأخذ منها الضيعة شربا
 ويحجج من ضيعة الهامغيضا ولا يمنع من أخذ شرب ولا يعارض في أحداث
 مغيض والقسم الثاني ما أجراه الله تعالى من صغار الانهار وهو على ضربين
 أحدها ان يعلمواؤها وان لم يحبس ويكفي جميع أهله من غير تقصير فيجوز
 لكل ذي أرض من أهله أن يأخذ منه شرب أرضه في وقت حاجته ولا يعارض
 بعضهم بعضا فان أراد قوم أن يستخرجوا منه نهرا يساق الى أرض أخرى
 أو يجعلوا اليه مغيض نهرا فآخر نظر فان كان ذلك مضرا بأهل هذا النهر منع
 منه وان لم يضر بهم لم يمنع والضرر الثاني أن يستقل ماء هذا النهر ولا يعلم
 للشرب الا بحبسه فالاول من أهل النهر أن يبتدئ بحبسه ليسقى أرضه حتى
 تكفي منه وترتوي ثم يحبسه من يليه حتى يكون آخرهم أرضا آخرهم حبسا
 روى عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في شرب النخل من
 السيل أن للأعلى أن يشرب قبل الأسفل ثم يرسل الماء الى الأسفل الذي يليه
 كذلك حتى ينتفضي الارضون وأما قدر ما يحبسه من الماء في أرضه فقد روى
 محمد بن اسحق عن أبي مالك بن نعلبة عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قضى في وادي مهبزور أن يحبس الماء في الارض الى السكابين فاذا بلغ الى
 السكابين أرسل الى الأخرى وقال مالك وقضى في سبيل بطحان بمثل ذلك فقدره
 بالسكابين وليس هذا القضاء منه على العموم في الزمان والامكان لانه مقدر
 بالحاجة وقد يختلف من خمسة أوجه أحدها باختلاف الارضين فمنها ما يرتوي
 باليسير ومنها ما لا يرتوي الا بالكثير والثاني باختلاف ما فيها فان للزرع
 من الشرب قدرا وللنخل والاشجار قدرا والثالث باختلاف الصيف والشتاء
 فان لكل واحد من الزمانين قدرا والرابع باختلافها في وقت الزرع وقبله
 فان لكل واحد من الوقتين قدرا والخامس باختلاف حال الماء في بقائه

وانقطاعه فان المنقطع يؤخذ منه ما يتجر والدائم يؤخذ منه ما يستعمل
 فلا اختلافه من هذه الالوجه الخمسة لم يكن تحديده بما قضاه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في أحدها وكان معتبرا بالعرف والمعهود عند الحاجة اليه فلو سقى رجل
 أرضه أو جرفها فسال من مائها الى أرض جاره فغرقها لم يضمن لانه تصرف
 في ملكه بمباح فان اجتمع في ذلك الماء سمك كان الثاني أحق بصيده من
 الاول لانه في ملكه والقسم الثالث من الانهار ما احتسره الا دميون لما
 أحياه من الارضين فيكون النهر بينهما ملكا مشتركا كالزقاق المرفوع بين
 أهله لا يختص أحدهم بملكه فان كان هذا النهر بالبصرة يدخله ماء المد فهو
 يعم جميع أهله لا يتشاحون فيه لا تساع مائه ولا يحتاجون الى حبسه لاهله بالماء
 الى الحد الذي يرتوي منه جميع الارضين ثم يقبض بعد الارتواء في الجزر وان
 كان غير البصرة من البلاد التي لا مذكورها ولا جزر فالنهر ملك لمن احتسره من
 أرباب الارضين لاحق فيه لغيره في شرب منه ولا مغيض ولا يجوز لواحد من
 أهله أن ينفرد بنصب عبارة عليه ولا برفع مائه ولا ادارة رفاقه الا عن مرضاة
 جميع أهله لاشتركا هم فيما هو ممنوع من التفرد به كما لا يجوز في الزقاق
 المرفوع أن يفتح اليه بابا ولا أن يخرج عليه جناحا ولا يمد عليه ساباطا لا بمرضاة
 جميعهم ثم لا يتخلوا حال شربهم منه من ثلاثة أقسام أحدها أن يتناوبوا
 عليه بالايام ان قلوا وبالسااعات ان كثروا ويقرعوا ان تنازعوا في الترتيب
 حتى يستقر لهم ترتيب الاول ومن يليه ويختص كل واحد منهم بنوبته لا يشاركه
 غيره فيها ثم هم من بعدها على ما ترتبوا والقسم الثاني أن يقتسموا فم النهر عرضا
 بنخبة تأخذ جانبي النهر ويقسم فيها حفر ومقدرة بحقوقهم من الماء يدخل
 في كل حفرة منها قدرا مستحقه صاحبها من خمس أو عشر ويأخذه الى أرضه
 على الادرار والقسم الثالث أن يحفر كل واحد منهم في وجه أرضه شربا مقدرا
 لهم باتفاقهم أو على مساحة أملا كهم لياخذ من ماء النهر قدر حقه ويساوي
 فيه جميع شركائه وليس له أن يزيد فيه ولا لهم أن ينقصوه ولا لواحد منهم أن
 يؤخر شربا مقدما كما ليس لواحد من أهل الزقاق المرفوع أن يؤخر شربا مقدما
 وليس له أن يقدم شربا مؤخرا وان جاز أن يقدم شربا مؤخرا لا في تقديم الباب
 المؤخر اقتصارا على بعض الحق وفي تقديم الشرب المؤخر زيادة على الحق فأما

حريم هذا النهر المحفور في الموات فهو عند الشافعي معتبر بعرف الناس في مثله وكذلك حكم القناة لأن القناة نهر باطن وقال أبو حنيفة حريم النهر ملكا طينه قال أبو يوسف وحريم القناة مالم يصب على وجه الأرض وكان جامع الماء ولهذا القول وجه مستحسن

* (فصل) * وأما الأثر في الحافرها ثلاثة أحوال أحدها أن يحفرها سابلة فيكون ماؤها مشتركا وحافرها فيه كأحدهم قد وقف عثمان رضي الله عنه بئر رومة فكان يضرب بدلوه مع الناس ويشارك في مائها إذا اتسع شرب الحيوان وسقى الزرع فان ضاق مائها عنه ما كان شرب الحيوان أولى به من الزرع ويشارك فيها الأدميون والبهائم فان ضاق عنه ما كان الأدميون بمائها أحق من البهائم والحالة الثانية أن يحفرها لارتفاقه بمائها كالبادية إذا اتبعوا أرضا وحفروا فيها بئرا لشربهم وشرب مواشيهم كانوا أحق بمائها ما أقاموا عليها في نفعهم وعليهم بذل الغضل من مائها للشاربين دون غيرهم فاذا ارتحلوا عنها صارت البئر سابلة فتكون خاصة بالابتداء وعامة الانتهاء فان عادوا إليها بعد الارتحال عنها كانوا هم وغيرهم سواء فيها ويكون السابق إليها أحق بها والحالة الثالثة أن يحفرها لنفسه ملكا فلا يبلغ بالحفر إلى استنباط مائها لم يستقر ملكه عليها وإذا استنبط ماءها استقر ملكه بكمال الأحياء إلا أن يحتاج إلى طي فيدون طيها من كمال الأحياء واستقرار الملك ثم يصير ما كالهسا ومحرمها واختلاف الفقهاء في قدر حريمها فذهب الشافعي رحمه الله إلى أنه معتبر بالعرف المعهود في مثلها وقال أبو حنيفة حريم البئر الناضج خمسون ذراعا وقال أبو يوسف حريمها ستون ذراعا إلا أن يكون رشاؤها أبعد فيكون لها منتهى رشاؤها قال أبو يوسف وحريم بئر العطن أربعون ذراعا وهذه مقادير لا تثبت بالنبض فان جاءها نض كان متبعا والافهم معلول وللتقدير بمنتهى الرشاء وجه يصح اعتباره ويكون داخلا في العرف المعبر فاذا استقر ملكه على البئر وحريمها فهو أحق بمائها واختلاف أصحاب الشافعي هل يصير ما كالهسا قبل استقائه وحيازته فذهب بعضهم إلى أنه يجري على ملكه في قراره قبل حيازته كما إذا ملك معدنا ملك ما فيه قبل أخذه ويجوز بيعه قبل استقائه ومن استقاه بغير إذنه استرجع منه وقال آخرون

لا يملكه الا بعد الحيازة لان أصله موضوع على الاباحة وله أن يمنع من التصرف فيها باستحقاقه فان غلبه من استحقاق لم يسترجع منه شيئا فاذا استقر حكم هذه البئر في اختصاصها بملكيها واستحقاقها لمائها فله سقي مواشيه وزرعها ونخيله وأشجاره فان لم يفضل عن كفايته فضل لم يلزمه بذل شيء منه الا المضطر على نفس وروى الحسن رحمه الله أن رجلا أتى أهل ماء فاستسقاهم فلم يسقوه حتى مات فاعزهم عمر رضي الله عنه الدية وان فضل منه بعد كفايته فضل لزمه على مذهب الشافعي أن يـ بذل فضل مائه للشاربة من أرباب المواشي والحيوان دون الزرع والأشجار وقال من أصحابه أبو عبيد بن جرونة لا يلزمه بذل الفضل منه للحيوان ولا زرع وقال آخرون منهم يلزمه بذله للحيوان دون الزرع وما ذهب اليه الشافعي من وجوب بذله للحيوان دون الزرع هو المشروع روى أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمنع فضل الماء ليمنع به فضل الكلالة منه الله فضل رحمته يوم القيامة وبذل هذا الفضل معتبرا بربا بعمه شروط أحدها أن يكون في قرار البئر فان استقاع لم يلزمه بذله والثاني أن يكون متصلا بكلاب يرعى فان لم يقرب من الكلالة لم يلزمه بذله والثالث أن لا يجرد المواشي غيره فان وجدت مباحا غيره لم يلزمه بذله وعدلت المواشي الى الماء المباح فان كان غيره من الموجود مملوكا لزم كل واحد من مالكي الماء أن يـ بذل فضل مائه لمن ورد اليه فاذا اكتفت المواشي بفضل أحد الماءين سقط الفرض عن الآخر والرابع أن لا يكون عليه في ورود المواشي الى مائه ضرر يلحقه في زرع ولا ماشية فان لحقه بورودها ضرر منعت وجاز للرجاء استقاع فضل الماء لها فاذا كانت هذه الشروط الاربع ملزمة بذل الفضل وحرم عليه أن يأخذ له ثمنا ويجوز مع الاخلال بهذه الشروط أن يأخذ ثمنا اذا باعه بمقدار بكيال أو وزن ولا يجوز أن يبيعه جزافا ولا بمقدار يرى ماشية أو زرع واذا احتقر بئرا أو ملكها وحريمها ثم احتقر آخر بعد حريمها بئرا فنصب ماء الاول اليها وغار فيها أقر عليها ولم يمنع منها وكذلك لو حفرها لظهور فتغير بها ماء الاول أقرت وقال مالك اذا نصب ماء الاول اليها أو تغير بها منع منها وطمت

*(فصل) وأما العيون فتقسم ثلاثة أقسام أحدها أن يكون مما أنبع الله

تعالى ماءها ولم يستنبطه الا آدميون فحكمها حكم ما أجاز الله تعالى من
الانهار وان أحيا أرضا بماؤها أن يأخذ منه قدر كفايته فان تشا حوافيه لضيقه
روعي ما أحيا بماؤها من الموات فان تقدم به بعضهم على بعض كان لأشبهتهم
احياء أن يستوفي منها شرب أرضه ثم لمن يليه فان قصر الشرب عن بعضهم كان
نقصانه في حق الاخير وان اشتركوا في الاحياء على سواء ولم يسبق به بعضهم
بعضا تماصوا فيه اما بقعة الماء واما بالمهاياة عليه والقسم الثاني أن يستنبطها
الآدميون فتكون ملكا لمن استنبطها ويملك معها حريمها وهو على مذهب
الشافعي معتبر بالعرف المعهود في مثلها ومقتدر بالحاجة الداعية اليها وقال
أبو حنيفة حريم العين خمسة مائة ذراع ثم استنبط هذه العين سرق مائها الى حيث
شاء وكان ما جرى فيه مأثوما - كاله وحريمه والقسم الثالث أن يستنبطها
الرجل في ملكه فيكون أحق بماؤها الشرب أرضه فان كان قدر كفايتها فلا حق
عليه فيه الا لشارب مضطر وان فضل عن كفايته وأراد أن يحيي بفضله أرضا
مواتا فهو أحق به لشرب ما أحياه وان لم يرد موات احياه زمه بذله لارباب
المواشي دون الزرع كفضل ماء البئر فان اعتاض عليه من أرباب الزرع
جاز وان اعتاض من أرباب المواشي لم يجز ويجوز ان احتقر في البادية بثرا
فلحها أو عينها استنبطها أن يبيعها ولا يحرم عليه ثمنها وقال سعيد بن المسيب
وابن أبي ذئب لا يجوز له بيعها ويحرم عليه ثمنها وقال عمر بن عبد العزيز
وأبو الزناد ان باعها لرغبة جاز وان باعها لخلاء لم يجز وكان أقرب الناس الى
المساك أحق بها بغير ثمن فان رجع الخالي فهو أملك لها

* (الباب السادس عشر في الحي والارفاق) *

وحى الموات هو المانع من احياه املا كاليكون مستبقيا بالباحة لنبت الكلاء
ورعي المواشي قد حى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة وصعد جبلا
بالبقيع قال أبو عبيد هو النقيع بالنون وقال هذا حاي وأشار بيده الى القاع
وهو قدر ميل في ستة أميال جام تخيل المسلمين من الانصار والمهاجرين فأما حى
الاثمة من بعده فان جواره جميع الموات أو أكثره لم يجز وان جوار أمله لمخاص
من الناس أو لا غنائهم لم يجز وان جواره كافه المسلمين أو الفقراء والمساكين

ففي جوازہ قولان أحدهما لا يجوز و يكون المحي خاص الرسول الله صلى الله عليه وسلم لرواية الصعب بن حنيفة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين جرى البقيع قال لا حي الا لله ورسوله والقول الثاني ان حي الائمة بعده جائز بجوازہ له لانه كان يفعل ذلك لصالح المسلمين لانفسه فكذلك من قام مقامه في مصالحهم قد حي أبو بكر رضي الله عنه بالريضة لاهل الصدقة واستعمل عليه مولاه باسلامة وحي عمر رضي الله عنه من السرف مثل ما جاء أبو بكر من الريضة وولي عليه مولى له يقال هي وقال ياهني ضم جناحك عن الناس واتق دعوة المظلوم فان دعوة المظلوم مجابة وأدخل رب الصريعة ورب الغنيمة وياك ونعم ابن عفان وابن عوف فانهما ان يهلك ما شيتهما يرجعان الى نخل وزرع وان رب الصريعة ورب الغنيمة ياتيني بعينه فيقول يا أمير المؤمنين افتاركمهم أنا لا أباك قال كلاه اهلون على من الدينار والدرهم والذي نفسي بيده لولا المال الذي أحل عليه في سبيل الله ما جيت عليهم من بلادهم شبرا فاما قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حي الا لله ورسوله فعنائه لا حي الا على مثل ما جاء الله ورسوله للفقراء والمساكين والمصالح كافة المسلمين لا على مثل ما كانوا عليه في الجاهلية من تقرد العزير منهم بالمحي لنفسه كالذي كان يفعله كليب بن وائل فانه كان يوافي بكاب على نشار من الارض ثم يستعديه ويحمي ما انتهى اليه عواؤه من كل الجهات وتشارك الناس فيما عداه حتى كان ذلك سبب قتله وفيه يقول العباس

ابن مرداس (الطويل)

كما كان يبغها كليب بظلمه * من العزح حتى طاح وهو قتيلا
على وائل اذ يترك السكاب نابجا * واذا يمنع الافناء منها حلولها
واذا جرى على الارض حكم الحما استبقاهم لو اتها سبلا ومنعهم احيائها لملكها
روعي حكم الحمي فان كان للكافة تساوى فيه جميعهم من غنى وفقير ومسلم
وذمي في رعي كلاه بجهلهم وما شيتهم فان خص به المسلمون اشترك فيه أغنياءهم
وفقراؤهم ومنع منه أهل الذمة وان خص به الفقراء والمساكين منع منه
الاغنياء وأهل الذمة ولا يجوز ان يخص به الاغنياء دون الفقراء ولا أهل الذمة
دون المسلمين وان خص به نعم الصدقة أو خيل المجاهدين لم يشركهم فيه غيرهم
ثم يكون المحي جاريا على ما استقر عليه من عموم وخصوص فلوانسع المحي

المختصوص لعموم الناس جازان بستر كوافيه لارتفاع الضرر عن من خص به
ولو ضاق المحي العام عن جميع الناس لم يجز أن يختص به أغنياءهم وفي جواز
اختصاص فقراءهم به وجهان وإذا استقر حكم المحي على أرض فاقدم عليها من
أحياءها ونقض جاهار وحي المحافان كان مما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان المحي ثابتا والأحياء باطلا والمتعرض لأحيائه مردودا من جوار الأسى ما إذا
كان سبب المحي باقيا لانه لا يجز أن يعارض حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم
بنقض ولا بطلان وان كان من حي الأئمة بعده ففي انقراض أحياءه قولان
أحدهما لا يقر ويحجر عليه حكم المحي كالذي جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
لانه حكم نفذ بحق والقول الثاني يقر بالأحياء ويكون حكمه أن ثبت من المحي
لتصريح رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله من أحي أرضا موافقها هي له
ولا يجوز لأحد من الولاة ان يأخذ من أرباب المواشي غرضاعن مراعى موات
أو حى لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والنار
والكلأ

* (فصل) * وأما الارتفاق فهو ارتفاق الناس بمقاعد الاسواق وافنية الشوارع
وحريم الامصار ومنازل الاسفار فية قسم ثلاثة أقسام قسم يختص الارتفاق فيه
بالبحارى والفلوات وقسم يختص الارتفاق فيه بافنية الاملاك وقسم يختص
بالشوارع والطرق * فاما القسم الاول وهو ما يختص بالبحارى والفلوات
فكمنازل الاسفار وحلول المياه وذلك ضربان أحدهما ان يكون لاختيار
السابلة واستراحة المسافرين فيه فلا نظر للسلطان فيه لبعده عنه وضرورة
السابلة اليه والذي يختص السلطان به من ذلك اصلاح عورته وحفظ مياهه
والتحلية بين الناس وبين نزوله ويكون السابق الى المنزل احق بحلولة فيه من
المسبوق حتى يرتحل عنه لقول النبي صلى الله عليه وسلم منى مناخ من سبق اليها
فان وردوه على سواء وتنازعوا فيه نظري التعديل بينهم بما يزيل تنازعهم
وكذلك البادية اذا اتجعوا أرضا طلبا للكلأ وارتفاقا بالمرعى وانما قال من أرض
الى أخرى كانوا فيما نزله وارتحلوا عنه كالسابلة لا اعتراض عليهم في تنقلهم
ورعيهم والضرب الثاني ان يقصدوا بنزول الارض الإقامة فيها والاستيطان
لهما فالسلطان في نزولهم بها نظري اعى فيه الاصلح فان كان مضر بالسابلة منعوا

منها قبل النزول وبعد ذلك وان لم يضر بالسبالة راعى الاصطلاح في نزولهم فيها أو
 منعهم منها ونقل غيرهم اليها كما فعل عمر بن مصر للبصرة والكوفة ونقل الى كل
 واحد من المصريين من رأى المصلحة فيه لئلا يجتمع فيه المسافرون فيكون سببا
 لانتشار الفتنة وسفك الدماء وكما يفعل في اقطاع المواث ما يرى فلن لم يستأذنه
 حتى نزله لم يمنعهم منه كما لا يمنع من أحيى مواثا بغير إذنه ودبرهم بما يراه صلاحا
 لهم ونهاهم عن احدثات زيادة من بعد الاعن اذنه روى كثير بن عبد الله عن
 أبيه عن جده قال قدمنا مع عمر بن الخطاب في عمرته سنة سبع عشرة فكلما
 أهل المياه في الطريق ان يبنوا بيوتا فيمابين مكة والمدينة لم تكن قبل ذلك
 فاذن لهم واشترط عليهم أن ابن السبيل أحق بالماء والظل وأما القسم الثاني وهو
 ما يختص بالفنية الدور والاملاك فان كان مضرأربابها منع المرتفقون منها الا
 أن يأذنبادخول الضرر عليهم فيمكنوا وان كان غير مضر بهم ففي اباحة
 ارتفاقهم به من غير اذنه م قولان أحدهما ان لهم الارتفاق بها وان لم يأذن
 أربابها لان الحر يمر فوق اذا وصل أهله الى حقهم منه ساواهم الناس فيما عداه
 والقول الثاني انه لا يجوز الارتفاق بحريمهم الاعن اذنه لانه تبع لاملاكهم
 فكانوا به أحق وبالتصرف فيه أخص فاما حريم الجوامع والمساجد فان كان
 الارتفاق به مضرأربابها للمساجد والجوامع منعوا منه ولم يجوز للسلطان ان يأذن
 لهم فيه لان المصلين به أحق وان لم يكن مضرأربابها لارتفاقهم بحريمها وهل يعتبر
 فيه اذن السلطان لهم على وجهين من القولين في حريم الاملاك وأما القسم
 الثالث وهو ما يختص بالفنية الشوارع والطرقات فهو موقوف على نظر
 السلطان وفي حكم نظره وجهان أحدهما ان نظره فيه مقصور على كفهم عن
 التعدي ومنعهم من الاضرار والاصلاح بينهم عند التشاجر وليس له ان يقسم
 جالسا ولا ان يقسم مؤثرا ويكون السابق الى المكان أحق به من المسبوق
 والوجه الثاني ان نظره فيه نظر مجتهد فيمأبراه صلاحا في اجلاس من يجلسه
 ومنع من يمنعه وتقديم من يقدمه كما يجتهد في أموال بيت المال واقطاع المواث
 ولا يجعل السابق أحق وليس له على الوجهين ان يأخذ منهم على الجورس اجرا
 واذا تركهم على التراضي كان السابق منهما الى المكان أحق به من المسبوق
 فاذا انصرف عنه كان هو وغيره من الغد فيه سوا ما راعى فيه السابق اليه وقال

مالك اذا عرف أحدهم بمكان وصار به مشهورا كان أحق به من غيره قطعا
لا تنازع وحسما للتشاجر واعتبارهم. اذا وان كان له في المصلحة وجه يخرج عنه
حكم الاباحة الى حكم الملك

* (فصل) * وأما جلوس العلماء والفقهاء في الجوامع والمساجد والتصدى
للتدريس والفتيا فعلى كل واحد منهم زاجر من نفسه ان لا يتصدى لما ليس
له باهل فيضل به المستهدى ويزل به المسترشد وقد جاء الاثر بان أجراءكم على
الفتيا أجراءكم على جرائم جهنم ولا سلطان فيه. هم من النظر ما يوجب الاختيار من
اقرار أو انكار فاذا أراد من هؤلاء اهل أن يترتب في أحد المساجد لتدريس
أو فتيا نظرحال المعبد فان كان من مساجد المال التي لا يترتب الاثمة فيها من
جهة السلطان لم يلزم من ترتب فيه للتدريس والفتيا استئذان السلطان في
جلوسه كما لا يلزم ان يستأذنه فيه من ترتب للامامة وان كان من الجوامع وبكار
المساجد التي ترتب الاثمة فيها بقليد السلطان روعي في ذلك عرف البلد وعادته
في جلوس أهله فان كان للسلطان في جلوس مثله نظر لم يكن له ان يترتب
للجلوس فيه الا عن اذنه كما لا يترتب للامامة فيه الا عن اذنه لثلاثة على
ولايته وان لم يكن للسلطان في مثله نظر معهود لم يلزم استئذانه للترتيب فيه
وصار كغيره من المساجد واذا ارسم بموضع من جامع أو مسجد فقد جعله مالك
أحق بالموضع اذا عرف به والذي عليه جمهور الفقهاء ان هذا يستعمل في عرف
الاستحسان وليس بحق مشروع واذا قام عنه زال حقه منه وكان السابق اليه
أحق لقوله الله تعالى سواء العاكف فيه والباد ويمنع الناس في الجوامع
والمساجد من استطاراق حلق الفقهاء والقراء صيانة لمحرماتها وقد روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا حي الا في ثلاث ثلة البئر وطول الفرس وحلقة
القوم فاما ثلة البئر فهو منتهى حريمها وأما طول الفرس فهو رماذ فيه بمقوده
اذا كان مربوطا وأما حلقة القوم فهو استدانتهم في الجلوس للتشاور والحديث
واذا تنازع أهل المذاهب المختلفة فيما يسوغ فيه الاجتهاد لم يعترض عليهم فيه
الا أن يحدث بينهم تنافر فيكفوا عنه وان حدث منازع ارتكب ما لا يسوغ
فيه الاجتهاد كف عنه ومنع منه فان أقام عليه وتظاهر باستغواء من يدعو اليه
لزم السلطان ان يحسم بزواجر السلطنة ظهور بدعته ويوضح يدلائل الشرح

فساد مقالة فان لكل بدعة مستعارة وكل مستعومة باو اذا تظاهر بالصلاح
من استبطن ما سواه ترك واذا تظاهر بالعلم من عرى منه هتك لان الداعي الى
صلاح ليس فيه مصلح والداعي الى علم ليس فيه مصل

(الباب السابع عشر في أحكام الاقطاع)*

واقطاع السلطان مختص بما جاز فيه تصرفه ونفذت فيه أو امره ولا يصح فيها
تعين فيه مالكة وتميز مستحقة وهو ضربان اقطاع تملك واقطاع استغلال فاما
اقطاع التملك فتقسم فيه الارض المقطعة ثلاثة أقسام موات وعامر ومعادن
فاما الموات فعلى ضربين أحدهما ما لم يزل مواتا على قديم الدهر فلم يجز فيه
عمارة ولا يثبت عليه ملك فهذا الذي يجوز للسلطان أن يقطعه من يحميه ومن
يعمره ويكون الاقطاع على مذهب أبي حنيفة شرطاني جواز الاحياء لانه يمنع
من احياء الموات الا باذن الامام وعلى مذهب الشافعي أن الاقطاع يجعله أحق
باحيائه من غيره وان لم يكن شرطاني جوازه لانه يجوز احياء الموات بغير اذن
الامام وعلى كلا المذهبين يكون المقطع أحق باحيائه من غيره * قد اقطع رسول
الله صلى الله عليه وسلم الزبير بن العوام ركض فرسه من موات النقيع فأجراه
ثم رمى بسوطه رغبة في الزيادة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطوه منتهى
سوطه * وال ضرب الثاني من الموات ما كان عامرا فخرّب فصار مواتا عاطلا
وذلك ضربان أحدهما ما كان جاهليا كارض عاد وثمود فهى كالموات الذي
لم يثبت فيه عمارة ويجوز اقطاعه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم عادى
الارض لله ورسوله ثم هى لكم منى يعنى ارض عاد والضرب الثاني ما كان
اسلاميا جرى عليه ملك المسلمين ثم خرب حتى صار مواتا عاطلا فقد اختلف
الفقهاء في حكم احياءه على ثلاثة أقوال فذهب الشافعي فيه الى انه لا يملك
بالاحياء سواء عرف أربابه أو لم يعرفوا وقال مالك يملك بالاحياء سواء عرف
أربابه أو لم يعرفوا وقال أبو حنيفة رحمه الله ان عرف أربابه لم يملك بالاحياء
وان لم يعرفوا ملك بالاحياء وان لم يجز على مذهبيه أن يملك بالاحياء من غير
اقطاع فان عرف أربابه لم يجز اقطاعه وكانوا أحق ببيعته واحيائه وان لم يعرفوا
جاز اقطاعه وكان الاقطاع شرطاني جوازا حياؤه فاذا صار الموات على

ما شرحناه اقطاعا فنخصه الامام به وصار بالاقطاع أحق الناس به لم يستقر ملكه عليه قبل الاحياء فان شرع في احيائه صار بكل الاحياء مال كاله وان أمسك عن احيائه كان أحق به يدا وان لم يصرم ملكا ثم روى امساكه عن احيائه فان كان له مظهر لم يعترض عليه فيه وأقر في يده الى زوال عذره وان كان غير معذور قال أبو حنيفة لا يعارض فيه قبل مضي ثلاث سنين فان احياء فيها والابطال حكم اقطاعه بعدها احتجا بأن عمر رضى الله عنه جعل أجل الاقطاع ثلاث سنين وعلى مذهب الشافعي ان تأجيله لا يلزم وانما المعتبر فيه القدرة على احيائه فاذا مضى عليه زمان بقدر على احيائه فيه قيل له امان تحميه فيه قري يدك وأمان ترفع يدك عنه ليعود الى حاله قبل اقطاعه وأما تأجيل عمر رضى الله عنه فهو قضية في عين يجوز ان يكون لسبب اقتضاء أولا استحسان رآه فلو تغلب على هذا الموت المستقطع متغلب فاحياء فقد اختلف العلماء في حكمه على ثلاث مذاهب مذهب الشافعي ان يحميه أحق به من مستقطعه وقال أبو حنيفة ان احياء قبل ثلاث سنين كان ملكا للقطع وان احياء بعدها كان ملكا للحمي وقال مالك ان احياء عالم بالاقطاع كان ملكا للقطع وان احياء غير عالم بالاقطاع خير المقطع بين أخذه واعطاء المحي نفقة عمارته وبين تركه للحمي والرجوع عليه بقيمة الموت قبل احيائه

(فصل) وأما العامر فضربان أحدهما ما نعين ماله كانه فلا نظير للسلطان فيه الا ما يتعلق بتلك الارض من حقوق بيت المال اذا كانت في دار الاسلام سواء كانت مسلم أو ذمي فان كانت في دار الحرب التي لا يثبت للمسلمين عليها يد فأراد الامام أن يقطعها لملكها المقطع عند الظفر بها جاز * قدسأل تميم الداري رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقطعها عيون البلد الذي كان منه بالشأم قبل فتحه ففعل وسأله أبو ثعلبة الخشني أن يقطعها أرضا كانت بيد الروم فأعجبه ذلك وقال ألا تسمعون ما يقول فقال والذي بعثك بالحق ليفتحن عليك فكتب اليه بذلك كتابا وهب كذا الواسية وهب من الامام مال في دار الحرب وهو على ملك أهلها أو واسية وهب أحد من سببها وذراريها ليكون أحق به اذا فتحها جاز وصحت العطية فيه مع الجهات بها المتعلقة بالامور العامة * روى الشعبي أن حريم بن أوس بن حارثة الطائي قال للنبي صلى الله عليه وسلم ان فتح الله عليك الحيرة

فأعطاني بنت نفيلة فلما أراد خالد صلح أهل الحيرة قال له حريم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل لي بنت نفيلة فلا تدخلها في صلحك وشهد له بشرب سعد ومحمد بن مسيلة فاستثناها من الصلح ودفعها إلى حريم فأشربت منه بألف درهم وكانت عجزوا قد حالت عن عهده فقبل له ويحك لقد أرخصتها كان أهلها يدفعون إليك ضعف ما سألت بها فقال ما كنت أظن أن عددًا يكون أكثر من ألف* وإذا صح الاقطاع والتملك على هذا الوجه نظر حال الفتح فإن كان صلحا خلصت الأرض لمقطعها وكانت خارجة عن حكم الصلح بالاقطاع السابق وإن كان الفتح عنوة كان المستقطع والمستوهب أحق بما استقطعه واستوهبه من الغنائم ونظر في الغنائم فإن علموا بالاقطاع والمهبة قبل الفتح فليس لهم المطالبة بعوض ما استقطع ووهب وإن لم يعلموا حتى فتحوا وعروضهم الامام عنه بما يستطيب به نفوسهم كما يستطيب نفوسهم عن غير ذلك من الغنائم وقال أبو حنيفة لا يلزمه استجابة نفوسهم عنه ولا عن غيره من الغنائم إذا رأى المصلحة في أخذها منهم والضرب الثاني من العامر ما لم يتعين مال الكوة ولم يتميز مستحقوه وهو على ثلاثة أقسام أحدها ما اصطفاه الامام لبيت المال من فتوح البلاد ما بحق الخمس فيأخذه يستحق أهله له وأما بأن يصطفيه باستجابة نفوس الغنائم عنه فقد اصطفي عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أرض السواد أموال كسرى وأهل بيته وما هرب عنه أربابه أو هلكوا في كان مباح غنائم تسعة آلاف ألف درهم كان يصرفها في مصالح المسلمين ولم يقطع شيئا منها ثم إن عثمان رضي الله عنه أقطعها لأنه رأى أقطاعها أوفر لغلتها من تعطيها وشرط على من أقطعها إياه أن يأخذ منه حتى الفتي فكان ذلك منه أقطاع اجارة لا اقطاع تملك فتوفرت غلتها حتى بلغت على ما قيل لخسين ألف ألف درهم فكان منها صلته وعطاياه ثم تناقلها الخلفاء بعده فلما كان عام المجامع سنة اثنتين وثمانين في فتنة ابن الأشعث أحرق الديوان وأخذ كل قوم ما يليهم فهذا النوع من العامر لا يجوز اقطاع رقبته لأنه قد صار باصطفائه لبيت المال ملكا لكافة المسلمين فجري على رقبته حكم الوقوف المؤبدة وصار استغلاله هو المال الموضوع في حقوقه والسلطان فيه بالخيار على وجه النظر في الاصلح بين أن يستغله لبيت المال كما فعل عمر رضي الله عنه وبين أن يتخير له

من ذوى المكنة والعمل من يقوم بمعاونة رقبته بخراج يوضع عليه مقنن ذو نفوذ
 الاستغلال ونقصه كما فعل عثمان رضى عنه الله ويكون الخراج أجرة تصرف في
 وجوه المصالح إلا أن يكون مأخوذاً بالجنس فيصرف في أهل الخمس فإن كان
 ما وضعه من الخراج مقاسمة على الشطر من الثمار والزروع جاز في النخل كما ساقى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل خيبر على النصف من ثمار النخل وجرازاها
 في الزرع معتبراً بآثار الفقهاء في جواز المخالبة فمن أجازها أجاز الخراج بها
 ومن منع منها منع من الخراج بها وقبل بل يجوز الخراج بها وإن منع من المخالبة
 لما يتعلق بها من عموم المصالح التي يتسع حكمها عن أحكام العقود الخاصة
 ويكون العشر واجباً في الزرع دون الثمر لأن الزرع ملك لزراعيه والثمره ملك
 لكافة المسلمين مصروفة في مصالحهم * والقسم الثاني من العامر أرض الخراج
 فلا يجوز إقطاع رقبها بتمليك لأنها تنقسم على ضربين ضرب يكون رقبها وقفاً
 ونزاجها أجرة فتمليك الوقف لا يصح بإقطاع ولا بيع ولا هبة وضرب يكون
 رقبها مالاً كالنزاجها جزية فلا يصح إقطاع مملوك تعين ماله كونه فاما إقطاع
 نزاجها فنذكره بعد في إقطاع الاستغلال * والقسم الثالث مملات عنه أربابه
 ولم يستحقه وارثه بفرض ولا تعصيب فينتقل إلى بيت المال ميراثاً لكافة
 المسلمين مصروفاً في مصالحهم وقال أبو حنيفة ميراث من لا وارث له مصروف في
 الفقراء خاصة صدقة عن الميت ومصرفه عند الشافعي في وجوه المصالح أعم
 لأنه قد كان من الأملاك الخاصة وصار بعد الانتقال إلى بيت المال من الأملاك
 العامة وقد اختلف أصحاب الشافعي فيما ينتقل إلى بيت المال من رقب
 الأموال هل يصير وقفاً عليه بنفس الانتقال إليه على وجهين أحدهما أنها
 تصير وقفاً لعموم مصرفها الذي لا يختص بجهة فعلى هذا لا يجوز بيعها ولا
 إقطاعها والوجه الثاني لا تصير وقفاً حتى يقفها الإمام فعلى هذا يجوز بيعها إذا
 رأى بيعها يصلح لبيت المال ويكون ثمنها مصروفاً في عموم المصالح وفي ذوى
 الحاجات من أهل الفنى وأهل الصدقات وأما إقطاعها على هذا الوجه فتدقيل
 يجوزها لأنه لما جاز بيعها وصرف ثمنها إلى من يراه من ذوى الحاجات وأرباب
 المصالح جاز إقطاعها ويكون تمليك رقبها اكتميل ثمنها وقيل إن إقطاعها
 لا يجوز وإن جاز بيعها إلا أن البيع معاوضة وهذا الإقطاع صلة والاثمان إذا

المخالبة المزارعة
 ببعض ما يخرج
 من الأرض اهـ

صارت ناضجة لما حكم بخالف في العطاء يحكم الاصول النسابة فافترقا وان كان
الفرق بينهما ضئيلا وهذا الكلام في اقطاع القليل
(فصل) وأما اقطاع الاستغلال فعلى ضربين عشر وخارج فأما العشر
فأقطاعه لا يجوز لانه كوة لا صناف يعتبر وصف استحقاقها عند دفعها اليهم
وقد يجوز أن لا يكونوا من أهلها وقت استحقاقها لانها تجب بشروط يجوز
أن لا توجد دفلا تجب فان وجبت وكان مقطعة لوقت الدفع مستحقا كانت
حوالة بعشر قد وجب على ربه لمن هو من أهله صح وجاز دفعه اليه ولا يصح
ديناله مستحقا حتى يقبضه لان الكوة لا تملك الا بالقبض فان منع من العشر
لم يكن له خصم فيه وكان عامل العشر بالمطالبة أحق وأما الخراج فيختلف
حكم اقطاعه باختلاف حال مقطعه وله ثلاثة أحوال أحدها أن يكون من
أهل الصدقات فلا يجوز أن يقطع مال الخراج لان الخراج في الاستحقاق أهل
الصدقة كما لا يستحق الصدقة أهل التي وجوز أبو حنيفة ذلك لانه يجوز صرف
التي في أهل الصدقة والحالة الثانية أن يكون من أهل المصالح من ليس له
رزق مفروض فلا يصح أن يقطعه على الإطلاق وان جاز أن يعطاه من مال
الخراج لانه من نفل أهل التي على من فرضه وما يعطى له انما هو من صلات
المصالح فان جعل له من مال الخراج شيء أجرى عليه حكم الحوالة والتسبب
لاحكم الاقطاع فيعتبر في جوازه شرطان أحدهما أن يكون بمال مقدرة قد
وجدت سبب استباحته والثاني أن يكون مال الخراج قد حل ووجب له
التسبب عليه والحوالة به فخرج بهذين الشرطين عن حكم الاقطاع والحالة
الثالثة أن يكون من مترزقة أهل التي وفرضية الديوان وهم أهل الجيش
وهم أخص الناس بجواز الاقطاع لانهم أمراء قامة قدرة تصرف اليهم مصرف
الاستحقاق لانها تعويض عما أرصدوا نفوسهم له من حماية البيضة والذب
عن الحرم فاذا صح أن يكونوا من أهل الاقطاع روعي حينئذ مال الخراج فان له
حالين حال يكون بخرية وحال يكون بأجرة فأما ما كان منه بخرية فهو غير مستقر
على التأجيل لانه مأخوذ مع بقاء الكفر وزائل مع حدوث الاسلام فلا يجوز
اقطاعه أكثر من سنة لانه غير موثوق باستحقاقه بعدها فان أقطعه سنة بعد
حلوله واستحقاقه صح وان أقطعه في السنة قبل استحقاقه ففي جوازه وجهان

أحدهما يجوز إذا قبل أن حول الجزية مضروب للأداء والثاني لا يجوز إذا
قبل أن حول الجزية مضروب للوجوب وأما ما كان من الخراج أجرة فهو مستقر
الوجوب على التأييد فيصح إقطاعه سنتين ولا يلزم الاقتصار منه على سنة
واحدة بخلاف الجزية التي لا تستقر وإذا كان كذلك فلا يخلو حال إقطاعه من
ثلاثة أقسام أحدها أن يقدر سنتين معلومة كإقطاعه عشر سنتين فيصح إذا
روى فيه شرطان أحدهما أن يكون رزق المقطوع معلوم القدر عند بذل
الإقطاع فإن كان مجهولاً عنه لم يصح والثاني أن يكون قدر الخراج معلوماً
عند المقطوع وعند بذل الإقطاع فإن كان مجهولاً عنه فلا عند أحدهما لم يصح
وإذا كان كذلك لم يخل حال الخراج من أحدهما إن كان يكون مقاسمة
أو مساحة فإن كان مقاسمة فن جوز من الفقهاء وضع الخراج على المقاسمة جعله
من المعلوم الذي يجوز إقطاعه ومن منع من وضع الخراج على المقاسمة جعله من
المجهول الذي لا يجوز إقطاعه وإن كان الخراج مساحة فهو ضربان أحدهما
أن لا يختلف باختلاف الزرع فهذا معلوم يصح إقطاعه والثاني أن يختلف
باختلاف الزرع فينظر رزق مقطوعه فإن كان في مقابلة أعلى الخراجين صح
إقطاعه لأنه راض ببقص أن يدخل عليه وإن كان في مقابلة أقل الخراجين
لم يصح إقطاعه لأنه قد يوجد فيه زيادة لا يستحقها ثم يراعى بعد صحة الإقطاع
في هذا القسم حال المقطوع في مدة الإقطاع فإنها لا تخلو من ثلاثة أحوال أحدها
أن يبقى إلى انقضائها على حال السلامة فهو على استحقاق الإقطاع إلى انقضاء
المدة والحالة الثانية أن يموت قبل انقضاء المدة فيمطل الإقطاع في المدة
الباقية بعد موته ويعود إلى بيت المال فإن كانت له ذرية دخلوا في إعطاء
الذراري لافي أرزاق الجند فكان ما يعطونه سبباً لإقطاعها والحالة الثالثة
أن يحدث به زمانة فيكون باقي الحيوة مفقوداً المحقة ففي بقاها إقطاعه بعد زمانته
قولان أحدهما أنه باق عليه إلى انقضاء مدته إذا قبل أن رزقه بالزمانة قد
سقط فهذا حكم القسم الأول إذا قدر الإقطاع فيه بمدة معلومة والقسم الثاني
من أقسامه أن يستقطع مدة حيوته ثم لعقبه وورثته بعد موته فهذا إقطاع
باطل لأنه قد خرج بهذا الإقطاع من حقوق بيت المال إلى الأملاك الموروثة
وإذا بطل كان ما اجتباؤه منه مآذوناً فيه عن عقد فاسد فيبرأ أهل الخراج بقبضه

وذهب به من جملة رزقه فان كان أكثر رد الزيادة وان كان أقل وجع بالباقي
وأظهر السلطان فساد الاقطاع حتى يمنع من القبض ويمنع أهل الخراج من
الدفع فان دفعوه بعد اظهار ذلك لهم لم يبرؤا منه والقسم الثالث ان يستقطعه
مدة حيوية ففي صحة الاقطاع قولان أحدهما انه صحيح اذا قيل ان حدوث
زمانته لا يقتضى سقوط رزقه والقول الثاني انه باطل اذا قيل ان حدوث
زمانته يوجب سقوط رزقه واذا صح الاقطاع فأراد السلطان استرجاعه من
مقطعه جاز ذلك فيما بعد السنة التي هو فيها ويعود رزقه الى ديوان العطايا فاما
في السنة التي هو فيها فينظر فان حل رزقه فيها قبل حلول خراجها لم يسترجع منه
في سنته لاستحقاق خراجها في رزقه وان حل خراجها قبل حلول رزقه جاز
استرجاعه منه لان تعجيل المأجل وان كان جائزا ليس بلامر وأما أرزاق ما عدا
الجيش اذا اقطاعوا بما مال الخراج فيقسمون ثلاثة أقسام أحدها من يرتزق على
عمل غير مستديم كعمال المصالح وجباة الخراج فالأقطاع بارزاقه - م لا يصح
ويكون ما حصل لهم من مال الخراج نسيبا وحوالة بعد استحقاق الرزق
وحلول الخراج والقسم الثاني من يرتزق على عمل مستديم ويجرى رزقه بحري
الجمالة وهم الناظرون في اعمال البر التي يصح التطوع بها اذا ارتزقوا عليها
كالأوذنين والأئمة فيكون جعل الخراج لهم في أرزاقه - م نسيبا وحوالة عليه
ولا يكون اقطاعا والقسم الثالث من يرتزق على عمل مستديم ويجرى رزقه
بحري الاجارة وهو من لا يصح نظره الا بولاية وتقليد مثل القضاة والمحكام
وكتاب الدواوين فيجوز ان يقطعوا بأرزاقهم خراج سنة واحدة ويحتمل جواز
اقطاعهم أكثر من سنة وجهين أحدهما يجوز كالجيش والثاني لا يجوز لما
يتوجه اليهم من الغزل والاستبدال

* (فصل) * وأما اقطاع المعادن وهي البقاع التي أودعها الله تعالى جواهر
الارض فهي ضربان ظاهرة وباطنة فالظاهر فاهما الظاهرة فهي ما كان جوهرها المستودع
فيها بارزا كمعادن الكحل والملح والفسار والنقط وهو كالماء الذي لا يجوز
اقطاعه والناس فيه سواء يأخذونه من ورد اليه روى ثابت بن سعد عن أبيه
عن جده أن الأبيض بن حمال استقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم ملح مارب
فأقطعه فقال الأقرع بن حابس التيمي يا رسول الله اني وردت هذا الملح

في الجاهلية وهو بارض ليس فيها غيره من ورده أخذه وهو مثل الماء العذب
 بالارض فاستقال الأبيض في قطعة الملح فقال قد أقلتك على أن تجعله مني صدقة
 فقال النبي عليه السلام هو منك صدقة وهو مثل الماء العذب من روده أخذه
 * قال أبو عبيد الماء العذب هو الذي له مواد تمده مثل العيون والآبار وقال
 غيره هو الماء المتجمع المعدن انقطع هذه المعادن الظاهرة لم يكن لقطعها
 حكم وكان المقطع وغيره فيها سواء وجميع من ورد اليها أسوة مشتركون فيها
 فان منعهم المقطع منها كان بالمنع منعاً عاماً وكان لما أخذه مالاً كان له منعاً باليمنع
 لا بالاختصاص فكف عن المنع وصرف عن مداومة العمل لثلايئته اقطاعاً بالصلحة
 أو بصيرمه كالأملاك المستقرة * وأما المعادن الباطنة فهي ما كان جوهرها
 مستتراً كافيها لا يوصل اليها إلا بالعمل كالمعادن الذهب والفضة والصفر والحديد
 فهذه وما أشبهها معادن باطنة سواء احتاج المأخوذ منها إلى سبك وتخليص أو لم
 يحتاج وفي جواز اقطاعها قولان أحدهما لا يجوز كالمعادن الظاهرة وكل الناس
 فيها شريع والقول الثاني يجوز اقطاعها رواية كثيرين عبد الله بن عمرو بن
 عوف المزني عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع بلال بن
 المحرث المعادن القبلية جلسياً وغوريها وحيث يصلح الزرع من قدس ولم يقطعها
 حق مسلم وفي المجلس والغوري تأويلان أحدهما أنه أعلاها وأسفلها وهو
 قول عبد الله بن وهب والثاني أن المجلسي بلاد نجد والغوري بلاد شامة
 وهذا قول أبي عبيدة ومنه قول الشماخ (الطويل)

العذب كسر
العين اه

قوله شريع
بالتحريك أو
التسكين أي
سواء يستوي
فيه الواحد
والجمع والمؤنث
اه

فقرت على ماء العذيب وعينها * لوقت الصبا جلسياً قد تغورا
 فعلى هذا يكون المقطع أحق بها وله منع الناس منها وفي حكمه قولان أحدهما
 أنه اقطاع تملك بصيرته المقطع مالاً كالرقبة المعدن كسائر أمواله في حال عمله
 وبعده قطعه يجوز له بيعه في حياته وينقل إلى ورثته بعد موته والقول الثاني
 أنه اقطاع أرفاق لا يملك به رقبة المعدن ويملك به الارتفاق بالعمل فيه مدة
 مقامه عليه وليس لاحد أن ينزعه فيه ما أقام على العمل فاذا تركه زال حكم
 الاقطاع عنه وعاد إلى حال الإباحة فإذا أحيى مواتاً باقطاع أو غير اقطاع فظهر
 فيه بالأحياء معدن ظاهر أو باطن ملكه الحي على التأييد كملك ما استنبطه
 من العيون واحتقره من الآبار

* (الباب الثامن عشر في وضع الديوان وذكر أحكامه) *

والديوان موضوع لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطنة من الاعمال والاموال ومن يقوم بها من الجيوش والعمال وفي تسميته ديوانا وجهان أحدهما ان كسرى اطلع ذات يوم على كتاب ديوانه فرآهم يحسبون مع أنفسهم فقال ديوانه أى مجانين فسمى موضعهم بهذا الاسم ثم حذفت الهاء عند كثرة الاستعمال تخفيفا للاسم فقيل ديوان والثاني أن الديوان بالفارسية اسم الشياطين فسمى الكتاب باسمهم لمخذهم بالامور وقوتهم على الجلى والخفى وجعهم لما شذو وتفرق ثم سمي مكان جلوسهم باسمهم فقيل ديوان وأول من وضع الديوان في الاسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه واختلاف الناس في سبب وضعه له فقال قوم سببه ان أبا هريرة قدم عليه بمال من البحرين فقال له عمر ما ذا جئت به فقال خمسمائة ألف درهم فاستكثره عمر فقال له أتدرى ما تقول قال نعم مائة ألف خمس مرات فقال عمر أطيع هو فقال لا أدري فصعد عمر المنبر فحمد الله تعالى وأثنى عليه ثم قال أيها الناس قد جاءنا مال كثير فان شئتم كلنا لكم كي لا وان شئتم عددنا لكم عدد افقام اليه رجل فقال يا أمير المؤمنين قدر أيت الاعاجم يدون ديوانا لهم فدون أنت لناديوانا وقال آخرون بل سببه ان عمر بعث بعثا وكان عنده الهرمزان فقال لعمر هذا بعث قد أعطيت أهله الاموال فان تخلف منهم رجل وأجل بمكانه فن أبن يعلم صاحبك به فأبنت لهم ديوانا فساله عن الديوان حتى فسرهم لهم وروى عابدين يحيى عن الحرث بن نفيل ان عمر رضي الله عنه استشار المسلمين في تدوين الديوان فقال له علي بن أبي طالب رضي الله عنه تقسم كل سنة ما اجتمع اليك من المال ولا تملك منه شيئا وقال عثمان بن عفان رضي الله عنه أرى ما لا كثير ايتبع الناس فان لم يحصوا حتى يعرف من أخذ ممن لم يأخذ خشيت أن ينتشر الامر فقال خالد بن الوليد قد كنت بالسام فرأيت ملوكها قد دونوا ديوانا وجندوا جنودا فدون ديوانا وجندوا جنودا فأخذ بقوله ودعا عقييل بن أبي طالب وعزيمة بن نوفل وجبير بن مطعم وكانوا من شباب قريش وقال اكتبوا الناس على منازلهم فبدؤا ينفوا هاشم فكتبوههم ثم اتبعوهم أبا بكر وقومه ثم عمر وقومه وكتبوا القبائل ووضعوها على الخلافة ثم رفعوه الى عمر

فلما نظر فيه قال لا ما وجدت انه كان هذا ولا كن أبدا بقرابة رسول الله صلى
الله عليه وسلم الا قرب فالاقرب حتى تضاعوا وعمر حيث وضعه الله فشكره
العباس رضوان الله عليه على ذلك وقال وصلتكم رحم وروى زيد بن اسلم عن
أبيه ان بني عدي جاؤا الى عمر فقالوا انك خليفة رسول الله وخليفة أبي بكر وأبو
بكر خليفة رسول الله فلو جعلت نفسك حيث جعلك الله سبحانه وجعلك هؤلاء
القوم الذين كتبوا فقال نوح يا بني عدي أردت ما لا كل على ظهري وان أهب
حسنا في لكم لا والله حتى تأتيكم الدعوة وأن ينطبق عليكم الدفتري يعني ولو
تكتبوا آخر الناس ان لي صاحبين ساء كما طريقا فان خالفتما خواتمي
ولكنه والله ما أدركنا الفضل في الدنيا ولا نرجوا الثواب عند الله تعالى على
عملنا الا بحمد صلى الله عليه وسلم فهو شرفنا وقومه أشرف العرب ثم الا قرب
فالا قرب ووالله لئن جاءت الا عاجم بعمل وحننا بغير عمل لم أولى بحمد صلى الله
عليه وسلم من يوم القيامة فان من قصر به عمله لم يشرع به نسبة وروى عامر بن عمر
رضي الله عنه حين أراد وضع الديوان قال بن أبدأ فقال له عبد الرحمن بن عوف
أبدأ بنفسك فقال عمر أذكر أني حضرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
يبدأ ببني هاشم وبني عبد المطلب فبدأ بهم عمر ثم بمن يليهم من قبائل قريش
بطنا بعد بطن حتى استوفى جميع قريش ثم انتهى الى الانصار فقال عمر أبدأ و
برهط سعد بن معاذ من الاوس ثم بالا قرب فالاقرب لسعد وروى الزهري
عن سعيد بن المسيب انه كان ذلك في المحرم سنة عشرة فلما استقر ترتيب
الناس في الدواوين على قدر النسب المتصل برسول الله صلى الله عليه وسلم فضل
بينهم في العطاء على قدر السابقة في الاسلام والقربى من رسول الله صلى الله
عليه وسلم وكان أبو بكر رضي الله عنه يرى التسوية بينهم في العطاء ولا يرى
التفضيل بالسابقة وكذلك كان رأى علي رضي الله عنه في خلافته وبه أخذ
الشافعي وما لك وكان رأى عمر رضي الله عنه التفضيل بالسابقة في الاسلام وكذلك
كان رأى عثمان رضي الله عنه بعده وبه أخذ أبو حنيفة وفقهاء العراق وقد
نظر عمر أبا بكر حين سوى بين الناس فقال أتسوى بين من هاجر الهجرتين
وصلى الى القبليتين وبين من أسلم عام الفتح خوفا من سيف فقال له أبو بكر انما
عملوا لله وانما أجورهم على الله وانما الدين اذار بلاغ للراكب فقال له عمر

لأجل من قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم كن قاتل معه فلما وضع
 الديوان فضل بالسابقة ففرض لكل من شهد بدرا من المهاجرين الأولين
 خمسة آلاف درهم في كل سنة منهم علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان وطلحة
 ابن عبيد الله والزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهم وفرض
 لنفسه معهم خمسة آلاف درهم وألحق به العباس بن عبد المطلب والحسن
 والحسين رضوان الله عليهم لكانهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل
 بل فضل العباس وفرض له سبعة آلاف درهم وفرض لكل من شهد بدرا
 من الأنصار أربعة آلاف درهم ولم يفضل على أهل بدر أحد إلا أزواج رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لم فإنه فرض لكل واحدة من عشرة آلاف درهم إلا
 عائشة فإنه فرض لها اثني عشر ألف درهم وألحق بهن جويرة بنت الحارث وصفية
 بنت حيي وقيل بل فرض لكل واحدة من ستة آلاف درهم وفرض لكل
 من هاجر قبل الفتح ثلاثة آلاف درهم ولن أسلم بعد الفتح ألفي درهم لكل
 رجل وفرض للعلماء أحداث من أبناء المهاجرين والأنصار كقريظ
 مسلمي الفتح وفرض لعمر بن أبي سلمة المخزومي أربعة آلاف درهم لأن أمه أم
 سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقال له محمد بن عبد الله بن جحش لم تفضل عمر
 علينا وقد هاجر أبونا وشهدوا بدرا فقال عمر أفضله لمكانه من رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فليات الذي يستعيب بأمر مثل أم سلمة أعتبه وفرض لأم سلمة من
 يزيد أربعة آلاف درهم فقال له عبد الله بن عمر فرضت لي ثلاثة آلاف درهم
 وفرضت لأم سلمة أربعة آلاف درهم وقد شهدت ما لم يشهد أم سلمة فقال عمر
 زدت لأنه كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم منك وكان أبوه أحب إلى
 رسول الله من أهلك ثم فرض للناس على منازلهم وقراءتهم القرآن وجهادهم
 وفرض لاهل اليمن وقيس بالشام والعراق لكل رجل منهم من ألفين إلى ألف
 إلى خمسة مائة إلى ثلاثمائة ولم ينقص أحدا منها وقال لئن كثرت المال لا فرضن
 لكل رجل أربعة آلاف درهم ألفا لفرسه وألفا لسلاحه وألفا لفرسه
 وألفا لخلفه في أهله وفرض للنفوس مائة درهم فاذا ترعرع بالغ به مائتي درهم
 فاذا بالغ زاده وكان لا يفرض لمولود شيئا حتى يقطعهم إلى أن سمع امرأة ذات ليلة
 وهي تذكر ولدها على النعام وهو يبكي فسألهما عنه فقالت إن عمر لا يفرض

للولود حتى يقطع فأنأأ كرهه على الفطام حتى يفرض له فقال يا ويل عمركم
احتقبت من وزر ورولا يعلم ثم أمر عمر مناديه فنادى ألا تتجولوا أولادكم بالفطام
فأنأأ غرض لكل مولود في الاسلام ثم كتب الى أهل العوالي وكان يجري عليهم
القيوت فأمر بجر يرب من الطعام فطحن ثم خبز ثم ترد ثم دعا ثلثين فأكلوا منه
غدا هم حتى أصدروهم ثم فعل في العشاء مثل ذلك فقال يكفي الرجل جريبان في
كل شهر وكان يرزق الرجل والمرأة والمملوك جريسين في كل شهر وكان اذا
أراد الرجل أن يدعو على صاحبه قال له قطع الله عنك جريبك وكان الديوان
موضوعا على دعوة العرب في ترتيب الناس فيه معتبرا بالنسب وتفضيل العطاء
معتبرا بالسابقة في الاسلام وحسن الاثر في الدين ثم روعي في التفضيل عند
انقراض أهل السوابق بالتقدم في الشجاعة والبلد في المجهود فهذا حكم
ديوان الجيش في ابتداء موضعه على الدعوة القرية والترتيب الشرعي وأما
ديوان الاستيفاء ووجوه الاموال فجري هذا الامر فيه بعد مظهر الاسلام
بالشام والعراق على ما كان عليه من قبل فكان ديوان الشام بالرومية لانه كان
من ممالك الروم وكان ديوان العراق بالفارسية لانه كان من ممالك الفرس
فلم يزل أمرهما جاريا على ذلك الى زمن عبد الملك بن مروان فنقل ديوان الشام
الى العربية سنة احدى وثمانين وكان سبب نقله اليه ما حكاه المدائني ان
بعض كتاب الروم في ديوانه أراد ما ملأ دونه فبال فيه ابدلا من الماء فأدبه وأمر
سليمان بن سعيد أن ينقل الديوان الى العربية فساله أن يعينه بخراج الاردن
سنة ففعل وولاه الاردن وكان خراجها مائة وثمانين ألف دينار فلم تنقض السنة
حتى فرغ من الديوان فنقله وأتى به الى عبد الملك بن مروان فدعا سرحدون
كاتبه فعرضه عليه فغمه وخرج كثيرا فلقيسه قوم من كتاب الروم فقال لهم
اطلبوا المعيشة من غير هذه الصناعة وقد قطعها الله عنكم وأما ديوان الفارسية
بالعراق فكان سبب نقله الى العربية ان كاتب الحجاج كان يسمي زادا نفروخ
وكان معه صالح بن عبد الرحمن يكتب بين يديه بالعربية والفارسية فوصاه
زادا نفروخ بالحجاج فخف على قلبه فقال صالح زادا نفروخ ان الحجاج قد قربني
ولا آمن عليك أن يقدمني عليك فقال لا تظن ذلك فهو الى أحوج مني اليه لانه
لا يحب من يكفيه حسابه غيري فقال صالح والله لو شئت إن أحول الحساب الى
العربية

العربية لغعات قال في قول منه ورقة أوسط راحتي أرى ففعل ثم قتل زاد انفروخ
في أيام عبد الرحمن الأشعث فاستخلف الحجاج صاحبها مكانه فذكر له ما جرى
بينه وبين زاد انفروخ فأمره أن ينقله فأجابه إلى ذلك وأجله فيه أجرة أجماع
نقله إلى العربية فلما عرف مردان شاه بن زاد انفروخ ذلك بذل له مائة ألف
درهم ليظهر للحجاج العجز عنه فلم يفعل فقال له قطع الله أوصالك من الدنيا كما
قطعت أصل الفارسية فكان عبد الحميد بن يحيى كاتب مروان يقول لله در
صالح ما أعظم منته على الكتاب

* (فصل) * والذي يشتمل عليه ديوان السلطنة ينقسم أربعة أقسام أحدها
ما يختص بالجيش من اثبات وعطاء والثاني ما يختص بالأعمال من رسوم وحقوق
والثالث ما يختص بالأعمال من تقاليد وعزل والرابع ما يختص ببيت المال من
دخل وخرج فهذه أربعة أقسام تقتضيها أحكام الشرع يتضمن تقصيلها ما ربما
كان لكتاب الدواوين في أفرادها عادة هم بها أخص فأما القسم الأول فيما
يختص بالجيش من اثبات وعطاء فاثباتهم في الديوان معتبر بثلاثة شروط
أحدها الوصف الذي يجوز به اثباتهم الثاني السبب الذي يستحق به ترتيبهم
والثالث الحال التي يقتدر به إعطاؤهم فأما شرط جواز اثباتهم في الديوان
فمراعى فيه خمسة أوصاف أحدها البلوغ فإن الصبي من جملة الذراري والاتباع
فلم يجوز أن يثبت في ديوان الجيش فكان جاري في عطاء الذراري والثاني الحرية
لأن المملوك تابع أسيدته فكان داخل في عطائه وأسقط أبو حنيفة اعتبار
الحرية وجوز أفراد العبد بالعطاء في ديوان المقاتلة وهو رأى أبو بكر وخالفه
فيه عمر واعتبر الحرية في العطاء وبه أخذ الشافعي والثالث الاسلام ليدفع عن
الملة بآثاره ويوثق بنصحه واجتهاده فإن أثبت فيهم ذميا لم يجوز أن يرتد منهم
مسلم سقط والرابع السلامة من الآفات المانعة من القتال فلا يجوز أن يكون
زنا ولا أعمى ولا أقطع ويجوز أن يكون أحرس أو أصم فأما الاعرج فإن كان
فارسا أثبت وإن كان راجلا لم يثبت والخامس أن يكون فيه إقدام على

الحرور ومعرفة بالقتال فإن ضعفت منته عن الإقدام أو قلت معرفته بالقتال المنية بالضم
لم يجوز اثباته لانه مرصدا هو عاجز عنه فاذا تكاملت فيه هذه الأوصاف الخمس القوة ورجل
كان اثباته في ديوان الجيش موقر فاعلى الطالب والایجاب فيكون منه الطالب منين ضعيفا هـ

إذا انفرد عن كل عمل ويكون لمن ولي الأمر الأجاية إذا دعت الحاجة إليه فإن
كان مشهور الاسم نبيه القدر لم يحسن إذا أثبت في الديوان أن يصلى فيه
أو ينعت فإن كان من المعمورين في الناس حلى ونعت فذكر سنه وقدره ولونه
وحلى وجهه ووصف بما يتميز به عن غيره لئلا يتفق الاسماء ويدعى وقت إعطاء
وضم إلى نقيب عليه أو عريف له ليكون مأخوذاً بذكره

* (فصل) * وأما ترتيبهم في الديوان إذا أثبتوا فيه فمعتبر من وجهين أحدهما
عام والآخر خاص فأما العام فهو ترتيب القبائل والأجناس حتى يتميز كل قبيلة
عن غيرها وكل جنس عن خالفه فلا يجمع فيه بين المختلفين ولا يفرق به بين
المتفقين لتكون دعوة الديوان على نسق واحد معروف النسب نزول به
التنازع والتجاذب وإذا كان هكذا لم يحل حالهم من أن يكونوا عرباً أو عجماء فإن
كانوا عرباً تجمعهم أنساب وتفرق بينهم أنساب ترتب قبائلهم بالقربى من
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم كما فعل عمر رضى الله عنه حين دوتهم فيبدأ
بالترتيب في أصل النسب ثم بما يتفرع عنه فالعرب عدنان وقحطان فتقدم
عدنان على قحطان لأن النبوة فيهم وعدنان يجمع ربيعة ومضر فتقدم مضر
على ربيعة لأن النبوة فيهم ومضر يجمع قريش وغير قريش فتقدم قريش لأن
النبوة فيهم وقريش يجمع بني هاشم وغيرهم فتقدم بنو هاشم لأن النبوة فيهم
فيكون بنو هاشم قطب الترتيب ثم بمن يليهم من أقرب الأنساب إليهم حتى
يستوعب قريشاً ثم بمن يليهم في النسب حتى يستوعب جميع مضر ثم بمن يليهم
في النسب حتى يستوعب جميع عدنان وقد ترتب أنساب العرب سبعة مراتب
فجاءت طبقات أنسابهم وهى شعب ثم قبيلة ثم عمارة ثم بطن ثم فخذ ثم فصيلة
فالشعب النسب الأبعد مثل عدنان وقحطان سعى شعباً لأن القبائل منه
تشعبت ثم القبيلة وهى ما انقسمت فيها أنساب الشعب مثل ربيعة ومضر سميت
قبيلة لتقابل الأنساب فيها ثم العمارة وهى ما انقسمت فيها أنساب القبائل مثل
قريش وكنانة ثم البطن وهو ما انقسمت فيه أنساب العمارة مثل بني عبد مناف
وبني مخزوم ثم الفخذ وهو ما انقسمت فيه أنساب البطن مثل بني هاشم وبني
أمية ثم الفصيلة وهى ما انقسمت فيها أنساب الفخذ مثل بني أبي طالب وبني
العباس فالفخذ يجمع الفصائل والبطن يجمع الأفخاذ والعماراة تجمع البطون
والقبيلة

والقبيلة تجمع العماثر والشعب يجمع القبائل وإذا تابعت الانساب صارت
القبائل شعباً والعماثر قبائل وأن كانوا يحكم الامة معون على نسب فالذي
يجمعهم عند فقد النسب أمران اما أجناس واما بلاد فالمتميزون بالاجناس
كالترك والهند ثم يتميز الترك أجناساً والهند أجناساً والمتميزون بالبلاد كالديلم
والجبل ثم يتميز الديلم بالديلم والجبل بالديلم والديلم بالديلم والجبل بالديلم
كانت لهم سابقة في الاسلام ترتبوا عليها في الديوان وان لم تكن لهم سابقة ترتبوا
بالقرب من ولي الامر فان تساوا فبالسبق الى طاعته واما الترتيب الخاص فهو
ترتيب الواحد بعد الواحد يرتب بالاسابقة في الاسلام فان تساوا في السابقة
ترتبوا بالدين فان تساوا فيه ترتبوا بالسنة فان تساوا فيها ترتبوا بالشجاعة
فان تساوا فيها فولى الامر بالخير بين أن يرتبهم بالقرعة أو يرتبهم على رأيه
واجتهاده

* (فصل) * وأما تقدير العطاء فمعتبر بالكفاية حتى يستغنى بها عن التماس
مادة تقطعه عن جاية البيضة والكفاية معتبرة من ثلاثة أوجه أحدها عدد
من يعوله من الذراري والمماليك والثاني عدد ما يرتبطه من الخيل والظهور
والثالث الموضع الذي يحمله في الغلاء والرخص فيقدر كفايته في نفقته وكسوته
لعمامه كله فيكون هذا المقدّر في عطائه ثم تعرض حاله في كل عام فان زادت
رواتبه الماسة زيد وان نقصت نقص واختلاف الفقهاء اذا تقدّر رزقه بالكفاية
هل يجوز أن يزداد عليها فنع الشافعي من زيادته على كفايته وان اتسع المال لان
أموال بيت المال لا توضع الا في المحقوق اللازمة وجوز أبو حنيفة زيادته على
الكفاية اذا اتسع المال لها ويكون وقت العطاء معلوماً يتوقعه الجيش
عند الاستحقاق وهو معتبر بالوقت الذي يستوفي فيه حقوق بيت المال فان
كانت تستوفي في وقت واحد من السنة جعل العطاء في رأس كل سنة وان كانت
تستوفي في وقتين جعل العطاء في كل سنة مرتين وان كانت تستوفي في كل شهر
جعل العطاء في رأس كل شهر ليكون المال مصروفاً اليهم عند حصوله فلا
يحبس عنهم اذا اجتمع ولا يطلّبون به اذا تأخر واذا تأخر عنهم العطاء عند
استحقاقه وكان حاصله في بيت المال كان لهم المطالبة كالدّيون المستحقّة وان
أعوز بيت المال لعوارض أبطلت حقوقه أو أخرتها كانت أرزاقهم ديناً على

بيت المال وليس لهم مطالبة ولى الامر به كما ليس لصاحب الدين مطالبة من
 أعسر يدينه واذا أراد ولى الامر اسقاط بعض الجديش لسبب أو جبه أو اعذر
 اقتضاه جاز وان كان لغير سبب لم يجوز لانهم جديش المسلمين فى الذب عنهم واذا أراد
 بعض الجديش اخراج نفسه من الديوان جاز مع الاستغناء عنه ولم يجوز مع الحاجة
 اليه الا أن يكون معذورا واذا جرد الجديش لقتال فامتنعوا وهم اكفاء من
 حاربهم سقطت أرزاقهم وان ضعفوا عنه لم تسقط واذا نفقت دابة أحدهم فى
 حرب عوض عنها وان نفقت فى غير حرب لم يعوض واذا استهلك سلاحه فيها عوض
 عنه ان لم يكن يدخل فى تقدير عطائه ولم يعوض ان دخل فيه واذا جرد لسفر
 أعطى نفقة سفره ان لم تدخل فى تقدير عطائه ولم يعط ان دخلت فيه واذا مات
 أحدهم أو قتل كان ما يستحق من عطاءه موروثا عنه على فرائض الله تعالى
 وهو دين لورثته فى بيت المال واختلف الفقهاء فى استبقاء نفقات ذريته من
 عطاءه فى ديوان الجديش على قولين أحدهما انه قد سقطت نفقتهم من ديوان
 الجديش لذهاب مستحقه ويحاولون على مال العشر والصدقة والقول الثانى انه
 يستبقى من عطائه نفقات ذريته ترغيبا له فى المقام وبعثاله على الاقدام
 واختلف الفقهاء أيضا فى سقوط عطائه اذا حدثت به زمالة على قولين أحدهما
 يسقط لانه فى مقابلة عمل قد عدم والقول الثانى انه باقى على العطاء ترغيبا فى
 التجدد والارتزاق

* (فصل) * وأما القسم الثانى فيما اخترع بالاعمال من رسوم وحقوق فيشتمل
 على ستة فصول أحدها تحديد العمل بما يتميز به من غيره وتفصيل نواحيه التى
 يختلف احكامها فيجعل لكل بلد حدا لا يشاركه فيه غيره ويفصل نواحى كل بلد
 اذا اختلف احكام نواحيه وان اختلفت احكام الضياع فى كل ناحية فصلا
 ضياعه كتفصيل نواحيه وان لم يختلف اقتصر على تفصيل النواحى دون
 الضياع والفصل الثانى ان يذكر حال البلد هل فتح عنوة أو صلحا وما استقر عليه
 حكم أرضه من عشر أو خراج وهل اختلفت احكام نواحيه أو تساوت فانه لا يخلو
 من ثلاثة أحوال اما ان يكون جميعه أرض عشر أو جميعه أرض خراج أو يكون
 بعضه عشرا وبعضه خراجا فان كان جميعه أرض عشر لم يلزم اثبات مساحه لان
 العشر على الزرع دون المساحة ويكون ما استوفى زرعه مرفوعا الى ديوان

العشر لا مستخرجاً منه ويلزم تسمية أربابه عند دفعه إلى الديوان لان وجوب
 العشر فيه معتبر بأربابه دون رقاب الارضين واذ ارفع الزرع باسماء أربابه
 ذكر مبلغ كبله وحال سقيه يسج أو عمل لاختلاف حكمه ليستوفي على موجب
 وان كان جمعه أرض خراج لزم اثبات مساحه لان الخراج على المساحة فان كان
 هذا الخراج في حكم الاجرة لم يلزم تسمية أرباب الارضين لانه لا يختلف بالاسلام
 ولا كفر وان كان الخراج في حكم الجزية لزم تسمية أربابه ووصفهم بالاسلام
 والكفر لاختلاف حكمه باختلاف أهله وان كان بعضه عشراً وبعضه خراجاً
 فصل في ديوان العشر ما كان منه عشراً وفي ديوان الخراج ما كان منه خراجاً
 لاختلاف الحكم فيهما وأجرى على كل واحد منهما ما يختص بحكمه
 والفصل الثاني أحكام خراجه وما استقر على مساحه هل هو مقاسمة على زرعه
 أو هو رزق مقدّر على خراجه فان كان مقاسمة لزم اذا أخرجت مساح الارضين
 من ديوان الخراج أن يذكر معهما مبلغ المقاسمة من ربع أو ثلث أو نصف ويرفع
 إلى الديوان بمقادير الكيل لتستوفي المقاسمة على موجبها وان كان الخراج ورقاً
 لم يخل من أن يكون متساوياً مع اختلاف الزرع أو مختلفاً فان كان متساوياً
 مع اختلاف الزرع أخرجت المساح من ديوان الخراج ليستوفي خراجها
 ولا يلزم أن يرفع اليه الا ما قبض منها وان كان الخراج مختلفاً باختلاف الزرع
 لزم اخراج المساح من ديوان الخراج وأن يرفع اليه أجناس الزرع ليستوفي
 خراج المساحة على ما وجبه حكم الزرع والفصل الرابع ذكر من في كل بلد من
 أهل الذمة وما استقر عليهم في عقد الجزية فان كانت مختلفة باليسار والاعسار
 سمو في الديوان مع ذكر عددهم ليختبر حال يسارهم واعسارهم وان لم تختلف
 في اليسار والاعسار جاز الاقتصار على ذكر عددهم ووجب مراعاتهم في كل
 عام ليثبت من بلغ ويسقط من مات أو أسلم لينتهي بذلك ما يستحق من جزيتهم
 والفصل الخامس ان كان من بلدان المعادن أن يذكر أجناس معدنه وعدد
 كل جنس منها ليستوفي حق المعدن منها وهذا لا ينضبط بمساحة ولا ينحصر
 بتقدير لاختلافه وانما ينضبط بحسب ما أخذ منه اذا أعطى وأнал ولا يلزم في
 أحكام المعادن ان يوصف في الديوان أحكام فتوحها هل هي من أرض عشر
 أو خراج لان الديوان فيها موضوع لاستيفاء الحق من نيلها وحققها لاختلاف

باختلاف فتوحها واحكام أرضها وانما يختلف ذلك في حقوق العلمين فيها
 والاختذين وقد تقدم القول في اختلاف الفقهاء في اجناس ما يؤخذ حق
 المعادن منه وفي قدر المأخوذ منه فان لم يكن قد سبق الاثمة فيها حكم الاجتهاد والى
 الوقت برأيه في الجنس الذي يجب فيه وفي القدر المأخوذ ومنه وعمل عليه في
 الامرين معا اذا كان من اهل الاجتهاد وان كان من سبق من الاثمة والولاية
 قد اجتهد برأيه في الجنس الذي يجب فيه وفي القدر المأخوذ منه وحكم به
 فيها حكما أيده وأمضاه استقر حكمه في الاجناس التي يجب فيها حق
 المعدن ولم يستقر حكمه في القدر المأخوذ من المعدن لان حكمه في الجنس
 معتبر بالمعدن الموجود وحكمه في القدر معتبر بالمعدن المفقود والفصل
 السادس ان كان البلد تقرا يتأخض دار الحرب وكانت أموالهم دخلت دار
 الاسلام معشورة عن صلح استقر معهم أثبت في ديوان عقد صلحهم وقدّر
 المأخوذ منهم من عشر أو خمس وزيادة عليه أو نقصان منه فان كان يختلف
 باختلاف الامتعة والاموال فصلت فيه وكان الديوان موضوعا لخراج
 رسومه ولا استيفاء ما يرفع اليه من مقادير الامتعة المحمولة اليه وأما اعشار
 الاموال المنتقلة في دار الاسلام من بلد الى بلد فمحرمة لا يبيحها شرع ولا
 يسوغها اجتهاد ولا هي من سياسات العذل ولا من قضايا النصفة وقل
 مات كون الا في البلاد المجاورة وقد روى عن النبي عليه السلام أنه قال شر الناس
 المشارون المشارون واذا غبرت الولاية احكام البلاد ومقادير الحقوق فيها
 اعتبر بما فعلوه فان كان مستوغا في الاجتهاد ولا مراقتضاه لا يمنع الشرع منه
 محدث سبب يسوغ الشرع الزيادة لاجله أو النقصان لمحدوثه جاز و صار الثاني
 هو الحق المستوفى دون الاول واذا استخرج حال العمل من الديوان جاز ان
 يقتصر على انخراج المال الثانية دون الاولى والا حوط أن يخرج المالين مجاوز
 أن يزول السبب الحادث فيعود الحكم الاول وان كان مأخوذاً منه الولاية من
 تغيير الحقوق غير مستوغ في الشرع ولاله وجه في الاجتهاد كانت الحقوق على
 الحكم الاول وكان الثاني مردودا سواء غيره الى زيادة أو نقصان لان الزيادة
 ظلم في حقوق الرعية والنقصان ظلم في حق بيت المال واذا استخرج حال
 العمل من الديوان وجب على رافعه من كتاب الدواوين انخراج المالين ان كان

المستدعي لأخراجه من الولاية لا يعلم حاله ما فيها تقدم وإن كان عالما به لم يلزم
إخراج المحال الأولى إليه لأن علمه بها قد سبق وجاز الاقتصار على إخراج المحال
الثانية مع وصفها بأنها مستحقة

* (فصل) * وأما القسم الثالث فيما يختص بالعمل من تقليد وعزل فيشتمل
على ستة فصول أحدها ذكر من يصح منه تقليد العمال وهو معتبر بنفوذا لمر
وجواز النظر فكل من جاز نظره في عمل نفذ فيه أو أمره وصح منه تقليد
العمال عليه وهذا يكون من أحد ثلاثة أمان السلطان المستولى على كل
الأمور وأمان وزير التفويض وأمان عامل عام الولاية كعامل إقليم أو مصر
عظيم يقلد في خصوص الأعمال عاملا فأما وزير التنفيذ فلا يصح منه تقليد
عامل إلا بعد المطالبة والاستيثار والفصل الثاني من يصح أن يقلد العمال
وهو من استقل بكفايته ووثق بامانته فإن كانت عماله تفويض بقتقر إلى اجتهد
روعي فيها الحرية والاسلام وإن كانت عماله تنفيذ لا اجتهد للعامل فيها لم
يقتقر إلى الحرية والاسلام والفصل الثالث ذكر العمل الذي تقلده - وهذا
يعتبر فيه ثلاثة شروط أحدها تحديد الناحية بما تجزئه عن غيرها وإثباتي تعيين
العمل الذي يختص بنظره فيها من جباية أو خراج أو عشر والثالث العلم برسوم
العمل وحقوقه على تفصيل يلتقي عنه الجهة فإذا استكملت هذه الشروط
الثلاثة في عمل علم به المولى والمولى صح التقليد ونفذ والفصل الرابع
زمان النظر فلا يخلو من ثلاثة أحوال أحدها أن يقدره بمدة محصورة الشهور
أو السنين فيكون تقديرها بمدة المدة مجوز النظر فيها وما ناعا من النظر بعد
انقضاءها ولا يكون النظر في المدة المقيمة لازما من جهة المولى وله صرفه
والاستبداد إليه إذا رأى ذلك صلاحا فأما لزومه من جهة العامل المولى فمعتبر بحال
جاريه عليها فإن كان الجارى معالوما بما تصح به الاجور لزومه العمل في
المدة إلى انقضائها لأن العمالة فيها تصير من الاطارات المحضة ويؤخذ
العامل فيها بالعمل إلى انقضائها اجبارا والفرق بينهم في تخيير المولى ولزومها
للرعي أنها في جنبه المولى من العقود العامة لثباته فيها عن الكفاية فروعي
الاصح في التخيير وهو في جنبه المولى من العقود الخاصة لعقد له في حق
نفسه فيجوز عليه حكم الزوم وإن لم يتفد بجاريه بما يصح في

الاجور لم تلزمه المدة وجازله الخروج من العمل اذا شاء بعد أن ينهي الى موليه
 حال تركه حتى لا يخلو عمله من ناظر فيه والحالة الثانية أن يقدر بالعلم فيقول
 المولى فيه قد قلدتك خراج ناحية كذا في هذه السنة أو قلدتك صدقات بلد
 كذا في هذا العام فتكون مدة نظره مقدرة بفراغه عن عمله فاذا فرغ منه
 انزل عنه وهو قبل فراغه على ما ذكرنا يجوز أن يعزله المولى وعزله لنفسه معتبر
 بجهة جاريه وفساده والحالة الثالثة أن يكون التقليد مطلقا فلا يقدر بمدة ولا
 عمل فيقول فيه قد قلدتك خراج الكوفة أو أعمار البصرة أو جاية بغداد
 فهذا تقليد صحيح وان جهلت مدته لان المقصود منه الاذن بجواز النظر وليس
 المقصود منه الالتزام المعتبر في عقود الاجارات واذا صح التقليد وجاز النظر لم يخل
 حاله من أحد أمرين اما أن يكون مستديما أو منقطعا فان كان مستديما
 كالنظر في الجباية والقضاء وحقوق المعادن فيصح نظره فيها عاما بعد عام مالم
 يعزل وان كان منقطعا فهو على ضربين أحدهما أن لا يكون معهود العود
 في كل عام كالوالتى على قسم الغنمة فينزل بعد فراغه منها وليس له النظر
 في قسمه غيرها من الغنائم والضرب الثاني أن يكون عائدا في كل عام كالخراج
 الذي اذا استخرج في عام عاد فيماليه فقد اختلف الفقهاء هل يكون اطلاق
 تقليده مقصورا على نظره عامه أو محمولا على كل عام مالم يعزل على وجهين
 أحدهما انه يكون مقصورا للنظر على العام الذي هو فيه فاذا استوفى خراجه
 أو أخذ أعمار انزل ولا يمكن له أن ينظر في العام الثاني الا بتقليد مستجد
 اقتصارا على اليقين والوجه الثاني انه يحتمل على جواز النظر في كل عام مالم
 يعزل اعتبارا بالعرف والفصل الخامس في جاري العامل على عمله ولا يخلو فيه
 من ثلاثة أحوال أحدها أن يسمى معلوما والثاني أن يسمى مجهولا والثالث
 أن لا يسمى بمجهول ولا يعلم فان سمي معلوما استحق المسمى اذا وفى العمالة
 حقها فان قصر فيه ارعى تقصيره فان كان لترك بعض العمل لم يستحق جاري
 ما قبله وان كان تخيانه منه مع استيفاء العمل استكمل جاريه وارتب مع ما خان
 فيه وان زاد في العمل ووعيت الزيادة فان لم تدخل في حكم عمله كان نظره فيها
 مردودا لا ينفذ وان كانت داخله في حكم نظره لم يخل من أحد أمرين اما أن يكون
 قد أخذها بحق أو ظلم فان كان أخذها بحق كان متبرعا بها لا يستحق لها زيادة

على المسمى في جاريه وان كان ظمما وجب رد ما على من ظم بها وكان عدوانا من
العامل يؤخذ بحريته وأما ان سمي جاريه مجهولا استحق جاري مثله فيما عمل
فان كان جاري العمل مقدر في الديوان وعمل به جماعة من العمال صارد ذلك
القدر هو جاري المثل وان لم يعمل به الا واحد لم يصرد ذلك مألوف في جاري المثل
وأما ان لم يسم جاريه بمعلوم ولا مجهول فقد اختلف الفقهاء في استحقاقه لجاري
مثله على عمله على أربعة مذاهب قالها الشافعي وأصحابه فذهب الشافعي فيها
انه لا جاري له على عمله ويكون متطوعا به حتى يسمى جاري ما معلوما أو مجهولا
لأنه عمله من عوض وقال المزني له جاري مثله وان لم يسمه لاستيفاء عمله عن اذنه
وقال أبو العباس بن شريح ان كان مشهورا بأخذ الجاري على عمله فله جاري
مثله وان لم يشهر بأخذ الجاري عليه فلا جاري له وقال أبو اسحق المروزي من
أصحاب الشافعي ان دعي الى العمل في الابهة داه أو أمر به فله جاري مثله فان
ابتدأ بالطلب فأذن له في العمل فلا جاري له واذا كان في عمله مال يجتبي لجاريه
مستحق فيه وان لم يكن فيه مال لجاريه في بيت المال مستحق من سهم المصالح
والفصل السادس فيما يصح به التقليد فان كان نطقا بلفظ به المولى صح به
التقليد كما تصح به سائر العقود وان كان عن توقيع المولى به تقليده خطأ لفظا
صح التقليد وانعقدت به الولايات السلطانية اذا اقترنت به شواهد الحال وان لم
تصح به العقود الخاصة باعتبارها بالعرف التجاري فيه وهذا اذا كان التقليد
مقصودا عليه لا يمتداه الى استنباط غيره فيه ولا يصح اذا كان التقليد عاما
متعديا فاذا صح التقليد بالشرائط المعتبرة فيه وكان العمل قبله خاليا من ناظر
تفرد هذا المولى بالنظر واستحق جاريه من أول وقت نظره فيه وان كان
في العمل ناظر قبل تقليده نظري العمل فان كان مما لا يصح الاشتراك فيه
كان تقليده الثاني عزلا للأول وان كان مما يصح فيه الاشتراك روعي
العرف التجاري فيه فان لم يجز العرف بالاشتراك فيه كان عزلا للأول وان جرى
العرف بالاشتراك فيه لم يكن تقليدا الثاني عزلا للأول وكانا عاملين عليه وناظرين
فيه فان قاده عليه مشرف كان العامل مباشرا للعمل وكان المشرف مستوفيا له
يمنع من زيادة عليه أو نقصان منه أو تفرد به وحكم المشرف بخالف حكم صاحب
البريد من ثلاثة أوجه أحدها انه ليس للعامل أن يتفرد بالعمل دون المشرف

وله أن ينفرد به دون صاحب البريد والثاني أن للمشرف منع العامل عما أسد فيه وليس ذلك لصاحب البريد والثالث أن للمشرف لا يلزمه الاخبار بما فعله العامل من صحيح وفاسد اذا انتهى اليه ويلزم صاحب البريد الاخبار بما فعله العامل من صحيح وفاسد لان خبر المشرف استعداد وخبر صاحب البريد انهاء والفرق بين خبر الانهاء وخبر الاستعداد من وجهين أحدهما ان خبر الانهاء يشتمل على الفاسد والصحيح وخبر الاستعداد مختص بالفاسد دون الصحيح والثاني ان خبر الانهاء فيما يرجع عنه العامل وفيما لم يرجع عنه وخبر الاستعداد مختص بما لم يرجع عنه دون ما يرجع عنه واذا أنكر العامل استعداد المشرف أو انهاء صاحب البريد لم يكن قول واحد منهما مقبولا عليه حتى يبرهن عنه فان اجتمع على الانهاء والاستعداد صاروا شاهدين عليه فيقبل قوله ما عليه اذا كانا مأموين واذا طولب العامل برفع الحساب فيما تولا من رفعه في عمالة الخراج ولم يلزمه رفعه في عمالة العشر لان مصرف الخراج الى بيت المال ومصرف العشر الى أهل الصدقات وعلى مذهب أبي حنيفة يؤخذ برفع الحساب في المالين لاشتراك مصرفهما عنه واذا ادعى عامل العشر مصرف العشر في مستحقة قبل قوله فيه ولو ادعى عامل الخراج دفع الخراج الى مستحقة لم يقبل قوله الا بتصديق أو بيينة واذا أراد العامل أن يستخلف على عمله فذلك ضربان أحدهما أن يستخلف عليه من يتفرد بالنظر فيه دونه فهذا غير جائز منه لانه يجري مجرى الاستبدال وليس له أن يستبدل غيره بنفسه وان جازله عزل نفسه والضرب الثاني ان يستخلف عليه معيناه فبراعى مخرج التقليد فانه لا يخلو من ثلاثة أحوال أحدها أن يتضمن اذنا بالاستخلاف فيجوز له أن يستخلف ويكون من استخلفه نائب عنه يعزل بعزله ان لم يكن مسمى في الاذن فان سمى له من يستخلفه فقد اختلف الفقهاء فيه اذا استخلفه هل ينزل بعزله فقال قوم ينزل وقال آخرون لا ينزل والحالة الثانية أن يتضمن التقليد نهياعن الاستخلاف فلا يجوز له أن يستخلف وعليه أن ينفرد بالنظر فيه ان قدر عليه فان عجز عنه كان التقليد فاسدا فان نظر مع فساد التقليد صح من نظره ما اختص بالاذن من أمر ونهي ولم يصح منه ما اختص بالولاية من عقد وحل والحالة الثالثة أن يكون التقليد مطلقا لا يتضمن اذنا ولا نهيافيه تبر حال العمل فان قدر

على التفرد بالنظر فيه لم يجز أن يستخلف عليه وإن لم يقدر على التفرد بالنظر فيه
بمازله أن يستخلف فيما يحجز عنه ولم يجز أن يستخلف فيما قدر عليه
* (فصل) * وأما التمسك الرابع فيما اختص بيت المال من دخل وخرج فهو
أن كل مال استحققه المسلمون ولم يتعين مال كنه منهم فهو من حقوق بيت المال
فاذا قبض صار بالقبض مضافا إلى حقوق بيت المال سواء أدخل إلى حرزه
أو لم يدخل لأن بيت المال عبارة عن الجهة لا عن المكان وكل حق وجب
صرفه في مصالح المسلمين فهو حق على بيت المال فاذا صرف في جهة صارت
مضافا إلى المخرج من بيت المال سواء خرج من حرزه أو لم يخرج لأن ما صار إلى
عمال المسلمين أخرج من أيديهم فكم بيت المال جار عليه في دخله إليه
وخرجه وإذا كان كذلك فالأموال التي يستحقها المسلمون تنقسم ثلاثة
أقسام في غنيمة وصدقة فأما التي عن حقوق بيت المال لأن مصرفه
موقوف على رأي الإمام واجتهاده وأما الغنيمة فليست من حقوق بيت المال
لأنها مستحقة للغنائم الذين تعينوا بحضور الواقعة لا يختلف مصرفها برأي
الإمام ولا اجتهد له في منعهم منها فلم تصرف من حقوق بيت المال وأما خمس
الفي والغنيمة فينقسم ثلاثة أقسام قسم منه يكون من حقوق بيت المال وهو
سهم النبي صلى الله عليه وسلم المصروف في المصالح العامة لوقوف مصرفه على
رأي الإمام واجتهاده وقسم منه لا يكون من حقوق بيت المال وهو سهم ذوي
القربى لأنه مستحق لجماعتهم فتعين ماله كونه وخرج عن حقوق بيت المال
مخرجه عن اجتهد الإمام ورأيه وقسم منه يكون بيت المال فيه حافظا له على
جهاته وهو سهم الأيتام والمساكين وابن السبيل إن وجدوا دفع إليهم وإن
فقدوا أحرز لهم وأما الصدقة فضر بان صدقة مال باطن فلا يكون من حقوق
بيت المال لجواز أن يتفرد بأربابه بأخراج زكاته في أهلها والضرب الثاني صدقة
مال ظاهر كإعارة الزرع والمزار وصدقات المواشي فعند أبي حنيفة أنه من حقوق
بيت المال لأنه يجوز صرفه على رأي الإمام واجتهاده ولم يعينه في أهل السهمين
وعلى مذهب الشافعي لا يكون من حقوق بيت المال لأنه معين الجهات عنده
لا يجوز صرفه على غير جهاته لكن اختلف قوله هل يكون بيت المال محلا
لأخراجه عند تعذر جهاته فذهب في القديم إلى أن بيت المال إذا تعذر الجهات

محل لأحرازه فيه إلى أن توجد لانه كان يرى وجوب دفعه إلى الامام ورجع عنه
في مستحذ قوله إلى أن بيت المال لا يكون محلا لأحرازه استحقاقا لانه لا يرى فيه
وجوب دفعه إلى الامام وإن جاز أن يدفع إليه فلذلك لم يستحق أحرازه في بيت
المال وإن جاز أحرازه فيه وأما المستحق على بيت المال فضرربان أحدهما ما كان
بيت المال فيه حرضا فاستحقاقه معتبر بالوجود فإن كان المال موجودا فيه كان
صرفه في جهاته مستحقا وعدمه مسقط لاستحقاقه والضرب الثاني أن يكون
بيت المال له مستحقا فهو على ضربين أحدهما أن يكون مصرفه مستحقا على
وجه البذل كآرزاق المجند وأثمان السكرع والسلاح فاستحقاقه غير معتبر
بالوجود وهو من المحقوق اللازمة مع الوجود والعدم فإن كان موجودا بمحل دفعه
كالديون مع اليسار وإن كان معدوما وجب فيه على الأنظار كالديون مع الاعسار
والضرب الثاني أن يكون مصرفه مستحقا على وجه المصلحة والارفاق دون
البذل فاستحقاقه معتبر بالوجود دون العدم فإن كان موجودا في بيت المال
وجب فيه وسقط فرضه عن المسلمين وإن كان معدوما سقط وجوبه عن بيت
المال وكان إن عم ضرره من فروض الكفاية على كافة المسلمين حتى يقوم به
منهم من فيه كفاية كالجهاد وإن كان مما لا يعم ضرره كدور طريق قريب
يجدد الناس طريقا غيره بعيدا أو انقطاع شرب يجدد الناس غيره شربا فإذا سقط
وجوبه عن بيت المال بالعدم سقط وجوبه عن كافة لوجود البذل فلو اجتمع
على بيت المال حقان ضاق عنهما واتسع لاحدهما صرف فيما يصير منهما
دينا فيه فلو ضاق عن كل واحد منهما جاز لوالى الأمر إذا خاف الفساد أن يقتصر
على بيت المال ما يصرفه في الديون دون الارتفاق وكان من حدث بعده من
الولاية مأخوذا بقضائه إذا اتسع له بيت المال وإذا فضلت حقوق بيت المال
عن مصرفها فقد اختلف الفقهاء في فاضله فذهب أبو حنيفة إلى أنه يتخير
في بيت المال لما ينوب المسلمين من حادث وذهب الشافعي إلى أنه يقبض على
أموال من يعمر به صلاح المسلمين ولا يتخير لأن النوائب تعين فرضها عليهم
إذا حدثت فهذه الأقسام الأربعة التي وضعت عليها أقوال الديوان
* (فصل) * وأما كاتب الديوان وهو صاحب ذمائه فالمعتبر في صحة ولايته
شرطان العدالة والكفاية فأما العدالة فلائنه مؤتمن على حق بيت المال
والرعية

والرعية فاقضى أن يكون في العدالة والامانة على صفات المؤتمنين وأما
الكفاية فلا نه مباشر العمل يقتضى أن يكون في القيام به مستقلا بكفاية
المباشرين فاذا صح تقليده فالذي ندب له ستة أشياء حفظ القوانين واستيفاء
الحقوق واثبات الرفوع ومحاسبات الأعمال واخراج الاحوال وتصفح الظلمات
فأما الاول منها وهو حفظ القوانين على الرسوم العادلة من غير زيادة تحيف بها
الرعية أو نقصان ينظم به حق بيت المال فان قررت في أيامه بلادا مستوفى
فتحتها أو لموات ابتد في احيائه أثبتها في ديوان الناحية وديوان بيت المال
الجامع للحكم المستقر فيها وان تقدمته القوانين المقررة فيها رجع فيها الى
ما أثبتته أمناء الكتاب اذا وثق بخطوطهم ونسبه من أمنائهم تحت خدمتهم
وكانت المخطوط الخارجة على هذه الشروط مقنعة في جواز الاخذ بها والعمل
عليها في الرسوم الديوانية والحقوق السلطانية وان لم تقنع في أحكام القضاء
والشهادات اعتبارا بالعرف المعهود فيها كما يجوز للحدث أن يروي ما وجد من
سماعه بالمخط الذي يشقه ويحجى على قول أبي حنيفة أنه لا يجوز لكاتب
الديوان أن يعمل على المخط وحده حتى يأخذه سماعا من لفظ نفسه يحفظه
عنه بقلبه كما يقول في رواية الحديث اعتبارا بالقضاء والشهادات وهذا شاق
مستبعد والفرق بينهما أن القضاء والشهادات من الحقوق الخاصة التي يكثر
المباشر لها والقيم بها فلم يضق المحفظ لها بالقلب فلذلك لم يجز أن يعول فيها على
مجرد المخط وأن القوانين الديوانية من الحقوق العامة التي يقل المباشر لها مع
كثرتها وانتشارها فضاقت حفظها بالقلب فذلك جاز التعويل فيها على مجرد
المخط وكذلك رواية الحديث وأما الثاني وهو استيفاء الحقوق فهو على ضربين
أحدهما استيفاء ما وجبت عليه من العاملين والثاني استيفاء ما من
القايضين لها من العمال فأما استيفاء ما من العاملين فيعمل فيه على اقرار
العمال بقبضها وأما العمل فيها على خطوط العمال بقبضها فالذي عليه كتاب
الدواوين انه اذا عرف المخط كان حجة القبض سواء اعترف العامل
بأنه خطه أو أنكره اذا قيس بخطه المعروف والذي عليه الفقهاء أنه ان لم
يعترف العامل بأنه خطه وأنكره لم يلزمه ولم يكن حجة في القبض ولا يسوغ
أن يقاس بخطه في الالزام اجبارا وانما يقاس بخطه ارهايا ليعترف به طوعا

وان اعترف بالخطا وانكر القبض فالظاهر من مذهب الشافعي انه يكون في
المقوق السلطانية خاصة حجة للعاملين بالدفع وحجة على العمال بالقبض
اعتبارا بالعرف والظاهر من مذهب أبي حنيفة انه لا يكون حجة عليهم
وللاعمالين حتى يقرب لفظا كالديون الخاصة وفيما قدمناه من الفرق بينهما
مقتنع وأما استيفاء هامن العمال فان كانت خراجا الى بيت المال لم يخرج فيها الى
توقيع ولي الامر وكان اعتراف صاحب بيت المال بقبضها حجة في براءة العمال
منها والكل لا م في خطه اذا تجرد عن اقراره على ما قدمناه في خطوط العمال انه
يكون حجة على الظاهر من مذهب الشافعي ولا يكون حجة على الظاهر من
مذهب أبي حنيفة وان كانت خراجا من حقوق بيت المال ولم تكن خراجا اليه
لم يمس العمال بالتوقيع ولي الامر وكان التوقيع اذا عرفت صحته حجة مقنعة
في جواز الدفع واما الاحتساب به فيحتمل وجهين أحدهما أن يكون
الاحتساب به موقوفا على اعتراف الموقع له بقبض ما تضمنه لان التوقيع حجة
بالدفع اليه وليس بحجة في القبض منه والوجه الثاني يحتسب به العامل في
حقوق بيت المال فان أنكر صاحب التوقيع القبض حاكم العامل فيه وأخذ
العامل بأقامة الحجة عليه فان عذرها حلف صاحب التوقيع وأخذ العامل
بالغرم وهذا الوجه أخص بعرف الديوان والوجه الاول أشبه بتحقيق الفقه فان
استتراب صاحب الديوان بالتوقيع لم يحتسب للعامل به على الوجهين معا حتى
يعرضه على الموقع فان اعترف به صرح وكان الاحتساب به على ما تقدم وأن أنكره
لم يحتسب به للعامل ونظر في وجهه الخراج فان كان في خاص موجود رجع به
العامل عليه وان كان في جهات لا يمكن الرجوع بها سأل العامل احلاف الموقع
على انكاره وان لم يعرف صحة الخراج لم يكن للموقع احلاف العامل لاني عرف
السلطنة ولا في حكم القضاء فان علم بصحة الخراج فهو في عرف السلطنة مدفوع
عن احلاف الموقع وفي حكم القضاء يجاب اليه وأما الثالث وهو اثبات الرفوع
فيمتسم ثلاثة أقسام رفوع مساحة وعمل ورفوع قبض واستيفاء ورفوع
خراج ونفقة فأما رفوع المساحة والعمل فان كانت أصولها مقدرة في الديوان
اعتبر صحة الرفع بمقابلة الاصل وأثبت في الديوان ان وافقها وان لم يكن لمسا في
الديوان أصول عمل في اثباتها على قول رافعهما وأما رفوع القبض والاستيفاء

فيعمل في اثباتها على مجرد قول رافعها لانه يقرر به على نفسه لاهلها وأما فروع
 الخرج والنفقة فرافعها دعواها الابايج البالغة فان احتج
 بتوقيعات ولاية الامور استعرضها وكان الحكم فيها على ما قدمناه من أحكام
 التوقيعات وأما الرابع وهو محاسبة العمال فيختلف حكمها باختلاف
 ما تقدموه وقد قدمنا القول فيها فان كانوا من عمال الخراج لزمهم رفع الحساب
 ووجب على كاتب الديوان محاسبتهم على صحة ما رفعوه وان كانوا من عمال
 العشر لم يلزمهم على مذهب الشافعي رفع الحساب ولم يجب على كاتب الديوان
 محاسبتهم عليه لان العشر عنده صدقة لا يقف مصرفها على اجتراء الولاية
 ولو تفرد أهلها بصرفها أجزأت ويلزمهم على مذهب أبي حنيفة رفع الحساب
 ويجب على كاتب الديوان محاسبتهم عليه لان مصرف الخراج والعشر عنده
 مشترك واذا حوسب من وجبت عليه محاسبته من العمال نظرفان لم يقطع بين
 العامل وكاتب الديوان خلف كان كاتب الديوان مصدقا في بقايا الحساب فان
 استراب به والى الامر كلفه احضار شواهد فان زالت الريبة عنه سقطت اليمين
 فيه وان لم تنزل الريبة وأراد ولى الامر الاختلاف على ذلك أحلف العامل دون
 كاتب الديوان لان المطالبة متوجهة على العامل دون الكاتب وان اختلفا
 في الحساب نظر فان كان اختلافهما في دخل فالقول فيه قول العامل لانه منكر
 وان كان اختلافهما في خرج فالقول فيه قول الكاتب لانه منكر وان كان
 اختلافهما في مساحة تمكن اعادتها اعتبرت بعد الاختلاف وعمل فيما على
 ما يخرج بصحح الاعتبار وأما الخامس وهو اخراج الاحوال فهو استشهاده
 صاحب الديوان على ما ثبت فيه من قوانين وحقوق فصار كالشهادة واعتبر
 فيه شرطان أحدهما أن لا يخرج من الاموال الا ما علم صحته كما لا يشهد الا بما
 علمه وتحققه والثاني أن لا يتدعى بذلك حتى يستدعى منه كما لا يشهد حتى
 يستشهد والمستدعى لاجراج الاحوال من نفدت توقيعاته كما ان الشهود عنده
 من نفدت أحكامه فاذا أخرج حالا لزم الموقع ياخر اجها الاخذ بها والعمل عليها
 كما يلزم المحاكم تنفيذا الحكم بما يشهد به الشهود عنده فان استراب الموقع ياخر اج
 الحال جاز ان يسأله من أين أخرجه ويطلبه باحضار شواهد الديوان بها وان لم
 يجز ليحكم أن يسأل شاهدا عن سبب شهادته فان أحضرها ووقع في النفس

صحتها زالت عنه الرية وان عدمها وذكرا نه أخرجهام من حفظه لتقدم علمها
 صار مع لول القول والموقع مخير بين قبول ذلك منه أو رده عليه وليس له
 استخلافه وأما السادس وهو تصفح الظلامان فهو يختلف بحسب اختلاف
 المتظلم وليس يخلو من أن يكون المتظلم من الرعية أو من العمال فان كان
 المتظلم من الرعية تظلم من عامل تحيفه في معاملته كان صاحب الديوان فيها
 حاكما بينهما وجاز له أن يتصفح الظلامة ويبرزل التحيف سواء وقع النظر
 اليه بذلك أو لم يقع لأنه مندوب لحفظ القوانين واستيفاء الحقوق فصار
 بعد قد الولاية مستحقا للتصفح الظلامة فان منع منها امتنع وصار عزلا عن بعض
 ما كان اليه وان كان المتظلم عاملا جوز في حساب أو غوط في معاملة صار
 صاحب الديوان فيها خصما وكان المتصفح لها والى الامر

* (الباب التاسع عشر في أحكام الجرائم) *

الجرائم محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير ولها عند التهمة حال
 استبراء تقضيها السياسة الدينية ولها عند ثبوتها وصحتها حال استيفاء توجبها
 الاحكام الشرعية فاما حالها بعد التهمة وقبل ثبوتها وصحتها فمجرد الحال
 الناظر فيها فان كان حاكما رفع اليه رجل قد اتهم بسرقة أو زنا لم يكن للتهمة بها
 تأثير عنده ولم يحز أن يحبس له لكشف ولا لاستبراء ولا أن يأخذ به بأسباب الاقرار
 اجبارا ولم يسمع الدعوى عليه في السرقة الا من خصم مستحق لما قرف وراعى
 ما يبدون اقرار المتهم أو انكاره وان اتهم بالزنا لم يسمع الدعوى عليه الا بعد
 أن يذكر المرأة التي زناها ويصف ما فعله بها بما يكون زنا موجبا للحد فان أقر
 حده بموجب اقراره وان أنكر وكانت بيته سمعها عليه وان لم تكن بيته أحلفه في
 حقوق الأدميين دون حقوق الله تعالى اذا طالب الخصم اليمين وان كان الناظر
 الذي رفع اليه هذا المتهم أميرا أو من ولاية الاحداث والمعاون كان له مع هذا
 المتهم من أسباب الكشف والاستبراء ما ليس للقضاة والمحكام وذلك من تسعة
 أوجه يختلف بها حكم الناظرين أحدها انه يجوز للأمر أن يسمع قرف المتهم من
 أعوان الامارة من غير تحقيق للدعوى المقررة ويرجع الى قولهم في الاخبار عن
 حال المتهم وهل هو من أهل الريب وهل هو معروف بمثل ما قرف به أم لا فان
 برأوه

برأوه من مثل ذلك تخفت التهمة ووضعته وبطل اطلاقه ولم يغلظ عليه وان
 قرفوه بامثاله وعرفوه باشباهه غلظت التهمة وقويت واستعمل فيها من حال
 الكشف ما سئذ كره وليس هذا للقضاء والثاني أن اللامير أن براعي شواهد
 الحال وأوصاف المتهم في قرة التهمة وضعفها فان كانت التهمة زنا وكان المتهم
 مطيعا للنساء ذافكا وخلاصة قويت التهمة وان كان بضده ضعفت وان
 كانت التهمة بسرقة وكان المتهم بها ذا عيارة أو في بدنه آثار ضرب أو كان معه
 حين أخذ من قب قويت التهمة وان كان بضده ضعفت وليس هذا للقضاء
 أيضا والثالث أن اللامير أن يجعل حبس المتهم للكشف والاستبراء واختلاف
 في مدة حبسه لذلك فذكر أبو عبد الله بن الزبير من أصحاب الشافعي أن حبسه
 للاستبراء والكشف مقدّر بشهر واحد لا يتجاوزة وقال غيره بل ليس بمقدّر
 وهو موقوف على رأي الامام واجتهاده وهذا أشبه وليس للقضاء أن يجلسوا
 أحدا لا بحق وجب والرابع أنه يجوز للامير مع قوة التهمة أن يضرب المتهم
 ضرب التعزير لا ضرب الحد ليأخذه بالصدق عن حاله فيما قرف به وأنتم فان
 أقر وهو مضروب اعترت حاله فيما ضرب عليه فان ضرب ليقر لم يكن لاقراره
 تحت الضرب حكم وان ضرب ليصدق عن حاله وأقر تحت الضرب قطع ضربه
 واستعيد اقراره فاذا أعاده كان له أخذوا بالاقرار الثاني دون الاول فان اقتصر
 على الاقرار الاول ولم يستعده لم يضيق عليه أن يعمل بالاقرار الاول وان
 كرهناه والخامس أنه يجوز للامير في تكررت منه الجرائم ولم ينزجر عنها
 بالحدود أن يستديم حبسه اذا استضر الناس بجرائمه حتى يموت بعد أن يقوم
 بقوة وكسوته من يد المال ليدفع ضرره عن الناس وان لم يكن ذلك
 للقضاء والسادس أنه يجوز للامير احوال المتهم استبراء حاله وتغليظا عليه في
 الكشف عن أمره في التهمة بحقوق الله تعالى وحقوق الأديمين ولا يضيق
 عليه أن يجعله بالطلاق والعناق والصدقة كالإيمان بالله في البيعة
 السلطانية وليس للقضاء احوال أحد على غير حق ولا أن يجاوزوا الإيمان
 بالله الى الطلاق أو العناق والسابع أن اللامير أن يأخذ أهل الجرائم بالتوبة
 اجبارا ويظهر من الوعيد عليهم ما يقودهم اليها طوعا ولا يضيق عليهم الوعيد
 بالقتل فيما لا يجب فيه القتل لانه وعيد ادهاب يخرج عن حد الكذب

الى خبز التعزير والادب ولا يجوز أن يحقق وعيده بالقتل فيقتل فيما لا يجب
فيه القتل والثامن أنه لا يجوز للامير أن يسمع شهادات أهل المال ومن لا يجوز
أن يسمع منه القضاة اذا كثر عددهم والتاسع أن للامير النظر في الموانئ
وان لم توجب غرما ولا حدا فان لم يكن بواحد منهم ما أثر سمع قول من سبق
بالدعوى وان كان باحدهما أثر فقد ذهب بعضهم الى أنه يدأ بسماع دعوى
من به الاثر ولا يراعى السبق والذي عليه أكثر الفقهاء أنه يسمع قول أسبقهما
بالدعوى ويكون المبتدئ بالموانئ أعظمهما مجرما وأغلظهما تائديا ويجوز
أن يخالف بينهما في التأديب من وجهين أحدهما بحسب اختلافه - لافه - ما في
الاقتراف والتعدى والثاني بحسب اختلافهما في الهية والتصاوان واذا رأى
من الصلاح في ردع السفلة أن يشهرهم وينادي عليهم بجرائمهم ساع له ذلك
فهذه أوجه يقع بها الفرق في الجرائم بين نظر الامراء والقضاة في حال الاستبراء
وقبل ثبوت الحد لاختصاص الامير بالسياسة واختصاص القضاة بالاحكام
(فصل) * وأما بعد ثبوت جرائمهم فيستوى في اقامة الحدود وعليهم - أحوال
الامراء والقضاة وثبتت عليهم يكون من وجهين اقرار وبينه وكل واحد
منهما حكم يذكر في موضعه والحدود زواجر وضعها الله تعالى للردع عن
ارتكاب ما حذر وترك ما أمر في الطبع من مغالبة الشهوات الملهية عن
وعيد الآخرة بما حبل اللة فجعل الله تعالى من زواجر الحدود وما يردع به ذا
الجهالة حذرا من ألم العقوبة وخيفة من نكال الفضيحة لئلا يكون ما حذر من
محارمه ممنوعا وما أمر به من فروضه متبوعا فتكون المصلحة أعم والتكليف
أتم قال الله تعالى وما أرسلناك الا رحمة للعالمين يعنى في استنقاذهم من الجهالة
وارشادهم من الضلالة وكفهم عن المعاصي وبعثهم على الطاعة واذا كان
كذلك فازواج ضربان حد وتعزير فاما الحد ودفنهم أحدهما اما كان من
حقوق الله تعالى والثاني ما كان من حقوق الآدميين فأما المختصة بحقوق الله
تعالى فضربان أحدهما ما وجب في ترك مفروض والثاني ما وجب في ارتكاب
محظور فأما ما وجب في ترك مفروض كترك الصلاة المفروضة حتى يخرج وقتها
يسأل من تركه لها فان قال التسيان أمرها قضاء في وقت ذكرها ولم ينتظر بها مثل
وقتها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا
ذكرها

ذكرها فذلك وقتها لا كفارة لها غير ذلك وان تركها المرضى - لاها بحسب
 طاقته من جلوس أو اضطجاع قال الله تعالى لا يكاف الله نفسا الا وسعها
 وان تركها جاحدا لوجوبها كان كافرا حكمه حكم المرتد يقتل بالردة اذا لم يتب
 وان تركها استنقا لا فعلها مع اعترافه بوجوبها فقد اختلف الفقهاء في حكمه
 فذهب أبو حنيفة الى أنه يضرب في وقت كل صلاة ولا يقتل وقال أحمد بن
 حنبل وطائفة من أصحاب الحديث يصير بتركها كافرا يقتل بالردة وذهب
 الشافعي الى أنه لا يكفر بتركها ولا يقتل حدا ولا يصير مرتدا ولا يقتل الا بعد
 الاستماتة فان تاب وأجاب الى فعلها ترك وأمر به ساقا قال أصم في منزلي
 وكنت الى أمانته ولم يجبر على فعلها بمشهود من الناس وان امتنع من التوبة ولم
 يجب الى فعل الصلاة قتل بتركها في الحال على أحد القولين وبعد ثلاثة أيام
 في القول الثاني ويقتله بسيف صبرا وقال أبو العباس بن تيمية يقتله ضربا
 بالخشب حتى يموت ويعدل عن السيف الموحى ليه - تدرك التوبة بتناول
 المدي واختلف أصحاب الشافعي في وجوب قتله بترك الصلوات الفوائت اذا
 امتنع من قضائها فذهب بعضهم الى أن قتله بها كالموكلات وذهب آخرون
 الى أنه لا يقتل بها الاستقرار في الذمة بالفوات ويصلى عليه بعد قتله ويدفن
 في مقابر المسلمين لانه منهم ويكون ماله لورثته فأما تارك الصيام فلا يقتل
 باجتماع الفقهاء ويحبس عن الطعام والشراب مدة صيام شهر رمضان ويؤدب
 تعزيرا فان أجاب الى الصيام ترك وكل الى أمانته فان شوهدا كلا عزروا ولم
 يقتل وأما ترك الزكاة فلا يقتل بها ويؤخذ جبارا من ماله ويعزران كتمها
 بغير شبهة وان تعذر أخذها منه لامتناعه حورب عليها وان أفضى الحرب الى
 قتله حتى تؤخذ منه كالحارب أبو بكر الصديق مانعي الزكاة وأما الحج ففرضه
 عند الشافعي على التراخي ما بين الاستطاعة والموت فلا يتصور على مذهبه
 تأخيره عن وقته وهو عند أبي حنيفة على الفور في تصور على مذهبه تأخيره عن
 وقته ولا كنه لا يقتل به ولا يعزر عليه لانه يفعل بعد الوقت أداء لقضاء فان
 مات قبل ادائه حج عنه من رأس ماله وأما من امتنع من حقوق الدين من ديون
 وغيرها فتؤخذ منه جبرا اذا أمكن ويحبس بها اذا تعذر الا أن يكون بها
 معسرا فينظر الى ميسرة فهو - اذا حكم ما وجب بترك المفروضات * وأما ما وجب

بارتكاب المحظورات فضر بيان أحدهما ما كان من حقوق الله تعالى وهي
أربعة حد الزنا وحد المحرم و حد السرقة وحد الخاربة والضررب الثاني من
حقوق الآدميين شيآن حد القذف بالزنا والقذف في الجنائيات وسند ذكر
كل واحد منهما مفصلا

* (الفضل الاول في حد الزنا) * الزنا هو تغيب البالغ العاقل حشفة ذكره في
أحد الفرجين من قبل أو دبر من لا عصمة بينهما ولا شبهة وجعل أبو حنيفة الزنا
مختصا بالقبل دون الدبر ويستوى في حد الزنا حكم الزاني والزانية وكل
واحد منهما حاله ان بكر ومحصن أما البكر فهو الذي لم يطرأ زوجه بشكاح فيحد
ان كان حراما أنه سوط تفرق في جميع بدنه الا الوجه والمقاتل لياخذ كل عضو
حقه بسوط لا حديد فيقتل ولا خاق فلا يؤثم واختلف الفقهاء في تغريمه مع
الجداة منع منه أبو حنيفة اقتصارا على جلدده وقال مالك يغرب الرجل ولا تغرب
المرأة وأوجب الشافعي تغريمهما عما عن يدهما الى مسافة أقلها يوم وإيلة
لقوله صلى الله عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد
مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم وحد الكافر والمسلم

قوله جلد مائة والرجم سيأتي سواء عند الشافعي في الجداة والتغريب وأما العبد ومن جرى عليه حكم الرق
له التنبية على أن الجلد منسوخ

التغريب من الاضرار بسيدده وهو قول مالك وقيل يغرب عاما كاملا كالمحر
وهو ظاهر مذهب الشافعي أنه يغرب نصف عام كالجداة في تنصيفه وأما المحصن
فهو الذي أصاب زوجته بشكاح صحيح وحدده الرجم بالا سجارا أو مقام مقامها
حتى يموت ولا يلزم توقي مقاتله بخلاف الجداة لان المقصود بالرجم القتل ولا يجاد
مع الرجم وقال داود يجلد مائة سوط ثم يرحم والجداة منسوخ في المحصن وقد رجم
النبي صلى الله عليه وسلم ما عزا ولم يجلدده وليس الاسلام شرط في الاخصان فيرجم
الكافر كالمسلم وقال أبو حنيفة الاسلام شرط في الاخصان فاذا زنا الكافر
جلد ولم يرحم وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم يهوديين زنيا ولا يرحم الا
محصنا فأما المحرمة فهي من شروط الاخصان فاذا زنا العبد لم يرحم وان كان ذا
زوجة جلد خمسين وقال داود يرحم كالمحر واللاوط واثنان البهائم زنا يوجب

جاء البكر ورجم المحصن وقيل بل يوجب قتل البكر والمحصن وقال أبو حنيفة
لا حد فيهما وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اقملوا البيعة ومن
أناها واذننا البكر بمحصنة أو المحصن بالبكر جلد البكر منهم ما ورجم المحصن وإذا
عاود الزنا بعد الحد حنوا واذننا مرارا قبل الحد حد للجميع حد واحد أو حدان والزنا
يثبت بأحد أمرين إما بأقرار أو بينة فأما الأقرار فإذا أقر البالغ العاقل بالزنا مرة
واحدة طوعا أقيم عليه الحد وقال أبو حنيفة لا أخذه حتى يقر أربع مرات وإذا
وجب الحد عليه بأقراره ثم رجع عنه قبل الجلد سقط عنه الحد وقال أبو حنيفة
لا يسقط الحد برجوعه عنه وأما البينة فهو أن يشهد عليه بقول الزنا أربعة
رجال عدول لا امرأة فيهم يذكرون أنهم شاهدوا دخول ذكره في الفرج
كدخول المروءة في المكحلة فإن لم يشاهدوا ذلك على هذه الصفة فليست شهادة
فإذا قاموا بالشهادة على حقها مجتمعين أو متفرقين قبلت شهادتهم وقال أبو
حنيفة ومالك لا أقبلها إذا تفرقا في الأداء واجعلهم قذفة وإذا شهدوا بالزنا
بعد سنة أو أكثر سمعت شهادتهم وقال أبو حنيفة لا أسمعها بعد سنة واجعلهم
قذفة وإذا لم يكمل شهود الزنا أربعة فهم قذفة يحدون في أحد القولين ولا
يحدون في الثاني وإذا شهدت البينة على أقراره بالزنا جاز الأقتصار على
شاهدين في أحد القولين ولا يجوز في القول الثاني أقل من أربعة وإذا رجم
الزاني بالبينة حفرت له بئر عند رجه ينزل فيها إلى وسطه يمنع منه من الهرب فإن
هرب اتبع ورجم حتى يموت وإن رجم بأقراره لم تغفر له وإن هرب لم يتبع
ويجوز للإمام أو من حكم برجه من الولاية أن يحضر رجه ويجوز أن لا يحضر وقال
أبو حنيفة لا يجوز أن يرحم إلا بحضور من حكم برجه وقد قال النبي صلى الله عليه
وسلم اغد يا أنيس على هذه المرأة فإن اعترفت فارجهوا ويجوز أن لا يحضر الشهود
رجه وقال أبو حنيفة يجب حضورهم وأن يكونوا أول من يرحمه ولا تحمل
حتى تضع ولا بعد الوضع حتى يوجد لولدها مريض وإذا ادعى في الزنا شبهة محتملة
من نكاح فاسد أو اشتبهت عليه بزوجته أو جهل تحريم الزنا وهو حديث
الاسلام درئ به عنه الحد قال النبي صلى الله عليه وسلم ادرؤا الحدود
بالشبهات وقال أبو حنيفة إذا اشتبهت عليه الأجنبية بزوجته لم يكن ذلك شبهة
له وحده من أصابها وإذا أصاب ذات محرم بغيره نكاح حد ولا يكون العقد

مع تحريمها بالنص شبهة في درء الحد وجعله أبو حنيفة شبهة يسقط بها الحد عنه
 وإذا تاب الزاني بعد القدرة عليه لم يسقط عنه الحد ولو تاب قبل القدرة عليه
 يسقط عنه الحد في أظهر القولين قال الله تعالى ثم ان ربك للذين عملوا السوء
 بجهالة ثم تابوا من بعد ذلك وأصلحو ان ربك من بعد ما الغفور الرحيم وفي قوله
 بجهالة تأويلان أحدهما بجهالة سوء والثاني لغلبة الشهوة مع العلم بأنها
 سوء وهذا أظهر التأويلين لكن من جهل بأنها سوء لم يأثم بها ولا يحل لأحد
 أن يشفع في إسقاط حد عن زان ولا غيره ولا يحل للشفوع إليه أن يشفع فيه قال
 الله تعالى من يشفع شفاعته حسنة يكن له نصيب منها ومن يشفع شفاعته
 سيئة يكن له كفل منها وفي المحسنة والسيئة ثلاث تأويلات أحدها أن
 الشفاعات المحسنة التماس الخير لمن يشفع له والشفاعة السيئة التماس الشر له
 وهذا قول الحسن ومجاهد والثاني أن المحسنة الدعاء للمؤمنين والمؤمنات
 والسيئة الدعاء عليهم والثالث وهو محتمل أن المحسنة تخليصه من الظلم
 والسيئة دفعه عن الحق وفي الكفل تأويلان أحدهما الاثم وهو قول الحسن
 والثاني انه النصيب وهو قول السدي

« (الفصل الثاني في قطع السرقة) * كل مال محرر بلغت قيمته نصابا اذا
 سرقه بالغ عاقل لاشبهه له في المال ولا في حرزه قطعت يده اليمنى من مفصل
 الكوع فان سرق ثمانية بعد قطعه اما من ذلك المال بعد احرازه أو من غيره
 قطعت رجله اليسرى من مفصل الكعب فان سرق ثلاثة قال أبو حنيفة لا يقطع
 فيها وعند الشافعي تقطع في الثلاثة يده اليسرى وفي الرابعة رجله اليمنى وان
 سرق خامسه عزروا ولم يقتل وان سرق مرارا قبل القطع فليس عليه الا قطع
 واحد واختلف الفقهاء في قدر النصاب الذي تقطع فيه اليد فذهب الشافعي
 الى أنه مقدّر بما تبلغ قيمته ربع دينار فصاعدا من غالب الدنانير الجيدة وقال
 أبو حنيفة هو مقدّر بعشرة دراهم أو دينار ولا يقطع في أقل منه وقدره ابراهيم
 النخعي باربعين درهما وأربعة دنانير وقدره ابن أبي ليلى بخمسة دراهم وقدره
 مالك بثلاثة دراهم وقال داود يقطع في الكثير والقليل من غير تقدير واختلف
 الفقهاء في المال الذي تقطع فيه اليد فذهب الشافعي الى انه يقطع في كل مال
 حرم على سارقه وقال أبو حنيفة لا يقطع فيما كان أصله مباحا كالصيد والمحطب
 والحشيش

والخشيش وعند الشافعي يقطع فيه بعد تملكه وقال أبو حنيفة لا يقطع في
الطعام الرطب وعند الشافعي يقطع فيه وقال أبو حنيفة لا يقطع سارق المصحف
وعند الشافعي يقطع وقال أبو حنيفة لا يقطع اذا سرق من قاع اديل المسجد
أو استار الكعبة وعند الشافعي يقطع واذا سرق عبدا صغيرا لا يعقل أو أعمى
لا يفهم قطع عند الشافعي وقال أبو حنيفة لا يقطع ولو سرق صبيّا صغيرا لم يقطع
وقال مالك يقطع واختلف الفقهاء في الحرز فشدّ عنهم دأود ولم يعتبره وقطع كل
سارق من حرز أو من غير حرز وذهب جمهورهم الى اعتبار الحرز في وجوب القطع
وأنه لا قطع على من سرق من غير حرز روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
لا قطع في جريسة الخيل حتى يولى الى معاقها وهكذا الواسعة فجدد يقطع وقال
أحمد بن حنبل يقطع واختلف من جعل الحرز شرطاً في صفته فسوى أبو حنيفة
بين الأحرار في كل الأموال وجعل حرز أقل الأموال حرز أجلها والأحرار عند
الشافعي تختلف باختلاف الأموال اعتباراً بالعرف فيها فيخف الحرز فيما قلت
قيمتها من الخشب والمطبخ ويغلظ ويشد فيما كثرت قيمته من الذهب
والفضة فلا يجعل حرزاً للمطبخ حرزاً للفضة والذهب فيقطع سارق الخشب منه
ولا يقطع سارق الذهب والفضة منه و يقطع نباش القبور اذا سرق اكفان
موتاه لان القبور احرار لها في العرف وان لم تكن احرار لغيرها من الأموال
وقال أبو حنيفة لا يقطع النباش لان القبور ليس بحرز لغير الكفن واذا شد الرجل
متاعه على بهيمة سائرة كما جرت العادة بمثله فسرق سارق من المتاع ما بلغت قيمته
ربع دينار قطع لانه سارق من حرز ولو سرق البهيمة وما عليها لم يقطع لانه سرق
الحرز والمحروز ولو سرق اناء من فضة أو ذهب قطع وان كان استعمله
محظوراً لانه مال مملوك سواء كان فيه طعام أو لم يكن وقال أبو حنيفة ان كان في
الاناء المسروق طعام أو شراب أو ماء مشروب فسرقه لم يقطع ولو أفرغ الاناء
من الطعام والشراب ثم سرقه قطع واذا اشترك اثنان في نقب الحرز ثم انفرد
أحدهما باخذ المال قطع المنفرد منهما بالاختصاص والمشارك في النقب ولو
اشترك اثنان فنقب أحدهما ولم ياخذوا خذ الآخر ولم ينقب لم يقطع واحد
منهما وفي مثلها قال الشافعي الاصل الظريف لا يقطع واذا دخل الحرز واستهلك
المال فيه غرم ولم يقطع واذا قطع السارق والمال باق رد على مالكه فان عاد

السارق بعد قطعه فسرق ثانية بعد احرازه قطع وقال أبو حنيفة لا يقطع في مال مرتين واذا استهلك السارق ما سرقه قطع وأغرم وقال أبو حنيفة ان قطع لم يغرم وان أغرم لم يقطع واذا وهبت له السرقة لم يسقط عنه القطع وقال أبو حنيفة يسقط واذا عفى رب المال عن القطع لم يسقط قد عفى صفوان بن أمية عن سارق رداؤه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عفى الله عني ان عفوت وأمر بقطعه وحكى ان معاوية أتى بلصرص فقطعهم حتى بقي واحد منهم فقدم ليقطع فقال (الطويل)

عيني أمير المؤمنين أعينها * بعفوك أن تلقى نكالا يسينها
يدي كانت الحسنة لو تم سترها * ولا تقدم الحسنة عينا يسينها
فلاخـ برقي الدنيا وكانت خبيثة * اذا ما شمال فارقتها عينيها
فقال معاوية كيف أصنع بك وقد قطعت أصحابك فقالت أم السارق اجعلها من جله ذنوبك التي تسوب الى الله منها فخلصه له فكان أول حذر ترك في الاسلام ويستوى في قطع السرقة الرجل والمرأة والمحرم والعبد والمسلم والكافر ولا يقطع صبي ولا يقطع المنعم عليه اذا سرق في اغنامه ولا يقطع عبد سرق من مال سيده ولا والد سرق من مال ولده وقال داود يتطعان

(الفصل الثالث في حد الخمر) * كل ما أسكر كثره أو قايله من خمر أو نبيذ حرام حد شاربه سواء سكر منه أو لم يسكر وقال أبو حنيفة يحد من شرب الخمر وان لم يسكر ولا يحد من شرب النبيذ حتى يسكر والمحد أن يجلد أربعين بالأيدي وأطراف الثياب ويكتب بالقول المعص والكلام أرادع للخمر المأثور فيه وقيل بل يحد بالسوط اعتبارا بسائر الحدود ويجوز أن يجاوز الأربعين اذا لم يرتدع بها الى ثمانين جلدة فان عمر رضي الله عنه حد شارب الخمر أربعين الى أن رأى تمها فت الناس فيه فشاورا الحاية فيه وقال أرى الناس قد تمها فتوا في شرب الخمر فماذا ترون فقال على عليه السلام أرى أن تحده ثمانين لانه اذا شرب الخمر سكر واذا سكر هذى واذا هذى افترى فحده ثمانين حد القرية فحد فيه عمر بقية أيامه والائمة من بعده ثمانين فقال على عليه السلام ما أحد أقيم عليه الحد فيموت فأجد في نفسي منه شيئا ألحق قتله الا شارب الخمر فانه شئ رأيناه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فان حد شارب الخمر أربعين فان

منها كانت نفسه هذرا وان حذثمانين فبات ضمنت نفسه وفي قدر ما يضمن
منها قولان أحدهما جيع ديته لمجاوزته النص في حده والثاني نصف ديته
لان نصف حده نص ونصفه مزيد ومن أكره على شرب الخمر أو شربها وهو
لا يعلم أنها حرام فلا حد عليه وان شربها العطش حد لانها لا تروى وان شربها
لدا لم يحد لانه ربما يبرأ بها واذا اعتقد ايا حدة النبيذ حد وان كان على عدالة
ولا يحد السكران حتى يقترب شرب الخمر المسكر أو يشهد عليه شاهدان أنه شرب
مختارا ما لم يعلم أنه مسكر وقال أبو عبيد الله الزبيدي يرى أحده للسكر وهذا سهو لانه
قد يكره على شرب المسكر أو يشرب ما لا يعلم أنه مسكر وحكم السكران في جريان
الاحكام عليه كالصالح اذا كان عاصيا بسكره فان خرج عن حكم المعصية
لا كراهه على شرب الخمر أو شرب ما لا يعلم أنه مسكر لم يجر عليه قلم كالمغنى عليه
واختلف في حد المسكر فذهب أبو حنيفة الى أن حد السكر ما زال معه العقل
حتى لا يفرق بين الارض والسماء ولا يعرف أمه من زوجته وحده أصحاب
الشافعي بأنه ما أفضى بصاحبه الى أن يتكلم بلسان منكسر ومعنى غير منتظم
ويتصرف بحركة مختبئ ومشي متميل واذا جع بين اضطراب الكلام فهما
وافهما وبين اضطراب الحركة مشيا وقيا ما صار دخلا في حد السكر وما زاد على
هذا فهو زيادة في حد السكر

(الفصل الرابع في حد القذف والامان) حد القذف بالزنا ثمانون جلدة
ورد النص بها وانعقد الاجماع عليها الا يراد فيها ولا ينقص منها وهو من حقوق
الادمين يستحق بالطلب ويسقط بالعفو فاذا اجتمعت في المذوف بالزنا خمسة
شروط وفي القاذف ثلاثة شروط وجب الحد فيه أما الشروط الخمسة
في المذوف فهو أن يكون بالغاعا قلا مسلحا عافيا فان كان صديا أو مجنوننا
أو عبدا أو كافرا أو ساقط العصمة برنا حد فيه فلا حد على قاذفه ولكن
يعزر لاجل الاذى ولبراءة اللسان وأما الشروط الثلاثة في القاذف فهو أن
يكون بالغاعا قلا عافيا فان كان صغيرا أو مجنوننا لم يحد ولم يعزر وان كان عبدا
حد أربعين نصف الحد للحر لنصفه بالرق ويحد الكافر كالسلم وتحد المرأة
كالرجل ويفسق القاذف ولا يعمل بشهادته فان تاب زال فسقه وقبلت شهادته
قبل الحد وبعده وقال أبو حنيفة تقبل شهادته ان تاب قبل الحد ولا تقبل

شهادته ان تاب بعد الحمد والقذف باللواط وايمان البهائم كقذف الزنا
في وجوب الحمد ولا يحد القاذف بالكفر والسرقة ويعزلا جل الاذى
والقذف بالزنا ما كان صريحا فيه كقوله يا زان أو قد زنت أو رأيتك تزني فان
قال يا فاجر أو يا فاسق أو يا لوطي كان كناية لاحتماله فلا يجب به الحمد الا ان يريد
به القذف ولو قال يا عاهر كانت كناية عند بعض أصحاب الشافعي لاحتماله
وصريحا عند آخرين لقول النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر
وجعل مالك رحمه الله التعريض فيه كالصرح في وجوب الحمد والتعريض أن
يقول في حال الغضب والملاحاة أنا ما زنت فجعله بمثابة قوله انك زنت ولا
حد في التعريض عند الشافعي وأبي حنيفة رحمه الله حتى يقر أنه أراد به
القذف فاذا قال يا ابن الزانية كان قاذفا لابيويه دونه فيحدلهما ان طلبا أو
أحدهما الا أن يكونا ميتين فيكون الحمد موروثا عنهما وقال أبو حنيفة حد
القذف لا يورث ولو أراد المقتوف أن يصالح عن حد القذف بمال لم يجز واذا
قذف الرجل أباه حدله ولو قذف ابنه لم يحد واذا لم يحد القاذف حتى زنا
المقتوف لم يسقط حد القذف وقال أبو حنيفة يسقط واذا قذف الرجل زوجته
بالزنا حدلها الا أن يلاعن منها واللعان أن يقول في الممسجد الجامع على المنبر
أو عنده بمحضر من المحاكم وشهود أقلها أربعة أشهد بالله اني لمن الصادقين
فيما رمت به زوجتي هذه من الزنا بفلان وان هذا الولد من زنا وما هو مني ان
أراد أن ينفي الولد ويكرر ذلك أربعين مرة يقول في الخامسة لعنة الله على ان كنت
من الكاذبين فيما رمت به من الزنا بفلان ان كان ذكر الزاني بها وان هذا الولد
من الزنا وما هو مني فاذا قال هذا فقد أكمل لعانه وسقط حد القذف عنه
ووجب به حد الزنا على زوجته الا ان تلاعن فتقول أشهد بالله ان زوجي هذا
من الكاذبين فيما رماني به من الزنا بفلان وان هذا الولد منه وما هو من زنا
تكرر ذلك أربعين مرة تقول في الخامسة وعلى غضب الله ان كان زوجي هذا من
الصادقين فيما رماني به من الزنا بفلان فاذا اكملت هذه سقط حد الزنا عنها
وانتفى الولد عن الزوج ووقعت الفرقة بينهما وحرمت على الاثد واختلف
الفقهاء فيما وقعت به الفرقة فذهب الشافعي الى ان الفرقة واقعة باللعان
الزوج وحده وقال مالك الفرقة باللعان مأمرا وقال أبو حنيفة لا تقع الفرقة

بأهانهما حتى يفرق بينهما المحاكم وإذا قذفت المرأة زوجها حدث ولم تلاعن
وإذا كذب الزوج نفسه بعد اللعان لحق به الولد وحده للقذف ولم تحمل له الزوجة
عند الشافعي وأحلها أبو حنيفة

* (الفصل الخامس في قود الجنائيات وعقابها) * الجنائيات على النفوس ثلاثة
عمد وخطأ وعمد شبه الخطأ فأما العمد المحض فهو أن يتعمد قتل النفس بما
يقطع بحده كالخديد أو عياعور في اللحم مور الخديد أو ما يقتل غالباً بثقله
كالنجارة والخشب فهو قتل عمد يوجب الحد وقال أبو حنيفة العمد الموجب للقود
ما قتل بحده من خديد وغيره إذا مار في اللحم مور ولا يكون ما قتل بثقله أوأله
من الأجر والخشب عمد ولا يوجب قوداً وحكم العمد عند الشافعي أن يكون
ولى المقتول عرا مع تكافى الدمين بين القود والدية وقال أبو حنيفة لولى
المقتول أن ينفر دبالقود وإيست له الدية إلا عن مرضاة القاتل وولى الدم هو
وارث المال من ذكر أو أنثى بفرض أو تعصيب وقال مالك أولياؤه ذكور الورثة
دون أناتهم ولا قود لهم إلا أن يجتمعوا على استيفائه فان عفا أحدهم سقط القود
وجبت الدية وقال مالك لا يسقط وإذا كان فيهم صغير أو مجنون لم يكن للبالغ
والعاقل أن ينفر دبالقود وتكافى الدمين عند الشافعي أن لا يفضل القاتل على
المقتول بحرية ولا إسلام فان فضل القاتل عليه بأحدهما فقتل حر عبداً أو مسلم
كافراً فلا قود عليه وقال أبو حنيفة لا اعتبار بهذا التكافى فيقتل الحر بالعبد
والمسلم بالكافر كما يقتل العبد بالحر والكافر بالمسلم وماتتعاماه النفوس من
هذا وتاباه قد منع القاتل من العمل عليه حكى انه رفع الى أبي يوسف
القاضى مسلم قتل كافراً حكى عليه بالقود فأناه رجل برقة فألقاها اليه فاذا
فيها مكتوب (الصريع)

ياقاتل المسلم بالكافر * جرت وما العادل كالنجار
يامن ببغداد وأما رفها * من علماء الناس أو شاعر
استرجعوا وابكوا على دينكم * واصطبروا فالاجر للصابر
جار على الدين أبو يوسف * بقتله المؤمن بالكافر
فدخل أبو يوسف على الرشيد وأخبره الخبر وأقرأه الرقة فقال له الرشيد تدارك
هذا الامر بحيلة لئلا تكون فتنة فخرج أبو يوسف وطالب أعجاب الدم بينة

على صحة الدية وثبوتها فلم يأثموا بها فأسقط القود والتوصل الى مثل هذا سابع
عند ظهور المصلحة فيه ويقتل العبد بالعبد وان فضلت قيمة القاتل على
المقتول وقال أبو حنيفة لا قود على القاتل اذا زادت قيمته على قيمة المقتول واذا
اختلف أديان الكفار قيد بعضهم ببعض ويقاد الرجل بالمرأة والمرأة بالرجل
والكبير بالصغير والعاقل بالمجنون ولا قود على صبي ولا مجنون ولا يبقا دوالد
بولد ويقاد الولد بالولد والابن بالابن * وأما الخطأ المحض فهو أن يتسبب اليه في
القتل من غير قصد فلا يقاد القاتل بالمقتول كرجل رمى هدماً فأمات انساناً أو حفر
بئراً فوقع فيها انسان أو أشمرع جناحاً فوقع على انسان أو ركب دابة فرمحت
ووطئت انساناً أو وقع حجر فاعتربه انسان فهذا وما أشبهه اذا حدث عنه الموت
قتل خطأ محض يوجب الدية دون القود وتكون على عاقلة المجاني لافي ماله
مؤجلة في ثلاث سنين من حين يموت القاتل وقال أبو حنيفة من حين يحكم الحاكم
بدينته والعاقلة من عدا الأبناء والابناء من العصبات فلا يحمله الاب وان علا
ولا الابن وان سفل وجعل أبو حنيفة ومالك الأبناء والعاقلة من العاقلة
ولا يتحمل القاتل مع العاقلة شيئاً من الدية وقال أبو حنيفة ومالك يكون القاتل
كأحد العاقلة والذي يتحمله المؤسر منهم في كل سنة نصف دينار أو قدره
من الابل ويتحمل الاوسط ربع دينار أو قدره من الابل ولا يتحمل الفقير شيئاً
منها ومن أيسر بعد فقره فحمل ومن افتقر بعد يساره لم يتحمل ودية نفس الحر
المسلم ان قدرت ذهباً ألف دينار من غالب الدنيا نيراً جيدة وان قدرت ورقاً اثنا
عشر ألف درهم وقال أبو حنيفة عشرة آلاف درهم وان كانت ايلافه مائة
بغير اخماس منها عشر ون ابنة مخاض وعشرون ابنة لبون وعشرون ابن لبون
وعشرون حقة وعشرون جذعة وأصل الدية الابل وما عداها بديل ودية
المرأة على النصف من دية الرجل في النفس والامراف واختلف في دية
اليهودي والنصراني فذهب أبو حنيفة الى أنها كدية المسلم لم وقال مالك نصف
دية المسلم وعند الشافعي انها ثلث دية المسلم وأما المجوسي فدينته ثلثا عشر دية
المسلم ثمانمائة درهم ودية العبد قيمته ما بلغت وان زادت على دية الحر اضعافاً
عند الشافعي وقال أبو حنيفة لا يبلغ بهاديه الحر اذا زادت وأنقص منها عشرة
دراهم * وأما العمد شبه الخطأ فهو أن يكون عامداً في الفعل غير قاصداً للقتل

كرجل ضرب رجلا بخنجر أو رمي بحجر يجوز أن يسلم من مثلها أو يتلف فأفضى
 إلى قتله أو كع لم ضرب صديقا معه هود أو عزرا السلطان رجلا على ذنب فقتل فلا
 قود عليه في هذا القتل وفيه الدية على العاقلة مغلظة وتغليظها في الذهب
 والفضة والورق إن زاد عليها ثلثها وفي الأبل إن تكون اثلاثا منها ثلاثون حقة
 وثلاثون جذعة وأربعون خلفه في بطونها أولادها وروى إن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال لا تحمل العاقلة عبدا ولا عمدا ولا لصحا ولا اعترافا ودية الخطأ
 المحض في الحرم والأشهر الحرم وذى الرحم مغلظة ودية العمد المحض أذع في فيه
 عن القود مغلظة تستحق في مال القاتل حالة وإذا اشترك جماعة في قتل واحد
 وجب القود على جميعهم فعليه مائة واحدة وإن كثروا ولو لم ينفوا عن
 من شاء منهم ويقتل باقيةهم وإن عفا عن جميعهم فعليه مائة واحدة تقسط عليهم
 على عدد رؤسهم فإن كان بعضهم ذابحا وبعضهم جارحا أو موجئا القود في
 النفس على الذابح الموجئ والجارح مأخوذ بحكم الجراحة دون النفس وإذا قتل
 الواحد جماعة قتل بالأول وزمته في ماله دية الباقيين وقال أبو حنيفة يقتل
 بجميعهم ولا دية عليه وإذا قتلهم في حالة واحدة أقرع بينهم وكان القود لمن قرع
 منهم إلا أن يترضا أولياءهم على تسليم القود لأحدهم فيقادله ويلزم في ماله ديات
 الباقيين وإذا أمر المطاع رجلا بالقتل فالقود على الأمر والمأمور معا ولو كان الأمر
 غيره طاع كان القود على المأمور دون الأمر وإذا أكره على القتل وجب القود
 على المكره وفي وجوبه على المكره قولان وأما القود في الأطراف فكل طرف
 قطع من مفصل ففيه القود فيقا من اليد باليد والرجل بالرجل والأصبع
 بالأصبع والأغلة بالأغلة والسنة بمثلها ولا تقاديعني ييسرى ولا عليا بسفلى ولا
 ضرس بسن ولا ثنية برباعية ولا يؤخذ بسن من قد تغرسن من لم يغرس ولا تؤخذ
 بدسامة بيدشلاء ولا لسان ناطق بلسان أخرس وتؤخذ اليد الكتابة والصانعة
 بيد من ليس بكتاب ولا صانع وتؤخذ العين بالعين والعين بالعمى ولا تؤخذ
 بالعمى والعشاء ولا تؤخذ العين القائمة واليد الشلاء لا بمثلها ويقاد الانف الذي
 يشم بالانف الأخشم وأذن الأسمع بأذن الأصم وقال مالك لا قود عليه ويقاد
 من العربي بالعجمي ومن الأثري بالذني فإن عفي عن القود بهذه الأطراف إلى
 الدية ففي اليد دية الكاملة وفي أحداهما نصف الدية وفي كل أصبع

عشر الدية وهو عشر من الابل وفي كل واحدة من أنامل الاصابع ثلاثة وثلاث الابل
 أغلة الابعام ففيها خمس من الابل ودية المدين كالرجلين الا في أناملهما فيكون
 في كل أغلة منها خمس من الابل وفي العنين الدية وفي احدهما نصف الدية
 ولا فضل لعين الاعور على من ليس باعور وأوجب مالك رجة الله في عين
 الاعور جميع الدية وفي الجفون الاربع جميع الدية وفي كل واحد منها ربع
 الدية وفي الانف الدية وفي الاذنين الدية وفي احدهما نصف الدية وفي اللسان
 الدية وفي الشفتين ربع الدية وفي كل سن خمس من الابل ولا فضل لسن على
 من سس ولا لثنية على ناخذ وفي ذهاب السمع الدية فان قطع أذنيه فأذهب سمعه
 فعليه ديتان وكذلك لو قطع أنفه فأذهب سمه فعليه ديتان وفي اذهاب الكلام
 الدية فان قطع لسانه فأذهب كلامه فعليه دية واحدة وفي اذهاب العقل الدية
 وفي اذهاب الذكر الدية وذكر الخصى والعنين وغيرهما سواء وقال أبو حنيفة
 في ذكر العنين والخصى حكومة وفي الاثنين الدية وفي احدهما
 نصف الدية وفي ثدي المرأة ديتها وفي احدهما نصف الدية وفي ثدي الرجل
 حكومة وقيل دية وأما الشجاج فاولها الحارصة وهي التي أخذت في الجلد ولا
 قود فيها ولا دية وفيها حكومة ثم الدامية وهي التي أخذت في الجلد وأدمت
 وفيها حكومة ثم الدامعة وهي التي قد خرج دماؤها من قطع الجلد كالدمعة
 وفيها حكومة ثم المتلاجة وهي التي قطعت وأخذت في اللحم وفيها حكومة
 ثم الباضعة وهي التي قطعت اللحم بعد الجلد وفيها حكومة ثم السحاق وهي
 التي قطعت جميع اللحم بعد الجلد وأبقت على عظم الرأس غشاوة رقيقة وفيها
 حكومة وحكومات هذه الشجاج تزيد على حسب ترتيبها ثم الموضخة وهي التي
 قطعت الجلد واللحم والغشاوة وأوضخت عن العظم ففيها القود فان عفي عنها
 ففيها خمس من الابل ثم الهاشمة وهي التي أوضخت عن اللحم حتى ظهر وهشمت
 عظم الرأس حتى تكسر وفيها عشر من الابل فان أراد القود من المشم لم يكن له
 وأن أراد من الموضخة قيد له منها وأعطى في زيادة المشم خمس من الابل وقال
 مالك في المشم حكومة ثم المنقلة وهي التي أوضخت وهشمت حتى شطى العظم
 وزال عن موضعه واحتاج الى نقله واعادته وفيها خمس عشرة من الابل فان
 استقام من الموضخة أعطى في المشم والتنقيط عشر من الابل ثم المأمومة وتسمى

الدماغ وهي التي وصلت الى أم الدماغ وفيها تلك الدية * وأما جراح الجسد
لا تقدر دية شيء منها الا الجافية وهي الواصلة الى الجوف وفيها تلك الدية
ولا قود في جراح الجسد الا المرضحة عن عظم ففيها حكومة واذا قطعت أطرافه
فاندملت وجبت عليه دياتها وان كانت أضعاف دية النفس ولومات متما قبل
اندماها كانت عليه دية النفس وسقطت ديات الأطراف ولومات بعد اندمال
بعضها وجبت عليه دية النفس فيما لم يندمل مع دية الأطراف وفيما اندمل من
لسان الاخرس ويد الاشل والا صبع الزائد والعين الغائبة حكومة * والمحكومة
في جميع ذلك أن يقوم المحاكم المجني عليه لو كان عبدا لم يحسن عليه ثم يقوم له
كان عبدا بعد الجناية عليه ويعتبر ما بين القيمتين من دية فيه فيكون قدر
الحكومة في جنايته واذا ضرب بطن امرأة فألقت من الضرب جنينا ميتا فيه
اذا كان حرا غرة عبدا أو أمة تحملها العاقلة ولو كان مملوكا فدية عمر قيمة أمه
يستوى فيه الذكر والانثى فان استهل الجنين صار خافيه الدية كاملة ويفرق
بين الذكر والانثى وعلى كل قاتل نفس ضمن ديتها الكفارة عامدا كان أو
خاطئا أو وجها أبو حنيفة على الخاطئ دون العاقد والكفارة عتق رقبة مؤمنه
سليمة من العيوب المضرة بالعمل فان أعوزها صام شهرين متتابعين فان عجز
عنه أطعم ستين مسكينا في أحد القواين ولا شيء عليه في القول الآخر واذا ادعى
قوم قتلا على قوم ومع الدعوى لوث واللوث أن يعنوا بالدعوى ما يقع في
النفس صدق المدعى فيصير القول باللوث قول المدعى فيجلف خمسين يمينا ويحكم
له بالدية دون القود ولو نكل المدعى عن اليمين أو بعضها حلف المدعى عليه
خمسين يمينا وبرئ واذا وجب القود في نفس أو طرف لم يكن لوليه أن ينفرد
باستيفائه الا بأذن السلطان فان كان في طرف لم يمكنه السلطان من استيفائه
حتى يتولا غيره وأجرة المذي يتولا في مال المقتص منه دون المقتص له وقال أبو
حنيفة تكرون في مال المقتص له دون المقتص منه فان كان القصاص في نفس
جاز أن يأذن له السلطان في استيفائه بنفسه اذا كان نائب النفس عند استيفائه
والاستوفاء السلطان له بأوحى سيف وأما ما فان نفرد ولي القود باستيفائه من
نفس أو طرف ولم يتعد عزرها السلطان لاقتيابه عليه وقد صار الى حقه بالقود
فلا شيء عليه

* (الفصل السادس في التعزير) * والتعزير تأديب على ذنوب لم تشرع فيها
 المحذور ويختلف حكمه باختلاف حاله وحال فاعله فيوافق المحذور من وجه
 وهو انه تأديب استصلاح وزجر يختلف بحسب اختلاف الذنب ويختلف
 المحذور من ثلاثة أوجه أحدها أن تأديب ذى الهيبة من أهل الصيانة أخف من
 تأديب أهل البذاء والسفاهة لقول النبي صلى الله عليه وسلم أقبلوا ذوى الهيئات
 عنرائهم فتدرج في الناس على منازلهم فان تساوا في المحذور المقدرة فيه يكون
 تعزير من جمل قدره بالاعراض عنه وتعزير من دونه بالتعنيف له وتعزير من
 دونه بزواج الكلام وغاية الاستخفاف الذي لا قذف فيه ولا سب ثم يعدل
 بمن دون ذلك الى الحبس الذي يحبسون فيه على حسب ذنوبهم وبحسب
 هفواتهم ففهم من يحبس يوما وفهم من يحبس أكثر منه الى غاية غير مقدرة وقال
 أبو عبد الله الزبيرى من أصحاب الشافعى تقدر غايته بشهر للاستبراء والكشف
 وبسته أشهر للتأديب والتقويم ثم يعدل بمن دون ذلك الى النفي والابعاد اذا
 تعددت ذنوبه الى اجتماع غير الهيا واستضرارها بها واختلف في غاية نفيه
 وابعاده فالظاهر من مذهب الشافعى تقدر بمادون الحول ولو بيوم واحد
 لثلاثين يوما بالتعزير الحول في الزنا وظاهر مذهب مالك أنه يجوز أن يزداد
 فيه على الحول بما يرى من أسباب الزواج ثم يعدل بمن دون ذلك الى الضرب
 ينزلون فيه على حسب الهفوة في مقدار الضرب وبحسب الرتبة في الامتهان
 والصيانة واختلف في أكثر ما ينهى اليه الضرب في التعزير فظاهر مذهب
 الشافعى ان أكثره في المحرسة وثلاثون سوطا ينقص عن أقل المحذور في المحر
 فلا يبلغ بالمحرار بعين وبالعبد عشرين وقال أبو حنيفة أكثر التعزير تسعة
 وثلاثون سوطا في المحر والعبد وقال أبو يوسف أكثره خمسة وسبعون وقال مالك
 لا حد لا أكثره ويجوز أن يتجاوز به أكثر المحذور وقال أبو عبد الله الزبيرى
 تعزير بكل ذنب مستنبط من حده المشرع فيه وأعله خمسة وسبعون بقصره
 عن حد القذف بخمسة أسواط فان كان الذنب في التعزير بالزنا روى عنه
 ما كان فان أصابوه ينال منها مادون الفرج ضربوهما أعلى التعزير وهو خمسة
 وسبعون سوطا وان وجدوهما في الزنا حائل بينهما متباشرين غير متعاملين
 للجماع ضربوهما ستين سوطا وان وجدوهما غير متباشرين ضربوهما أربعين

سوطا وان وجدوهما خالين في بيت عليهما ثيابهما ضربوهما ثلاثين سوطا
وان وجدوهما في طريق يكلمها وتكلمه ضربوهما عشرين سوطا وان وجدوه
يتبعها ولم يقفوا على غير ذلك يحققوا وان وجدوهما يشيرا اليها وتشيرا اليه بغير
كلام ضربوهما عشرة أسواط وهكذا يقول في التعزير بسرقة ما لا يجب فيه
القطع فاذا سرق نصابا من غير حر ضرب أعلى التعزير خمسة وسبعين سوطا واذا
سرق من حر أقل من نصاب ضرب ستين سوطا واذا سرق أقل من نصاب من
غير حر ضرب خمسة وعشرين سوطا فاذا جع المال في المحرز واسترجع منه قبل
اخرجه ضرب أربعين سوطا واذا انقب المحرز ودخل ولم يأخذ ضرب ثلاثين
سوطا واذا انقب المحرز ولم يدخل ضرب عشرين سوطا واذا تعرض للنقب أو افتخ
باب ولم يكمله ضرب عشرة أسواط واذا وجد معه منقب أو كان مرصدا للمال
يحقق ثم على هذه العبارة فيما سوى هذين وهذا الترتيب وان كان مستحسنا
في الظاهر فقد تجرد الاستحسان فيه عن دليل يتقدر به وهذا الكلام في أحد
الوجوه التي يختلف فيها المحذور والتعزير والوجه الثاني ان المحذور ان لم يجز العفو
عنه ولا الشفاعة فيه فيجوز في التعزير العفو عنه وتسوغ الشفاعة فيه فان
تفرد التعزير بحق السلطنة وحكم التقويم ولم يتعلق به حق لادمي جاز لوالى
الامران يراعى الاصلح في العفو والتعزير وجاز ان يشفع فيه من سأل العفو عن
الذنب روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أشفعوا الى وي قضى الله على
لسان نبيه ما يشاء ولو تعلق بالتعزير حق لادمي كالتعزير في الشتم والمواثبة
ففيه حق للمشتوم والمضروب وحق السلطنة للتقويم والتعذيب فلا يجوز لوالى
الامران يسقط بعفو حق المشتوم والمضروب وعليه ان يستوفى له حقه من
تعزير الساتم والضارب فان عفى المضروب والمشتوم كان لوالى الامر بعد عفوهما
على خياره في فعل الاصلح من التعزير تقويما والصفح عنه عفوا فان تعافوا عن
الشم والضرب قبل الترافع اليه سقط التعزير لادمي واختلاف في سقوط حق
السلطنة عنه والتقويم على الوجهين أحدهما وهو قول أبي عبد الله الزبيرى
انه يسقط وليس لوالى الامران يعزرفيه لائن حدا القذف أغلظ ويسقط حكمه
بالعفو فكان حكم التعزير بالسلطنة أسقط والوجه الثاني وهو الاظهار ان لوالى
الامران يعزرفيه مع العفو قبل الترافع اليه كما يجوز ان يعزرفيه مع العفو بعد

الترافع اليه مخالفة للعقود من حد العذف في الموضعين لان التقويم من حقوق
المصلحة العامة ولو تشاتم وتوايب والدمع ولد سقط تعزير الوالد في حق الولد ولم
يسقط تعزير الولد في حق الوالد كما لا يقتل الوالد بولده ويقتل الولد بوالده وكان
تعزير الاب مختصا بحق السلطنة والتقويم لاحق فيه للولد ويجوز لولي الامر ان
ينفرد بالعفو عنه وكان تعزير الولد مشتركا بين حق الوالد وحقوق السلطنة فلا
يجوز لولي الامر ان ينفرد بالعفو عنه مع مطالبة الوالد به حتى يستوفيه له وهذا
الكلام في الوجه الثاني الذي يختلف فيه الحد والتعزير والوجه الثالث ان الحد
وان كان ما حدث عنه من التلف هدر ا فان التعزير يوجب ضمان ما حدث
عنه من التلف قد اُرهب عمر بن الخطاب امرأة فاخصت بطنها فالقت جنيها ميتا
فساور فيه عليه السلام وجل دية جنيها واختلاف في محل دية التعزير فقيل
تكون على عاقلة ولى الامر وقيل تكون في بيت المال فاما الكفارة
ففي ماله ان قيل ان الدية على عاقلة وان قيل ان الدية في بيت المال
ففي محل الكفارة وجهان أحدهما في ماله والثاني في بيت المال وهكذا
المعلم اذا ضرب صبيا أديا به هردا في العرف فأفضى الى تلفه ضمن دية على
عاقلة والكفارة في ماله ويجوز للزوج ضرب زوجته اذا شرت عنه فان
تلفت من ضربه ضمن ديتها على عاقلة الا أن يتعمد قتلها فمقتادها
وأما صفة الضرب في التعزير فيجوز أن يكون بالعصا وبالسوط الذي كسرت
ثمرته كالحمد واختلاف في جوازه بسوط لم تكسر ثمرته فذهب الزبيري الى جوازه
فان زاد في الصفة على ضرب الحمد ودوانه يجوز أن يبلغ به انهيار الدم وذهب
جمهور أصحاب الشافعي رضى الله عنه الى حظره بسوط لم تكسر ثمرته لان
الضرب في الحمد دود أبلغ وأغلظ وهو كذلك محظور فكان في التعزير اولى أن
يكون محظورا ولا يجوز أن يبلغ به تعزير انهيار الدم وضرب الحمد يجب أن يفرق
في البدن كله بعد توفى المواضع القاتلة لئلا أخذ كل عضو نصيبه من الحمد ولا يجوز
ان يجمع في موضع واحد من الجسد واختلاف في ضرب التعزير فاجراه جمهور
أصحاب الشافعي مجرى الضرب في الحمد في تفرقه وحظر جمعه وخالفهم
الزبيري فجوز جمعه في موضع واحد من الجسد دلالة لما جاز اسقاطه عن جميع
الجسد جاز اسقاطه عن بعضه بخلاف الحمد ويجوز أن يصاب في التعزير حيا قد

ثم السياط عقد
أطرافها اه

صلى الله رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا على جبل يقال له أبوناب ولا يمنع اذا
صلى اداء طعام ولا شراب ولا يمنع من الوضوء للصلاة ويصلي موميا ويعبد اذا
أرسل ولا يتجاوز بصلبه ثلاثة أيام ويجوز في نكاح التعزير أن يجرد من ثيابه الا
قدر ما يستعورته ويشهر في الناس وينادي عليه بذنبه اذا تكرمته ولم يثبت
ويجوز أن يحلق شعره ولا يجوز أن تحلق لحيته واختلف في جواز تسويد وجوههم
يجوز الا كثرون ومنع منه الا قلون

(الباب العشرون في أحكام المحسبة)

المحسبة هي أمر بالمعروف اذا ظهر تركه ونهي عن المنكر اذا ظهر فعله قال الله
تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن
المنكر وهذا وان صح من كل مسلم فالفرق فيه بين المتطوع والمحتسب من تسعة
أوجه أحدها ان فرضه متعين على المحتسب بحكم الولاية وفرضه على غيره
داخل في فروض الكفاية والثاني أن قيام المحتسب به من حقوق نصرته
الذي لا يجوز أن يتشاغل عنه وقيام المتطوع به من نوافل عمله الذي يجوز أن
يتشاغل عنه بغيره والثالث أنه منصوب للاستعداد اليه فيما يجب انكاره
وليس المتطوع منصوبا للاستعداد والارابع ان على المحتسب اجابة من استعداه
وليس على المتطوع اجابته والخامس ان عليه أن يبحث عن المنكرات الظاهرة
ليصل الى انكارها ويفحص عما ترك من المعروف الظاهر ليأمر باقامته وليس
على غيره من المتطوعة بحث ولا فحص والسادس ان له أن يتخذ على انكاره
أعوانا لانه عمل هو له منصوب اليه مندوب ليكون له أقهر وعليه أقدر وليس
للمتطوع أن يندب لذلك أعوانا والسابع ان له أن يعز في المنكرات الظاهرة
لا يتجاوز الى الحد ودوليس للمتطوع أن يعز على منكر الثامن ان له أن يرتق
على حسبه من بيت المال ولا يجوز للمتطوع أن يرتق على انكار منكر
والتاسع ان له اجتهاد رأيه فيما يتعلق بالعزف دون الشرع كالمقاعد في
الاسواق واخراج الاجنحة فيه فيقر وينكر من ذلك ما أداه اجتهاده اليه وليس
هذا للمتطوع فيكون الفرق بين والى المحسبة وان كان يأمر بالمعروف وينهى
عن المنكر وبين غيره من المتطوعين وان جاز أن يأمر بالمعروف وينهى عن

المنكر من هذه الوجوه التسعة واذ كان كذلك فنشروط والى المحسبة رجل صارم أى شجاع جلد وقد صرم بالضم صرامة

أن يكون حرا عذلا ذاريا وصرامة وخشونة فى الدين وعلم بالمنكرات الظاهرة واختلاف الفقهاء من أصحاب الشافعى هل يجوز له أن يحمل الناس فيما ينكره من الامور التى اختلف الفقهاء فيها على رأيه واجتهاده أم لا على وجهين أحدهما وهو قول أبى سعيد الاصطخري ان له أن يحمل ذلك على رأيه واجتهاده فعلى هذا يجب على المحتسب أن يكون عالما من أهل الاجتهاد فى أحكام الدين ليجهتد رأيه فيما اختلف فيه والوجه الثانى ليس له أن يحمل الناس على رأيه واجتهاده ولا يقودهم الى مذهبه لتسويغ الاجتهاد لكافة وفيما اختلف فيه فعلى هذا يجوز أن يكون المحتسب من غير أهل الاجتهاد اذا كان عارفا بالمنكرات المتفق عليها

* (فصل) * واعلم أن المحسبة واسطة بين أحكام القضاء وأحكام المظالم فأما ما بينهما وبين القضاء فهى موافقة لأحكام القضاء من وجهين ومقصورة عنه من وجهين وزائدة عليه من وجهين فأما الوجهان فى موافقتها لأحكام القضاء فأحدهما جواز الاستعداد اليه وسماعه دعوى المستعدي على المستعدي عليه فى حقوق الأدميين وليس هذا على عموم الدعاوى وإنما يختص بثلاثة أنواع من الدعوى أحدها أن يكون فيما يتعلق بخمس وتطيق فى كميل أروزن والثانى ما يتعلق بنفس أو تدليس فى مبيع أو ثمن والثالث فيما يتعلق بمطل وتأخير لدين مستحق مع المكنة وإنما جاز نظره فى هذه الأنواع الثلاثة من الدعاوى دون ما عداها من سائر الدعاوى المتعلقة بمنكر ظاهري هو منصوب لازالته واختصاصها بمعروف بين هو ومنه ودوب الى اقامته لان موضوع المحسبة الزام المحقوق والمعونة على استيفائها وليس للناظر فيها أن يتجاوز ذلك الى الحكم الناجز والفصل البات فهذا أحد وجهى الموافقة والوجه الثانى ان له الزام المدعى عليه للخروج من الحق الذى عليه وليس هذا على العموم فى كل الحقوق وإنما هو خاص فى الحقوق التى جاز له سماع الدعوى فيها واذ اوجبت باعتراف واقرار مع تمكينه وإيساره فيلزم المقر الموسر الخروج منها ودفعها الى مستحقها لان فى تأخيرها منكر هو منصوب لازالته وأما الوجهان فى قصرها عن أحكام القضاء فأحدهما قصرها عن سماع عموم الدعاوى الخارجية عن ظواهر

المنكرات من الدعاوى في العقود والمعاملات وسائر الحقوق والمطالبات فلا يجوز أن يتدب اسماع الدعوى لها ولأن يتعرض للحكم فيها لا في كثير الحقوق ولا في قليلها من درهم فادونه إلا أن يرد ذلك إليه بنص صريح يزيد على اطلاق المحسبة فيجوز ويصير بهذه الزيادة جامعا بين قضاء وحسبة فيراعى فيه أن يكون من أهل الاجتهاد وان اقتصر به عن مطلق المحسبة فالقضاء والمحكم بالنظر في قليل ذلك وكثيره أحق فهو ذا وجه والوجه الثاني أنها مقصورة على المحقوق المعترف بها فأما ما يتدخله التجاحد والتناكر فلا يجوز له النظر فيه لأن المحاكم فيها يقف على معام بينة واحلاف عين ولا يجوز للحسب أن يسمع بينة على اثبات الحق ولأن يختلف بينهما على نفي الحق والقضاء والمحكم بسماع البينة واحلاف الخصوم أحق وأما الوجهان في زيادتها على أحكام القضاء فأحدهما أنه يجوز للنظر فيها أن يتعرض لتصفح ما يأمربه من المعروف وينسى عنه من المنكر وان لم يحضره خصم مستعد وليس للقاضي أن يتعرض لذلك لاجبضه من خصم يجوز له سماع الدعوى منه فان تعرض القاضي لذلك خرج عن منصب ولايته وصار متجاوزا في قاعدة نظره والثاني أن للنظر في المحسبة من سلاطة السلطنة واستطالة الحماية فيما يتعلق بالمنكرات ما ليس للقضاء لأن المحسبة موضوعة الى الرهبة فلا يكون خروج المحتسب اليها بالسلاطة والغلبة تجوز فيها ولا خرقا والقضاء موضوع للنصفة فهو بالاناءة والوقار أحق ونروجه عنهما الى سلاطة المحسبة تجوز وخرق لان موضوع كل واحد من المنصبين مختلف فالتيار فيه خروج عن حده وأما ما بين المحسبة والمظالم فيبينها شبهة مؤلف وفرق مختلف فأما الشبه المجامع بينهما فن وجهين أحدهما أن موضوعهما مستقر على الرهبة المختصة بسلاطة السلطنة وقوة الصرامة والثاني جواز التعرض فيهما لاسباب المصالح والتطلع الى انكار العدوان الظاهر وأما الفرق بينهما فن وجهين أحدهما أن النظر في المظالم موضوع لما يحجز عنه القضاء والنظر في المحسبة موضوع لما رفته عنه القضاء ولذلك كانت رتبة المظالم أعلى ورتبة المحسبة أخفض وجازلوا الى المظالم أن يوقع الى القضاء والمحتسب ولم يحجز للقاضي أن يوقع الى وإلى المظالم وجازله أن يوقع الى المحتسب ولم يحجز للمحتسب أن يوقع الى واحد منهما فلهذا الفرق الثاني أنه يجوز

لوالى المظالم أن يحكم ولا يجوز لوالى المحسبة أن يحكم

* (فصل) * واذا استقر ما وصفناه من موضوع المحسبة ووضع الفرق بينهما وبين القضاء والمظالم فهي تشمل على فصلين أحدهما أمر بالمعروف والنهي عن المنكر فأما الأمر بالمعروف فينقسم ثلاثة أقسام أحدها ما يتعلق بحقوق الله تعالى والثاني ما يتعلق بحقوق الآدميين والثالث ما يكون مشتركاً بينهما فأما المتعلق بحقوق الله عز وجل فضر بيان أحدهما يلزم الأمر به في الجماعة دون الأفراد كترك الجمعة في وطن مسكون فإن كانوا عددًا قد اتفق على انعقاد الجمعة بهم كالاربعة فإلزامهم بتركها واجب أن يأخذهم بإقامتها ويأمرهم بفعلها ويؤدب على الإخلال بها وإن كانوا عددًا اختلف في انعقاد الجمعة بهم فله ولهم أربعة أحوال أحدها أن يتفق رأيهم ورأي القوم على انعقاد الجمعة بذلك العدد فواجب عليه أن يأمرهم بإقامتها وعليهم أن يسارعوا إلى أمرها ويكون في تأديبهم على تركها ألين من تأديبه على ترك ما انعقد الإجماع عليه والحال الثانية أن يتفق رأيهم ورأي القوم على أن الجمعة لا تنعقد بهم فلا يجوز أن يأمرهم بإقامتها وهو بالنهي عنها الواقعت أحق والحال الثالثة أن يرى القوم انعقاد الجمعة بهم ولا يراه المحتسب فلا يجوز له أن يعارضهم فيها ولا يأمر بإقامتها لأنه لا يراه ولا يجوز أن ينهاهم عنها ويمنعهم مما يرونه فرضا عليهم والحال الرابعة أن يرى المحتسب انعقاد الجمعة بهم ولا يراه القوم فهذا ما في استمرار تركه تعطيل الجمعة مع تطاول الزمان وبعده وكثرة العدد ويزاد فيه فهل للمحتسب أن يأمرهم بإقامتها اعتباراً بهذا المعنى أم لا على وجهين لأصحاب الشافعي رضي الله عنه أحدهما وهو مقتضى قول أبي سعيد الأصطخري أنه يجوز له أن يأمرهم بإقامتها اعتباراً بالمصلحة لئلا ينشأ الصغير على تركها فيظن أنها تسقط مع زيادة العدد كما تسقط بتقصانه فقد راعى زيادته لئلا يفتن في صلاة الناس في جامع البصرة والكوفة فانهم كانوا أصلاً في حقه فرفعوا من السجود مسجواً جباههم من التراب فأمر بالقاء الحصى في حن المسجد الجامع وقال است آمن أن يطول الزمان فيظن الصغير إذا نشأ إن مسج الجبهة من أثر السجود سنة في الصلاة والوجه الثاني لا يتعرض لأمرهم بها لأنه ليس له حمل الناس على اعتقاده ولا أن يأخذهم في الدين برأيه مع

تسويخ الاجتهاد فيه وأنهم يعتقدون أن نقصان العدد يمنع من اجزاء الجمعة
وأما أمرهم بصلاة العبد فله أن يأمرهم بها وهل يكون الامر بها من المحقوق
اللازمة أو من المحقوق المجترئة على وجهين من اختلاف أصحاب الشافعي فيها
هل هي مسنونة أو من فروض الكفاية فان قيل انها مسنونة كان الامر بها
ندبا وان قيل انها من فروض الكفاية كان الامر بها حتما فأما صلاة الجماعة
في المساجد واقامة الاذان فيها للصلاة فمن شعائر الاسلام وعلامات التعبد
التي فرق بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين دار الاسلام ودار الشرك فاذا
اجتمع أهل بلد أو محلة على تعطيل الجماعة في مساجدهم وترك الاذان في
وقات صلواتهم كان المحاسب مندوبا الى أمرهم بالاذان والجماعة في الصلوات
وهل ذلك واجب عليه يأثم بتركه أو مستحب له يناب على فعله على وجهين
من اختلاف أصحاب الشافعي في اتفاق أهل بلد على ترك الاذان والاقامة
والجماعة وهل يلزم السلطان محاربتهم عليه أم لا فاما من ترك صلاة الجمعة من
أحاد الناس أو ترك الاذان والاقامة لصلاته فلا اعتراض للمحاسب عليه اذ لم
يجعله عادة والغا لانهم من النذب الذي يسقط بالاعتذار الا أن يقترب به
استرابة أو يجعله الفأوة عادة ويخاف تعدي ذلك الى غيره في الاقتداء به في راعي
حكم المصلحة به في زجره عما استهان به من سنن عبادته ويكون وعيده على ترك
الجماعة معتبرا بشواهد حاله كالذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
قال لقد هممت أن آمر أصحابي أن يجمعوا حطبيا وأمر بالصلاة فيؤذن لها
وتقام ثم أخالف الى منازل أقوام لا يحضرون الصلاة فأحرقتها عليهم وأما
ما يأمر به أحاد الناس وافرادهم فكما خيرا الصلاة حتى يخرج وقتها فيذكر بها
ويؤمر بفعلها ويراعى جوابه عنها فان قال تركتها النسيان حثه على فعلها بعد
ذكره ولم يؤدبه وان قال تركتها التوان وهو ان أدبه زجرا وأخذ به فعلها أحيرا
ولا اعتراض على من أخرها والوقت باق لاختلاف الفقهاء في فضل التأخير
ولكن لو كانت الجماعات في بلد قد اتفق أهلها على تأخير صلواتهم الى آخره
والمحاسب يرى فضل تجميعها فهل له أن يأمرهم بالتجميع على وجهين لان اعتبار
جميع الناس لتأخيرها يغضى بالصغير الناشئ الى اعتقاد أن هذا هو الوقت دون
ما تقدم ولو عجلها بعضهم ترك من أخرها منهم وما يراه من التأخير فأما الاذان

والقنوت في الصلوات اذا خالف فيه رأى المحتسب فلا اعتراض له فيه بأمر ولا نهى وان كان يرى خلافه اذا كان ما يفعله مسوغا في الاجتهاد مخروجه عن معنى ما قدمناه وكذلك الطهارة اذا فعلها على وجه سائغ يخالف فيه رأى المحتسب من ازالة النجاسة بالماءات والوضوء بماء تغير بالمذرورات الطاهرات أو الاقتصار على مسح أقل الرأس أو العنق عن قدر الدرهم من النجسات فلا اعتراض له في شيء من ذلك بأمر ولا نهى وكان له في اعتراضه عليهم في الوضوء بنبيذ تمر عن عدم الماء وجهان لما فيه من الافضاء الى استباحته على كل حال فانه ربما آل الى السكر من شربه ثم على نظائره هذا المثال تكون أوامره بالمعروف في حقوق الله تعالى

* (فصل) * فأما الامر بالمعروف في حقوق الآدميين فضرر بان طام وخاص فأما العام فكالبالد اذا تعطل شربه أو استهدم سوره أو كان يطرقة بنوا السبيل من ذوى الحاجات فكفواعن معونتهم فان كان في بيت المال مال لم يتوجه عليهم فيه ضرر أمر باصلاح شربهم وبناء سورههم وبعونة بنى السبيل في الاجتيار بهم لانها حقوق تلزم بيت المال دونهم وكذلك لو استهدمت مساجدهم وجوامعهم فاما اذا أعوز بيت المال كان الامر ببناء سورههم واصلاح شربهم وعمارته مساجدهم وجوامعهم ومراعاة بنى السبيل فيهم متوجه الى كافة ذوى المكنة منهم ولا يتعين أحدهم في الامر به وان شرع ذوو المكنة في عمله وفي مراعاة بنى السبيل وباشروا القيام به سقط عن المحتسب حق الامر به ولم يلزمهم الاستئذان في مراعاة بنى السبيل ولا في بناء ما كان مهـدوما ولا كن لو أرادوا هدم ما يعيدون بناءه من المسترّم والمسترّدم لم يكن لهم الاقدام على هدمه فيما عم أهل البلد من سوره وجامعه الا باستئذان ولي الامر دون المحتسب ليأذن لهم في هدمه بعد تضمينهم القيام بعمارتها وجاز فيما يخص من المساجد في العشار والقبائل أن لا يستأذوه وعلى المحتسب أن يأخذهم ببناء ما هدموه وليس له أن يأخذهم باتمام ما استأذوه فأما اذا كف ذوو المكنة عن بناء المسترّدم وعمارته المسترّم فان كان المقام في البلد ممكنا وكان الشرب وان قل مقنعاً تاركهم واياهم وان تعذر المقام في البلد لتعطيل شربه وان دحاض سوره نظر فان كان البلد تغرا يضربدار الاسلام تعطيله لم يجز لولي الامر أن يقمض في الاستئصال عنه وكان

حكمه حكم النوازل اذا حدثت في قيام كافة ذوى المكنة به وكان تأثير
 المحتسب في مثل هذا اعلام السلطان به وترغب أهل المكنة في عمله وان لم
 يكن هذا البلد تغرامضرا بدار الاسلام كان أمره أيسر وحكمه أخف ولم يكن
 للمحتسب أن يأخذ أهله جبرا بجمارته لان السلطان أحق أن يقوم به ولو أعوزه
 المال فيستجده فيقول لهم المحتسب ما استدعيتكم بحجز السلطان عنه أنتم مخبرون
 بين الانتقال عنه أو التزام ما يصرف في مصالحه التي يمكن معها دوام استيطانه
 فان أجابوه الى التزام ذلك كلف جماعتهم ما تسمح به نفوسهم ولم يحجز أن يأخذ كل
 واحد منهم في عينه أن يلتزم جبرا ما لا تسمح به نفسه من قليل ولا كثير ويقول
 ليخرج كل واحد منكم ما سهل عليه وطاب نفسه به ومن أعوزه المال أمان
 بالعمل حتى اذا اجتمعت كفاية المصلحة أو يلوح اجتماعها للضمان كل واحد
 من أهل المكنة قد راطب به نفسه اشرع حينئذ في عمل المصلحة وأخذ كل ضامن
 من الجماعة بالتزام ما ضمنه وان كان مثل هذا الضمان لا يلزم في المعاملات
 الخاصة لان حكم ما مع من المصالح موسع فكان حكم الضمان فيه أوسع واذا عمت
 هذه المصلحة لم يكن للمحتسب أن يتقدم بالقيام بها حتى يستأذن السلطان فيها
 لئلا يصير بالتفرد مفتتا عليه اذا البست هذه المصلحة من معهود حسبه فان
 قلت وشق استئذان السلطان فيها أو خيف زيادة الضرر لبعدها استئذانه جاز
 شروعه فيها من غير استئذان وأما الخاص فكان الحقوق اذا مطأت والديون اذا
 أنرت فللمحتسب أن يأمر بالخروج منها مع المكنة اذا استدعاه أصحاب الحقوق
 وليس له أن يجبس بها لان الحبس حكم وله أن يلزم عليها لان صاحب الحق أن
 يلزم وليس له الاخذ بنفقات الاقارب لافتقار ذلك الى اجتهاد شرعي فيمن يجب
 له ويجب عليه الا أن يكون الحماكم قد فرضها فيجوز له أن يأخذ له باداتها
 وكذلك كفالة من يجب كفالته من الصغار ولا اعتراض له فيها حتى يحكم بها
 الحماكم فيجوز حينئذ للمحتسب أن يأمر بالقيام بها على الشروط المستحقة فيها وأما
 قبول الوصايا والودائع فليس له أن يأمر فيها أعيان الناس وآحادهم ويجوز أن
 يأمر بها على العموم على التعاون بالبر والتقوى ثم على هذا المثال تكون
 أوامره بالمعروف في حقوق الآدميين

* (فصل) * وأما الأمر بالمعروف فيما كان مشتركاً بين حقوق الله تعالى

وحقوق الأديمين فكأن أخذ الأولياء بنكاح الأيامي من أكفائهن إذا طابن
والزام النساء أحكام العدة إذا فورقن وله تأديب من خالف في العدة من
النساء وليس له تأديب من امتنع من الأولياء ومن نفى ولدا قد ثبت فراش أمه
ومحوق نسبه أخذه بأحكام الأباء جبراً وعززه على النفي أدباً وأخذ السادة
بمحقوق العبيد والأماة وان لا يكفون من الأعمال ما لا يطيقون وكذلك أرباب
البهايم يأخذهم بعلوها إذا قصرُوا وان لا يستعملوها فيما لا تطيق ومن أخذ
لقيطاً وقصر في كفالته أمره أن يقوم بحقوق النقاطة من التزام كفالته أو
تسليمه إلى من يلزمها ويقوم بها وكذلك واجد الضوال إذا قصر فيها يأخذ
بمثل ذلك من القيام بها أو تسليمها إلى من يقوم بها ويكون ضامناً للضالة
بالتقصير ولا يكون به ضامناً للقيط وإذا أسلم الضالة إلى غيره ضمنها ولا يضمن
اللقيط بالتسليم إلى غيره ثم على نظائر هذا المثال يكون أمره بالمعروف في المحقوق
المشتركة

(فصل) وأما النهي عن المنكرات فينقسم ثلاثة أقسام أحدها ما كان من
حقوق الله تعالى والثاني ما كان من حقوق الأديمين والثالث ما كان مشتركاً
بين المحقين فاما النهي عنها في حقوق الله تعالى فعلى ثلاثة أقسام أحدها
ما يتعلق بالعبادات والثاني ما يتعلق بالمحظورات والثالث ما يتعلق بالمعاملات فاما
المتعلق بالعبادات فكالمقاصد مخالفة هيئاتها المشروعة والمتعمد تغير
أوصافها المسنونة مثل من يقصد الجهر في صلاة الأسرار والأسرار في صلاة
الجهر أو يزيد في الصلاة أو في الأذان إذا كان غير مسنونة فلا محاسبته إنكارها
وتأديب المعاند فيها إذا لم يقل بما ارتكبه امام متبوع وكذلك إذا أخل بتطهير
جسده أو ثوبه أو موضع صلاته أنكره عليه إذا تحقق ذلك منه ولا يؤاخذ به بالتم
ولا بالظنون كالذي حكى عن بعض الناظرين في المحسبة أنه سأل رجلاً دخل إلى
المسجد بنعلين هل يدخل بهما بيت طهارته فلما أنكر ذلك أراد إحلافه عليه
وهذا جهل من فاعله تعدى فيه أحكام المحسبة وغلب فيه سوء الظنة وهكذا
لوطن برجل أنه يترك الغسل من الجنابة أو يترك الصلاة والصيام لم يؤاخذ
بالتهم ولم يعامله بالإنكار ولكن يجوز له بالتهمة أن يعط ويحذر من عذاب
الله على إسقاط حقوقه والاخلال بمفروضاته فإن رأى يأكل في شهره ضمان لم

يقدم على تأديبه إلا بعد سؤاله عن سبب أكله إذا التفت أحواله فربما كان مريضاً أو مسافراً أو يلزمه السؤال إذا ظهرت منه أمارات الريب فإن ذكر من الأعداء ما يحتمله حاله كف عن زجره وأمره بالخفاء كله لئلا يعرض نفسه للتهمة ولا يلزم إخلافه عند الاستجابة بقوله لأنه موكل إلى أمانته فإن لم يذكر عذراً جاهراً بالإنكار عليه مجاهرة ردع وأدبه تأديب زجر وهكذا لو علم عذره في الكل أنكر عليه المجاهرة بتعريض نفسه للتهمة ولئلا يقتدى به من ذوي الجاهالة ممن لا يميز حال عذره من غيره وأما الممتنع من إخراج الزكاة فإن كان من الأموال الظاهرة فعامل الصدقة بأخذها منه جبراً أخص وهو بتعزيره على الغلول أن لم يجد له عذراً أحق وإن كان من الأموال الباطنة فيحتمل أن يكون المحتسب أخص بالإنكار عليه من عامل الصدقة لأنه لا اعتراض للعامل في الأموال الباطنة ويحتمل أن يكون العامل بالإنكار عليه أخص لأنه لو دفعها له أجزاء ويكون تأديبه معتبراً بشواهد حاله في الامتناع من إخراج زكاته فإن ذكر أنه يخرجها معاً وكل إلى أمانته فيها وإن رأى رجلاً يتعرض لمسئلة الناس في طلب الصدقة وعلم أنه غني أفعال أو عمل أنكره عليه وأدبه فيه وكان المحتسب بالإنكاره أخص من عامل الصدقة قد فعل عمر رضي الله عنه مثل ذلك يقوم من أهل الصدقة ولو رأى عليه آثار الغنى وهو يسأل الناس أعلمه تحريمها على المستغنى عنها ولم ينكره عليه مجواز أن يكون في الباطن فقيراً وإذا تعرض للمسئلة وجعل دوقوة على العمل زجره وأمره أن يتعرض للاحتراف بعمله فإن أقام على المسئلة فزجره حتى يقلع عنها وإن دعت الحالة عند المحاج من حرمت عليه المسئلة بمال أو عمل إلى أن يتفق على ذى المال جبراً من ماله ويؤجر إذا العمل ويتفق عليه من أجرته لم يكن للمحتسب أن يفعل ذلك بنفسه لأن هذا حكم والحكام به أحق فيرفع أمره إلى الحاكم ليمتثل ذلك أو يأذن فيه وإذا وجد من يتصدى لعلم الشرع وليس من أهله من فقيه أو واعظ ولم يأمن اغترار الناس به في سوء تأويل أو تحريف جواب أنكر عليه التصدي لما ليس هو من أهله وأظهر أمره لئلا يغتر به ومن أشكل عليه أمره لم يقدم عليه إلا بالإنكار إلا بعد الاختبار قدمه على بن أبي طالب عليه السلام بالحسن البصري وهو يتكلم على الناس فاخبره فقال له ما عماد الدين فقال الورع قال

قَالَ آفَتْهُ قَالَ الطَّمَعُ قَالَ تَكَاثُرَ الْإِنِّ أَنْ شَتَّ وَهَكَذَا الْوَابِتْدَعُ بَعْضُ الْمُنْتَسِبِينَ
إِلَى الْعِلْمِ قَوْلًا خَرَقَ بِهِ الْأَجَاعُ وَخَالَفَ فِيهِ النَّصَّ وَرَدَّ قَوْلَهُ عُلَمَاءُ عَصْرِهِ أَنْكَرَهُ
عَلَيْهِ وَزَجَرَهُ عَنْهُ فَإِنْ أَقْلَعَ وَتَابَ وَالْإِفَالُ سُلْطَانُ بِتَهْدِيدِ الدِّينِ أَحَقُّ وَإِذَا تَعَرَّضَ
بَعْضُ الْمُفْسِرِينَ لِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى بِنَاوِيلٍ عَدَلٍ فِيهِ عَنْ ظَاهِرِ التَّنْزِيلِ إِلَى
بَاطِنِ بَدْعَةٍ تَتَكَلَّفُ لَهُ غَمُضُ مَعَانِيهِ أَوْ تَفَرَّدَ بَعْضُ الرُّوَاةِ بِأَحَادِيثٍ مُنَاكِكٍ
تَنَفَّرَ مِنْهَا النَّفُوسُ أَوْ يَفْسُدُ بِهَا التَّأْوِيلُ كَانَ عَلَى الْمُحْتَسِبِ أَنْكَارُ ذَلِكَ وَالْمَنْعُ مِنْهُ
وَهَذَا إِنَّمَا يَصْحُ مِنْهُ أَنْكَارُهُ إِذَا تَجَمَّعَ عِنْدَهُ الصَّحِيحُ مِنَ الْفَاسِدِ وَالْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ
وَذَلِكَ مِنْ أَحَدِ وَجْهَيْنِ أَمَّا أَنْ يَكُونَ بِقُوَّتِهِ فِي الْعِلْمِ وَاجْتِهَادِهِ فِيهِ حَتَّى لَا يَخْفَى ذَلِكَ
عَلَيْهِ وَامَّا بَأَنْ يَتَّفِقَ عُلَمَاءُ الْوَقْتِ عَلَى أَنْكَارِهِ وَابْتِدَاعِهِ فَيَسْتَعِدُّونَهُ فِيهِ
فَيَعْمَلُونَ فِي الْأَنْكَارِ عَلَى أَقَاوِيلِهِمْ وَفِي الْمَنْعِ مِنْهُ عَلَى اتِّفَاقِهِمْ

*(فصل - ل) * وَأَمَّا مَا تَعَلَّقَ بِالْمُحْظُورَاتِ فَهُوَ أَنْ يَمْنَعَ النَّاسُ مِنْ مَوَاقِفِ الرِّيبِ
وَمُظَانِ التَّهْمَةِ فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَا مِرْيَكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ
فَيَقْدُمُ الْأَنْكَارَ وَلَا يَجْعَلُ بِالتَّأْدِيبِ قَبْلَ الْأَنْكَارِ حَكَى إِبْرَاهِيمُ الْخُضَيْ أَنْ عَجَزَ
ابْنُ الْمُخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَهَى الرِّجَالَ أَنْ يَطُوفُوا مَعَ النِّسَاءِ فَرَأَى رَجُلًا يَصْلِي
مَعَ النِّسَاءِ فَضَرَبَهُ بِالْدُرَّةِ فَقَالَ الرَّجُلُ وَاللَّهِ إِنْ كُنْتُ أَحْسَنْتُ لَقَدْ ظَلَمْتُنِي وَإِنْ
كُنْتُ أَسَأْتُ لَهَا عَلِمْتُنِي فَقَالَ عَمْرُو مَا شَهِدْتُ عِزْمَتِي فَقَالَ مَا شَهِدْتُ لَكَ عِزْمَةً فَالْقِي
إِلَيْهِ الدُّرَّةَ وَقَالَ لَهُ اقْتَصِ قَالَ لَا أَقْتَصِ الْيَوْمَ قَالَ فَاعْفُ عَنِّي قَالَ لَا أَعْفُو فَافْتَرَقَا
عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ لَقِيَهُ مِنَ الْعَدُوِّ فَنُحِرُوا عَمْرُو فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ كَأَنِّي أَرَى
مَا كَانَ مِنِّي قَدْ أَسْرَعَ فِيمَكَ قَالَ أَجَلُ قَالَ فَأَشْهَدُ لِلَّهِ أَنِّي قَدْ عَفَوْتُ عَنْكَ وَإِذَا
رَأَى وَقْفَةَ رَجُلٍ مَعَ امْرَأَةٍ فِي طَرِيقٍ سَابِلٌ لَمْ تَطْهَرْ مِنْهَا أَمَارَاتُ الرِّيبِ لَمْ يَعْترِضْ
عَلَيْهِمَا بَرْجَرٌ وَلَا أَنْكَارٌ فَاجْعِدِ النَّاسَ بِذَا مِنْ هَذَا وَإِنْ كَانَتْ الْوَقْفَةُ فِي طَرِيقٍ
خَالَ فُلُوقَ الْمَكَانِ رِيَّةً فَيَنْكُرُهَا وَلَا يَجْعَلُ بِالتَّأْدِيبِ عَلَيْهِمَا أَحْذَرًا مِنْ أَنْ تَكُونَ
ذَاتُ مُحَرَّمٍ وَإِقْلَ أَنْ كَانَتْ ذَاتُ مُحَرَّمٍ فَصَنَعَهَا عَنْ مَوَاقِفِ الرِّيبِ وَإِنْ كَانَتْ
أَجْنَبِيَّةً نَخَفَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ خُلُوءِ تَوْدِيكِ إِلَى مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَيْكُنْ زَجَرُهُ
بِحَسَبِ الْأَمَارَاتِ حَكَى أَبُو الْأَزْهَرِ أَنَّ ابْنَ عَائِشَةَ رَأَى رَجُلًا يَكْلِمُ امْرَأَةً فِي طَرِيقٍ
فَقَالَ لَهُ إِنْ كَانَتْ حَرَمَتُكَ أَنَّهُ لَقَبِيجُ بِكَ أَنْ تَكْلِمَهَا بَيْنَ النَّاسِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَرَمَتُكَ
فَهَرِّاقِجٌ ثُمَّ وَلَّى عَنْهُ وَجَلَسَ لِلنَّاسِ يَحْدِثُهُمْ فَادْبَرَ قَعْمَةً قَدِ الْقَبِيتُ فِي جَهْرِهِ مَكْنُوبٌ
فِيهَا

- * ان انى أبصرتى سحرا أظها رسول *
- * أدت الى رسالة كادت لها نفسى نسيل *
- * من فاتر الالحاظ يجذب خصمه ردف ثقيل *
- * متنبكا قوس الصبي يرمى وليس له رسيل *
- * فلوان أذنك ينفثا حتى تسمع ما تقول *

لأيت ما استعجبت من أمرى هو الحسن الجميل

فقرأها ابن عائشة ووجهه مكتوب على رأسها أبو نواس فقال ابن عائشة مالى
والتمرض لابی نواس وهذا القدر من انكار ابن عائشة كاف لثقله ولا يكون
لن ندب للانكار من ولاية المحسبة كافيا وليس فيما قاله أبو نواس نصريح
بفجور الاحتمال أن يكون اشارة الى ذات محرم وان كانت شواهد حاله وفجوى
كلامه ينطقان بفجوره وريفته فيكون من مثل أبى نواس منكرا وان جاز أن
لا يكون من غيره منكرا فاذا رأى المتهيب فى هذه الحال ما ينكره تانى وتفحص
وراعى شواهد الحال ولم يجعل بالانكار قبل الاستتبار كالذى رواه ابن أبى
الزناد عن هشام بن عروة قال بينما عمر بن الخطاب رضى الله عنه يطوف بالبيت
اذا رأى رجلا يطوف وعلى عاتقه امرأة مثل المهابة يعنى حسنا وجمالا وهو يقول
(السريع) عدت لمدى جـ لا ذلولا * موطأ اتبع السهولا
أعد لها بالكف أن تملا * أحذر أن تسقط وتزولا

* أرحوب ذاك ناثلا جريلا *

فقال له عمر رضى الله عنه يا عبد الله من هذه التى وهبت لها جحك فقال لى امرأتى
يا أمير المؤمنين وانها جعاع مرغامه اقول قسامه لا يبقى لها خامة فقال له مالك

لا تطلقها قال انها حسنة لا تفرك وأم صبيان لا تترك قال فشا أنك بها قال أبو
زيد المرغام المختلط فلم يقدم عليه بالانكار حتى استخبره فلما انتفت عنه اربية
لان له واذا جاهر رجل باظهار الخرفان كان مسلما أراقها عليه وأدبه وان كان
ذميا أدب على اظهارها واختلف الفقهاء فى اراقته عليه فذهب أبو حنيفة الى
انها لا تراق عليه لانها عنده من أموالهم المضمونة فى حقوقهم ومذهب الشافعى
انها تراق عليهم لانها لا تضمن عنده فى حق مسلم ولا كافر واما الجاهرة باظهار
زوجها اه

المنيذ فعند أبي حنيفة أنه من الأموال التي يقر المسلمون عليها فيمتنع من إراقتها
 ومن التأديب على إظهاره وعند الشافعي أنه ليس بمال كالحمر وليس في إراقتها
 غرم فيعتبر وإلى الحنابلة بشواهد الحال فيه فيمنهى فيه عن المجاهرة ويرجع إليها
 أن كان لمعاقرة ولا يريقه عليه إلا أن يأمره بإراقتها حكم من أهل الاجتهاد لثلاث
 يتوجه عليه غرم أن حوكم فيه وأما السكران إذا تظاهر بسكره وسخف به بحره
 أدبه على السكر والهمج تعزير الاعتدال في مراقبته وظهوره وسخفه وأما المجاهرة
 بإظهار الملاهي المحرمة فعلى المختص أن يفصلها حتى تصبح خشباً لتزول عن حكم
 الملاهي ويؤدب على المجاهرة بها ولا يكسرهما أن كان خشبياً يصلح لغیر الملاهي
 وأما اللعب فليس يقصد بها المعاصي وإنما يقصد بها الف البنات لتربية الأولاد
 وفيها وجه من وجوه التدبير تقارنه معصية بتصور بذوات الاز واج ومشابهة
 الأصنام فالتكريم منها وجه ولأنع منها وجه وبحسب ما تقتضيه شواهد
 الأحوال يكون إنكاره وإقراره قد دخل النبي عليه السلام على عائشة رضي الله
 عنها وهي تلعب بالبنات فأقرها ولم ينكر عليها وحكى أن أبا سعيد الاصطخري
 من أصحاب الشافعي تقلد حسبة بغداد في أيام المقتدر فأزال سوق الدادی
 ومنع منها وقال لا يصلح إلا للنيذ المحرم وأقر سوق اللعب ولم يمنع منها وقال قد
 كانت عائشة رضي الله عنها تلعب بالبنات بمشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فلم ينكره عليها وليس ما ذكره من اللعب بالبنات من الاجتهاد وأما سوق الدادی
 فالأغلب من حاله أنه لا يستعمل إلا في النيذ وقد يجوز أن يستعمل نادراً
 في الدواء وهو بعيد فيه عند من يرى إباحة النيذ جائز لا يكره وعند من يرى
 تحريمه جائز مجاز استعماله في غيره ومكره اعتباراً بالأغلب من حاله وليس منع
 أبي سعيد منه لتحريم بيعه عنده وإنما منع من المظاهرة بأفرا دسوقه والمجاهرة
 ببيعها المخالف بإباحة ما اتفق الفقهاء على إباحة مقصده ليقع لعوام الناس
 الفرق بينه وبين غيره من المباحات وليس يمتنع إنكار المجاهرة ببعض المباحات
 كما ينكر المجاهرة بالمباح من مباشرة الأزواج والاماء وأما ما لم يظهر من المخطورات
 فليس للحسب أن يتجسس عنها ولا أن يهتك الاستار حذر من الاستمرار بها
 قال النبي عليه السلام من أتى من هذه القاذورات شيئاً فليستتر بستر الله فإنه من
 بعد لنا ضيعة نقيم حسد الله تعالى عليه فإن غلب على الظن استمر أقوم بها

اللهجرات المذيان
 والاسم من
 الهجرات الهجرات
 بالضم وهو
 الإفحاش في
 المنطق والخطأ

لأمارات دلت وآثار ظهرت فذلك ضربان أحدهما أن يكون ذلك في انتهاك
حرمة يغوث استدرأ كهما مثل أن يخبره من يثق بصدقه أن رجلا خلا بامرأة ليرزى
بها أو برجل ليقتله فيجوز له في مثل هذه الحالة أن يتجسس ويقدم على الكشف
والبحث حذرا من فوات ما لا يستدرك من انتهاك المحارم وارتكاب المخطورات
وهكذا لو عرف ذلك قوم من المنطوعة جاز لهم الاقدام على الكشف والبحث
في ذلك والانسكار كالذي كان من شأن المغيرة بن شعبه فقد روى أنه كان
تختلف إليه بالبصرة امرأة من بني هلال يقال لها أم جميل بنت مجهم بن الأفقم
وكان لها زوج من ثقيف يقال له الحجاج بن عبيد فبلغ ذلك أبا بكر بن مسروح
وسهل بن معبد ونافع بن الحرث وزباد بن عبيد قرصة ودوه حتى إذا دخلت عليه
هجموا عليها وكان من أمرهم في الشهادة عليه عند عمر رضي الله عنه ما هو مشهور
فلم ينكر عليهم عمر رضي الله عنه هجومهم وإن كان حدهم للقذف عند قصور
الشهادة والضرب الثاني ما خرج عن هذا الحد وقصر عن حده الرتبة فلا يجوز
التجسس عليه ولا كشف الاستار عنه حكى أن عمر رضي الله عنه دخل على قوم
يتعاقرون على شراب ويوقدون في اخصاص فقال نهيتمكم عن المعاقرة فعاقرتم
ونهيتمكم عن الإيقاد في اخصاص فأوقدتم فقالوا يا أمير المؤمنين قد نهاك الله
عن التجسس فتجسست ونهاك عن الدخول فدخلت فدخلت فقال عمر رضي
الله عنه هتان بهاتين وانصرف ولم يعرض لهم فنسمع أصوات ملافة منكورة من
دار تظاهرها أهلها بأصواتهم أنكرها خارج الدار ولم يهجم عليهم بالدخول لأن
المنكر ظاهر وليس عليه أن يكشف عما سواه من الباطن

* (فصل) * وأما المعاملات المنكرة كالزنا والبيع الفاسدة وما منع الشرع منه
مع تراخي المتعاقدين به إذا كان متفقاً على حظره فعلى والي الحسبة انكاره
والمنع منه والزجر عليه وأمره في التأديب يختلف بحسب الأحوال وشدة المحظر
وأما اختلاف الفقهاء في حظره وأباحته فلا مدخل له في انكاره إلا أن يكون
مما ضاعف الخلاف فيه وكان ذريعة إلى محظور متفق عليه كبالنقد والخلاف
فيه ضعيف وهو ذريعة إلى ربا النساء المتفق على تحريمه فهل يدخل في انكاره
بحكم ولايته أم لا على ما قدمناه من الوجهين وفي معنى المعاملات وإن لم تكن
منها عقود المناكح المحرمة ينكرها إن اتفق العلماء على حظرها ولا يتعرض

لأنكارها ان اختلف الفقهاء فيها إلا أن يكون مما ضعف الخلاف فيه وكان
 ذريعة الى محظورة متفق عليه كالمدة فربما صارت ذريعة الى استباحة الزنا في
 انكاره لها وجهان * وليكن بدل انكاره لها الترتيب في العقود المتفق عليها
 ومما يتعلق بالمعاملات غش المبيعات وتدليس الاثمان فيسكره ويمنع منه ويؤدب
 عليه بحسب الحال فيه وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال * ليس منا
 من غش فان كان هذا الغش تدليساً على المشتري ويخفى عليه فهو أغاظ
 الغش تحريماً وأعظمهما أثماً فالانكار عليه أغاظ والتأديب عليه أشد وان
 كان لا يخفى على المشتري كان أخف مأموراً وألين انكاراً ويتطرق في شتره فان
 اشتراه ليبيعه من غيره توجه الانكار على البائع لغشه وعلى المشتري باتباعه
 لانه قد يبيعه لمن لا يعلم بغشه فان كان يشتره ليستعمله خرج المشتري من جملة
 الانكار وتقدر البائع وحده وكذلك القول في تدليس الاثمان ويمنع من تصرية
 المواشي وتخفيف ضررها عند البيع للنهي عنه فانه نوع من التدليس ومما هو
 عمدة نظره المنع من التطفيف والبخس في المكييل والموازين والصنجات لو عيّد
 الله تعالى عليه عند نهي عنه وليكن الادب عليه أظهر والمعاقبة فيه أكثر ويجوز
 له اذا ستراب بموازين السوقه وكايلهم ان يختبرها ويعايرها ولو كان له على
 معايرها منها طابع معروف بين العامة لا يتعاملون الا به كان أحوط وأسلم فان
 فعل ذلك وتعامل قوم بغير ما طبع بطابعه توجه الانكار عليهم ان كان مخصوصاً
 من وجهين أحدهما المخالفة في العدول عن مطبوعه وانكاره من الحقوق
 السلطانية والثاني للبخس والتطفيف في الحق وانكاره من الحقوق الشرعية
 فان كان ما تعاملوا به من غير المطبوع سليماً من بخس ونقص توجه الانكار عليهم
 بحق السلطنة وحدها لاجل المخالفة وان زور قوم على طابعه كان المزور فيه
 كالمهرج على طابع الدراهم والدنانير فان قرن التزوير بغش كان الانكار عليه
 والتأديب مستحقاً من وجهين أحدهما في حق السلطنة من جهة التزوير
 والثاني من جهة الشرع في الغش وهو أغاظ النكير وان سلم التزوير من غش
 تقرباً لانكار السلطانى منهما فان أحقهما واذا اتسع البلد حتى احتاج أهله
 فيه الى كيا لين ووزانين ونقاد تخبرهم المحتسب ومنع أن يتدب لذلك الامن
 ارتضاء من الامناء الثقات وكانت أجورهم من بيت المال ان اتسع لها فان

البهرج الباطل
 والردى ومن
 الشئ معرب يقال
 درهم مهرج اه

ضاق عنها قدورها لم حتى لا يجري بينهم فيها استزادة ولا نقصان فيكون ذلك ذريعة الى الممايلة والتخيف في مكيل أو موزون وقد كان الامراء يقومون باختيارهم وترتيبهم لذلك ويشتهونهم بأسمائهم في الدواوين حتى لا يختلط بهم غيرهم ممن لا تؤمن وساطته فان ظهر من أحد هؤلاء المختارين للكيل والوزن تخيف في تخفيف أو ممايلة في زيادة أدب وأخرج عن جملة المختارين ومنع أن يتعرض للوساطة بين الناس وكذلك القول في اختيار الدلائل يقر منهم الامناء ويمنع الخونة وهذا مما يتولاه ولاية المحسبة ان قعد عنه الامراء وأما اختيار القسام والذراع فالقضاة أحق باختيارهم من ولاية المحسبة لانهم قد يستنبطون في أموال اليتام والغيب وأما اختيار الحراسين في القبائل والاسواق فالى الحماة وأصحاب المعاوين واذا وقع في التخفيف فخاصم جاز أن يتطرق المحتسب ان لم يكن مع الخصم فيه تجاكدوتنا كرفان أفضى الى تجاكدوتنا كركان القضاة أحق بالنظر فيه من ولاية المحسبة لانهم بالاحكام أحق وكان التأديب فيه الى المحتسب فان تولاه الحماكم جاز لاتصاله بحكمهم ومما ينكره المحتسب في العموم ولا ينكره في الخصوص والاحاد التبايع بمالم يألفه أهل البلد من المكاييل والاوزان التي لا تعرف فيه وان كانت معروفة في غيره فان تراضى بها اثنان لم يعترض عليهما بالانكار والمنع ويمنع ان يرسم بها قوم في العموم لانه قد يعاملهم فيها من لا يعرفها فيصير مغرورا

* (فصل) * وأما ما ينكر من حقوق الأدمين المخصصة فمثل أن يتعدى رجل في حد تجاره أو في حريم لداره أو في وضع اجذاع على جداره فلا اعتراض للمحتسب فيه مالم يستعده الجار لانه حق يخصه فصحه منه العفو عنه والمطالبة فيه فان خاصه فيه كان للمحتسب النظر فيه ان لم يكن بينهما تنازع وتساكل وأخذ المتعدي بازالة تعديته وكان له تأديبه عليه بحسب شواهد الحال فان تنازعا كان الحماكم بالنظر فيه أحق ولو أن الجار أقر جاره على تعديده وعفان مطالبته بهدم ما تعدي فيه ثم عاد مطالباً بعد ذلك كان له ذلك وأخذ المتعدي بعد العفو عنه بهدم ما بناه ولو كان قد ابتدئ البناء ووضع الاجذاع باذن الجار ثم رجع الجار في اذنه لم يؤخذ الثاني بهدمه ولو انتشر أعصاب الشجرة الى دار جاره كان للجار أن يستعدي المحتسب حتى يعديه على صاحب الشجرة لئلا يخذله بازالة

ما انتشر من أغصانها في داره ولا تأديب عليه لان انتشارها ليس من فعله ولو
 انتشرت عروق الشجرة تحت الارض حتى دخلت في قرار ارض مجار لم يؤخذ
 بقلعها ولم يمنع المجار من التصرف في قرار ارضه وان قطعها واذا نصب المالك
 تنورا في داره فتأذي مجار بدخانها لم يعترض عليه ولم يمنع منه وكذلك لو نصب في
 داره رحا أو وضع فيها حديدان أو قصارين لم يمنع لان للناس التصرف في
 أملاكهم بما أحبوا وما يجحد الناس من مثل هذا ابتداء او اذا تعدى مستأجر على أجير
 في نقصان أجره أو استزادة عمل كفه عن تعديده وكان الانكار عليه معتبرا
 بشواهد حاله ولو قصر الاجير في حق المستأجر فنقصه من العمل أو استزاده في
 الاجرة منعه منه وأنكره عليه اذا تفاخما اليه فان اختفا وتساكرا كان
 الحاكم بالنظر بينهما أحق ومما يؤخذ ولاية الحسبة بمراعاته من أهل الصنائع
 في الاسواق ثلاثة أصناف منهم من يراعى عمله في الوفور والتقصير وعنهم من
 يراعى حاله في الامانة والخيانة ومنهم من يراعى عمله في الجودة والرداة فأما من
 يراعى عمله في الوفور والتقصير فكالمطبخ والمعلمين لان للطبا اقدام على
 النفوس يفضى التقصير فيه الى تلف أو سقم وللعلمين من الطرائق التي ينشأ
 الصغار عليها ما يكون نقلهم عنها بعد الكبر عسيرا فيقرهم من من توفر عليه
 وحسنت طريقته ويمنع من قصر وأساء من التصدي لما يفسد به النفوس
 وتخيب به الاكذاب وأما من يراعى حاله في الامانة والخيانة فمثل الصاغة
 والمحكمة والقصارين والصباغين لانهم يربوا باموال الناس فيراعى أهل
 الثقة والامانة منهم فيقرهم ويعد من ظهرت خيانتهم وشهر أمره لثلاثته
 من لا يعرفه وقد قيل ان الحمارة وولاية المعاونة أخص بالنظر في أحوال هؤلاء
 من ولاية الحسبة وهو الاشبه لان الخيانة تابعة للسرقة وأما من يراعى عمله في
 الجودة والزدادة فهو مما ينفر بالنظر فيه ولاية الحسبة ولم أن ينكر واعليهم في
 العموم فساد العمل ورداته وان لم يكن فيه مستعد وأما في عمل مخصوص
 اعتاد الصانع فيه الفساد والتدليس فاذا استعداه الخصم قابل عليه بالانكار
 والتجرفان تعلق بذلك غرم وعي حال الغرم فان افتقر الى تقدير أو تقويم لم يكن
 للمحتسب أن ينظر فيه لافتقاره الى اجتهاد حكيم وكان القاضي بالنظر فيه
 أحق وان لم يفتقر الى تقدير ولا تقويم واستحق فيه المثل الذي لا اجتهاد فيه ولا

تتبايع فلا محتسب أن يتظر فيه بالزام الغرم والتأديب على فعلة لانه أخذ
بالتناصف وزجر عن التعدي ولا يجوز أن يسرع على الناس الاقوات ولا غيرها في
رخص ولا غلاء وأجاز ما لك في الاقوات مع الغلاء

* (فصل) * وأما ما ينكر من المحقوق المشتركة بين حقوق الله تعالى وحقوق
الآدميين فكالممنوع من الاشراف على منازل الناس ولا يلزم من علائنا أن
يستتر سطحه وانما يلزم أن لا يشرف على غيره ويمنع أهل الذمة من تعمية أبنيتهم
على أبنية المسلمين فان ملكوا أبنية عالية أقروا عليها ومنعوا من الاشراف منها
على المسلمين وأهل الذمة بما شرط عليهم في ذمتهم من لبس الغيار والخالفه في
الهيئة وترك المجاهرة بقوله في عزير والمسبح ويمنع عنهم من تعرض لهم من
المسلمين بسبب أو أذى ويؤدب عليه من خالف فيه وإذا كان في أئمة المساجد
السابلة والمجموع المحفلة من بطيل الصلاة حتى يحجز عنها الضعفاء وينقطع بها
ذوو الحاجات أنكر ذلك عليه كما أنكره رسول الله صلى الله عليه وسلم على
معاذ بن جبل حين أطال الصلاة بقومه وقال أفتان أنت يا معاذ فان أقام على
الاطالة ولم يمتنع منها لم يجز أن يؤدبه عليها ولكن يستبدل به من يخففها وإذا
كان في القضاة من يحجب المحصوم اذا قصده ويمنع من النظر بينهم اذا
تماكوا اليه حتى تقف الاحكام ويستتضر المحصوم فلا محتسب أن يأخذه مع
ارتفاع الاعذار بما ندب له من النظر بين المتحاكين وفصل القضاء بين
المتنازعين ولا يمنع علو رتبة من انكار ما قصر فيه قدم ابراهيم بن بطحاء والى
الحسبة بجاني بغداد بدار أبي عمر بن حماد وهو يومئذ قاضي القضاة فرأى
المحصوم جلوسا على بابيه ينتظرون جلوسه للنظر بينهم وقد تعالى النهار وهجرت
الشمس فوقف واستدعى حاجبه وقال تقول لقاضي القضاة المحصوم جلوس
على الباب وقد بلغتكم الشمس وتأذوا بالانتظار فاما جلست لهم أو عرفتهم
عذرهم فينصرفوا ويعودوا وإذا كان في سادة العبيد من يستعملهم فيما
لا يطيقون الدوام عليه كان منعهم والانكار عليهم موقوفا على استعداد العبيد
على وجه الانكار والعظة فاذا استعدوه منع حينئذ وزجر وإذا كان أرباب
المواشي من يستعملها فيما لا يطيق الدوام عليه أنكره المحتسب عليه ومنعه
منه وان لم يكن فيه مستعد اليه فان ادعى المالك احتمال البهيمة لما يستعملها

فيه جاز للمحتسب أن يتظرفيه لانه وان افتقر الى اجتهاد فهو عوفي يرجع فيه الى عرف الناس وعادتهم وليس باجتهاد شرعي والمحتسب لا يمتنع من اجتهاد العرف وان امتنع من اجتهاد الشرع واذا استعداه العبد في امتناع سيده من كسوته ونفقته جاز أن يأمره بهما ويأخذه بالترامهما ولو استعداه من تقصير سيده فيهما لم يكن له في ذلك نظر ولا ازام لانه يحتاج في التقدير الى اجتهاد شرعي ولا يحتاج في الترام الاصل الى اجتهاد شرعي لان التقدير منصوص عليه ولزومه غير منصوص عليه والمحتسب أن يمنع أرباب السفن من حمل مالا تسعه ويخاف منه غرقها وكذلك يمنعهم من السير عند اشتداد الريح واذا اجل فيها الرجال والنساء جز بينهم بحائل واذا اتسعت السفن نصب للنساء مخارج للبراز لئلا يتبرجن عند الحاجة واذا كان في أهل الاسواق من يختص بمعاملة النساء راعى المحتسب سيرته وأمانته فاذا تحققها منه أقره على معاملتهن وان ظهرت منه الريبة وبان عليه الفجور منعه من معاملتهن وأدبه على التعرض لهن وقد قيل ان الحجة وولاية معاون أخص بانكار هذا والامنع منه من ولاية الحسبة لانه من توابع الزنا ويتطروا الى الحسبة في مقاعد الاسواق فيقر منها مالا يضر فيه على المارة ويمنع ما أضر به المارة ولا يقف منعه على الاستعداد اليه وجعله أبو حنيفة موقوفا على الاستعداد اليه واذا ابتاع قوم في طريق سابل منع منه وان اتسع الطريق ويأخذهم يهدم ما بنوه ولو كان المبنى مسجدا لان مرافق الطرق للسلوك لا للابنية واذا وضع الناس الامتعة وآلات الابنية في مسالك الشوارع والاسواق ارتقا لا ينقلوه حالا بعد حال ممكنوا منه ان لم يستضر به المارة ومنعوا منه ان استضر رايه وهكذا القول في اخراج الاجنحة والاسبطة ومجارى المياه وآبار الحشوش يقر مالا يضر ويمنع ماضر ويجهتد المحتسب رايه فيما ضر وما لم يضر لانه من الاجتهاد العرفي دون الشرعي والفرق بين الاجتهادين ان الاجتهاد الشرعي ماروعي فيه أصل ثبت حكمه بالشرع

المحتسب رايه فيما ضر وما لم يضر لانه من الاجتهاد العرفي دون الشرعي والفرق بين الاجتهادين ان الاجتهاد الشرعي ماروعي فيه أصل ثبت حكمه بالشرع لانهم كانوا واجتهاد العرفي ماروعي فيه أصل ثبت حكمه بالعرف ويوضح الفرق بينهما بقضـون بتمييز ما يسوغ فيه اجتهاد المحتسب مما هو ممنوع الاجتهاد فيه ولو الى الحسبة أن يحوا تجهم ممنع من نقل الموتى من قبورهم اذا دفنوا في ملك أو مباح الامن أرض مغضوبة بالبساتين أولا فيكون لمالكها أن يأخذ من دفنه فيها بئقوله منها واختلاف في جواز نقلهم من

أرض قد تمحها سبل أوندى فجوزة الزيرى وأباه غيره ويمنع من خصاء الأكمين
 والبهايم ويؤدب عليه وان استحق فيه قود أودية استوفاه لمستحقه مالم يكن
 فيه تناكر وتنازع ويمنع من خضاب الشيب بالسواد اللجاجة فى سبيل الله
 ويؤدب من يصبغ به النساء ولا يمتنع من الخضاب بالمخضاء والكمم ويمنع من
 التكسب بالكهانة واللاه و يؤدب عليه الاخذ والمعطى وهذا فصل يطول
 أن ييسط لان المنكرات لا ينحصر عددها فتستوفى وفيما ذكرناه من شواهد ما
 دليل على ما أغفلناه والمحسبة من قواعد الامور الدينية وقد كان أئمة الصدر
 الاول يباشرونها بانفسهم لعموم صلاحها وجزيل ثوابها ولكن لما أعرض
 عنها السلاطان ونذب لها من هان وصارت عرضة للتكسب وقبول الرشاء لان
 أمرها وهان على الناس خطرها وليس اذا وقع الاختلال بقاعدة سقط حكمها
 وقد أغفل الفقهاء من بيان أحكامها مالم يحجز الاختلال به وان كان أكثر كتابنا
 هذا يشتمل على ما قد أغفله الفقهاء أو قصر وافيه فذكرنا ما أغفلوه واستوفينا
 ما قصر وافيه وأنا أسئل الله توفيقا لما توخينا وعونا على ما توينا عنه ومشيئته
 وهو حسبي ونعم الوكيل

* (يقول محرره ومصححه محمد عبد القادر) *

حمد المن أنزل على عبده الكتاب تبياناً لكل شئ وإرشاداً للصواب وأنزل
 واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل طلباً للمساواة والقضاء الفصل
 وصلاة على القائم بأمرك من اخترته من خلقك وأثرته بالهائم ودبرته بأوامرك
 وأحكامك فأوضح سبل الرشاد وحذر عن البغي والعناد وسهل لأئمة أمته
 جمع أحكام الخلفاء وأحكام قوانين سياسة الامراء بعد ان كانت فى مجال
 واسع ومضمار شاسع وكان من أجلها تأليفنا وأكملها تصنيفنا كتاب أبى
 الحسن هذا فقد جمع فيه معتمد الافاضل ومستودعات كتب الاولائل ولا
 غرر وفشرفه بشرف متعلقه وفضل مؤلفه ومنمقه وقد أتاح الله له من
 أرباب ادارة الوطن من أحياء بطبعه ذكره وجدد بعد تقادم عهده عصره
 ويسر لهم جمعية أذكاء أدبية وشركة نجباء خيرية تسابقوا لحياء المعارف

بالرأى المصيب واجتهدوا ولكل مجتهد نصيب وتوافقوا على احياء
 الكتب الجليلية ومؤلفات متقدمي العرب الجميلة وجعلوا على بث المعارف
 في الخلق تحسينا لسلوكهم وتلوا بينهم ان الناس على دين ملوكهم فاقدموا
 بمقتضى الحضرة الخديوية وافتتحوا الباب بعواطف الذات الداورية ومراحم
 الوزارة الرياضية فلقد استقامت الدولة باياتها وانبت روح العدل برعايتها
 فالدهماء بسياساتها ساكنة والرعية بعداتها آمنة هذا وليد سيطر على مطالع
 هذا الكتاب عذرا ويسبل على ما يدوم من قصور تصحيحه سترا فانه لم يتيسر لي
 سوى نسخة غير بريئة من التحريف ولا سليمة من التغيير والتخفيف جنت
 عليها يد المطابع الاجنبية وعدت عليها طوابع اللسان النمساوية ومع ذلك
 قداسة تقصيت غاية الامكان في التصحيح واستقرت نصوص المتقدمين
 وأسفار اللغة رجاء التنقيح ولم آل جهدا وفي الجفير نبيل ولا أتقاعا ودوقه
 القرينة فضل ومن لم يعرف ذلك يقول متى سئل ما هكذا يا سادة تورد الابل
 وكان أول كتاب كمل لهذه الجمعية طبعه وتم تكميله ووضع

لعشر بقين من شهر شعبان المعظم عام ثمان

وتسعين ومائتين بعد الالف هجرية

والحمد لله على الاتمام والصلاة

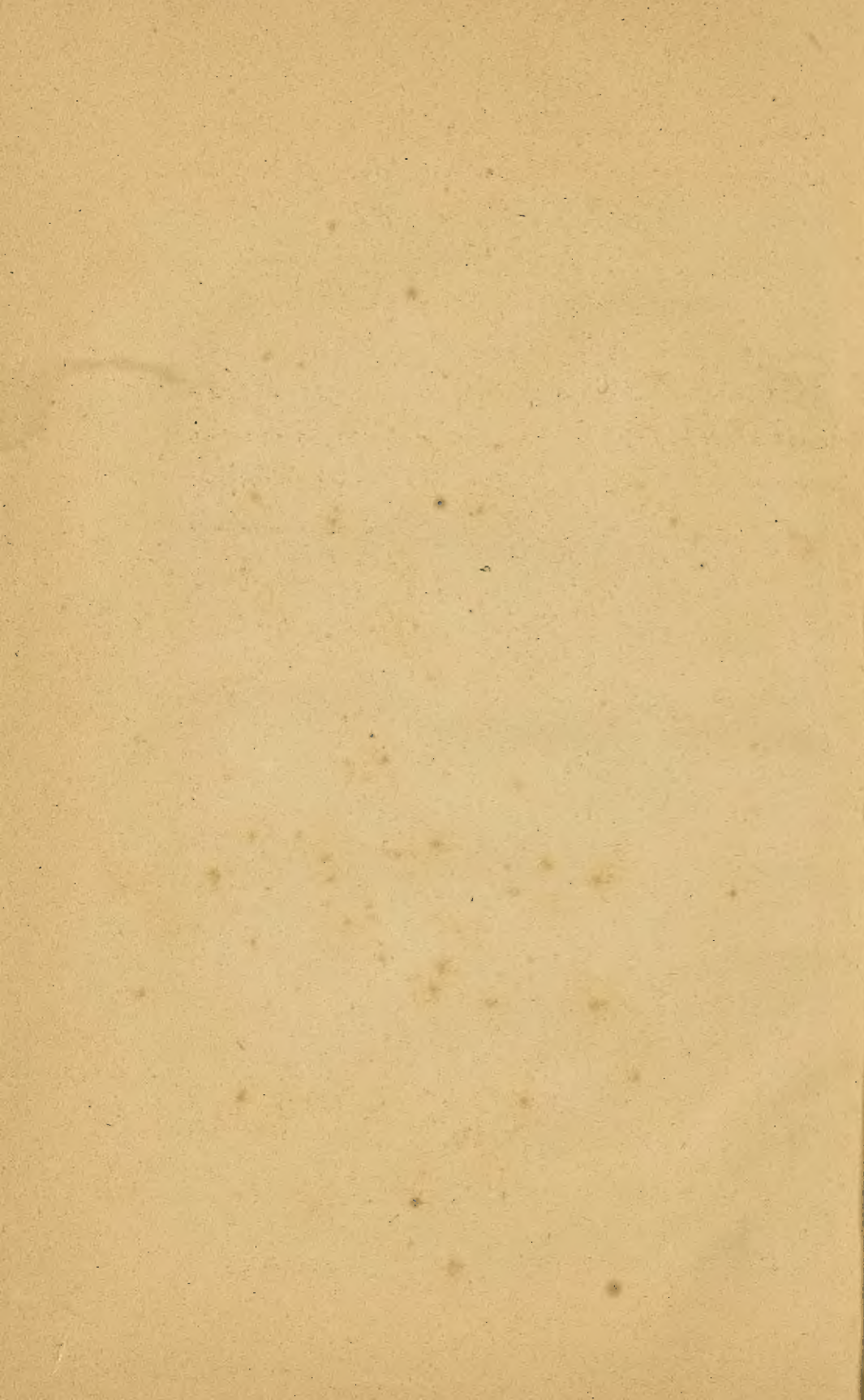
على نبيه وآله وصحبه

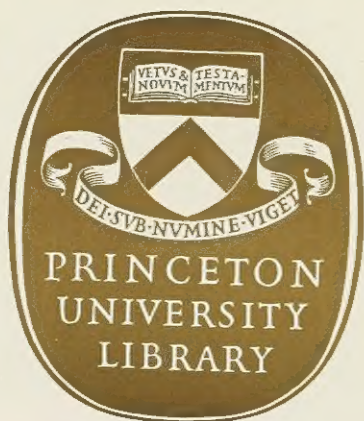
الاعلام ماذر شارق

ولاح بارق

٢

٢





Princeton University Library



32101 066380484

